دارة الملك عبد العزيز

مناسبة مرور عشرين عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين
الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود
مقاليد الحكم ١٤٠٢-١٤٢٢هـ

العلاقات السعودية اللبنانية
في عهد خادم الحرمين الشريفين
الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

بحوث ودراسات أُلقيت في الندوة التي عقدتها
دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية

بيروت ١٧-١٨ ربيع الأول ١٤٢٣هـ - الموافق ٢٩-٣٠ أيار (مايو) ٢٠٠٢م

بمناسبة مرور عشرين عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين
الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود
مقاليد الحكم ١٤٠٢ - ١٤٢٢هـ

A
327.538
A112a
c.2

العلاقات السعودية اللبنانية
في عهد خادم الحرمين الشريفين
الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها
دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية
بيروت ١٧-١٨ ربيع الأول ١٤٢٣هـ الموافق ٢٩ - ٣٠ أيار (مايو) ٢٠٠٢م

دارة الملك عبد العزيز
١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م

رقم تسلسل الإصدار
١٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

ح دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

دارة الملك عبدالعزيز

العلاقات السعودية ـ اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود. ـ الرياض.

٣٨١ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٩٩٦٠ - ٨٨٠ - ٢٦ - ٥

١ ـ السعودية ـ العلاقات الخارجية ـ لبنان   أ ـ العنوان

ديوي: ٣٢٧،٥٣١٠٥٦٦   ٤١٢٥/٢٣

رقم الإيداع: ٤١٢٥/٢٣

ردمك: ٩٩٦٠ - ٨٨٠ - ٢٦ - ٥

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدارة الملك عبدالعزيز، ولا يجوز طبع أي جزء من الكتاب أو نقله على أي هيئة دون موافقة كتابية من الناشر إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر.

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد شهد عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أعمالاً جليلة، وإنجازات حضارية رائدة على مختلف الأصعدة.

وما قدمه لوطنه وأمّتيه العربية والإسلامية من أعمال ستظل محط أنظار الأجيال لما فيها من همّة عالية ومسابقة للزمن تتمثل في الإنجازات المتلاحقة؛ فما تنجزه الأمم في عشرات السنين تحقق في هذه البلاد في بضع سنين، على الرغم مما توالى على الوطن العربي والأمة الإسلامية من مشكلات ألقت بظلالها على جميع الدول، وأثرت في المقدرات الاقتصادية، ومع ذلك كانت خطوات النمو والازدهار في المملكة العربية السعودية متزنة واثقة بفضل الله ثم بفضل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وحكومته الرشيدة.

ولذلك كان من حق هذا القائد الفذ أن تبرز جهوده، وتبين إنجازاته لتعرفها الأجيال، فكانت مناسبة مرور عشرين عامًا على تولي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم فرصة لذلك، فسارعت المؤسسات والهيئات في إبراز جهوده شعورًا منها بالوفاء لقائد مسيرتها.

وقد أسهمت دارة الملك عبدالعزيز في عدد من الأنشطة، من عقد ندوات، وإصدار مؤلفات، ورصد دقيق للأحداث التاريخية التي جرت في عهده حفظه الله، وإتاحتها للباحثين.

وقد رأت الدارة أن تعقد ندوة دولية تشترك فيها مع إحدى المؤسسات الشهيرة، حتى يعم انتشارها، ويعظم أثرها، ويكثر نفعها، ولهذا تم اختيار الجامعة اللبنانية بوصفها مؤسسة علمية رائدة لها مكانتها في الوطن العربي الكبير.

وكان عنوان هذه الندوة «**العلاقات السعودية ـ اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز**»، وزمنها في المدة من ١٧ ـ ١٨ ربيع الأول/١٤٢٣هـ الموافق ٢٩ ـ ٣٠ أيار (مايو) ٢٠٠٢م، ومكانها في العاصمة اللبنانية بيروت.

وقُدِّمت في هذه الندوة بحوث ودراسات تناولت المحاور الآتية:

- الأول: الملك فهد وجهوده في وقف الحرب الأهلية في لبنان.
- الثاني: العلاقات السعودية ـ اللبنانية.
- الثالث: مؤتمر الطائف.
- الرابع: خدمة الأعمال الإنسانية والإغاثية السعودية خلال الحرب الأهلية في لبنان.

وقد رأت الدارة أن تقدم في هذا الإصدار ما دار في تلك الندوة إبرازًا منها لشيء من جهود خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، وتعريفًا للأجيال بها.

وجدير بالذكر أن الآراء الواردة في هذه البحوث تمثل وجهات نظر أصحابها، ولا تمثل وجهة نظر الدارة.

دارة الملك عبدالعزيز

الكلمات

- كلمة راعي الحفل دولة الرئيس رفيق الحريري
- كلمة سعادة سفير المملكة العربية السعودية في لبنان
- كلمة الجامعة اللبنانية
- كلمة دارة الملك عبدالعزيز

كلمة رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري

ممثلًا بمعالي الوزير بهيج طبارة

سعادة الدكتور فهد السماري أمين عام دارة الملك عبدالعزيز

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة اللبنانية

الأستاذ الدكتور عميد كلية الآداب

أيها الأساتذة والزملاء

أيها الحضور الكرام

أودُّ في البداية أن أُعبّر عن الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، ورئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز على مبادرته لإقامة هذا اللقاء. وسأنوبُ عن الرئيس رفيق الحريري في إلقاء كلمةِ الرعاية هذه، نظرًا لانشغال دولته بجلسة مجلس النواب في هذا الصباح.

لقد كان أمرًا طيبًا المصيرُ إلى عقد هذا اللقاء الدراسي المتميّز من جانب المؤسستين العريقتين دارة الملك عبدالعزيز، والجامعة اللبنانية، والمتصل بالعلاقات اللبنانية السعودية بمناسبة العام العشرين من عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حفظه الله.

هذه المبادرة تكتسبُ معناها الكبير، ليس للشكر والتقدير على ما قدمتْه المملكةُ للبنان، وما أعانت فيه قبل النزاع الداخلي وبعده وإلى اليوم فحسب، بل لأنّ العلاقة بين البلدين الشقيقين نموذجٌ لسياسات التضامُن العربي التي

تمارسُها المملكةُ منذ أيام مؤسِّسها الكبير مطلع القرن العشرين الملك عبدالعزيز آل سعود، رحمه الله رحمةً واسعة، ثم إنها أخيرًا وليس آخِرًا نموذجٌ للطابع الشخصي والحميم الذي ميَّز سياسات المملكة تُجاه لبنان، وبخاصةٍ في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز.

لقد قلتُ مرارًا: إنّ اتفاق الطائف الذي سعت إليه المملكةُ بكل سبيل، وأنجز أخيرًا على أرضها أحيط من جانب الأمة العربية بما لم يُحَظْ به أيُّ اتفاقٍ آخَر في تاريخ العرب الحديث. فالشخصياتُ العربيةُ التي رعت الاجتماع هي: خادمُ الحرمين الشريفين وملكُ المغرب، والرئيس السوري الأسد، ورئيس جمهورية الجزائر.

لقد كان اتفاقُ الطائف الذي أنهى النزاع الداخلي، وأعاد الوطنَ لمُواطنيه ذروة ذلك الخط السياسي الذي تابعهُ الملك فهد شخصيًا منذ اجتماع بيت الدين عام ١٩٧٧م حين كان ـ حفظه الله ـ وليًا لعهد المملكة، ونائبًا لرئيس مجلس الوزراء. وقد قال يومَها: إنّ الحلَّ العربيَّ للبنان يحفظُ وحدة البلاد، ويصونُ قضيةَ الشعب الفلسطيني، ويمنعُ التدويل، كما يحولُ دون استغلال إسرائيل. وقد صدق حدسُهُ، وصدقت بصيرتُه، فسُرعان ما استغلت إسرائيل استمرار النزاع للقيام باجتياحها الأول والثاني الذي وصل إلى بيروت عام ١٩٨٢م.

ظلّ الملك فهد طوالَ سنوات الاحتلال، والنضال من أجل التحرير على متابعةٍ واهتمامٍ شبه يومي بقضية لبنان وسيادته وأمنه ووحدة أراضيه. ولطالما استغرب واستنكر أن يكون جزء من أرض لبنانَ ما يزالُ محتلًا؛ في حين أن النزاع الداخليّ ما يزالُ دائرًا، وبمعنى آخرَ كان رأيُهُ أنه في الوقت الذي كانت إسرائيلُ فيه تقتُلُ وتُدمِّر في الجنوب، كان قسمٌ من اللبنانيين

ما يزالُ منهمكًا في صراعاتٍ دمويةٍ لا تنتهي. ولذلك فقد كانت رؤيتُه دائمًا أنّ اتفاقيات وقف إطلاق النار لا تشكّلُ حلًا ولو مؤقتًا، ولا بُدَّ من سعي مستمرٍ لحلٍ سياسي دبرت المملكةُ أجواءهُ العربيةَ والدوليةَ وصولًا لتحقيقه في الطائف آخرَ العام ١٩٨٩م كما هو معروف.

أيها السادة، أيها الإخوة:

أمّا الخطُّ الآخَرُ للعلاقاتِ السعودية اللبنانية الذي رعاهُ خادمُ الحرمين شخصيًا أيضًا فهو خطُّ الصلات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. فقد بدأ رجالاتٌ من لبنان يقصدون المملكة للعمل منذ أيام الملك عبدالعزيز رحمهُ الله، وعشية النزاع الداخلي عام ١٩٧٥م كانت السعوديةُ تحتضنُ عشرات الألوف من اللبنانيين. أمّا في أثناء النزاع، والاجتياحات الإسرائيلية، فإنّ المملكة وبعض دول الخليج الأخرى فتحت ذراعيها لعشراتِ أُلوفٍ جديدة من طالبي العمل والأمن هناك، وما اكتفى الملك فهد بذلك، بل قدَّم مُساعداتٍ لسائر اللبنانيين في لبنانَ نفسه، في سنوات ضاقت فيها سُبُلُ العيش على الجميع، وفي الوقت الذي كانت فيه المؤسساتُ السعودية ـ وما تزال ـ تدعمُ مؤسساتٍ خيريةً كثيرة أعانت المواطنين كثيرًا في الحربِ وبعدها على الصمود والتماسك.

على أن أهم المساعدات فعلًا، وبقرارٍ من الملك فهد ـ حفظه الله ـ جاءت وما تزال بعد اتفاق الطائف، وبدء عمليات الإعمار والنهوض وبناء الدولة.

إنّ العاملين في مجلس الإنماء والإعمار عام ١٩٩٢م ما يزالون يذكرون الحيرة التي انتابتْهم أمام هول الخراب، وتردي أوضاع سائر المرافق، فضلًا عن انهيار مؤسسات الدولة، وجاء بصيص الأمل الذي اتسع تدريجيًا حتى

صار فجرًا ساطعًا من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، ثم توالت الاتفاقيات مع سائر الدول والمؤسسات العربية والدولية.

ساعدتنا المملكة العربية السعودية بالهبات والقروض الميسَّرة والودائع عبر الصندوق السعودي، وعبر وزارة المالية، وعبر وزارات أخرى؛ بحيث بلغ المجموعُ ما يزيدُ على المليار دولار دونما منّة أو تسويف. وعلى ضخامة ما قدَّمَتْهُ المملكةُ للبنان من أجل إعادةِ إعمارِهِ، وإعدادِهِ للمستقبل، ما اكتفتْ بذلك بل أعانتْنا في أحيانٍ كثيرةٍ لدى المؤسسات الإقليمية والدولية.

أيها السادة، أيها الإخوةُ والزملاء:

علاقةُ لبنانَ بالمملكة العربية السعودية في عهد خادمِ الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز هي علاقةٌ بين أشقاء، فيها جانبُ الرعاية، وفيها جانبُ التضامُن، وفيها جانبُ النظر للحاضر والمستقبل في ظلّ الخطر الإسرائيلي الدائم، والسياسات الدولية المتغيِّرة.

بعد ما أنجزتْهُ المملكةُ للبنان بمؤازرة وتضحيات الشقيقة سوريا، تتقدم اليوم الصفوف من أجل حلٍّ شاملٍ بصون الحق العربي، وإزالة العدوان عن الأرض العربية. فمبادرةُ سمو الأمير عبدالله التي صارت في القمة العربية ببيروت مبادرة عربية، هدفُها إنهاءُ الاحتلال الإسرائيلي، وبدءُ الدولة الفلسطينية المستقلة. وأنا واثقٌ ـ على الرغم من الجبروت الصهيوني، والخراب الكبير، والدماء الغزيرة ـ أن الشعب الفلسطيني ومعه سائرُ العرب، والشعوب المحبّة للحرية والسلام قادرٌ بنضاله وتضامُن أشِقّائه على تحقيق أهدافِه الوطنية بإذن الله وتوفيقه.

أشكر لسموّ الأمير سلمان بن عبدالعزيز ودارة الملك عبدالعزيز، والجامعة اللبنانية الفكرة والجهدَ في إقامة هذا المؤتمر، وأرجو للقائكم النجاح في استكشاف آفاق العلاقات السعودية ـ اللبنانية.

عاشت فلسطين حرةً أبية.

حفظ الله الملك فهد.

عاشت المملكةُ العربية السعودية

عشتم، وعاش لبنان.

LAU-Byblos Library

كلمة السفير فؤاد صادق المفتي خلال الاحتفال بالمناسبة

ألقى سفير المملكة العربية السعودية الأستاذ فؤاد صادق المفتي في الحفل المقام بمناسبة مرور عشرين عامًا على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الكلمة الآتي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

تجيء هذه الذكرى العشرون لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في ظل أجواء عربية عصيبة ومتوترة بسبب ما حدث ويحدث في فلسطين الجريحة.. فلسطين الصامدة.. فلسطين المرابطة.. فلسطين التي كانت ـ ولا تزال ـ مصدر اهتمام وهَمٍّ يكابده صاحب هذه الذكرى منذ أن بدأ أولى خطواته في العمل السياسي الدولي والعربي وعلى مدى خمسين عامًا من المسؤولية التي تدرج في أعتابها وتشرب من أسرارها حتى اكتسب هذه الخبرة المميزة والحكمة المستنيرة وبعد النظر الثاقب الذي ميّز فترة حكمه الزاهر على مدى العشرين سنة التي تبوأ خلالها سدة الحكم والتي تميزت بنهضة كبرى على الصعيد الداخلي الوطني مثلت نقلة نوعية للوطن والمواطن انعكست على مستوى معيشته ليس على المستوى المادي فحسب بل على المستويات العلمية والفكرية والثقافية والفنية والاجتماعية والإنسانية. ولست هنا بصدد تعداد تلك الإنجازات الكثيرة التي تحققت في ظل هذا العهد الزاهر لصاحب الذكرى العطرة، فهناك الكثير والكثير من المؤلفات والوثائق التي توثق لهذه الإنجازات، إلا أن هناك جانبًا آخر مضيئًا

من حياة الفهد كرّس له جهده وفكره ومعاناته أعني به احتضانه للقضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية وعلى رأسها قضية القدس الشريف.

لقد سعى ـ حفظه الله ـ بالتعاون مع أشقائه القادة العرب إلى بناء البيت العربي وتجنيبه التصدّع والفرقة والانقسام والتركيز على دعم عوامل القوة والمنعة لهذا البيت لمواجهة التحديات الصعبة التي تعرض لها على مدى نصف قرن أو يزيد منذ إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين وما تلاه من صراعات وحروب دامية ما زلنا للأسف نعيش ذروة وحشيتها وشراستها في هذه الأيام، بل في هذه اللحظات العصيبة من حياة الأمة العربية.

كلّكم يذكر مبادرة «الفهد» للسلام عام ١٩٨٢م في مؤتمر القمة في «فاس» التي طرح من خلالها مبادرته لإنهاء هذا الصراع الدامي الذي ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وقيام دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشريف، وكلنا يذكر كيف كان الرد الإسرائيلي على ذلك. وما أشبه الليلة بالبارحة، فقبل شهر واحد تقدمت المملكة بمشروع سلام عربي آخر عرف باسم مبادرة «الأمير عبدالله بن عبدالعزيز» تبنته القمة العربية ورحّبت به الأمم المتحدة والولايات المتحدة وأوربا بل والمجتمع الدولي بأسره وقسم كبير من الإسرائيليين فانقلب السحر على الساحر وجن جنون شارون وبطانته الحاقدة الرافضة للسلام فقام بهذه المجزرة غير المسبوقة في التاريخ الحديث وربما القديم للحيلولة دون نجاح هذه المبادرة التي يرى فيها ـ وفقًا لتفكيره الإجرامي ـ نسفًا لخططه المكشوفة ولا أقول المشبوهة لتحطيم السلطة الفلسطينية والقضاء على أي أمل بإقامة الدولة الفلسطينية.

وهنا يتعاظم دور الفهد في مواصلة المسيرة الخيرة لمناصرة الإخوة في فلسطين والسعي الدؤوب إلى وقف هذا الهجوم المجرم عليهم وتخفيف معاناتهم والتعاون مع الأشقاء العرب للضغط على الأمم المتحدة والقوى

المؤثرة الأخرى كالولايات المتحدة وأوربا والاتحاد الروسي وغيرها من الدول ذات التأثير لإعادة عملية السلام إلى مسارها ووقف هذا العدوان الإسرائيلي السافر على إخوتنا في فلسطين الصامدة المرابطة.

أيها الحفل الكريم:

معذرة إن جنحت في كلمتي هذه إلى أبعد من المناسبة التي نحتفل بها؛ لأنني على يقين أن صاحب هذه الذكرى (الفهد الإنسان) لن ترضيه الكلمات المدبجة بالثناء والإشادة بقدر ما يشعر ـ وهو المحتفى به ـ بهذه المشاعر الجياشة المعبرة عن المشاركة الإنسانية لمعاناة جزء عزيز من هذه الأمة العربية الأصيلة التي ما انحنت أبدًا إلا لبارئها. ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

LAU-Byblos LIBRARY

كلمة الجامعة اللبنانية

حضرة صاحب الرعاية دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني الأستاذ رفيق الحريري، ممثلًا بمعالي الوزير الأستاذ بهيج طبارة

أصحاب المقامات الموقرة

أصحاب المعالي السادة الوزراء والنواب الأفاضل

سعادة سفير المملكة العربية السعودية في لبنان

أصحاب السمو والمعالي

حضرة العلماء والباحثين والأكارم

حضور حفلنا المميز

باسم الجامعة اللبنانية، ونيابة عن رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور إبراهيم قبيسي أرحب بكم

السيدات والسادة:

نشهد في الجامعة اللبنانية التأسيس لوقائع ندوة ليست عادية، بل هي تجوز البعد الثقافي بين المملكة العربية السعودية ولبنان، لتؤكد عمق الروابط بين البلدين، والعزم الأكيد الصادر من بيروت عاصمة العطاء الفكري على البقاء والتجدد في دنيا العرب.

LAU-Byblos LIBRARY

إننا في الجامعة اللبنانية نتطلع من خلال هذه الندوة إلى تسجيل رؤية مشتركة في قراءة حدث فاعل ومِفصلي في استقرار المنطقة، وقيام مسار سياسي ـ اقتصادي ـ اجتماعي ـ في لبنان، لمّا يزل يتكوّن بفعل مؤتمر الطائف، وما بذلته المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في هذا الحدث المميّز.

السيدات والسادة:

في فلسفة نشوء الدولة يتوقف الباحثون بكثير من العناية أمام خيار الانعطاف القسري المكوِّن مستقبل الهيكلة العامة للمجتمع، والمشكِّل مسار المؤسسات في الدولة والمجتمع المدني معًا.

ولعل أخطر ما في هذه الانعطافات ما يصدر تاليًا من تداعيات تغيّر في البنى الاقتصادية ونظم العلاقات الإقليمية والدولية.

وإن لبنان الوطن والدولة والمجتمع، وفي مرحلة سنوات ما قبل الطائف وبعده، كان الدولة الأكثر تعرضًا لخيار الانعطاف القسري بفعل المؤثرات المحيطة، والتخطيط الهادف إلى رسمٍ مختلفٍ للخارطة السياسية والديمغرافية السكنية في المنطقة، تلك المؤثرات التي أخذت تفعل فعل التغيير في التركيب الداخلي مما أدى إلى طرح مسألة الوجود على بساط التغيير الجوي وبشكل خطير لأول مرة في تاريخ لبنان المعاصر. لقد اندرج لبنان وقتذاك في دائرة الوجود السياسي القلق، وأخذت دوائر سياسية كثيرة في العالم تتوجس وتخاف من ذلك الاهتزاز والتفكك اللاحق بلبنان إلى حد التشاؤم أو القول بانفراط العقد.

ثم إن هذه الدائرة الظليلة بسوادها سرعان ما أخذت تتسع لتؤثر سلبًا في المحيط العربي.

ومن الطبيعي القول: إن سوريا الوطن ـ الدولة، من حيث متطلبات الاستقرار الأمني وموجباته ما كانت ـ ولن تكون ـ بالمنطق السياسي دولة غير معنية في مجريات الأحداث المتسارعة في دولة تشاركها ـ عدا التاريخ والجغرافيا ـ التكوين.

وفي فعلٍ هادفٍ يعيد إلى لبنان استقراره، ويعيد تشكيل مؤسساته الدستورية، ويقيله من عثراته الاقتصادية بدأ صُراحًا أمر جمع المختلفين في قراءة الحدث الجاري، فاحتضنت المملكة أهل السياسة من برلمانيين وفعاليات في الطائف.. وبدور رافع لسقف الحوار الأخوي دعمت سوريا في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد خطوط التلاقي ونَبْذَ الخلاف، وبمباركة عربية لهذا المسار رأى اتفاق الطائف بشكل نسبي ومتنامٍ نور حياةٍ واعدة للبنان الدولة والمجتمع.

السيدات والسادة:

إننا في هذه الندوة «ندوة العلاقات السعودية ـ اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز» سنسهم في التأسيس بوصفه منهجًا في القراءة الموضوعية يقوم على رصد النصوص والأحداث، وتحليلها واستخلاص نتائجها بعيدًا عن المحاباة وإسقاط المفهومات المسبقة على الحدث والنص. لقد عمل الباحثون من سعوديين ولبنانيين على وضع دراسة متأنية تستقي مصادرها من المدوّن في المحاضر والنص المعلن. وجهدوا في رصد نتائج استقرؤوها من سياقات الفعل المثبت الموثق في الزمان والمكان.

إن هذه الندوة المشتركة بين دارة الملك عبدالعزيز والجامعة اللبنانية ستقدم بأبحاثها ومداخلاتها ملفًا موثقًا في غاية الدقة لأربعة محاور:

LAU Byblos LIBRARY

١ ـ الملك فهد وجهوده في وقف الحرب الأهلية في لبنان.

٢ ـ العلاقات السعودية ـ اللبنانية.

٣ ـ مؤتمر الطائف.

٤ ـ خدمة الأعمال الإنسانية والإغاثية السعودية خلال الحرب الأهلية في لبنان.

وستكون واحدة من ملفات مهمة تعين الباحث في تاريخ لبنان المعاصر، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ليفيد منها على مختلف النزعات والأهواء، ومن يعنيه الاطلاع على لبنان ما بعد ١٩٧٥م تحديدًا، أو ما كان يُعرف بسنوات الحرب الأهلية على الأرض اللبنانية.

إننا في الجامعة نرى في هذه الندوة بداية طيبة للتعاون الثقافي ـ العلمي بين دارة الملك عبدالعزيز والجامعة اللبنانية، وإننا نتطلع إلى تعاون موصول مع الدارة والجامعات في المملكة على المسارات العلمية كافة، لنرسي أفضل العلاقات عبر نظرة يحدوها الأمل بتعاون مميز يترجم صدق العلاقة وبهجة تبادل المعرفة.

وفي الختام نتمنى للباحثين والمشاركين في هذه الندوة التوفيق في عملهم وبما سينتهون إليه من توصيات.

وإننا نشكر ثانية دارة الملك عبدالعزيز على هذه المبادرة الطيبة الصادقة في فتح باب التعاون والعمل المشترك مع جامعاتنا.

LAU Byblos LIBRARY

كلمة الدكتور فهد بن عبدالله السماري

أمين عام دارة الملك عبدالعزيز

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد صلى الله عليه وسلم.

دولة الرئيس رفيق الحريري رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية الشقيقة ممثلًا بالوزير بهيج طبارة

أصحاب المعالي والسعادة

أيّها الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في لبنان ترتسم معالم صداقة خاصة صاغتها نوايا صادقة، وجسّدتها علاقات متميزة تشمل القيادة والشعب، تلك هي العلاقات السعودية ـ اللبنانية التي تقف بكلّ شموخ على قمّة العلاقات العربيّة لتعلن عن مدى قوّتها واستمرارها وتحقيقها للمصالح العربية والمحلية في كلّ من البلدين الشقيقين بشكل خاص وللأمة العربية بشكل عام.

فالذي يربط بين المملكة العربية السعودية ولبنان يتجاوز العلاقات الدبلوماسية أو المصالح السياسية بمفهومها المجرّد، ومن أجل رصد جوانب هذه العلاقات المميزة وسبر أغوارها يجيء انعقاد هذه الندوة المتخصصة التي

يشارك فيها نخبة من أساتذة الجامعات والمهتمين من لبنان والمملكة العربية السعودية من خلال بحوث ودراسات علمية متخصصة.

وتنعقد هذه الندوة المهمة في أرض لبنان الشقيق بالتعاون بين مؤسستين علميتين هما الجامعة اللبنانية ودارة الملك عبدالعزيز وفاءً لهذا الإنجاز، وهذه العلاقات الخاصة بين لبنان والمملكة العربية السعودية.

أيّها الإخوة الحضور:

إنّ المملكة العربية السعودية بلدكم الثاني تحتفي في هذه الأيام بمناسبة عزيزة علينا، هي مرور عشرين عامًا على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، وذلك وفاءً للإنجاز وتثمينًا للعطاء. ومن إنجازات خادم الحرمين الشريفين المتعددة تلك العلاقة الخاصة مع لبنان العزيز قيادةً وشعبًا، وتلك المواقف الحكيمة والحاسمة التي أسهمت في إرساء الاستقرار والأمن في هذا البلد الشقيق بالتعاون مع قياداته ومواطنيه.

ولقد عبّر أحد المسؤولين في لبنان عن أبرز إنجاز تحقّق في إطار العلاقات السعودية اللبنانية وهو اتفاق الطائف قائلًا: كان ذلك الاتفاق جسرًا للعبور من حالة الحرب إلى حالة السّلم، ومن لبنان اللادولة واللامؤسسات إلى لبنان الدولة والمؤسسات. ونحن نعلم ـ وبلا شكّ ـ أنّ الموقف السعوديّ الخاص مع لبنان لم يتوقف عند محطة ذلك الاتفاق، وإنّما استمرّ النبض السعوديّ الصادق إلى ما بعد ذلك وإلى يومنا هذا لتدعيم الاستقرار وتأصيل العلاقة الخاصة بين لبنان والمملكة العربية السعودية لتصبح ذات مسار مميّز في صفحات العلاقات العربية العربية. وما تحظى به العلاقات السعودية ـ اللبنانية من اهتمام وعناية خاصين من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وفخامة الرئيس إميل لحّود، ليدلّ على عمق هذه العلاقات وأهميتها. ويتبقّى علينا نحن السعوديين واللبنانيين أن نحافظ على ما

يدعم هذه العلاقات الخاصة ويحقق نماءها ويوفّر لشعبينا أرضيةً واسعةً لمزيد من التلاحم والتكامل.

وجميع المسؤولين اللبنانيين كانوا ـ ولا يزالون ـ السند الرئيس والمهم لهذه العلاقات، حيث قدموا الكثير من أجل لبنان بدعم إخوانهم المواطنين الحريصين على شموخ لبنان وعزّة أهله، وأسهموا في الانتقال في فترة قياسية إلى مرحلة الاستقرار والتنمية بجميع جوانبها، لتصبح لبنان اليوم قادرةً على التفاعل في المنظومة الدولية، وفي تدعيم بناء مجتمعها واقتصادها وثقافتها.

أيّها الحضور الكريم:

أتقدم بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي بدارة الملك عبدالعزيز بالشكر والامتنان لدولة رئيس الوزراء السيد رفيق الحريري على رعايته الكريمة والثمينة لهذه الندوة، ولمعالي الوزير على حضوره الكريم، ولمعالي وزير التربية والتعليم العالي الدكتور عبدالرحيم مراد على دعمه واهتمامه، ولمعالي وزير الثقافة الدكتور غسان سلامة على تعاونه الجمّ، وللإخوة الزملاء في الجامعة اللبنانية ممثلةً في معالي مديرها الدكتور إبراهيم قبيسي، وعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعة الدكتور رياض قاسم وزملائهم وزميلاتهم بالجامعة على تعاونهم في الإعداد الجيّد لهذه الندوة العلمية المشتركة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان لسعادة السفير الأخ الأستاذ فؤاد صادق مفتي على اهتمامه ومتابعته الخاصة وللزملاء في سفارة المملكة العربية السعودية في بيروت على تعاونهم الجمّ. كما لا يفوتني أن أشكر كل من أسهم في إعداد هذا الحفل وخاصة المسؤولين عن هذه القاعة، قاعة قصر اليونسكو.

LAU Byblos LIBRARY

ولا أنسى أن أشكر الإخوة المشاركين في لقائنا اليوم والحاضرين الذين جسّدوا محبّتهم لهذه المناسبة التاريخيّة التي تجمعنا، والفرصة الرائعة التي تربطنا بحضورهم ومشاركتهم.

وختامًا أتمنى لهذه الندوة التوفيق والثراء في النقاش والحوار، وأن تكون خطوةً في مسار مزيد من النشاط العلميّ المشترك بين بلدينا وشعبينا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ملك .. ومملكة

العميد القيم د. محمد ياسر الأيوبي/
رئيس تحرير مجلتي الأمن والدراسات الأمنية

في الذكرى العشرين لتسلم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود زمام المملكة العربية السعودية:

أغمد حسامك يا تاريخ يكفينا ... ما خلّفته جراحات الأسى فينا
زيّن صفائح جدران القصور به ... لعل جدراننا تروي أمانينا
ألجم خيولك يا تاريخ آن لها ... أن تستريح وأن تخلي الميادينا
فنحن قوم سكارى لا يحق لنا ... أن ننظم المجد والذكرى دواوينا
دعنا نيامًا لعل الموت يوقظنا ... فصحوة الموت أحرى أن تعرّينا
«بيض صنائعنا سود وقائعنا ... خضر مرابعنا حمر مواضينا»
كانت شعارًا لنا والمجد كان لنا ... واليوم صرنا على الأطلال باكينا
يا صاحب العيد منك العذر أطلبه ... إذا بدأت كسير القلب محزونا
نغالب الحزن في صمت فيغلبنا ... فالحزن يحتلّ في عمق قوافينا
نعيّد اليوم تاريخًا يسطّره ... فهد الجزيرة بنيانًا وتبيينا
فهد بن عبدالعزيز المجد محتده ... تاريخ آل سعود ذاك يغنينا
يا خادم الحرمين ازددت منزلة ... وأنت تجمع دنيا العرب والدينا
عباءة الملك فوق العرب تنشرها ... كم ظلّلت في حناياها المحبينا
عشرون عامًا على زنديك تحملها ... همومنا وتواسيها مآسينا

LAU Byblos LIBRARY

أرض العروبة في عينيك واحدةٌ	سيّان لبنان كانت أم فلسطينا
قلب السعودية المعطاء يغمرنا	في السلم والحرب يرعانا ويحمينا
كم ضمّدت من جراح العرب فاندملت	جرح الأخوّة يقضي الرفق واللّينا
وشرّعت بابها في النائبات لنا	ففي حماها ألوف من أهالينا
وباتت الوطن الثاني لنا وغدت	كأنها الأمُّ نعطيها وتعطينا
وعندما استنجد القدس الشريف بكم	واستنصر المسجد الأقصى الملايينا
مددت توًا لأولى القبلتين يدًا	وثالث الحرمين الدعم مضمونا
وليّ عهدك قد أعطى مبادرة	تكرس السلم بين المستحقينا
شجاعة الحق عبدالله سيّدها	وصاحب الحق لا يخشى الشياطينا
فكان للعرب في بيروت مؤتمر	لقمة بسلام العدل ترضينا
لكن غدر بني صهيون عاجلها	بطعنة أغمدت في الظهر سكينا
كان اليهود وعادوا يغدرون بنا	والغدر في طبعهم فاق البراهينا
الناقضون عهود الله في صلفٍ	وقاتلوا أنبياء الله عاصينا
عاثوا بأقداس عيسى والنبي معًا	ودنّسوا طهرها داسوا القوانينا
مدامع المسجد الأقصى مقرّحة	تجري دماء بأجفان المصلينا
مآذن تستغيث الله ضارعة	صوت المؤذن فيها بحّ محزونا
لا عهدة فيه قد أوصى بها عمر	وسيف خالد بات اليوم مرهونا
ولا جيوش صلاح الدين ظافرة	تحوّل الأرض والتاريخ حطينا
وبيت لحم التي ألقى الإله بها	روحًا على مريم العذراء ميمونا
يدوس حرمتها وحش يحاصرها	يدق في صدرها القدسي إسفينا
وكعكة العيد بالأجساد يعجنها	وبالدم الطفل يهديها قرابينا
كنيسة المهد ثوب الحزن جلّلها	أجراسها خرست إلا تآبينا
مهد المسيح ويغتال المسيح بها	وجرحه النازف المعطار يدمينا
مدائن التين والزيتون يحكمها	الحديد والنار تشفي حقد نيرونا

شارون أسكره شرب الدماء بها	وحاز عسكره فيها النياشينا
قوافل الشهدا غطت معابرها	وجلّهم بات في الأنقاض مدفونا
أشلاؤهم في بطون الأرض قد زرعت	لكي تفرّخ أبطالًا ميامينا
دماؤهم غسلت أرجاء «نابلس»	و«بيت لحم» و«رام الله» و«جنينا»
«جنين» يا رمز إيمان وتضحية	عنوانك الضخم قد غطّى العناوينا
فللشهادة كم سجلت ملحمة	قد دوّنت بدم الأبطال تدوينا
يا خادم الحرمين القدس قد وئدت	من غير فاتحة تتلى وياسينا
فلا صلاة عليها في جنازتها	ولا نواح على الأطلال باكينا
فإن للبيت ربًّا سوف يحرسه	والله يحميه من كيدٍ ويحمينا
فهد الجزيرة بالذكرى نهنئكم	فإن بهجتها مغروسة فينا
فكعبة الله للإيمان عاصمة	نهفو إليها ونفديها وتفدينا
تبقى السعودية الأم الرؤوم لنا	وأنت فيها الأب الروحيّ راعينا
يطول عمرك يا راعي عروبتنا	لتشهد النصر والتحرير.. آمينا

LAU Byblos LIBRARY

البحوث وأوراق العمل

LAU Byblos LIBRARY

LAU-Byblos LIBRARY

المحور الأول

الملك فهد وجهوده في وقف الحرب الأهلية في لبنان

البحث الأول المملكة العربية السعودية ولبنان - دبلوماسية ما قبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانية

د. عبد الرؤوف سنو

البحث الثاني دور المملكة العربية السعودية في سلام لبنان واستقراره

د. فهد العرابي الحارثي

البحث الثالث دور خادم الحرمين الشريفين في معالجة الأزمة اللبنانية

أ. د. عثمان بن ياسين الرواف

المملكة العربيّة السّعوديّة ولبنان
دبلوماسيّة ما قبل الطّائف لإنهاء الحرب اللبنانيّة

د. عبدالرؤوف سنو /
عميد كلية التربية في الجامعة اللبنانية

تنطلق المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية من ثوابت محددة تقوم على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه على عدم السماح للدول الأخرى بالتدخل في الشؤون السعودية. وتعدُّ المملكة نفسها زعيمة العالم الإسلامي لاحتضانها الأماكن المقدسة للإسلام، وتطبيقها الشريعة الإسلامية، كما تنظر المملكة إلى نفسها على أنها جزء من أمة إسلامية واسعة يجمعها معها وحدة المعتقد، وجزء من أمة عربية تربطها بها وحدة اللغة والتاريخ والمصير المشترك، كما أن المملكة هي عضو رئيس في النظام الإقليمي العربي، وإحدى أكبر الدول المؤثرة في النظام الإقليمي الخليجي.

في إطار رؤيتها الإستراتيجية العربية ـ الإسلامية هذه تنشط المملكة العربية السعودية لتحقيق التفاهم والتآخي والتعاون بين البلدان العربية، ورعاية المصالحات فيما بينها من أجل تماسك البيت الداخلي العربي[(١)]، وذلك

---

(١) أهم المصالحات التي رعتها المملكة على سبيل المثال لا الحصر: محاولاتها إيجاد حلّ دبلوماسي للأزمة الكويتية ـ العراقية عام ١٩٦١م، وعام ١٩٩٠م، ومصالحة الفصائل الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨٣م، والمصالحة بين سوريا والأردن عام ١٩٨٥م، والتدخل لحلّ النزاع بين الجزائر والمغرب عامي ١٩٨٧م و١٩٨٨م بسبب الصحراء الغربية، والنزاع الحدودي بين البحرين وقطر في الأعوام ١٩٨٢م إلى ١٩٩٤م.

LAU Byblos LIBRARY

بفضل سياستها الحيادية ودورها بوصفها وسيطًا مقبولًا من الأطراف العربية كافة. وترى المملكة أن أي اضطراب في عضو من المجموعة العربية هو عامل سلبي على النظام الإقليمي العربي. وقد برز دورها التوفيقي في النزاعات العربية ـ العربية بوضوح عقب الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٣م، ساعدها على ذلك مصداقيتها التي تتمتع بها بين البلدان العربية، وتنامي إمكاناتها الاقتصادية والمالية(١). كما أن الخطر الإسرائيلي على النظام الإقليمي العربي جعل المملكة ترى ضرورة نبذ العرب خلافاتهم وصراعاتهم، والتضامن فيما بينهم، وإعادة ترتيب البيت الداخلي العربي لمواجهة العدو الصهيوني.

وفي هذا المعنى يقول الملك فهد: «لماذا يقاتل العربي أخاه العربي؟ لماذا يراق الدم العربي بيد يجري في عروقها الدم نفسه؟ لماذا يحرق العربي أرضه ويشتت أهله وينسف داره؟ كيف نقنع دول العالم بعدالة قضيتنا وكيف نطالبها بالوقوف معنا لاسترداد أرضنا وحقوقنا وأوطاننا إذا نحن لم نستطع أن نعدل بين أنفسنا لنصرة قضايانا؟»(٢).

المملكة العربية السعودية ولبنان ـ خصوصية العلاقات ومحطاتها السياسية:

انطلاقًا من المبادئ القومية العربية كانت المملكة العربية السعودية على الدوام مع لبنان ومع قضاياه، تتحسس ظروفه الخاصة وتتفهم تعدديته الدينية، كما كانت تدعم الصيغ التي تساعده على تجاوز أزماته والحفاظ على وحدة

(١) حسن أبو طالب، السعودية والصراع العربي ـ الإسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧م، في: الفكر الإستراتيجي العربي (بيروت)، ٢٧، (١٩٨٩م)، ص ١٢٥ ـ ١٣٩.

(٢) نقلًا عن: منصور بن عبدالله المنصور، كيف تأهلت السعودية لإنهاء حرب لبنان باتفاق الطائف، مختارات من ورقة عمل قدمها المؤلف في ندوة السياسة الخارجية للمملكة بمناسبة الاحتفالات بمرور ٢٠ عامًا على تولي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الملك والحكم في ١٩٨٢م.

ترابه وشعبه واستقلاله وسيادته، معتبرة أن أي وهن يصيب عضوًا عربيًا لا بد من أن يؤثر في كامل الجسم العربي.

إضافة إلى ذلك تتمتع العلاقات السعودية ـ اللبنانية بنكهة خاصة، يجري التعبير عنها بعلاقات الأُخوة التاريخية الوطيدة بين البلدين، وفي السعودية من اللبنانيين العاملين في المملكة في حقول الصناعة والتجارة والمؤسسات الحكومية والطبابة والبناء والخدمات العامة، والمهن والحرف، وآلاف الحجاج اللبنانيين المسلمين الذين يؤدون فريضة الحج إلى مكة المكرمة كل عام، هذا فضلًا عن العلاقات التجارية المزدهرة بين البلدين.

وفي المقابل يشكل لبنان منطقة جذب للمصطافين السعوديين، ولتوظيف الأموال السعودية في القطاع المصرفي، وفي قطاعي البناء والعقار(١). كما حافظت المملكة على صداقة تقليدية مع عدد من الزعامات اللبنانية، منها صائب سلام، وكمال جنبلاط، وبيار الجميل على سبيل المثال. وكان هذا ينبع من رغبة في الإبقاء على اتصالٍ ونفوذٍ مع الطبقة السياسية التقليدية في لبنان. وعلى الرغم من أن كمال جنبلاط قد ارتبط بصداقات مميزة مع الأسرة السعودية الحاكمة إلا أن سلام كان أكثر الشخصيات اللبنانية ذات العلاقة الحميمة مع السعوديين(٢).

يثمّن الزعيم اللبناني الراحل بيار الجميّل الدور السعودي في لبنان قائلًا: «إن السعودية من خلال التاريخ وعلى الرغم من المسافة التي تفصلها

(١) العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية: مقوماتها ـ تاريخها ـ مستقبلها، إعداد سمير صادق وبهيج أبو غانم، في: مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، فبراير ١٩٧٥م، ص ١٨ ـ ٢٣.

(2) M. Graeme Bannerman, Saudi Arabia, in: P.Edward Haley/Lewis W. Snider (eds), Lebanon in Crisis. Participants and Issues, New York 1979, p. 117.

LAU-Byblos LIBRARY

عن لبنان تتفهم واقعه ووضعه جيدًا». ويضيف: «إن المملكة العربية السعودية كانت لها مواقف إيجابية ولم تدخر وسعًا تستطيعه... ولا سيما في أثناء وجود قواتها في لبنان، إذ كان هذا الوجود نزيهًا ومتوافقًا مع القرارات التي صدرت عن قمتي الرياض والقاهرة وتوصيات جامعة الدول العربية»(١).

ومن جهته يعلق حسين الحسيني رئيس مجلس النواب اللبناني السابق على خصوصية العلاقات اللبنانية ـ السعودية بالقول: «إن تاريخ العلاقات الأخوية الوثيقة التي تشد لبنان إلى المملكة العربية السعودية ليدفع أي استغراب، لما نراه من نجدة ومساعدة لنا منكم (السعودية)»(٢).

وبين عامي ١٩٧٥م و١٩٨١م تدخلت المملكة العربية السعودية بزخم ولأكثر من مرة من أجل إطفاء نيران الحرب في لبنان، سواء من خلال مبادراتها الفردية، أو من خلال العمل العربي المشترك(٣). ومما أعطى مبادراتها الزخم والفعالية، هو قبولها من قبل معظم الأطراف اللبنانية كوسيط يسعى لخير لبنان وخلاصه من محنته، هذا فضلًا عن مساعداتها الإنسانية والاقتصادية للبنان، مؤسسات رسمية وهيئات أهلية.

---

(١) نقلًا عن: جريدة النهار تاريخ ٢٥ يناير ١٩٨١م.
(٢) نقلًا عن: منصور بن عبدالله المنصور.
(٣) منذ اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥م نشطت المملكة من خلال الاجتماع غير العادي لوزراء خارجية الدول العربية في القاهرة نهاية صيف ١٩٧٥م، وأصدرت مع بقية الدول العربية باستثناء سوريا ومنظمة التحرير بيانًا أعربت فيه عن تقديرها لدور لبنان في دعم القضايا العربية عمومًا، والقضية الفلسطينية خصوصًا. وكررت المملكة مع غيرها من الدول العربية أهمية الحفاظ على سلامة لبنان ووحدته، أرضًا وشعبًا، ودعم ما تتخذه الحكومة اللبنانية من إجراءات لوقف النزيف الحاصل في البلاد. (أنطوان خويري، حوادث لبنان ١٩٧٥م، ج ١، ١٩٧٦م، ص ٣٠٧). ومن أجل إحلال السلام في لبنان زار المغفور له الملك خالد سوريا في أواخر عام ١٩٧٥م وبحث مع نظيره الرئيس حافظ الأسد كيفية إعادة السلام إلى لبنان.
Marius Deeb, Saudi Arabian Policy Toward Lebanon since 1975, in: Halim Barakat ed.: Toward a Viavle Lebanon, Washington 1988, p.168. =

لقد انطلقت المملكة في سياستها تجاه لبنان من ثوابت ستة:

١ ـ الوحدة الوطنية بصفتها شرطًا أساسيًا لسلامة لبنان واستقراره وسيادته.

٢ ـ ضرورة الإصلاح وجعله مسألة يقررها اللبنانيون عبر الحوار المسؤول فيما بينهم بعيدًا عن أي تدخل خارجي(١).

٣ ـ ترابط الوضع الداخلي في لبنان مع النزاع العربي ـ الإسرائيلي(٢).

٤ ـ تشابك الوضع الداخلي اللبناني مع القضية الفلسطينية، وضرورة العمل على إزالة التناقضات بين لبنان والفلسطينيين.

٥ ـ الإبقاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان وحماية نشاطها العسكري ووجودها المؤسساتي، مع احترام المنظمات الفلسطينية للسيادة اللبنانية(٣).

= وما لبثت السعودية أن أيدت عام ١٩٧٦م «الوثيقة الدستورية» التي أعلنها رئيس الجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية للمصالحة الوطنية بمباركة سورية. وبموجب قمة الرياض في أكتوبر ١٩٨٦م تم وقف إطلاق النار في لبنان، والتأكيد على تنفيذ اتفاق القاهر، وإرسال قوات ردع عربية للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، ولجنة تنسيق لتنفيذ اتفاق القاهرة. وقد شاركت المملكة بقوات الردع العربية. وقد انبثق عن قمة الرياض ما سمي بـ «اللجنة الرباعية» التي ضمت إلى جانب المملكة كلًا من سوريا ومصر والكويت. كما أسفرت قمة الرياض أيضًا عن عقد المصالحة بين مصر وسوريا، وقيام التحالف بينهما بفضل مساعي الأمير فهد الحثيثة، إلا أن هذا التحالف كان مرحليًا بسبب سلوك السادات طريق السلام المنفرد مع إسرائيل.
Itamar Rabinovich, The Challenge of Diversity: American Policy and the System of Inter-Arab Relations 1973-1977, in: Haim Shaked/Itamar Rabinovich (3ds.), The Middle East and the United States. Perceptions and Politics, New Jersy 1980, pp. 191-193

(1) Marius Deeb, Saudi Arabia Policy Toward Lebanon since 1975, in: Halim Barakat (ed.), Toward a viable Lebanon, Washington 1988, p. 168.
(٢) هذا ما صرح به الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في أثناء انعقاد المؤتمر التحضيري لوزراء الخارجية العرب في تونس للإعداد لمؤتمر القمة العربي في تونس في ١٥ نوفمبر ١٩٧٩م. راجع: عماد يونس: سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية ١٩٧٣م..، ج ٢، ص١٧٢ ـ ١٧٣.
(٣) من كلمة وزير الخارجية السعودي في أثناء الجلسة الثالثة لوزراء الخارجية العرب بتونس، =

LAU Byblos LIBRARY

٦ ـ رفض تدويل الأزمة اللبنانية (= المطلب الماروني)، واقتصارها على أن تكون مسألة عربية[1].

من هنا قامت المبادرات السلمية للمملكة على التدخل لدى فرقاء الحرب اللبنانيين، ولدى سوريا من أجل التهدئة ووقف إطلاق النار، وتقريب وجهات نظر اللبنانيين حول تسوية واقعية للأزمة اللبنانية، ومن ثَمَّ إعادة لبنان إلى حالته الطبيعية التي تحفظ استقلاله وسيادته ووحدة شعبه. ولما كان جزء من الأزمة اللبنانية مصدره الشق الفلسطيني، فقد عملت المملكة على الدفاع عن القضية الفلسطينية من جهة، وعلى دعم السيادة اللبنانية من جهة أخرى، وذلك في إطار تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أضحت سياسة الوفاق الوطني للمملكة العربية السعودية في لبنان بعد قليل على اندلاع الحرب اللبنانية هدفًا سعوديًا يندرج ضمن إستراتيجية تضامن عربي لمواجهة إسرائيل واستعادة القدس الشريف.

ويمكن تحديد ثلاث مراحل للدبلوماسية السعودية على الساحة اللبنانية بين عامي ١٩٧٥م و١٩٨٩م، وهي على الشكل الآتي:

١ ـ دبلوماسية ما قبل ١٩٨٢م، حيث انصب الاهتمام على دعم الشرعية اللبنانية ووحدة لبنان أرضًا وشعبًا ومؤسسات، وتقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية له، ومنع تقسيمه لما قد ينتج عنه من سلبيات على النظام الإقليمي العربي تستفيد منها إسرائيل.

٢ ـ دبلوماسية ما بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م في أعقاب نمو الأصولية الشيعية بفعل الثورة الإيرانية، وفي هذه المرحلة خشيت المملكة أن تؤثر التحولات الجارية في لبنان في الاستقرار الإقليمي

= في: يونس، ج ٢، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ وقارن بـ:
Bannermann, Saudi Arabia, p.124

(1) Bannermann, Saudi Arabia, p.126

ومن ثم في أمن الخليج وأمنها القومي؛ فعملت على تكثيف مبادراتها السلمية للتوفيق بين اللبنانيين وإنهاء الحرب.

٣ ـ مرحلة الطائف، وهي التي جاءت نتيجة تداعيات الانتخابات الرئاسية في سبتمبر عام ١٩٨٨م وانشطار الدولة ومؤسساتها، وحدوث تقاتل لم يشهد لبنان مثيلًا له. وقد وجدت المملكة أن الخطر اللبناني على محيطه العربي قد استفحل، مما يستوجب إطلاق مبادرة فعالة للوصول بالبلاد إلى حالة سلم يتفق عليها الفرقاء اللبنانيون وحدهم، ومن هنا جاء مؤتمر الطائف.

الأمير فهد ولبنان ـ دبلوماسية الثوابت السعودية ١٩٧٨ ـ ١٩٨١م:

يصف السياسي اللبناني كريم بقرادوني شخصية الأمير فهد وسيرته في الإدارة والحكم على الشكل الآتي[1]: «يمتاز الأمير بخبرة سياسية واسعة؛ فقد قام باكرًا جدًا بمهمات عديدة وصعبة في الخارج، حيث نسج علاقات متينة، وتولى منذ فجر شبابه وزارة التربية، فوزارة الداخلية، وأشرف على المناصب الرئيسة الفاعلة في إنماء البلاد. وهو طَموح وعملي، يسافر كثيرًا.. ويوجه السعودية بروح واقعية وحيوية».

وقال عنه إلياس سركيس[2]: «إنه هو المهندس الحقيقي في مصالحة مصر وسوريا (١٩٧٦ ـ ١٩٧٧م) من خلال تحرك مكوكي بين السادات والأسد».

وإذا كنا نريد أن نضع تاريخًا محددًا لبداية سياسة لبنانية واضحة المعالم للملك فهد، فأنا أُفضِّل أن أبدأ بالعام ١٩٧٨م حين كان وليًا للعهد،

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود: عهد إلياس سركيس ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢م، بيروت ١٩٨٣م، ص ٦٦.

(٢) نقلًا عن: كريم بقرادوني، السلام المفقود: عهد إلياس سركيس ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢م، بيروت ١٩٨٣م، ص ٦٦.

LAU Byblos LIBRARY

وليس عام ١٩٨٢م سنة اعتلائه العرش، هذا على الرغم من بروز دوره بوضوح لوأد الأزمة اللبنانية قبل أن تستفحل بين عامي ١٩٧٥م و١٩٧٧م[١]. أما عن سبب اختياري عام ١٩٧٨م إطارًا زمنيًا لسياسته ودبلوماسيته تجاه لبنان فيعود إلى ثلاثة أمور أساسية:

١ ـ أنه تحمل عبء إدارة شؤون المملكة في أثناء فترة اعتلال صحة المغفور له الملك خالد. وقد وضع ثقل المملكة كله في الميزان لإنجاح سياستها التوفيقية في العالم العربي عمومًا، ولبنان خصوصًا[٢].

٢ ـ تصريحه في ١٤ فبراير ١٩٧٨م الذي قال فيه[٣]: إن لبنان «مهم بالنسبة (للمملكة)، ومهم بالنسبة إلى سياستها العربية، ومهم بالنسبة إلى سياستها الدولية»، واعتباره «نموذجًا وشهادة لمصلحة العرب ويجب أن يتمسكوا بهذه الشهادة ويحافظوا عليه». وقد شكل هذا القول إستراتيجية لديه[٤]، وليًا للعهد وملكًا، وتوج باتفاق الطائف عام ١٩٨٩م.

٣ ـ عدم استجابة ولي العهد الأمير فهد لدعوة الأباتي شربل قسيس في مارس ١٩٧٨م لتحويل لبنان إلى كانتونات تحقق لكل طائفة دينية استقلالها الداخلي في مناطق وجودها[٥]. فقبل أسابيع قليلة على رسالة قسيس إليه أعلن الأمير فهد: «أن السعودية (هي) ضد كل أنواع التقسيم في لبنان»[٦].

---

(١) راجع الحاشية رقم (١) ص ٤٠.

(٢) بقرادوني، السلام المفقود، ص٦٦ ـ ٦٧.

(٣) نقلًا عن: جريدة السفير، تاريخ ١٥ شباط (فبراير) ١٩٧٨م.

(٤) جريدة السفير، تاريخ ١٥ فبراير ١٩٧٨م.

(٥) عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية ١٩٧٣م..، ج ٢، الأدوار الإقليمية في لبنان، بيروت ١٩٨٥م، ص ١٣٤ ـ ١٤١.

(٦) جريدة السفير، تاريخ ١٥ فبراير ١٩٧٨م.

لقد شكَّل الثابتان الأخيران (٢، ٣) الحفاظ على لبنان، أرضًا وشعبًا ومؤسسات، وعدم تقسيمه على أي أسس طائفية أو مناطقية. إستراتيجية سعودية واضحة المعالم طوال الأزمة اللبنانية، جعلت الحكم اللبناني ينسق مواقفه مع الرياض على الدوام دون إغضاب سوريا، وذلك لحاجته إلى الاعتدال بوصفه خيارًا سياسيًّا بسبب أوضاعه الداخلية[١]. كما عملت سوريا بدورها للحفاظ على علاقات جيدة مع السعوديين[٢]، فيما دل استمرار الأزمة اللبنانية على أن المملكة أصبحت أكثر اقتناعًا بقدرة سوريا على الإمساك بالأمور في لبنان ووقف العنف الأعمى[٣].

وحول السعودية ودبلوماسيتها التوفيقية الحيادية يقول جوزيف مايلا ما يأتي[٤]: «لقد عملت العربية السعودية طوال الحرب (اللبنانية) كقوة تسوية، ومارست دورًا توفيقيًا مفيدًا؛ فشاركت في مؤتمر القمة العربية في الرياض (١٧ ـ ١٨ أكتوبر ١٩٧٦م) التي أنشأت قوات الردع العربية لإعادة الاستقرار إلى لبنان. ولقد أسهمت السعودية في قوات الردع العربية، وشاركت بصفتها مساهمة في تلك القوات في مؤتمر بيت الدين الذي اجتمع للاضطلاع بالأزمة المتصاعدة في العلاقات المسيحية اللبنانية ـ السورية، كما شكلت السعودية جزءًا من اللجنة الرباعية العربية لتنفيذ مقررات مؤتمر القمة العربية المنعقد في تونس حول لبنان (٢٠ ـ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩م). لقد احتلت العربية السعودية موقعًا جيدًا على الساحة اللبنانية، مستفيدة بالكامل من سمعتها بصفتها وسيطًا

---

(١) بقرادوني، السلام المفقود، ص ١٩٥.

(2) Adeed I.Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, London/Basingstoke 1980, p. 111.
ويذكر عديد داويشه أن اعتماد سوريا على المساعدة المالية السعودية السنوية المقدرة بـ ٧٠٠ مليون دولار، فضلًا عن تمويل السعودية لمشروعات سورية، كان عاملًا مؤثرًا للسياسة السعودية في لبنان. المرجع نفسه، ص ١١٣، ١٥٣، ١٦٢.

(3) Bannerman, Saudi Arabia, p. 125.

(4) Josehp Maila, The Ta'if Accord: An Evaluation, in: Deirde Collings (ed.), Peace for Lebanon? From War to Reconstruction, Boulder/London 1994, pp. 33-34.

LAU Byblos Library

مميزًا.. لقد احتلت العربية السعودية موقعها هذا (تجاه لبنان) بسبب مساهمتها الطويلة في السلم العربي: كرست جهدًا كبيرًا للتقارب بين دول الجامعة العربية وتعاونها، تلك الدول التي طالما كانت منقسمة على بعضها. علاوة على ذلك حصل تدخل السعودية في (لبنان) عام ١٩٨٩م على دعم واسع؛ لأنه تَبين أنها القوة العربية الإقليمية الوحيدة القادرة على موازنة سوريا (في لبنان). وبغياب حلٍّ دولي لأزمات لبنان، ورفض حلٍّ سوري خالص (في لبنان)، كان بإمكان حلٍّ عربي مدعوم دوليًا بواسطة السعوديين أن يكون وسطًا بين متناقضين».

لقد دفع تفاقم الأوضاع في لبنان في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨م (عملية الليطاني) وتعطيلُ تطبيق اتفاق القاهرة ومقررات شتورا[١]، واندلاع القتال بين الجبهة اللبنانية وسوريا، وإعلان الرئيس سركيس عن عزمه على الاستقالة، لقد دفع كل ذلك بالمملكة لأن تفعّل وساطتها في سبتمبر ١٩٧٨م وتتوجها بوقف جديد لإطلاق النار بين سوريا والجبهة اللبنانية بعدما تلكأ الإسرائيليون عن نجدة بشير الجميل[٢].

وفي التاسع من أكتوبر استقبلت الرياض إلياس سركيس رئيس الجمهورية اللبنانية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٢م)، من أجل وضع حد للعنف، وصرح الرئيس اللبناني قبيل مغادرته بيروت إلى العاصمة السعودية بالقول[٣]: «الكل

(١) قضى اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩م بحصول المقاومة الفلسطينية على حرية القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل من جنوب لبنان. أما مقررات شتورا في يوليو ١٩٧٧م فكان الهدف منها تجميد العمليات الفلسطينية عبر الحدود الجنوبية اللبنانية.

(2) Ze'ev Schiff / Ehud Ta'ari, Israel's Lebanon War, London / Sydney 1984, p. 27.

(٣) نقلًا عن: أنطوان خويري، ... وأخيرًا حرقوه: حوادث لبنان ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨م، ج ٦، يونيو ١٩٧٨م، ص٥١٣ ـ ٥١٤.

يعلم الاهتمام الذي أبدته (المملكة) لما حصل في لبنان والذي أدى إلى انعقاد مؤتمر الرياض. فكانت مناسبة لأن نقوّم مع سمو ولي العهد فهد ما أسفرت عنه مقررات الرياض على صعيد التنفيذ، وأن نتشاور فيما ينبغي أن يُتخذ ضمن الإطار العربي من إجراءات سريعة تهدف أولًا إلى وضع حد للتدهور الأمني في لبنان، ومعالجة المشكلات التي نعانيها والتي أدت إلى تفاقم الأمور وانفجارها».

وأوضح سركيس أن لبنان يصر على دور ريادي للمملكة في حل الأزمة اللبنانية حين قال[١]: «وقد تفاهمنا مع سمو ولي العهد على ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي في لبنان للدول المشاركة والمساندة في قوات الردع العربية يوم الأحد في ١٥ تشرين الأول الجاري، وعلى ضرورة تعزيز دور الدول العربية بما فيها المملكة العربية السعودية في كل ما يتعلق بالحلول الواجب اعتمادها بالنسبة إلى مأساة لبنان».

ومن جهتها «ناشدت الحكومة السعودية جميع اللبنانيين أن يتحلوا بضبط النفس، وأن يعملوا على كل ما من شأنه حماية المصالح اللبنانية والسير بالبلاد نحو الهدوء في هذه الفترة الدقيقة كي يتفرغوا لإعادة بناء وطنهم»[٢].

أكدت الرياض عقب لقاء القمة اللبنانية ـ السعودية: «أنها ستسهم كعادتها بكل ما تستطيعه من مساعدة ودعم لتحقيق الغايات المنشودة لما فيه خير لبنان الشقيق»، كما «أكدت اقتناعها أن الحلول السلمية يجب أن تكون نابعة من لبنان، ومن إرادة اللبنانيين أنفسهم على اختلاف طوائفهم»[٣].

(١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

LAU Byblos LIBRARY

وذكرت صحيفة القبس أن المملكة العربية السعودية قد تعاطفت مع مطالب لبنان بإعادة تشكيل قوات الردع العربية وتنظيمها[١].

أسفرت الاتصالات اللبنانية ـ السورية، واللبنانية ـ السعودية التي قام بها الرئيس اللبناني عن عقد مؤتمر بيت الدين في الخامس عشر من أكتوبر ١٩٧٨م، الذي استمر حتى السابع عشر منه. وقد مارست المملكة دورًا حازمًا في المؤتمر، ومُثلت بوزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، وعبدالرحمن المنصوري وكيل وزارة الخارجية، وإسماعيل الشوري أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية. كما نشطت المملكة خارج قاعات المؤتمر أيضًا، وخصوصًا اتصالات وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل بالشخصيات السياسية والحزبية اللبنانية، ومنها كامل الأسعد، وعبدالله اليافي، وصائب سلام، وتقي الدين الصلح، ورشيد الصلح، ووليد جنبلاط. وفي ختام الجلسات تشكلت لجنة ثلاثية من السعودية والكويت وسوريا لمتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر بيت الدين، وفي مقدمتها التأكيد على وحدة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه، وإنهاء المظاهر المسلحة، وتطبيق مقررات قمتي الرياض والقاهرة، وإعادة بناء الجيش اللبناني على أسس وطنية، وإجراء إصلاحات للوصول إلى وفاق وطني[٢]. ويذكر جيمس كولنز أن نجاح الدور السعودي التوفيقي في لبنان قد أحبط مساعي الاتحاد السوفييتي لإقصاء النفوذ الغربي في ذلك البلد[٣]. كان السعوديون يعتقدون أن ازدياد الفوضى في لبنان سيجعل منه أرضًا خصبة لنمو راديكالية يسارية أكثر تطرفًا، ومن ثَمَّ تعاظم نفوذ السوفييت، واحتمال قيام دولة راديكالية عربية هناك[٤].

(١) تعاطف سعودي مع سركيس، في: جريدة القبس، تاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٧٨م.

(٢) خويري، وأخيرًا حرقوه، ج ٦، ص٥٣٣، ٥٣٩ ـ ٥٤٠.

(3) James F. Collins, The Soviet Union, in: P.Edward Haley/Lewis W. Snider (eds.), Lebanon in Crisis. Participants and Issues, New York 1979, p. 222.

(4) M. Graeme Bannerman, pp. 117, 123f.

وبين مؤتمر بيت الدين ومؤتمر القمة العربية في تونس (٢٠ ـ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩م)، حصرت المملكة سياستها تجاه لبنان في تنفيذ مقررات مؤتمر بيت الدين، وفي مقدمها إعادة بناء الجيش اللبناني على أسس وطنية، وبسط السلطة اللبنانية سيادتها على المنطقة الحدودية في جنوب لبنان[١]، وتحقيق المصالحة بين أبناء البلد الواحد[٢]. وفي هذا السياق استنكرت المملكة إعلان سعد حداد «دولة لبنان الحر»، ووصفت ذلك بأنه «مؤامرة صهيونية خطيرة على لبنان»[٣].

وعلى الرغم من مساعي المملكة التوفيقية إلا أن شيئًا كثيرًا لم يتحقق في مجال وساطتها على الساحة اللبنانية منذ قمة الرياض عام ١٩٧٦م، وذلك بسبب شدة التناقضات على الساحة اللبنانية، وما أفرزته معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية على الأوضاع الداخلية في لبنان من جهة (عودة التحالف بين الجبهة اللبنانية وإسرائيل من ناحية، وبين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية أخرى)، وعلى العلاقات العربية ـ العربية من جهة أخرى، هذا فضلًا عن الصراع السوري ـ الإسرائيلي حول لبنان، والاعتداءات الإسرائيلية على جنوبه.

لقد تسبب تدهور الوضع في لبنان بين عامي ١٩٧٨م و١٩٧٩م، وتزامنه مع التطورات الإقليمية التي أشرت إليها بقلق شديد لدى القيادة السعودية.

(١) عقب انسحاب الوحدة السعودية من قوات الردع العربية في ١٧ مارس ١٩٧٩م نتيجة لتدهور الوضع الأمني بين القوات السورية والجبهة اللبنانية، زار رئيس الحكومة اللبنانية سليم الحص الرياض في الأول من أبريل وبحث مع المسؤولين السعوديين هذه المسألة، وكذلك الحصول على دعم المملكة لفرض لبنان سيادته على جنوبه المحتل. انظر: خويري، حوادث لبنان ١٩٧٩م، ج ٧، لبنان تحت الاحتلال (١)، يونيو ١٩٨١م، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢، ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(2) Deeb, op. cited., p. 174.

(٣) خويري، حوادث لبنان ١٩٧٩م، ج ٧، لبنان تحت الاحتلال (١)، ص ٣٤٠.

LAU Byblos LIBRARY

وفي تصريح صحفي لولي العهد السعودي الأمير فهد في دمشق في السابع من أغسطس ١٩٧٩م حول ما وصلت إليه الحالة اللبنانية، قال[١]: «إننا نتألم دائمًا لما حدث في لبنان، ونقدّر الخطر المحدق به من جراء هذه الأحداث الدامية التي تقع على أرضه. وإنه ليعز علينا هذا بقدر ما نُكِنُّ للبنان من حب. ويعلم الإخوة في لبنان أن المملكة العربية السعودية لم تكن قط في معزل عن واجبها حيال لبنان، وأنها تمد إليه دائمًا يد الإخاء والوفاء، وقد عملت ـ وتعمل ـ دائمًا كل ما يسعه جهدها لنجدته ولتوحيد الكلمة بين قادته وزعمائه ليكونوا جبهة واحدة إزاء تلك الأحداث الخطيرة التي تهدم من كيانه وتضعضع وحدته».

علاوة على ذلك أعلنت المملكة أنها مع أي عمل مشترك عربي ـ إسلامي لمساعدة لبنان في الدفاع عن أرضه، وأنها لا تريد أن تحتكر أدوار الآخرين. ودعت الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى ممارسة نفوذها لوقف الأعمال الإجرامية الإسرائيلية[٢].

من هنا تجاوبت المملكة العربية السعودية مع دعوة الرئيس سركيس لعقد مؤتمر قمة عربي سريع لبحث مسألة جنوب لبنان، ناظرًا إلى أن «قضية الجنوب (هي) قضية الأمة العربية»[٣].

وقبل أن تعطي الرياض موافقتها النهائية على القمة تقدمت في نوفمبر ١٩٧٩م بمذكرة إلى الحكومة اللبنانية تستفسر حول موقفها من كمب ديفيد، وتوقعاتها حول تطور علاقتها بالفلسطينيين، ودور الجبهة اللبنانية في طلب عقد القمة العربية. لقد كانت المملكة تخشى من تداعيات كمب ديفيد ونتائجه

(١) نقلًا عن: خويري، حوادث لبنان ١٩٧٩م، لبنان تحت الاحتلال (٢)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٨٢.
(٣) المرجع السابق، ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

على الساحة اللبنانية بعدما وجدت الرياض فيه عكس ما كانت تتمناه وتتوقعه. وأدى موقف السعودية من كمب ديفيد إلى حصول تشنج في علاقاتها بالولايات المتحدة راعية كمب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية[١]. وحين تأكدت الرياض من أن لبنان لا يسعى إلى الانضمام إلى كمب ديفيد، ولا إلى مواجهة مع الفلسطينيين، وأنه لا يذهب إلى القمة لتمثيل مصالح المتطرفين المسيحيين، أعطت الضوء الأخضر للقمة العربية في تونس[٢]. ومع ذلك لم تستطع القمة العربية أن تدخل لبنان في نفق السلام، فيما شهدت المملكة في نهاية العام نفسه ما سمي بـ «حادثة مكة». وأعلن وفد لبناني زار الرياض للتهنئة على سلامة المملكة من تلك الحادثة المشؤومة «أن الشعب اللبناني إلى جانب المملكة كما كانت المملكة إلى جانب لبنان»[٣].

على كل حال كان عام ١٩٨١م امتحانًا جديدًا للدبلوماسية السعودية وللثوابت السعودية تجاه لبنان. فجاءت أزمة زحلة بين سوريا والقوات اللبنانية في أبريل ١٩٨١م لتثبت الدور السعودي التوفيقي في الأزمة اللبنانية، وتلتها أزمة الصواريخ بين سوريا وإسرائيل[٤]. وقد وضعت الأزمتان ولي العهد الأمير فهد ومبادرته من أجل السلام في الشرق الأوسط لعام ١٩٨١م في صدارة الأحداث الدولية.

(١) سلامة، السياسة الخارجية السعودية، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤، ٢٥٩ ـ ٢٦٠.
(٢) بقرادوني، السلام المفقود، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.
(٣) تصريح رئيس الوفد اللبناني النائب ناظم القادري. نقلًا عن: جريدة النهار ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩م.
(٤) جاءت أزمة زحلة بعد محاولات قوات «الجبهة اللبنانية» السيطرة على المدينة وخلق تواصل بين مواقعها شمالي بيروت وقوات سعد حداد في الجنوب عبر منطقة جزين، الأمر الذي كان يهدد الأمن القومي السوري في ضوء التنسيق بين إسرائيل والجبهة اللبنانية. وقد انفجر الوضع مطلع نيسان (أبريل) ١٩٨١م حين هاجمت قوات الجبهة اللبنانية وحدة سورية على جسر نهر البردوني، فرد السوريون بقصف زحلة ومحاصرتها والانتشار حولها على التلال المحيطة وصولًا إلى قمة جبل صنين. راجع: م.ع./م.ب.، أزمة الصواريخ السورية: الحرب التي قد =

LAU Riyadh LIBRARY

حين حدثت أزمة زحلة ناشد البطريرك الماروني مار أنطونيوس بطرس خريش الملك خالد في الثالث من إبريل ١٩٨١م التدخل لوقف القتال انطلاقًا من «أصالة عربية إنسانية» عُرف بها، ولما له من رصيد واحترام لدى فرقاء النزاع اللبنانيين. وقد عقد مجلس الوزراء السعودي جلسة برئاسة ولي العهد الأمير فهد ناقش فيها الوضع اللبناني. وفي ١٨ إبريل رد العاهل السعودي على البطريرك الماروني مشيرًا إلى الجهود المكثفة التي تقوم بها بلاده من أجل «وأد الفتنة» وإيجاد تسوية سلمية للصراع اللبناني، و«عودة الحياة الرغيدة إلى لبنان الشقيق»[١]. أعقب ذلك تنشيط المملكة أعمال اللجنة العربية المخولة بالملف اللبناني، وعقدت هذه اللجنة اجتماعًا في جدة في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من يونيو ١٩٨١م. وفي هذه المناسبة صرح ولي العهد الأمير فهد بأن بلاده تقف في أحداث زحلة مع الشرعية اللبنانية وتدعمها. ومن جهة أخرى قال علي الشاعر السفير السعودي في لبنان: إن بلاده تصر على وقف لإطلاق النار وإنهاء حصار القوات السورية لمدينة زحلة ليكون ذلك مقدمة لتحقيق المصالحة الوطنية[٢].

وبالفعل انتهت أزمة زحلة كما أرادت المملكة بخروج «القوات اللبنانية» بسلام بمواكبة سعودية[٣]. وعبّر أهالي زحلة عن سرورهم بالدور

= تقع، في: الفكر الإستراتيجي العربي، ١ (١٩٨١م)، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢. أما «أزمة الصواريخ» السورية فجاءت بعد إسقاط إسرائيل مروحيتين سوريتين على التلال ما بين زحلة وصنين. وعلى إثر ذلك أدخلت سوريا بطاريات صواريخ أرض ـ جو إلى سهل البقاع، ورفضت إنذارًا إسرائيليًا بإخراجها. انظر حول الموضوع: نبيل خليفة، لبنان في إستراتيجية كيسنجر، جبيل ١٩٩١م، ص ١٨٩ ـ ١٩٦، وقارن بـ: عبدالله بو حبيب، الضوء الأصفر، ط ٣، بيروت ١٩٩١م، ص ١٥.

(١) نقلًا عن: جريدة النهار، تاريخ ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٨١م.

(2) Deeb, pp. 175 - 176

(٣) تيودور هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمة، نقله إلى العربية موريس صليبا، باريس ١٩٩٣م، ص ٣١٣.

التوفيقي السعودي عبر إرسال برقية شكر إلى الحكومة السعودية والأسرة السعودية[١]. إشارة هنا إلى أن تدخل المملكة لإخراج القوات اللبنانية من زحلة جاء وفقًا لمبادئ إنسانية بحتة، إذ كانت الرياض تدرك حجم التعامل بين القوات اللبنانية وإسرائيل، هذا التعامل الذي كانت تصر الرياض على قطعه بوصفه مطلبًا سعوديًا ولبنانيًا وعربيًا[٢].

بعد أن خرجت مصر من ساحة المواجهة العربية ـ الإسرائيلية بتوقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل، تولدت قناعة لدى ولي العهد السعودي حول حاجة المنطقة إلى تحرك دبلوماسي عربي يكون بمثابة البديل لاتفاقيتي كمب ديفيد ومعاهدة السلام ـ المصرية ـ الإسرائيلية، ولثني الدول العربية التي تنادي بالحرب مع إسرائيل عن هذا التوجه دون تحضير متقن مسبق، كي لا يؤدي إلى حدوث عواقب وخيمة؛ كانت الرياض ترى أن أحد أهم المعطيات الرئيسة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي يقوم على انحياز الولايات المتحدة التام إلى إسرائيل، والتمسك ببقاء الدولة العبرية، مما يدفع بعض الدول العربية في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي والحرب الباردة إلى التقرب إلى الاتحاد السوفييتي مما يؤجّج النزاع في منطقة الشرق الأوسط طالما أن إسرائيل تستمر في احتلالها للأراضي العربية وتتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. من هنا رأى السعوديون أن حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي يستوجب:

- أولاً: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧م.
- وثانيًا: قيام دولة فلسطينية.

(١) أنطوان خويري، حوادث زحلة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١م. زحلة ملحمة الصمود والبطولة، يونيو ١٩٨٢م، ص ٤٢٦.

(٢) جريدة النهار، تاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٨١م.

LAU Byblos LIBRARY

- وثالثًا: عودة القدس إلى السيادة العربية[1].

لذا تحرك السعوديون خلال صيف ١٩٨١م في اتجاهين، شكل لبنان قاسمًا مشتركًا لهما:

١ ـ حل أزمة الشرق الأوسط بدءًا بلبنان.

٢ ـ دخول الأردن والفلسطينيين وفرقاء عرب آخرين إلى عملية السلام بعد الانتخابات الإسرائيلية في يونيو ١٩٨١م في تسوية سلمية لأزمة المنطقة تشمل لبنان في آخر الأمر[2].

وبالنسبة للمبادرة الأولى وهي حلّ أزمة الشرق الأوسط بدءًا بلبنان، زار الأمير فيصل بن تركي واشنطن في مايو ١٩٨١م واجتمع بالرئيس ريغان، وناقش معه المبادرة السعودية. وفيما يتعلق بالشق اللبناني من المبادرة جرى الاتفاق على إجراء المصالحة بين الجبهة اللبنانية وسوريا أولًا، ثم تحقيق مصالحة وطنية بين المسيحيين والمسلمين تقوم على إحلال تسوية متوازنة محل الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣م، وتقضي بتقاسم السلطة بين الطائفتين المسيحية والإسلامية بالتساوي. ويعقب ذلك إعادة انتشار للقوات السورية وأخرى للجيش اللبناني، وسحب الصواريخ السورية من البقاع[3].

عندما لم يكتب النجاح لهذه المبادرة بسبب رفض إسرائيل، وقرارها في ذلك العام اجتياح لبنان والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية والوجود السوري في البلاد، طرحت المملكة العربية السعودية ما سمي في حينه «خطة الأمير فهد» التي وضعت حل أزمة الشرق الأوسط في أولوياتها بدلًا من الأزمة البنانية. إشارة إلى أن المملكة اتخذت موقفًا سلبيًا من مهمة فيليب

(١) سلامة، ص ٥٥٣، ٥٥٤.

(2) John Cooley, The Saudis Quietly take the Lead, in: Middle East International, 5 June 151 (19810,p.2)

(3) Cooley, The saudis Quietly take the Lead, p.2

حبيب الموفد الأمريكي إلى المنطقة لنزع فتيل التوتر بين لبنان وإسرائيل، معتبرة أن على واشنطن أن توقف أولًا اعتداءات إسرائيل على لبنان وتهديداتها له[1].

وفي أغسطس ١٩٨١م تقدم ولي العهد السعودي بمبادرة سلام تبدأ بحل أزمة الشرق الأوسط أولًا، ثم تنتقل بعد ذلك إلى الملف اللبناني. أما عن الأسباب التي دفعته إلى اقتراح الخطة هذه فتعود إلى أن معاهدة كمب ديفيد في رأي السعوديين قد خففت من الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات إلى العرب في شأن الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. ورأى السعوديون أن خطتهم يمكن أن تحدث اختراقًا في اتفاقيتي كمب ديفيد اللتين ماتتا في مهدهما، ولم تؤديا إلى انضمام دول عربية أخرى إليهما[2].

علاوة على ذلك جاءت المبادرة السعودية في ظروف إقليمية بالغة الخطورة فقد ازداد تعنت إسرائيل ورفضها لأية تسوية تعيد للفلسطينيين حقوقهم المشروعة في بلدهم، أو إعادة الأراضي العربية المحتلة في حرب عام ١٩٦٧م إلى أصحابها. ورأى السعوديون ازدياد التهديد الإسرائيلي لسوريا، وتدخل الدولة العبرية السافر في الأزمة اللبنانية واعتداءاتها المتكررة على جنوب لبنان. إلى ذلك تبنى الكنيست الإسرائيلي في ٣٠ يوليو ١٩٨٠م قانونًا يجعل القدس «العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل». وفي ١٧ يونيو ١٩٨١م قامت إسرائيل بقصف المفاعل النووي العراقي. وفي ٦ أكتوبر ١٩٨١م اغتيل السادات. وفي ١٤ ديسمبر من العام نفسه قامت تل أبيب بضم الجولان. سبق

(١) جريدة النهار، تاريخ ١٦ يونيو ١٩٨١م.

(2) John Kildron, The Pros and cons of the Saudi Plan, in: Middle East International (=MEI), 27 Nov. 1981, p. 9..

LAU Byblos LIBRARY

ذلك في ٣٠ نوفمبر التوقيع على مذكرة للتعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل[١].

وحول آلية خطة الأمير فهد للسلام اعتقد السعوديون ـ على ما يبدو ـ أن حل أزمة الشرق الأوسط (المسألة الفلسطينية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧م) وهي عقدة العقد سينعكس إيجابًا على الأزمة اللبنانية[٢]. وقد أُدخلت على المبادرة تعديلات في قمة فاس العربية (٦ ـ ٩ سبتمبر ١٩٨٢م) بعدما تبنته هذه القمة، وبات يعرف بـ «مشروع فاس» بدلًا من «مبادرة الأمير فهد»[٣] وتضمن المشروع الآتي[٤]:

١ ـ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧م بما فيها القدس الشرقية.

٢ ـ إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧م.

(١) آن لش، إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين، في: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، بيروت ١٩٩٦م، ص ٢٤٦، ٢٥٣. وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٨٣م وقع ريغان على مذكرة أخرى في الموضوع نفسه لإحياء مذكرة عام ١٩٨١م. وفي السنوات الآتية جرى التوقيع على اتفاقات مماثلة. انظر: نهلة ياسين، العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨م: القسم الأول: التعاون الإستراتيجي، في: الفكر الإستراتيجي العربي، (بيروت)، ٣٥ (١٩٩١م)، ص ١٠٣ ـ ١٣١.

(٢) كان السعوديون يؤيدون بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م سياسة الولايات المتحدة للسلام خطوة ـ خطوة لاعتقادهم أنها ستؤدي إلى تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. ومن هنا كانوا يعملون على إزالة الخلافات بين الأسد والسادات، وإلى حد ما بين عرفات والأسد. راجع: حسن أبو طالب، السعودية والصراع العربي ـ الإسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧م، مرجع سبق ذكره، ص١٤٠ ـ ١٤٥. وقارن بـ:
Bannerman, p. 119.

(٣) واقع العمل العربي المشترك، في: دراسات في تاريخ المجتمع العربي، بيروت ١٩٩٢م، ص ٤٢٨.

(٤) أحمد خضر الزهراني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

٣ ـ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لأصحاب الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني، وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ ـ وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر.

٦ ـ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ ـ تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

٨ ـ تضمن الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها تنفيذ تلك المبادئ.

ويلحظ أن المشروع تحدث عن حق الدول في منطقة الشرق الأوسط في العيش بسلام مع بعضها دون أي إشارة إلى تطبيع العلاقات مع الدولة العبرية. وقد اشترطت المملكة العربية السعودية شروطًا ثلاثة لتحقيق مبادرتها (مشروع فاس) وهي[١]:

١ ـ وقف الدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل.

٢ ـ وضع حد للغطرسة الإسرائيلية.

٣ ـ التسليم بأن الدور الفلسطيني أساسي في التسوية.

كان التوجه السعودي من خلال هذه المبادئ ينبع ـ كما ذكرنا ـ من رغبة في إيجاد البديل عن كمب ديفيد، وإثبات أن العرب يريدون السلام. ومثلت الخطة ما أشار إليه ولي العهد السعودي بأنها «بديل متوازن عملي لاتفاقيتي كمب ديفيد، حيث أعاقت مسألة تقرير المصير للفلسطينيين بشكل رئيس سير المفاوضات الإسرائيلية المصرية»[٢].

(١) جميل بن إبراهيم الحجيلان، نظرات في علاقة المملكة العربية السعودية السياسية في المحيط العربي، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مئة عام، الرياض، ٢٤ ـ ٢٨ يناير ١٩٩٩م، ص ١٧.

(٢) نقلًا عن: نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية. من التعاون إلى التكامل، =

LAU Byblos LIBRARY

أحدثت مبادرة ولي العهد السعودي ضجة دولية عند إعلانها، ووجدت بعض الدول الكبرى فيها مفتاحًا للحل؛ كما تبنتها دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» في قمة الرياض (١٠ ـ ١١ نوفمبر ١٩٨١م)، وقررت «الطلب إلى المملكة العربية السعودية إدراجها في جدول أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المقرر عقده في المغرب (فاس) بهدف بلورة موقف عربي موحد حول القضية الفلسطينية»[(١)].

أما إسرائيل فأعلنت عن رفضها لها؛ لأنها كانت تثنيها عن مخططاتها تجاه لبنان، وصرّح بيغن رئيس وزرائها أن حكومته «مصممة على إقامة مثلث سلام بينها وبين مصر ولبنان وعلى إنهاء وجود منظمة التحرير في لبنان»[(٢)]. وكان تحقيق هذا المخطط يتطلب اجتياح لبنان، والقضاء على المقاومة الفلسطينية، وإخراج سوريا من البلاد. وهذا ما حصل في يونيو ١٩٨٢م الذي لم يكن شهر الاجتياح الإسرائيلي للبنان والوصول إلى عاصمته فحسب، بل شهر انتقال الحكم في المملكة إلى الملك فهد بن عبدالعزيز إثر وفاة المغفور له بإذن الله الملك خالد، وذلك في ١٣ يونيو، أي بعد أسبوع فقط من بدء الغزو الإسرائيلي للبنان.

السعودية ولبنان ـ موقفها من الاجتياح الإسرائيلي وخطة ريغان ١٩٨٢م:

تزامن تولي الملك فهد حكم المملكة العربية السعودية مع الغزو الإسرائيلي للبنان، وما نتج عنه من تضاعفات إقليمية ودولية. ومن الحقائق غير المعلنة في صدد الاجتياح الإسرائيلي للبنان أن شارون وزير الدفاع الإسرائيلي كان يحقد على السعودية لدورها الداعم والمناصر لمصر وسوريا

= بيروت ١٩٩٦م، ص ١٧٧.

(١) المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢) نبيل خليفة، الإستراتيجيات السورية والإسرائيلية والأوربية حيال لبنان، جبيل ١٩٩٣م، ص ٩٩.

في حرب عام ١٩٧٣م، كما كانت هناك نقمة إسرائيلية على المملكة من جراء تحركاتها على الساحة اللبنانية لإفشال مخططات بلاده في لبنان، وتقديمها الدعم إلى المقاومة الفلسطينية، هذا فضلًا عن خطتها للسلام في الشرق الأوسط (خطة الأمير فهد) وسياستها في النهوض باقتصادها وتقوية قدراتها الدفاعية[(١)]. فبعد تسليم الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية طائرات الإواكس أبلغ شارون دبلوماسيًا أمريكيًا أنه يتعين على إسرائيل أن تسقط هذه الطائرات[(٢)].

وقد صرح مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي عقب اتخاذ المملكة موقفًا متشددًا من السلام المصري الإسرائيلي، ومن عروبة القدس ووجهها الإسلامي قائلًا: «إن السعودية هي أكثر أعداء إسرائيل تعصبًا في مطالبتها بفصل القدس عن الدولة اليهودية»[(٣)].

وانسجامًا مع سياستها السلمية وضعت المملكة ثقلها الدولي كله لوقف الغزو وانسحاب القوات المعتدية[(٤)]. وكانت تدرك أن دوائر في البيت الأبيض الأمريكي وفي مقدمها وزير الخارجية ألكسندر هيغ Alexander Hig تسعى إلى إخراج الفلسطينيين من لبنان على يد الإسرائيليين، على أن يعقب ذلك انسحاب الجيشين الإسرائيلي والسوري منه ما يمكّن من تشكيل حكومة قوية في لبنان تضمن مصالح الدولة العبرية في جنوب لبنان، وأن يوظف هذا

(١) حول دعم السعودية لمصر وسوريا في الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٣م، وتنامي عائداتها من النفط، وتقوية قدراتها الدفاعية، انظر: هنري لورانس، اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبدالحكيم الأربد، بنغازي ١٩٩٣م، ص ٣١٦ ـ ٣٢٠.

(2) Schiff / Ya'ari, Israel's Lebanon War, p.6; Charles Winslow, Lebanon. War and Politics in a Fragmented Society, London / New York 1996, p.234.

(٣) سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥٩.

(٤) عباس فائق غزاوي، علاقات المملكة العربية السعودية بالدول الإسلامية ودورها في دعم التضامن الإسلامي، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مئة عام، الرياض، ٢٤ ـ ٢٨ يناير ١٩٩٩م، ص ١٨ ـ ١٩.

LAU Byblos LIBRARY

الانسحاب في حلّ المسألة اللبنانية في إنهاء أزمة الشرق الأوسط عمومًا، والقضية الفلسطينية خصوصًا، وفقًا للمصالح الأمريكية[١]. واعتقد هيغ أن اجتياح إسرائيل للأراضي اللبنانية يقدم «فرصة إستراتيجية عظمى» لبلاده تسمح لها بـ «إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة»[٢] في وجه تنامي النفوذ السوفيتي، كما كان هيغ يعمل كي يتسلم السلطة في لبنان فريق موالٍ للولايات المتحدة وإسرائيل، وهو الجبهة اللبنانية بقيادة بشير الجميل.

وضع اجتياحُ إسرائيل للبنان ومحاصرتها عاصمته بيروت صدقيةَ الولايات المتحدة أمام الأنظمة العربية المعتدلة والصديقة لها، وخصوصًا السعودية ومصر في مأزق حرج. فاستغاثت مصر بواشنطن[٣]، وحث الملك فهد الرئيس ريغان على التدخل لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان وعاصمته بيروت[٤]. وقد أُحرجت الإدارة الأمريكية، حيث كانت هناك أدلة كافية لدى القاهرة والرياض لاتهام واشنطن بالإذعان لإسرائيل في اجتياحها للبنان وتدمير عاصمته، أو التواطؤ معها على الأقل[٥].

وردًا على تمادي إسرائيل في عدوانها على لبنان سارعت الدبلوماسية السعودية للضغط على واشنطن لوقف هذا العدوان، وخصوصًا حين ضرب الجيش الإسرائيلي الحصار على المقاومة الفلسطينية في غربي بيروت. ونتج

(1) Seth Tillamn, The United States in the Middle East. Interests and Obstacles, Bloomington 1982, p. 37.

(2) Michael Hansen, The Battle of Beirut. Why Israel Invaded Lebanon, London 1982.
عرض هناء قاسم، في: الفكر الإستراتيجي العربي (بيروت)، ٦ ـ ٧ (١٩٨٣م)، ص ٣١٩.

(٣) على سبيل المثال رسالة الرئيس المصري حسني مبارك الشديدة اللهجة إلى ريغن في ٧ حزيران (يونيو) التي طالب فيها واشنطن العمل على وقف إطلاق النار وسحب الجيوش الإسرائيلية، انظر: Archiv der Gegenwart vom 27. Juni, Folge 28, S. 25740.

(٤) حسن أبو طالب، العلاقات السعودية ـ الأمريكية: نظرة كلية، في: الفكر الإستراتيجي العربي (بيروت)، (١٩٩٠م)، ص ٢٧٧.

(5) William B. Quandt, Reagan's Lebanon Policy: Trial and Error, in: The Middle East Journal 38, 2 (1984), p 239.

عن متابعة الوضع في لبنان عن قرب من قبل الدبلوماسية السعودية، وأهمية السعودية بالنسبة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط أن وضعت الإدارة الأمريكية المملكة في محور سياستها لإحلال السلام في الشرق الأوسط ولبنان من خلال ما عُرف بـ «خطة ريغان» التي أُعلن عنها في الأول من سبتمبر ١٩٨٢م[١].

وأسوة بمنطلقات المبادرة السعودية لعام ١٩٨١م ربطت «خطة ريغان» الوضع في الشرق الأوسط بالأزمة اللبنانية بوصفها هدفًا رئيسًا لإحلال السلام، لكنها اختلفت معها في آليات التنفيذ، إذ قضت خطة ريغان بانسحاب متزامن للقوات الإسرائيلية والسورية من لبنان أولًا، على أن تعقب ذلك جهود دبلوماسية لربط الأردن والضفة الغربية وغزة بشكل الفيدرالية[٢]. وفيما يتعلق بالدور السعودي في الخطة الأمريكية راهنت واشنطن على قدرة المملكة المالية في التأثير في سوريا للانسحاب المتزامن مع إسرائيل من لبنان[٣]، إلا أن السعودية لم تجارِ الولايات المتحدة في هذا المجال.

على كل حال تبين بعد أقل من ثلاثة أشهر على إعلان «خطة ريغان» أن الفريقين الإقليميين الأساسيين في المنطقة إسرائيل وسوريا يرفضان المشروع. فإسرائيل عدَّته متناقضًا مع اتفاقيتي كمب ديفيد، وكان يهمها أن تستكمل «مثلث السلام الإسرائيلي» بضم لبنان إلى معاهدة معها تتيح لها ممارسة نفوذ عليه ومحاصرة سوريا. أما الاتفاق مع الفلسطينيين حول «الاستقلال الذاتي» فكان سيؤدي في نظرها إلى تقسيم القدس مجددًا، وجعل

(1) Larry L. Fabian, The Middle East: War Dangers and Receding Peace Prospects, in: Foreign Affairs, 62, 3 (1083), p. 638.

(٢) إيلي سالم، الخيارات الصعبة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨م، دبلوماسية البحث عن مخرج، ترجمة مخايل خوري، ط ٢، بيروت ١٩٩٣م، ص ٤٤٩.

(3) Barry Rubbin, Middly East Search for Peace, in: Foreign Affairs 64, 3 (1986), p. 585. Quandt, p. 241.

LAU Byblos LIBRARY

الأمن في المناطق الفلسطينية خارج سيطرتها. كما رفضت إسرائيل المشروع لأنه اشترط وقفًا للاستيطان في الضفة والقطاع[1]. باختصار كانت إسرائيل تريد من مشروع ريغان ما يتعلق بشقه اللبناني بعد تعديله تبعًا لمصالحها، وليس الشق الفلسطيني.

أما سوريا فرفضت بدورها بشدة خطة ريغان؛ لأن الولايات المتحدة تجاهلتها في التسوية، ولم تطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧م، ولا تشكيل دولة فلسطينية مستقلة. واعتقد الأمريكيون أن هزيمة سوريا أمام إسرائيل وما لحق بها من ضعف داخلي، واعتمادها على الدعم المالي السعودي، سوف يجعلها ترضخ لضغوط عربية لسحب قواتها من لبنان. وبالفعل أعلن السوريون في يونيو عن نيتهم الانسحاب من لبنان إذا ما سبقهم الإسرائيليون إلى ذلك، لكن سوريا في نهاية عام ١٩٨٢م كانت غير سوريا بعيد الاجتياح الإسرائيلي للبنان؛ فقد تمكن السوفييت الذين ساءهم استبعادهم من قبل الأمريكيين عن حل أزمة الشرق الأوسط من تعويض سوريا عما خسرته من أسلحة في حرب يونيو[2]. وهكذا تقوى مركز سوريا في لبنان والمنطقة بفعل الدعم السوفيتي مما جعلها تتصدى للسياسة الأمريكية المتجهة نحو إخراجها من لبنان، أو الموافقة حتى على تسوية بين الدولة الأخيرة وإسرائيل.

وعلى الرغم من فشل مشروع ريغان للسلام واصلت السعودية دبلوماسيتها لتهدئة الأوضاع في لبنان فيما أخذت إسرائيل تستكمل مخططها في إقامة حكومة لبنانية تهيمن عليها الجبهة اللبنانية، وذلك عبر انتخاب بشير الجميل رئيسًا للبلاد خلفًا لإلياس سركيس. وكانت إسرائيل تأمل أن يؤدي انتخاب الجميل إلى عقد معاهدة سلام بينها وبين لبنان ومن ثم تطبيع

(1) Archiv der Gegenwart vom 9. Sept. 1982, Folge 38, S. 25928 - 25929.
(2) Quandt, p. 242.

العلاقات بينهما. كما كان الأمريكيون يؤيدون سرًا وصول بشير الجميل إلى الرئاسة لاعتقادهم أن لبنان تحت حكمه سيكون ثاني دولة عربية توقع على معاهدة سلام مع إسرائيل[1]. وفي ١٧ يوليو صرح بيغن رئيس وزراء إسرائيل في تل أبيب أمام حشد إسرائيلي من (٢٥٠) ألف نسمة أن بلاده ستوقع قبل نهاية عام ١٩٨٢م على معاهدة سلام مع لبنان[2].

كانت المملكة تدرك أن تطورات الأوضاع في لبنان في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي، وانهيار الحركة الوطنية اللبنانية جعلت فرص وصول بشير الجميل إلى رئاسة الجمهورية أكثر سهولة. فحاولت أن تعالج هذا الأمر انطلاقًا من رؤية واقعية لموازين القوى المحلية اللبنانية والإقليمية المستجدة، وكان يهمها في تلك المرحلة الحفاظ على الوجود الفلسطيني في لبنان، فسعت من خلال اللجنة الوزارية العربية السداسية التي ضمتها إلى جانب الجزائر والكويت ولبنان وسوريا ومنظمة التحرير للوصول إلى اتفاق مع الجميل حول هذا الوجود.

بتاريخ الحادي والثلاثين من يونيو ١٩٨٢م وفي أثناء الحصار الإسرائيلي للمقاومة الفلسطينية في بيروت الغربية تلقى بشير الجميل المرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية[3] دعوة مستعجلة من الأمير سعود الفيصل لزيارة الطائف والتشاور مع اللجنة الوزارية العربية السداسية حول مشروع سعودي قبلته اللجنة يتعلق بالوجود الفلسطيني في لبنان. وكان الفلسطينيون المحاصرون في بيروت الغربية يرفضون حتى ذلك الحين إخلاء العاصمة

(1) Quandt, pp. 237-254.
(2) Amnon Kapeliouk, Sabra et Chatila. Enquete sur un massacre, Paris 1982, p. 11.
(٣) انتخب بشير الجميل رئيسًا للبنان في ٢٢ أغسطس بعدما تعطلت جلسة الانتخاب الأولى في ١٩ أغسطس. وقد حضر كل النواب الموارنة والروم الكاثوليك، كما حضر الانتخاب نصف النواب الأرثوذكس، وربع السنّة والشيعة. وحضر من الدروز مجيد أرسلان.

LAU-Byblos LIBRARY

اللبنانية ومغادرتها دون الإبقاء على وجود عسكري لهم فيها لحماية المخيمات الفلسطينية، في حين وافق الأمريكيون على وجود رمزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وعلى ما يبدو اعتقد الأمريكيون والسعوديون أن ترشيح بشير الجميل رئيسًا للجمهورية سوف يكون أكثر دبلوماسية وليونة تجاه الفلسطينيين.

وبالفعل حضر بشير الجميل إلى السعودية بعدما رتب الأمريكيون سفره إلى قبرص بواسطة طوافة أمريكية، وسافر الجميل من هناك إلى الطائف على متن طائرة سعودية. أما عن سبب موافقة بشير على الذهاب إلى الطائف فيفهم من كلام بقرادوني أن بشيرًا كان يعتقد بقدرة المملكة على التأثير في موقف الزعماء السنة وثنيهم عن معارضته ومقاطعة انتخابه لرئاسة الجمهورية(١). كذلك كان الجميل يريد أن يحافظ على علاقات جيدة مع السعوديين ودول عربية أخرى(٢). كان بشير بحاجة إلى العمق العربي لأسباب سياسية واقتصادية ضرورية للبنان.

وفي الطائف اجتمع بشير بالأمير سعود الفيصل وآخرين في اللجنة العربية، وأبلغهم رفضه تقديم أي التزام بالنسبة إلى الفلسطينيين، إلا أن الأمير سعود الفيصل حذر الزعيم اللبناني مما تحيكه إسرائيل للبنان والبلدان العربية من مخططات، وأن الدولة العبرية تسعى لنشر الفوضى في الوطن العربي وتدمير الشخصية الفلسطينية، ووجه الوزير السعودي كلامه إلى الجميل طالبًا منه تفهم الوضع الحرج (حصار بيروت الغربية من قبل إسرائيل) الذي يجد الفلسطينيون أنفسهم فيه، وقال له: «نريد أن ننقذ ماء وجه منظمة التحرير. ونحن ندرك أيضًا مخاوفك (أن يتحول الوجود الرمزي العسكري الفلسطيني

---

(١) بقرادوني، السلام المفقود، ص ٢٦١ ـ ٢٦٣.

(2) Yair Erron, War and Intervention in Lebanon. The Israeli-Syrian Deterrence Dealogue, London / Sydney 1987, p.153.

إلى وجود عسكري حقيقي). ولكن الموضوع بالنسبة لنا ـ والكلام للأمير سعود الفيصل ـ مطروح من زاوية أخرى، فإسرائيل تحاول إكراه لبنان على أن يدفع لها ثمن الانسحاب الفلسطيني، كما تحاول في الوقت نفسه نقل المشكلة الفلسطينية إلى العالم العربي لتحويلها إلى مشكلة عربية»(١).

وبالنسبة إلى المشروع السعودي الذي تبنته اللجنة الوزارية العربية، فقد نص على ما يأتي(٢):

١ ـ حق منظمة التحرير الفلسطينية في أن تبقى في بيروت على هيئة وجود عسكري وإعلامي.

٢ ـ يأخذ هذا الوجود العسكري الفلسطيني شكل وحدات من جيش التحرير الفلسطيني لا يقل عدد عناصرها عن لواءين، تتبع للقيادة العسكرية اللبنانية التي تحدد أماكن مرابطتها وتحركاتها.

٣ ـ تلتحق بقية قوات منظمة التحرير الفلسطينية بالأردن وسوريا ومصر، وتخضع للقيادات العسكرية في هذه البلدان.

٤ ـ يتعهد الأطراف اللبنانيون بعدم الإساءة إلى المدنيين الفلسطينيين المقيمين في لبنان.

وحين عرض هذا المشروع على بشير الجميل رفضه جملة وتفصيلًا. وكانت نقطة الخلاف الرئيسة بينه وبين اللجنة الوزارية العربية أنه كان ينطلق من إستراتيجية تقوم على فصل قضية لبنان عن قضية النزاع العربي ـ الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، في حين كانت اللجنة تربط بين لبنان وذلك النزاع من جهة، وبين لبنان والقضية الفلسطينية من جهة أخرى(٣).

---

(١) نقلًا عن: بقرادوني، ص ٢٦٢.

(٢) نقلًا عن: يونس، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية، ج ٢، ص ٢٩٣.

(٣) عبدالله بو حبيب، الضوء الأصفر، ص ١٤.

LAU Byblos LIBRARY

في مطلع يوليو قدم بشير الجميل ثوابته «إلى اللجنة العربية السداسية المنعقدة في الطائف، رافضًا فيها أي وجود عسكري غريب على أرض لبنان». أو العودة بلبنان إلى ما كانت عليه الحال في أثناء الوجود الفلسطيني في لبنان قبل عام ١٩٧٥م[١]. وفي نهاية أغسطس ١٩٨٢م كانت المقاومة الفلسطينية قد غادرت بيروت قسرًا إلى تونس بعدما رتب السعوديون خروجها بكرامة وحماية دولية[٢]. تلا ذلك اغتيال بشير الجميل في ١٤ سبتمبر، واجتياح الميليشيات المسيحية للمخيمات الفلسطينية وقيامها بمذابح رهيبة بين السكان المدنيين يومي ١٧ و ١٨ من الشهر نفسه[٣].

الملك فهد ولبنان ـ من دعم أمين الجميل إلى معارضة اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣م:

بعد مقتل بشير الجميل انتخب شقيقه أمين رئيسًا للبنان بإجماع وطني كبير، وأعلن أمين الجميل في خطاب له إلى اللبنانيين أن انتماء لبنان إلى العالم العربي هو خيار يحدده واقعه ومصالحه ودوره الطبيعي وعضويته في جامعة الدول العربية[٤]. وفي ٣٠ سبتمبر أعلن الجميل عن توحيد بيروت الكبرى وفتح كل المعابر، وعاد مطار بيروت إلى العمل بعد توقف طويل[٥]. وفي ١٧ أكتوبر شكل شفيق الوزان وزارته من عشرة أعضاء من التكنوقراطيين، وقد سار رئيس الجمهورية الجديد في سياسة لإخراج الإسرائيليين وكل القوى العسكرية غير اللبنانية من لبنان، وإعادة توحيد البلاد ونشر الأمن فيها. فرأى اللبنانيون فيه منقذًا للبلاد، حتى إن منطقة الطريق

(١) يونس، سلسلة الوثائق الأساسية، ج ٢، ص ٢٩٣.
(٢) هانف، ص ٣٢٧.
(3) MEI, No. 208, 16.9.1983, pp. 13-14
(٤) عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية ١٩٧٣م..، ج ١، ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور الإقليمي، بيروت ١٩٨٥م، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.
(٥) وثائق الحرب اللبنانية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤م)، سنوات في ظل الاحتلال الإسرائيلي، إعداد رجا سري الدين (المركز العربي للأبحاث والتوثيق) بيروت ١٩٨٥م، ص ٥٢.

الجديدة الإسلامية في بيروت الغربية رفعت صوره دون أي نظر لدوره في حزب الكتائب[١]. وبعد ثلاثة أيام على انتخابه بدأت طلائع القوات المتعددة الجنسيات (الأمريكية والإيطالية والبريطانية والفرنسية) بالوصول إلى بيروت بناءً على طلبه، وأخذت القوات الإسرائيلية تخلي مواقعها في المنطقة الغربية من بيروت. وقام الوسيط السعودي رفيق الحريري بتنظيف بيروت من الأنقاض بأمر من المملكة، محوِّلًا أفراد الميليشيات إلى عمال يحملون المعاول لتنظيف عاصمتهم بدلًا من حمل السلاح[٢]. وفي ١٤ شباط (فبراير) ١٩٨٣م كُلّف الجيش بمهام استثنائية في بيروت الكبرى في إطار «الخطة الأمنية».

لقد رحبت الحكومة السعودية على الفور بسياسة أمين الجميل لإعادة الاستقرار والأمن إلى لبنان، وأعلنت عن استقباله في الرياض في ١٢ نوفمبر ١٩٨٢م. وصرح علي الشاعر سفيرها في بيروت عشية الزيارة المرتقبة بالقول[٣]: «إن جميع الخطوات التي حققها فخامة الرئيس أمين الجميل خلال هذه الفترة القصيرة من عهده (٢٣ سبتمبر إلى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢م) كانت محل ارتياح وإعجاب جميع المسؤولين في المملكة العربية السعودية». وأضاف الشاعر: إن «هذا يعني أن المملكة ستبذل كل ما في وسعها من طاقات وإمكانات بجانب الرئيس لإكمال مسيرته الخيّرة والعمل قدر الإمكان على تحقيق طموحاته، وسيجد لدى المسؤولين (السعوديين) حين يلتقيهم غدًا في الرياض قلوبًا مفتوحة، وأياديَ صادقةً ممدودة، وإقبالًا أخويًا لا حدود له».

(١) وثائق الحرب اللبنانية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤م)، ص ٥٢.
(٢) هانف، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣.
(٣) نقلًا عن: جريدة الأنوار، تاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٨٢م.

LAU Byblos LIBRARY

وقد صرح رئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزان في هذه المناسبة بأن المملكة كانت مع لبنان في أحلك أيام محنته[١]، وأن لديها إمكانات دولية وعربية يمكن أن توظفها للمساعدة على إنهاء الأزمة اللبنانية[٢].

عندما وصل أمين الجميل إلى الرياض كان يحمل معه ملفين: انسحاب القوى العسكرية الإسرائيلية وغير اللبنانية من البلاد، وإعادة إعمار لبنان. أما لماذا اختار المملكة من أجل «الجلاء والإنماء»، فكان يعود إلى أسباب عدة[٣]:

١ ـ خصوصية العلاقة التي تربط ما بين لبنان والمملكة العربية السعودية.

٢ ـ موقع الملك فهد بصفته وسيطًا موثوقًا به في حل الخلافات العربية المتراكمة، وعلاقاته الخاصة بمعظم القادة العرب.

٣ ـ تحول المملكة إلى محور عربي بسبب التحولات الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة.

٤ ـ دور السعودية التوفيقي حيال لبنان إبان أزمته.

٥ ـ قدرة السعودية على التأثير في الولايات المتحدة.

٦ ـ إمكانات المملكة المالية في إعادة إعمار لبنان بعد تشكيل «مجلس الإنماء والإعمار» عام ١٩٧٧م.

وفي الرياض طلب الجميل وساطة الملك فهد في المفاوضات التي يعتزم إجراءها مع السوريين والفلسطينيين من أجل تأمين انسحاب قواتهم من لبنان، على أن يتكفل الأمريكيون بإخراج الإسرائيليين من البلاد. ورأى

(١) جريدة النهار، تاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٨٢م.
(٢) جريدة النهار، تاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٨٢م.
(٣) جريدة النهار، تاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٨٢م.

العاهل السعودي أن انسحاب القوى العسكرية غير اللبنانية من لبنان هو مقدمة لحل أزمة الشرق الأوسط[١].

ويروي إيلي سالم وزير الخارجية اللبناني المرافق للرئيس الجميل في رحلته إلى الرياض بعض التفاصيل حول اللقاء بين الرئيس والملك الذي تحدث فيه الملك فهد بن عبدالعزيز عن دبلوماسية بلاده لتأمين انسحاب الإسرائيليين واستقلال لبنان. وجاء كلام الملك فهد على الشكل الآتي: «إن سياسة السعودية نحو لبنان هي تأمين انسحاب إسرائيل، ومساعدة الحكومة في إعمار لبنان، وإن المملكة العربية السعودية ستبذل ما في وسعها على المستويين الإقليمي والدولي معًا لتحقيق هذين الهدفين. وأكّد لنا (الملك) أنه ينبغي للبنان أن يمارس إرادته بحرية. وقال: ينبغي الحفاظ على استقلال لبنان وأمنه وإرادة نظامه السياسي. وقال: إن إسرائيل هي العدو، وهي تمثل تحديًا كبيرًا للعرب. كذلك أكّد الملك فهد لنا أن المملكة العربية السعودية ستتعاون مع الأمريكيين والدول العربية لمساعدتنا ولضمان انسحاب إسرائيل من أرضنا. وقال الملك فهد متابعًا: هناك ما هو من صالح لبنان، وهنالك ما هو من صالح العرب، والواحد منهما يعزز الآخر. وفي جهودنا لمساعدتكم سنحاول أن نفهم المنظور اللبناني، وسوف نعمل لتعزيزه. وحين يأتي دور إعمار لبنان سنكون أول المساهمين فيه، على أننا سنواصل مساعداتنا على الصعيد الإنساني دون انقطاع»[٢].

وبعد القمة اللبنانية ـ السعودية اتصل الملك فهد بالرئيس الأمريكي يستعجله بانسحاب القوات الأجنبية من لبنان. ووعد العاهل السعودي الرئيس اللبناني بمساعدته على سحب القوات السورية والمقاتلين الفلسطينيين من

(١) جريدة النهار، تاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٨٢م.
(٢) نقلًا عن: سالم، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

LAU Byblos LIBRARY

البقاع والشمال اللبنانيين[١]. وقد نقلت جريدة اللواء البيروتية عن صحيفة اللوموند الفرنسية (Le Monde) أن الجميل تعهد للمملكة بالالتزام بالتضامن العربي وتأييد الكفاح الفلسطيني وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه وألّا يكون لبنان مركزًا للإرهاب ضد السعودية[٢].

لقد كان استقرار الوضع في لبنان، وألّا يكون لبنان مركزًا أو ممرًا للإرهاب هاجسًا سعوديًا منذ دخول الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م. وكان هناك قلق حقيقي لدى المسؤولين السعوديين من أن يؤثر هذا الدخول متزامنًا مع حرب الخليج بين العراق وإيران في أمن بلدهم وأمن الخليج بعدما أصبحت الأرض اللبنانية مركزًا لتصدير «الإرهاب» إلى العالمين العربي والغربي[٣].

وفي الواقع كان الأمريكيون يشاركون السعوديين في أن أي تدهور أمني في لبنان لن يكون في مصلحة الجميع[٤]، وقد يؤدي تفاقمه إلى حرب عربية ـ إسرائيلية[٥] لذا عمل السعوديون على «تعريب» الأزمة اللبنانية لإنقاذ لبنان من محنته، واستقرار الوضع فيه، وإمساك الحكم اللبناني بمجريات الأمور في البلاد، لأن ذلك هو الكفيل بتحصين الأمن القومي العربي[٦]، لذا أولت المملكة مسألة تهدئة الأوضاع في لبنان عنايتها الخاصة من خلال «ضخ» المبادرات السلمية التوفيقية المتتالية في الجسم اللبناني،

(١) جريدة اللواء، تاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٨٢م.
(٢) جريدة اللواء، تاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٨٢م.
(٣) التقرير السري لخبراء أمريكيين عن لبنان والشرق الأوسط، في: عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية ١٩٧٣م..، ج ٣، الأدوار العالمية، بيروت ١٩٨٥م، ص ٨١ ـ ٨٣.
(٤) عبدالله بو حبيب، الضوء الأصفر، ص ٢٥ ـ ٢٦.
(5) Bannerman, Saudi Arabia, p.124.
(٦) يونس، ج ٣، ص ٨١ ـ ٨٢.

وسوف يكون لها موقف من المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية لعقد معاهدة سلام على عكس ما كان يشتهيه النظام اللبناني. إشارة إلى أن إعطاء مجلس الوزراء السعودي المسألة اللبنانية حيزًا في جلساته الدورية، كان دليلًا آخر على الأهمية التي حظي بها لبنان في السياسة الخارجية السعودية. وصرح الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع والطيران السعودي أن الملك فهد «يعمل ليل نهار» من أجل السلام في لبنان[١].

عندما بدأ لبنان يقطع شوطًا في مفاوضاته مع الإسرائيليين منذ مطلع عام ١٩٨٣م من أجل سحب جيشهم من لبنان بوصفه مقدمة لانسحاب الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية من البلاد[٢]، بات واضحًا للمسؤولين اللبنانيين أن المملكة العربية السعودية ليس لها موقف محدد من هذه المفاوضات. لقد كانت المملكة تتمنى ألا تذهب الحكومة اللبنانية بعيدًا فيها إلى درجة إثارة علاقاتها مع الدول العربية، وتحديدًا مع سوريا[٣]، خصوصًا بعد الأنباء التي تحدثت عن أن الجميل يتفاوض مع الإسرائيليين على أساس «الوثيقة» التي تقدم بها شارون بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٨٢م، وحملت عنوان «العناصر الأساسية الممهدة لورقة عمل». وفي وقت لاحق أبلغ السعوديون لبنان بضرورة أن يتفاهم مع سوريا ويتحاور معها حول هواجسها من مفاوضاته مع الإسرائيليين[٤].

كانت المخاوف السورية منصبة على ما تضمنّته «وثيقة شارون» من تطبيع العلاقات بين لبنان وإسرائيل، والترتيبات الأمنية التي يزمع لبنان أن يمنحها الإسرائيليين في جنوبه، فضلًا عن إنهاء حالة الحرب مع الدولة

(١) جريدة النهار، تاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٨٣م.
(٢) بوحبيب، ص ٢٨ ـ ٢٩.
(٣) جريدة الشرق الأوسط، تاريخ ١٧ مارس ١٩٨٣م.
(٤) جريدة النهار، تاريخ ١٨ يونيو ١٩٨٣م.

LAU Byblos LIBRARY

العبرية. أما بالنسبة لشروط إسرائيل لانسحاب قواتها وهو أساس الأهداف اللبنانية من وراء المفاوضات فكانت مغادرة منظمة التحرير الفلسطينية للبنان، وإعادة الأسرى الإسرائيليين والمفقودين في لبنان، وانسحاب سوري ـ إسرائيلي متزامن من ذلك البلد. كما نصت «وثيقة شارون» على اجتماعات متواصلة لوفدين لبناني وإسرائيلي حتى توقيع معاهدة سلام، وأن تكون الحدود الدولية مفتوحة بين البلدين أمام الناس والسلع حتى تحقيق السلام الشامل(١). باختصار كان الإسرائيليون يريدون تحويل لبنان إلى «محمية» لهم.

وفي مسعاه لإخراج إسرائيل والقوات غير اللبنانية من البلاد تعرض الجميل لشتى أنواع الابتزاز من قبل شارون لحمله على قبول الشروط الإسرائيلية، ففي ٨ ديسمبر ١٩٨٢م صرح شارون في نيويورك أنه إذا لم يوقع الجميل على معاهدة سلام مع بلاده فـ «سيبقى رئيسًا لقصره فقط، كما كانت حال سلفه إلياس سركيس»(٢)، أو «مختارًا لبعبدا»(٣). كما هدد الإسرائيليون الجميل شفهيًا بالانسحاب جنوبًا وتركه مع طائفته (الموارنة) «فريسة للسوريين والفلسطينيين»، والعمل على تفتيت لبنان إذا ما امتنع عن توقيع معاهدة سلام معهم(٤). ويذكر سالم أن إسرائيل هددت بدفع الدروز إلى مهاجمة بلدة الجمهور، وتحريك الشيعة لمهاجمة قرى مسيحية في جنوب لبنان، ودفع قوات سعد حداد لمهاجمة صيدا(٥). وأبلغ شارون أمين الجميل أن عليه ألا يتبع نصيحة الأمريكيين، أو انتظار المساعدة من أحد(٦).

(١) يونس، سلسلة الوثائق الأساسية، ج ٢، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٧.
(٢) نقلًا عن: وثائق الحرب اللبنانية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤م)، ص ٦٦.
(٣) نقلًا عن: هانف، ص ٣٣٦.
(٤) بو حبيب، ص ٢٨.
(٥) سالم، الخيارات الصعبة، ص ٨٥.
(٦) هانف، حاشية ١٥١، ص ٣٣٦.

كان أمين الجميل يعتقد أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى التي يمكنها إخراج القوى العسكرية غير اللبنانية من لبنان لاستعادة استقلاله وسيادته. فاستبعد «الخيار السوري» بناءً على نصيحة الأمريكيين له في أثناء زيارته لواشنطن (١٧ ـ ١٩ أكتوبر ١٩٨٢م)؛ لأن هذا «الخيار» كان يدفع إسرائيل ـ تبعًا لوجهة النظر الأمريكية ـ للاحتفاظ بما تحتله من أراضٍ. كما حصل الجميل في تلك الزيارة على وعد من الرئيس الأمريكي بأن القوات الأمريكية ستبقى في لبنان إلى حين خروج الجيوش الأجنبية منه وتستعيد الحكومة اللبنانية سلطتها على كل أراضيها.

بين ٢٨ ديسمبر ١٩٨٢م و١٣ مايو ١٩٨٣م عُقدت (٣٤) جلسة مفاوضات بين لبنان وإسرائيل، مارس المفاوضون الأمريكيون خلالها، ومن ضمنهم وزير الخارجية جورج شولتز George Schultz دورًا مكوكيًا بين تل أبيب وبعبدا. وتوجت المفاوضات باتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣م الذي كان على حساب الوفاق الوطني الداخلي اللبناني وأمن سوريا ومصالحها في لبنان. وكان أبرز ما تخلل هذه المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية على الصعيد الإقليمي إعلان الملك حسين في ١٠ أبريل ١٩٨٣م عن فشل مفاوضاته مع عرفات حول مستقبل الضفة الغربية، مما قضى على الشق الثاني من مبادرة ريغان للسلام، وجعل الأمريكيين يركزون اهتمامهم على لبنان، مستفيدين من استبدال شارون بأرينز، ومساعي بيغن للتقرب إليهم بعد تخليه عن إصراره على عقد معاهدة سلام مع لبنان والقبول باتفاق فقط(١).

وعلاوة على معارضة سوريا العلنية للاتفاق وتحذيرها لبنان من نتائجه، أحدث الاتفاق شرخًا عميقًا بين القوى اللبنانية المتنافسة أصلًا؛ فأيدته القوى المنضوية تحت لواء الجبهة اللبنانية، فيما عارضه حلفاء سوريا. وفي ٢٣ يوليو

(1) Quandt, p. 244.

LAU Byblos LIBRARY

١٩٨٣م أُعلن عن قيام «جبهة الخلاص الوطني» المكونة من سليمان فرنجية ورشيد كرامي ووليد جنبلاط، وعن ميثاق سياسي وهيكلية تنظيمية للجبهة بهدف إسقاط الاتفاق[١]. وفي أثناء تلك التطورات اندلعت حرب الجبل منذ فبراير ١٩٨٣م، وتم تفجير السفارة الأمريكية في بيروت في ١٨ أبريل ١٩٨٣م الذي حصد (١٧) أمريكيًا و (٤٦) آخرين. وفيما فهم لبنان أن حرب الجبل كانت من قبل إسرائيل للضغط عليه وتنفيذ شروطها[٢]، فهم الأمريكيون أن انفجار سفارتهم كان لإفشال دبلوماسيتهم في لبنان التي تعمل على إخراج لبنان من دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي وعزل سوريا[٣].

الحوار الوطني اللبناني (صنع في السعودية):

بتدهور الوضعين الأمني والسياسي في لبنان ازداد اهتمام مجلس الوزراء السعودي بالأزمة اللبنانية وكيفية إيجاد الحلول الناجعة لها[٤]. وبدأ حديث رسمي وشعبي سعوديان حول ضرورة توصل اللبنانيين إلى وفاق فيما بينهم عبر حوار وطني. وفيما كان رفيق الحريري مبعوث الملك فهد يغادر إلى بيروت في منتصف أغسطس ١٩٨٣م للاجتماع مع الفعاليات السياسية والحزبية اللبنانية، كان الملك السعودي يناشد اللبنانيين حكومة وشعبًا ومتقاتلين، للعمل الفوري على وقف إطلاق النار، وإتاحة الفرصة للقاء بين القيادات السياسية والعسكرية من أجل البحث الجدي عن صيغة تحقق الوفاق فيما بينهم في مناخات ملائمة تفسح المجال أمام المساعي العربية لإنقاذ لبنان[٥].

(١) وثائق الحرب اللبنانية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤م)، ص ١٧٠.
(٢) رشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات (دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية)، بيروت ١٩٩٢م، ٢، ٢٦٠ ـ ٢٦١.
(3) Quandt, p. 244.
(٤) جريدة السفير، تاريخ ١٧ أغسطس ١٩٨٣م.
(٥) جريدة النهار، تاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٨٣م.

وبعبارات لاذعة انتقد علي الشاعر وزير الإعلام السعودي[١] اللبنانيين الذين يشتكون من فشل المبادرات العربية وبقاء الاحتلال الإسرائيلي جاثمًا على أرض الجنوب، فيما هم يقاتلون بعضهم بعضًا، بالقول: «كيف يمكن للجهود العربية المخلصة إخراج لبنان من الوضع الخطير الذي يتفاقم يومًا بعد يوم؟ وكيف يمكن لهذه الجهود أن تؤدي إلى سحب القوات الإسرائيلية من لبنان ما لم تلتف كل النيات اللبنانية الصادقة؟». وأضاف: «من دون هذا التلاقي لا يمكن لأي قوة تغيير الحقيقة المرة في لبنان»[٢].

نعود إلى مبادرة الملك فهد لتحقيق الوفاق الوطني بين اللبنانيين، ونشير إلى أنها سارت في خطين: خط بيروت، وخط دمشق. فإلى بيروت وصل رفيق الحريري في ١٥ أغسطس ١٩٨٣م حاملًا معه رسالة من الملك فهد إلى الرئيس اللبناني أمين الجميل. وركزت الوساطة السعودية على التوفيق ما بين جنبلاط والجميل حول ما يشترطه الأول من إجراء إصلاحات سياسية وإدارية وعسكرية[٣]. وكان رأي القادة السعوديين أن يستجيب الجميل لمطالب «جبهة الخلاص الوطني». وعلى خط دمشق وإدراكًا منهم لدورها المؤثر في الساحة اللبنانية، وأن أي وفاق بين القوى اللبنانية لا بد أن يحظى بمباركتها، كثف السعوديون دبلوماسيتهم باتجاه العاصمة السورية؛ فعقد الأمير بندر لقاءً مع الأسد في الثاني من سبتمبر حول صيغة سعودية توفيقية[٤]. وفي ١٥ من الشهر نفسه زار الأمير بندر العاصمة اللبنانية في إطار مساعيه للتوفيق بين الفرقاء اللبنانيين.

(١) كان علي الشاعر قد رقي في يونيو ١٩٨٣م إلى رتبة وزير بعد أن كان سفيرًا لبلاده في لبنان.
(٢) نقلًا عن: جريدة النهار، تاريخ ١ سبتمبر ١٩٨٣م.
(٣) سالم، الخيارات الصعبة، ص ٢٣٢.
(٤) جريدة السفير، تاريخ ٣ سبتمبر ١٩٨٣م.

LAU Byblos LIBRARY

بعد إخفاق مؤقت لدبلوماسيتها بسبب شدة التناقضات على الساحة اللبنانية، وقرارها تجميد جهودها الحميدة، عادت الوساطة السعودية إلى زخمها السابق بعدما تدهور الوضع الأمني مجددًا في لبنان بفعل هجوم «الحزب التقدمي الاشتراكي» لوليد جنبلاط على مواقع الجيش اللبناني في سوق الغرب ـ كيفون ـ بدعم فلسطيني وتغطية المدفعية السورية، وإصرار الرئيس الجميل على نشر وحدات من الجيش اللبناني في الجبل. وما لبث الموقف أن ازداد تعقيدًا بحصول الأسطول الأمريكي المرابط قبالة الساحل اللبناني على أوامر بقصف الاشتراكيين وحلفائهم الفلسطينيين في الجبل، واشتراك الطيران الحربي اللبناني في القتال للمرة الأولى. ونتج عن الاتصالات السعودية الجديدة في دمشق وبيروت تقدُّمُ المملكة بمذكرة لحل الأزمة اللبنانية وافق عليها لبنان في ١٦ سبتمبر، ودمشق في ٢٢ من الشهر نفسه.

تضمنت الخطة السعودية بنودًا عدّة، أهمها(١):

١ ـ وقف إطلاق النار على الأراضي اللبنانية كافة بإشراف مراقبين محايدين.

٢ ـ تشكيل لجنة تمثل الجيش اللبناني والجبهة اللبنانية وجبهة الخلاص الوطني، وحركة أمل لمراقبة وقف إطلاق النار.

٣ ـ دعوة رئيس الجمهورية كل القوى المذكورة في البند (٢) إلى مؤتمر للحوار الوطني بحضور شخصيات لبنانية.

٤ ـ دعوة رئيس الجمهورية إلى مؤتمر الحوار ممثلين عن سوريا والمملكة العربية السعودية.

(١) جنيف ـ لوزان. المحاضر السرية الكاملة ـ ثرثرة فوق بحيرة ليمان، تقديم طلال سلمان، ط ٢، بيروت ١٩٨٤م، ص٩٠ ـ ٩١؛ سالم، الخيارات الصعبة، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

وعلى الرغم من الخطة التي وضعتها السعودية للحوار إلا أنها وجهت في الوقت نفسه تحذيرات إلى اللبنانيين بأن بلدهم سوف يقسّم إذا لم يتوقف إطلاق النار وفشل الحوار الوطني فيما بينهم. كما استنكرت المملكة الدعوات الصادرة عن جهات مسيحية لتقسيم لبنان، واتهمت إسرائيل بأنها وراء تفجير الصراعات الداخلية اللبنانية، ورأت أنه «ما دامت القوات (الإسرائيلية) في لبنان فهي ستثير النزاع الفئوي والاضطرابات». فطالبت بانسحابها انسحابًا كاملًا من لبنان. ومن ناحية أخرى شددت السعودية على دور سوريا في وقف إطلاق النار، وفي الإعداد لحوار بين اللبنانيين(١).

هكذا فتحت المبادرة السعودية الطريق أمام اللبنانيين لعقد مؤتمرين للحوار الوطني، الأول في جنيف (١ نوفمبر ـ ٤ نوفمبر ١٩٨٣م)، والثاني في لوزان (١٢ مارس ـ ٢٠ مارس ١٩٨٤م).

وفي جلسة الافتتاح لمؤتمر جنيف توجه الرئيس الجميل إلى الملك فهد منوهًا «من القلب بما أبداه من جهد وحدب نحو لبنان ومؤتمرنا بالذات»(٢). وتوجه الرئيس اللبناني في إحدى جلسات المؤتمر للملك فهد راعي المؤتمر بالقول: «ونأمل أن يكون المجتمعون عند حسن ظنه»(٣). ومن جهته بعث الملك فهد إلى المُؤتمِرين يحذرهم من أن فرصة الحوار هذه ربما لا تتكرر، وطالبهم بمعالجة الخلافات بالحكمة وإيجاد معايير للتوازن بين الطوائف وتساوي الفرص للجميع.

ومما قاله العاهل السعودي: «تتوجه (المملكة) إلى القادة المجتمعين الآن في هذه الساعات التاريخية والمصيرية التي عليها يعتمد بناء لبنان

(١) راجع: جريدة النهار، تاريخ ٢٩ سبتمبر، و٤ و٦ و١٥ و١٨ أكتوبر ١٩٨٣م.
(٢) نقلًا عن: جنيف ـ لوزان. المحاضر السرية الكاملة، ص ١٠٤.
(٣) المنصور، كيف تأهلت السعودية لإنهاء حرب لبنان باتفاق الطائف، مرجع سبق ذكره.

LAU Byblos LIBRARY

الجديد، تتوجه إليهم وهم يحملون ثقة الشعب اللبناني وآمال الأمة العربية، وتدعوهم إلى أن يحرصوا وهم يمارسون مسؤولياتهم الوطنية على معالجة الخلافات القائمة بالحكمة والروية والتبصر في الأمور المطروحة على بساط البحث، خصوصًا أنهم جميعًا يدركون أن هذه هي فرصتهم التي طال انتظارها وربما لا تتكرر لو أفلتت من أيديهم لا قدر الله، وعندها سيحكم التاريخ لهم أو عليهم..». وختم الملك فهد قوله: «وأملنا كبير في أن تسفر اجتماعات جنيف عن نتائج إيجابية تكفل تعايش اللبنانيين فيما بينهم من خلال ضوابط دقيقة لمعايير التوازن بين الطوائف وإتاحة الفرص بالتساوي لجميع أبناء لبنان في ظل سلام دائم واستقرار شامل»[١].

لقد عبّرت المناشدة السعودية عن رغبة في رؤية نهاية حقيقية وواقعية للأزمة اللبنانية إلّا أنها لم تجد أصداء إيجابية كافية لدى القادة اللبنانيين المجتمعين في جنيف، إذ سرعان ما حصلت مشاحنات بين الجبهة اللبنانية وحلفاء سوريا حول شرعية الوجود السوري، وحول اتفاق ١٧ مايو، ومسألة هوية لبنان وانتمائه.

هكذا انتهى إذن مؤتمر جنيف دون نتائج تذكر حتى بالنسبة لإصلاح النظام السياسي اللبناني. واتضح للسعوديين أن تبعية الفرقاء اللبنانيين المتنازعين للقوى الخارجية تجعل الحل للوضع اللبناني لا جدوى منه دون حل شامل للنزاع في المنطقة[٢].

(١) نقلًا عن: جريدة النهار، تاريخ ٢ نوفمبر ١٩٨٣م.

(٢) هذا ما جاء في تصريح للأمير بندر سفير المملكة في واشنطن منذ سبتمبر ١٩٨٣م. راجع: جريدة اللواء، تاريخ ٨ نوفمبر ١٩٨٣م. وعلى عكس ذلك خلص مجلس الوزراء السعودي إلى أن تسوية عاجلة في لبنان تمهد للسلام في المنطقة. راجع: جريدة اللواء، تاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣م.

وفي حديث له مع مجلة «الحوادث» اللبنانية عزا الأمير بندر فشل مؤتمر جنيف إلى خلافات اللبنانيين حول اتفاق ١٧ مايو، معتبرًا هذه الخلافات هي السبب الرئيس الذي يعيق انسحاب القوات الأجنبية من لبنان[١].

بعد فشل مؤتمر جنيف دعا أمين الجميل إلى عقد مؤتمر ثانٍ للحوار الوطني اللبناني في المدينة نفسها بتاريخ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه لاستكمال المناقشات، على أن يقوم هو بنفسه بالاتصالات اللازمة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القيادات العربية تمهيدًا لإلغاء اتفاق ١٧ مايو. لكن هذا الموعد تأخر حتى ١٢ مارس ١٩٨٤م بسبب تريث أمين الجميل في إلغاء الاتفاق، وتفاعل الأحداث الأمنية في لبنان وانتقالها إلى طرابلس في شمال البلاد، وانقسام الجيش اللبناني على بعضه بعد انتفاضة ٦ فبراير ١٩٨٤م، واستيلاء ميليشيات الحركة الوطنية وأمل على بيروت الغربية، وتكتل المعارضة خلف سوريا، و«برودة» الموقف الأمريكي بعد حادثة تفجير مقر المارينز في أكتوبر ١٩٨٣م، وسحب وحداتهم من لبنان. وفي أثناء توالي هذه الأحداث جرى خطف القنصل السعودي في بيروت حسين فراش وإطلاقه من قبل القوى المتضررة من الدور السعودي وعودة السلام إلى ربوع لبنان[٢].

لقد سبب تفاقم الأحداث شعورًا بالمرارة والاستياء لدى الملك فهد، فتساءل قائلاً[٣]: «ماذا نقول للعالم؟ كيف نقنعه بعدالة قضيتنا؟ وكيف نطالبه بالوقوف معنا لاسترداد أرضنا وحقوقنا إذا نحن لم نستطع أن نعدل بين أنفسنا لنصرة قضايانا؟».

(١) السعودية ترفض سياسة الاستقطاب، والاتفاق الأمريكي ـ الإسرائيلي خطوة في المجهول، في: مجلة الحوادث، تاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٨٣م.

(٢) جريدة النهار، تاريخ ٢٠ فبراير ١٩٨٤م.

(٣) جريدة النهار، تاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٨٣م.

LAU Byblos LIBRARY

حين أراد الجميل توجيه الدعوة إلى المعارضة للاشتراك في مؤتمر الحوار الثاني في لوزان، كان يدرك أن هذا الاجتماع يتطلب رعاية خارجية، خصوصًا أن الخلافات بين القوى اللبنانية كانت تتقاطع مع تداعيات اتفاق ١٧ مايو وموقف سوريا منه. لذا مهد الجميل إلى ذلك بالاتصال بالملك فهد الذي أطلق على الفور مبادرة جديدة لحل الأزمة اللبنانية متناسيًا الإخفاق السابق. قامت الخطة السعودية الجديدة على الآلية الآتية[١]:

١ ـ تنفيذ خطة أمنية لكل لبنان.

٢ ـ إلغاء اتفاق ١٧ مايو.

٣ ـ وضع ترتيبات أمنية في الجنوب تنسحب إسرائيل على أساسها.

٤ ـ إدخال إصلاحات سياسية في النظام اللبناني.

٥ ـ التوصل إلى اتفاقية مع سوريا في شأن سحب جيشها من لبنان.

٦ ـ اعتماد مبدأ الانسحاب المتزامن لجميع القوات غير اللبنانية في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وذلك بعد التوصل إلى اتفاقية مماثلة تخلي بموجبها إسرائيل جنوب لبنان.

٧ ـ تعد هذه الصيغة صفقة متكاملة، وتتعهد سوريا بتنفيذ البنود التي تتعلق بها والمساعدة على تنفيذ البنود الأخرى، كما تتعهد المملكة العربية السعودية بتنفيذ كل هذه البنود.

٨ ـ تشكيل حكومة وحدة وطنية لتنفيذ النقاط الثماني.

وفي شأن البند الثالث في الخطة السعودية ـ أي انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان ـ طلب الملك فهد من الرئيس الأمريكي الضغط على إسرائيل كي تضع جدولًا زمنيًا لانسحاب وحداتها العسكرية من لبنان،

---

(١) سالم، الخيارات الصعبة، ص ٢٩١.

وأبلغ العاهل السعودي الرئيس الأمريكي ريغان أن بلاده تدعم جهود الجميل لسحب القوات الإسرائيلية[١]. وفيما بقي نداء العاهل السعودي دون آذانٍ صاغية في البيت الأبيض وتل أبيب تبين للسعوديين بعد قليل أن دمشق تشترط حذف البندين (٥) و(٦) من الخطة السعودية، وإلغاء اتفاق ١٧ مايو من قبل المجلس النيابي بوصفه شرطًا للقبول بالخطة، أي قبول حلفائها بها أيضًا.

وبواقعية أدرك السعوديون أن تخلص لبنان من اتفاق ١٧ مايو، وتحلّي أمين الجميل بمرونة سياسية تجاه دمشق، هما السبيل الوحيد أمام لبنان للبقاء موحدًا. وأعلن الأمير سعود الفيصل أن بلاده ستحترم أي قرار لبناني يقضي بالتخلي عن اتفاق ١٧ مايو، مشيرًا إلى عدم إمكانية الحفاظ على الإجماع حول الجميل والإبقاء في الوقت نفسه على الاتفاق. ومن ناحيته انتقد الأمير بندر القصف الأمريكي لضواحي بيروت ووصفه بأنه «غير مفيد ويعقّد الحل فحسب». وبدوره عبر العاهل السعودي عن عدم رضاه عن السياسة الأمريكية تجاه لبنان؛ لأنها لا تدعم فكرة إلغاء اتفاق ١٧ مايو[٢].

على ما يبدو فَهِم الجميل الرسالة السعودية، وخصوصًا بعد زيارة إيلي سالم الرياض بصحبة الحريري[٣]، إذ قرر الانفتاح مجددًا على دمشق وبوساطة الملك فهد مرة أخرى. فزار الجميل العاصمة السورية في الأول من مارس، ونتج عن هذه الزيارة تصويت مجلس النواب اللبناني في الخامس من مارس على إلغاء اتفاق ١٧ مايو. ورأى الجميل أن الإلغاء كان خيارًا حتميًا لتوحيد الشعب اللبناني، وأن لبنان بإلغائه للاتفاق يكون قد اختار الوطن[٤].

---

(١) جريدة النهار، تاريخ ١ ديسمبر ١٩٨٣م.
(٢) جريدة السفير، تاريخ ٩ و١٠ فبراير ١٩٨٤م، جريدة النهار، تاريخ ١ مارس ١٩٨٤م.
(٣) بوحبيب، الضوء الأصفر، ص ٤٥ ـ ٤٦.
(٤) جنيف ـ لوزان. المحاضر السرية الكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢.

LAU-Byblos LIBRARY

وبالنسبة لموقف السعودية من إلغاء لبنان الاتفاق رسميًا فقد اتصل الملك فهد بالرئيس الأسد وهنأه بالنجاح الذي تحقق بإلغاء الاتفاق بين لبنان وإسرائيل. ونسبت إذاعة دمشق إلى الملك السعودي قوله: «إن... الإلغاء يشكل انتصارًا كبيرًا للأمة العربية جمعاء»[١]. وتحدثت الإذاعة السعودية الرسمية في تعليقها اليومي عن إيجابيات في الموقف الذي اتخذته الحكومة اللبنانية من الاتفاق، وتمثلت فيما يأتي[٢]:

١ ـ انفراج الوضع الأمني على كل جبهات القتال.

٢ ـ عدول رئيس الوزراء شفيق الوزان عن استقالته.

٣ ـ الإعلان عن موعد مؤتمر الحوار الثاني في لوزان.

٤ ـ ترحيب المعارضة اللبنانية بإلغاء الاتفاق.

كان إلغاء الاتفاق يحقق في نظر الدبلوماسية السعودية هدفين[٣]:

١ ـ إعادة ترتيب البيت اللبناني الواحد عبر تحقيق فصل للقوات المتقاتلة، ونزع أسلحتها، ووقف كامل لإطلاق النار، ونسيان الماضي بكل مآسيه، والتطلع نحو المستقبل.

٢ ـ التمهيد لتشكيل حكومة وحدة وطنية لبنانية تمثل الفعاليات والقوى اللبنانية، تكون تعبيرًا عن الإرادة الوطنية وعزم لبنان على الخلاص من الأزمة التي يتخبط فيها منذ سنوات.

وبالفعل نشطت الدبلوماسية السعودية لتحقيق هذين الهدفين داخل مؤتمر لوزان وخارجه وسط عقبات كثيرة هنا وهناك، أهمها تثبيت وقف

---

(١) نقلًا عن: عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية، ص ٤٧١.

(٢) يونس، ج ٢، ص ٤٧١.

(٣) جنيف ـ لوزان. المحاضر السرية الكاملة، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

لإطلاق النار وآليته، والنظام السياسي المنشود، وإلغاء الطائفية السياسية، وصلاحيات رئيس الجمهورية. كما تقدمت الجبهة اللبنانية بمشروع يجعل لبنان «جمهورية فيدرالية» ويشدد على التعددية الدينية والحضارية للبنان، وشخصية كل مجموعة من مجموعاته بخصائصها وتاريخها، حيث تقوم مقاطعات عدة تراعي كل واحدة منها أكبر قدر من التجانس الطائفي[١].

أدت الخلافات بين المجتمعين في لوزان إلى أن تضغط عليهم الدقائق الأخيرة للمؤتمر كي يخرجوا بقرارات تحفظ «ماء الوجه». فسار قادة الميليشيات والزعماء التقليديون معًا في بيان ختامي نص على ترتيبات أمنية يسبقها وقف لإطلاق النار. وفيما يتعلق بإصلاح النظام السياسي اللبناني اكتفوا بالإعلان عن تشكيل هيئة تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد للبنان الغد[٢]. إلا أن الحريري الوسيط السعودي حذر من أن تطبيق ترتيبات أمنية دون حد أدنى من الاتفاق السياسي «لن يضبط أيّ شيء»[٣].

نتج عن مؤتمر لوزان توقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وفقًا للنموذج التقليدي برئاسة رشيد كرامي، ضمت في عضويتها أمراء الحرب لأول مرة جنبًا إلى جنب مع الزعماء التقليديين. لكن المؤتمر كسابقه لم يأت بنتائج ملموسة في تحقيق مصالحة وطنية بين اللبنانيين. وبعد زيارة الجميل للأسد في ١٩ و٢٠ أبريل ١٩٨٤م جرى تعديل وثيقة لوزان لجهة تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، وعلى ضرورة اختيار رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابي، وعدم حصر الوظائف الإدارية في طائفة معينة، وأن تكون وظائف الفئة الأولى مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وأن يشرف مجلس للدفاع على الشؤون العسكرية

---

(١) يونس، ج ٥، ص ٤٨٧ ـ ٤٨٩.

(٢) انظر البيان الختامي في: جنيف ـ لوزان. المحاضر السرية الكاملة، ص ٤٢٧.

(٣) جنيف ـ لوزان. المحاضر السرية الكاملة، ص ٤١٩.

LAU Byblos LIBRARY

للبلاد. لكن مشروع الإصلاحات للحكومة اللبنانية الجديدة بقي حبرًا على ورق؛ فاستمر الانقسام السياسي داخل الحكومة وخارجها: وزراء يتشاحنون داخل الحكومة، ووزراء «ميليشياويون» يتقاتلون في شوارع بيروت، مما جعل تلك الحكومة بحق «حكومة الانقسام الوطني» بدلًا من «الاتحاد الوطني» بناءً على قول إيلي سالم[١].

وفي الوقت نفسه استمر التقاتل بين المناطق، وداخل كل منطقة، وبين ميليشيات الصف الواحد تحت شعار «توحيد القرار». كما أن «دخول» الميليشيات في الحكومة زاد من تجاوزاتها وتعدياتها على الدولة وشرعيتها ومؤسساتها، مما جعل مصالح كل فريق تتضخم على الأرض لتفرز تناقضات فيما بينها وتتحول إلى صدامات مستمرة في الشوارع ترعب المواطنين الآمنين. أما أمين الجميل فلم يستطع أن يكسب ثقة سوريا بسبب رفضه إبرام معاهدة تكرس العلاقات المميزة معها. ورأت سوريا في طرح الجميل للإصلاح تكريسًا للطائفية السياسية بدلًا من إلغائها أو تلطيفها[٢].

وقد أظهرت الولايات المتحدة تراجعًا في اهتمامها بلبنان بعد إلغاء اتفاق ١٧ مايو، وجاء التعبير عن ذلك برفض ريغان استقبال رشيد كرامي ونبيه بري لبحث مسألة انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، وتكليف وزير الخارجية شولتز باستقبالهما، وتركه الأمم المتحدة ترعى مفاوضات الناقورة بين لبنان وإسرائيل لسحب قوات الدولة الأخيرة من الجنوب (نوفمبر ١٩٨٤م ـ يناير ١٩٨٥م) التي باءت بالفشل الذريع[٣].

(١) سالم، الخيارات الصعبة، ص ٣٤٣.
(٢) سالم، الخيارات الصعبة، ص ٣٦٦ ـ ٣٧١.
(٣) سالم، الخيارات الصعبة، ٣٣٨، ٣٤٦ ـ ٣٤٧، ٣٥٤ ـ ٣٥٨.

أما المملكة العربية السعودية فقد قامت العناصر المتضررة من دبلوماسيتها التوفيقية ومن عودة الهدوء إلى البلاد بإحراق قنصليتها في بيروت يوم ٢٨ أغسطس، مما جعل الحكومة السعودية تسحب بعثتها الدبلوماسية من العاصمة اللبنانية في مطلع سبتمبر[١]. إلا أن ذلك لم يثنها عن تأكيد عزمها على دعم السلطة الشرعية اللبنانية بغية توحيد اللبنانيين وكلمتهم ومساعدتهم[٢]. كما ربطت المملكة بين وحدة لبنان وصونها وبين الحفاظ على وحدة دول المنطقة، إشارة إلى المخاطر التي تسببها الأزمة اللبنانية في محيطها الإقليمي[٣]. وبما أن هذه الأزمة قد تصيب بشظاياها الأمن القومي العربي فقد اقترحت المملكة عقد اجتماع عربي خاص ينتهي بحلول فورية من أجل وقف إطلاق النار في لبنان[٤].

الملك فهد ولبنان ـ مبادراته السلمية حتى مؤتمر الطائف:

بعد فشل مؤتمري جنيف ولوزان، وقيام القوات اللبنانية في ١٢ مارس ١٩٨٥م بانتفاضتها ضد سياسة الجميل الساعي إلى التقارب مجددًا مع سوريا، بدأت دمشق تدرك أن أي حلٍّ للحرب في لبنان يضمن مصالحها لا يكون إلا عبر الميليشيات وليس الزعماء التقليديين؛ فاتخذت قرارًا بتحقيق تسوية شاملة في لبنان ترتكز على توازن شيعي ـ درزي ـ ماروني يقوم على أكتاف الميليشيات: الحزب التقدمي الاشتراكي، وحركة أمل، والقوات اللبنانية[٥]. وكانت باكورة سياستها هذه تحول إيلي حبيقة إلى معسكرها بعد

(١) جريدة النهار، تاريخ ٢٩ أغسطس، و٣ سبتمبر ١٩٨٤م.
(٢) جريدة النهار، تاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٨٤م.
(٣) تصريح ولي العهد السعودي الأمير عبدالله في ٢٩ يناير ١٩٨٥م، في: وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٥م، ص ١٢٣.
(٤) وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٥م، ص ١٢٩.
(٥) انظر حول ذلك تصريح عبدالحليم خدام، في: عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية ١٩٧٣م...، ج ٢، ص ٩١.

LAU-Byblos LIBRARY

«حركته التصحيحية» في القوات اللبنانية في مايو ١٩٨٥م، وإمساكه بزمام الأمور داخلها[١]. وقد تبنى حبيقة موقفًا يقوم على العروبة، وعلى الحوار والتعايش بين اللبنانيين، ورفض الخيار الإسرائيلي، و«الرهان» على سوريا، وتبني خيارها لحل الأزمة اللبنانية استنادًا إلى «الروابط الجغرافية والتاريخية والمصيرية» التي تجمع بينها وبين لبنان[٢].

ولتحقيق «اتفاق الميليشيات» عملت سوريا على إقامة جبهة مسيحية مارونية تشكل سندًا له. فرعت مصالحةً بين فرنجية وحبيقة في إهدن بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٨٥م[٣]. وفي التاسع من سبتمبر زار حبيقة دمشق بعدما مهد إلى ذلك بإرسال ثلاث رسائل إلى خدام تضمنت تصوره لحل الأزمة اللبنانية برعايتها، وعلاقات لبنان الإستراتيجية والمميزة معها[٤]. وما لبثت مفاوضات دمشق أن تكللت بالتوقيع على «الاتفاق الثلاثي» في ٢٨ ديسمبر ١٩٨٥م الذي كان الحريري أحد عرابيه[٥]. ودار فحوىٰ الاتفاق حول «التكامل الإستراتيجي» بين لبنان وسوريا، وإجراء تعديلات جذرية في النظام السياسي اللبناني، وتحويل السلطة التنفيذية من يد رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء، وتوسيع مجلس النواب ليكون مناصفة بين المسلمين والمسيحيين[٦].

(١) كان حبيقة قد اشتهر برئاسته لجهاز أمن القوات اللبنانية بعدما تم إعداده في المدرسة الإسرائيلية، وذاع صيته بأنه كان وراء مجازر صبرا وشاتيلا. كارول داغر، جنرال ورهان، ترجمة جورج أبي صالح، بيروت ١٩٩٢م، ص ٢٨٥.
(٢) وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٥م، إعداد المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ١٩٨٦م، ص ١١٣، ٢٢٣ ـ ٢٢٤. كان مكتب الاتصال للقوات في القدس قد تأسس في مايو ١٩٨٤م، انظر: هانف، ص ٣٦٥.
(٣) المرجع السابق، ص ١٠٢.
(٤) حول الرسائل الثلاث، انظر: جوزيف الخوري طوق، الاتفاق الثلاثي، ص ٢٣ ـ ٣١.
(٥) الضوء الأصفر، ص ١١٤.
(٦) نص الاتفاق الثلاثي، في: طوق، مرجع السابق، ص ٢٣٠ ـ ٢٤١.

ما أن أُعلن عن بنود الاتفاق حتى رفضته الجبهة اللبنانية والقوات اللبنانية وبكركي، فيما رحبت به القوى المنضوية تحت جناح سوريا. كما رفضه أمين الجميل[١] على الرغم من تحذيرات دمشق له في ١٨ أكتوبر بأن معارضته للاتفاق سوف تعني القطيعة معه. وفي ١٥ يناير ١٩٨٦م شن الجميل وجعجع هجومًا عسكريًا مشتركًا على حبيقة وأعوانه اضطرهم إلى الرحيل عن بيروت الشرقية[٢]. وبسبب هذه العملية ضد حليف لسوريا ساءت علاقات دمشق بالجميل منذ ذلك الحين، وحدثت قطيعة طويلة بينهما. كما انضم إلى المقاطعة ضد الجميل رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي وباقي الوزراء المسلمين في الحكومة[٣].

مع تلبد الأجواء بين دمشق وبعبدا أطل الحريري مجددًا على الساحة اللبنانية بحلول سعودية لتعويم الاتفاق الثلاثي. وتقاطعت المبادرة السعودية هذه بتلك التي كان يجريها كل من الفاتيكان ومسؤول ألماني مع السوريين واللبنانيين. فطلبت المملكة من الجميل التقدم بتعديلات واقعية للاتفاق الثلاثي، وهو ما تم بالفعل في ٧ مارس ١٩٨٦م بلائحة من سبع نقاط أرسلت إلى الرياض وشكلت جوهر الاتفاق الثلاثي[٤]:

١ ـ التشديد على استقلال لبنان وسيادته.

٢ ـ العمل على تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي.

٣ ـ التأكيد على عروبة لبنان، وضرورة إقامة علاقات مميزة مع سوريا.

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب. سيرة ذاتية، ط ٢، بيروت ١٩٩٠م، ص ٣٦٨.
(٢) عارف العبد، لبنان والطائف. تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، بيروت ٢٠٠١م، ص ١٥٥.
(٣) العبد، ص ١٦٥.
(٤) سالم، الخيارات الصعبة، ص ٤١٥ ـ ٤١٦.

LAU-Byblos LIBRARY

٤ ـ ضرورة تطوير النظام السياسي اللبناني لتأمين مشاركة فعلية لكل الطوائف الأساسية، وضرورة صياغة دستور جديد، والقيام بإصلاحات.

٥ ـ اعتماد مبدأ المناصفة في المجلس النيابي بين المسيحيين والمسلمين.

٦ ـ الاعتراف بضرورة الانتقال من الحالة الطائفية إلى حالة وطنية.

٧ ـ حلّ الميليشيات، وبسط الدولة سلطتها على الأراضي اللبنانية كافة.

وعلى ما يبدو حاول الجميل في «النقاط السبع» إفهام دمشق عبر الدبلوماسية السعودية أنه يعد الاتفاق الثلاثي «خطوة نحو حلٍّ شامل»[١]. وفي ٢٦ مارس رد الملك فهد على الجميل بعدما نقل «النقاط» إلى السوريين موجهًا إليه النصيحة بفتح الحوار مع دمشق[٢]. وكما يظهر كان الجميل مستاءً من تحريض الحريري للأمريكيين عليه لحمله على الاستقالة باعتبار أنه عقبة أمام أي اتفاق بين اللبنانيين[٣]. فحاول الرئيس اللبناني أن يفتح الحوار مع دمشق عبر وسطاء آخرين (هاني سلام ومهدي التاجر)، ممهدًا إلى ذلك بدعوته في يوم الجيش (الأول من أغسطس ١٩٨٦م) إلى إقرار إصلاحات دستورية وأخرى تتعلق بهوية لبنان العربية، وقيام علاقات مميزة بين لبنان وسوريا[٤].

وبعد سلسلة من المفاوضات اللبنانية ـ السورية في خريف عام ١٩٨٦م أعلن الجميل عن «مبادئ الميثاق الوطني» في يناير ١٩٨٧م التي لم تختلف

(١) المرجع السابق، ص ٤١٦.
(٢) المرجع السابق، ص٤١٣ ـ ٤١٦، ٤١٩.
(٣) بو حبيب، ص١١٣ ـ ١١٤، ١١٥.
(٤) كما جاء في مبادرة الجميل: توزيع جميع المناصب الحكومية على اللبنانيين بالتساوي، والانتقال التدريجي من النظام الطائفي إلى نظام غير طائفي، وتحديد صلاحيات الرئاسات الثلاث، والمساواة بين المسيحيين والمسلمين في المجلس النيابي. أما العلاقات مع سوريا فقد رأى الجميل «أن صلات القربى والتاريخ والجغرافيا بين لبنان وسوريا تحتم على الشقيقين علاقات خاصة ومميزة». انظر: وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٦م، إعداد المركز العربي للأبحاث والتوثيق بيروت ١٩٨٧م، ص ١٧٦.

LAU-Byblos LIBRARY

عن بنود مبادرته التي أطلقها في الأول من أغسطس ١٩٨٦م[١]. وفي لقاء بينه وبين الجميل في الكويت في أواخر يناير ١٩٨٧م أعلن الملك فهد عن دعمه لما يبذله الرئيس اللبناني من جهود من أجل إنهاء المأساة اللبنانية. ورأى العاهل السعودي ضرورة قيام تعاون بين اللبنانيين في شأن الوسائل التي تتيح للبلاد الخروج من أزمتها، والحفاظ على وحدة التراب اللبناني، واستقلال لبنان وسيادته في ظل الشرعية الوطنية وتثبيتها[٢].

وبحلول صيف ١٩٨٧م لم تكن المفاوضات اللبنانية ـ السورية قد وصلت إلى أي نتيجة تذكر، لا بل ازدادت العلاقات سوءًا بين دمشق وبعبدا. ومن العوامل التي أدت إلى ذلك: انتقاد الجميل الدخولَ السوريَّ إلى بيروت الغربية في ٢١ فبراير ١٩٨٧م لوقف التقاتل بين الميليشيات الحليفة لدمشق[٣]، وفشل اللقاء الحكومي في مبنى مجلس النواب يوم الخميس ٢٣ أبريل، واستقالة كرامي في الرابع من مايو ردًا على سياسة الجميل تجاه سوريا. ثم جاء اغتيال رشيد كرامي في مطلع يونيو ١٩٨٧م ليتوج القطيعة بين دمشق وبعبدا بعدما اشترطت القيادة السورية على الجميل تسليم قتلة كرامي قبل استئناف أي المفاوضات.

نعود إلى الحريري الذي رد على محاولة تهميشه من قبل الجميل برسالة شفهية نقلها إلى الرئيس اللبناني عبدالله بوحبيب في منتصف سبتمبر ١٩٨٦م. أكد الحريري في رسالته على النقاط الآتية[٤]:

١ ـ أنه الموفد الوحيد للمملكة في لبنان وسوريا طالما هو يحظى بثقة العاهل السعودي.

(١) وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٧م، إعداد المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ١٩٨٨م، ص٣٥٧ ـ ٣٦٠.
(٢) وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٧م، ص ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩.
(٣) وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٧م، ص ٢١٨؛ بوحبيب، ص ١١٩ ـ ١٢٠.
(٤) بوحبيب، ص ١١٤.

٢ ـ أنه هو الوسيط الوحيد بين الجميل والملك فهد.

٣ ـ على الجميل أن يقرر ما إذا كان يريد الحوار مع سوريا والقبول بوساطة المملكة.

٤ ـ عدم ارتياح المملكة للوساطة التي كان يقوم بها مهدي التاجر بين الجميل والأسد.

وقد سبق رسالة الحريري إلى الجميل توجيه المملكة نداءً إلى اللبنانيين في منتصف يونيو ١٩٨٦م تناشدهم فيه إلقاء السلاح وإعادة السلام إلى ربوع بلدهم[(١)].

بقيت قنوات الاتصال بين الحريري والجميل مقطوعة حتى صيف عام ١٩٨٧م، أي إلى أن ساءت علاقة الجميل بالسوريين، وغابت من ثَمَّ وساطة مهدي التاجر عن الساحة اللبنانية ـ السورية، وعاد الحريري إلى ساحة الوساطات مجددًا. وتمثلت هذه المرحلة بمشروع تقدم به الحريري إلى الأسد باسم الملك فهد بتاريخ ١٤ يونيو عُرف بـ «وثيقة ١٣ يونيو» التي حظيت بموافقة الولايات المتحدة. و«الوثيقة» هي خلاصة لقاء بين الحريري والجميل في سردينيا بتاريخ ١٠ يونيو، تضمن كل النقاط التي كان قد اتُّفق عليها في مباحثات سالم ـ الشرع بالنسبة لتوزيع صلاحيات السلطة الإجرائية في لبنان[(٢)]. وحين التقى الحريري خدام والأسد في الشهر نفسه عارضًا عليهما وثيقة ١٣ يونيو عدت القيادة السورية أن هذه البنود مقبولة، لكنها اشترطت قبل وضعها موضع التنفيذ أن يُنهي الجميل «الظاهرة الإسرائيلية» = (القوات اللبنانية) في مناطق سيطرته. وقال الأسد للحريري: «إن محادثات سالم ـ الشرع

(١) وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٦م، ص ٢٠٦.

(٢) سالم، الخيارات الصعبة، ص ٤٥٤ ـ ٤٥٧. وقارن تفاصيل الوثيقة في المرجع نفسه، ص ٥٤١ ـ ٥٥٠.

حققت تقدمًا كبيرًا وكانت على وشك أن تكلل بالنجاح لولا اغتيال كرامي»[(١)].

واستكمالًا لوثيقة ١٣ يونيو التي أصبحت تحتاج بالفعل إلى تنشيط، بدأت الولايات المتحدة تحركًا مزدوجًا باتجاه لبنان ودمشق (فبراير ١٩٨٨م ـ أبريل ١٩٨٨م) لحل الأزمة اللبنانية، قاده وزير خارجيتها شولتز، وأبريل غلاسبي April Glaspie سفيرتها في العاصمة السورية[(٢)]. وكان السبب وراء عودة التحرك الأمريكي هو اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وقرار الإدارة الأمريكية إعادة تركيز اهتمامها لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي[(٣)]. وقد حثت السفيرة الأمريكية الجميل على الحفاظ على علاقات وثيقة بالسعودية لتحقيق التقدم مع دمشق، وشجعت دمشق من جهة أخرى على وضع اللمسات الأخيرة على محادثات سالم ـ الشرع لتأمين الاتفاق.

وفي ٢٩ سبتمبر وفي أثناء وجوده في الأمم المتحدة سلم شولتز الشرع مقترحات الجميل لحلّ الأزمة اللبنانية (النقاط الثماني) التي تستند إلى وثيقة ١٣ يونيو، وتضع آلية لإحلال السلام في لبنان[(٤)]. لكن سوريا شككت مرة أخرى بنوايا الرئيس اللبناني، واشترطت قبل تنفيذ الإصلاحات أن يقوم

(١) نقلًا عن: سالم، الخيارات الصعبة، ص ٤٥٨.

(٢) زار شولتز دمشق في ٢٧ فبراير ١٩٨٨م، واجتمع بالأسد وبحث معه مسألة تحقيق تسوية سياسية للأزمة اللبنانية. وفي مارس ١٩٨٨م زارت أبريل غلاسبي بيروت واجتمعت بالقيادات اللبنانية المسيحية والإسلامية عارضة مقترحاتها للإصلاح السياسي، ومنها تخفيض صلاحيات رئيس الجمهورية وإلغاء الطائفية السياسية. وهو ما رفضته القيادات المارونية. انظر: Barbara M. Gregory, op.cit.p.71.

(٣) بوحبيب، ص ١٣٤.

(٤) أهم ما جاء في «النقاط الثماني»: استئناف المفاوضات السورية ـ اللبنانية، والإصلاح الدستوري، وتشكيل حكومة جديدة، وتوسيع عضوية المجلس النيابي، والكشف عن قتلة كرامي. وحين اتصل الأمريكيون بالحسيني والحص وعرضوا عليهما النقاط الثماني وافقا عليها. انظر: بو حبيب، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

LAU Riyad Nassar LIBRARY

الرئيس بحلّ القوات اللبنانية وتجريدها من أسلحتها وتقديم قادتها إلى المحاكمة. وبعد اجتماع لايغلتون مع الأسد يوم ١١ سبتمبر عارضًا عليه مشروع الجميل تبين أن الأسد لن يحاور الجميل قبل اكتشاف الأخير قتلة كرامي، و«يعمل بحزم» مع القوات اللبنانية[١].

ظهر خلاف الأسد ـ الجميل بوضوح في أثناء مؤتمر القمة العربي في عمّان (٧ ـ ١١ نوفمبر ١٩٨٧م) وفي أعقابه حين رفض الرئيس السوري الاجتماع بالجميل، ورفض الأخير «ورقة» (مسودة مشروع للوفاق الوطني تاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨٧م) أعدها الحريري ومساعدوه وحظيت بتأييد الأمريكيين[٢]. عند ذلك عتّمت الرياض على مبادرتها، وتجنبت الحديث عنها، وأعلنت أن اللبنانيين قادرون هم أنفسهم على وضع الصيغة التي تمكنهم من إيجاد الحلول الملائمة لقضيتهم[٣].

وبين استيضاح من جانب الجميل وآخر من جانب سوريا، مرورًا بلقاء شولتز ـ الأسد (٢٧ فبراير ١٩٨٨م)، انتهى عام ١٩٨٧م والربع الأول من عام ١٩٨٨م دون التوصل إلى تسوية بين الجميل ودمشق. كما بقيت «المقاطعة» للحكم، فيما أطلت معركة رئاسة الجمهورية على لبنان، ودخلت البلاد في «دهليز مظلم جديد» لم ينقذها منه سوى اتفاق الطائف الذي تحقق برعاية مباشرة من الملك فهد بن عبدالعزيز.

(١) سالم، الخيارات الصعبة، ص ٤٧١ ـ ٤٧٢.

(٢) راعت مسودة مشروع ١١ نوفمبر قيام مجلس نيابي منتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين بنسبة ٥٠٪، وتحديد فترة لإلغاء الطائفية السياسية، وخفض صلاحيات رئيس الجمهورية إلى درجة كبيرة. وكعادته ناور الجميل مستوضحًا مسألة إلغاء طائفية الوظيفة في الفئة الأولى، وطريقة ملء المراكز الإضافية في مجلس النواب، وطلب مزيدًا من النقاش حول العلاقات المميزة مع سوريا. انظر: بو حبيب، ص١٣٠، ١٣٢ ـ ١٣٣؛ سالم، الخيارات الصعبة، ص ٤٧٦ ـ ٤٧٨، ٤٨٠ ـ ٤٨٣.

(٣) جريدة النهار، تاريخ ١٥ يناير ١٩٨٨م.

السعودية والقضية الفلسطينية على الساحة اللبنانية:

كما هو معروف حافظت المملكة العربية السعودية منذ أن أسّسها المغفور له الملك عبدالعزيز على دعمها ومساندتها للشعب الفلسطيني في قضيته العادلة ماديًا ومعنويًا، وذلك من منطلقات قومية وإسلامية[١]. وقد استغلت المملكة البعد الفلسطيني في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل إقناع الإدارة الأمريكية بالحقوق الفلسطينية بحيث أصبح هذا منهجًا للحكام السعوديين بعد وفاة الملك عبدالعزيز[٢].

كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي أدركت مخاطر الحركة الصهيونية على عروبة فلسطين ومقدساتها الإسلامية، ولم تكتف المملكة بذلك بل دعمت الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني، وسمحت لمنظمة التحرير بفتح مكتب لها في الرياض، وساندت المساعي للاعتراف بها ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني[٣]. فضلًا عن ذلك عملت المملكة للحفاظ على علاقات جيدة مع ياسر عرفات ومعتدلين آخرين في منظمة التحرير الفلسطينية[٤]. لذا كان همّ المملكة على الدوام هو الحفاظ على الفلسطينيين وقضيتهم والدفاع عن حقوقهم، وألّا تصاب هذه القضية بأذى ومكروه من جراء الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، أو نتيجة لخلافات بينهم وبين تلك الدول، أو صراعات تقع فيما بينهم. من هنا فإن قيام دولة فلسطينية ظلّ على الدوام هدفًا سعوديًا ثابتًا[٥].

(١) حسن أبو طالب، العلاقات السعودية ـ الأمريكية: نظرة كلية، في: الفكر الإستراتيجي العربي (بيروت)، ٣١ (١٩٩٠م)، ٢٧٥ ـ ٢٧٧.

(٢) أبو طالب، ص ٢٧٧.

(٣) حسن أبو طالب، السعودية والصراع العربي ـ الإسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧م، في: الفكر الإستراتيجي العربي (بيروت) ٢٧ (١٩٨٩م)، ص ١٢١ ـ ١٢٥، ١٤٤.

(4) M. Graeme Bannerman, Saudi Arabia, in: PEdward Haley/Lewis W. Snidr, Lebanon in Crisis p.119.

(٥) سلامة، ص ٥٤٥.

LAU Byblos LIBRARY

حين شنت إسرائيل اعتداءاتها على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية في صيف عام ١٩٨١م توسطت المملكة بين الفلسطينيين والدبلوماسية الأمريكية من أجل وقف لإطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين[١]. وعلى أثر الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م حث الملك فهد الرئيس ريغان على التدخل لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان والحصار على عاصمته بيروت[٢]. وأمر الملك فهد بتزويد المقاتلين الفلسطينيين بالأسلحة والذخائر من مستودعات «الحرس الوطني» والجيش السعوديين. ووصلت هذه المساعدات إلى لبنان عبر دمشق بواسطة جسر جوي لطائرات نقل عملاقة، كما أسهمت المملكة في تأمين خروج مشرّف للمقاتلين الفلسطينيين من مدينة بيروت في أواخر أغسطس ١٩٨٢م.

وبين اتفاق مايو ١٩٨٣م واتفاق الطائف عام ١٩٨٩م واصلت المملكة سياستها المعلنة بنصرة القضية الفلسطينية، ومنع الاعتداء عليها، أو اندلاع الصراعات داخل فصائلها. فبعد الصدامات التي وقعت في طرابلس بين عرفات والجناح المنشق عن فتح بقيادة العقيد أبي موسى والعقيد أحمد جبريل في نوفمبر ١٩٨٣م، وضرب سوريا الحصار البحري على عرفات المتحصن في المدينة[٣]، رعت المملكة وقفًا لإطلاق النار بين المتقاتلين بعد زيارة قام بها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى دمشق، وانتهى الأمر بالتوصل إلى صيغة قضت بخروج عرفات وجماعته من طرابلس وضواحيها. وفي أثناء تفاعل الأزمة صرح ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بأن المملكة تتمسك بعرفات على رأس السلطة الفلسطينية[٤].

(1) Yair Evron, War and Intervention in Lebanon, pp.99f.

(٢) حسن أبو طالب، العلاقات السعودية ـ الأمريكية: نظرة كلية، في: الفكر الإستراتيجي العربي (بيروت)، ٣١ (١٩٩٠م)، ص ٢٧٧.

(٣) يونس، ج ١، ص ٢٩٦ ـ ٣٠٤.

(٤) يونس، ج ١، ص ٣٩٦ ـ ٣٠٤.

وعندما اندلعت حرب المخيمات عام ١٩٨٥م استنكر الملك فهد ما يتعرض له الفلسطينيون، ووجه نداءً يدعو إلى وقف هذه الاعتداءات، وعدم توجيه الفرد العربي سلاحه إلى صدر أخيه العربي[١]. وناشد الملك السعودي اللبنانيين الحفاظ على ما تبقى من أبناء الشعب الفلسطيني حتى يعودوا إلى وطنهم[٢]. ودعت الحكومة السعودية الدول العربية إلى التدخل لوقف سفك دماء الفلسطينيين وضمان حقوقهم[٣]. ومن جهتها دعت الإذاعة السعودية الرسمية إلى وقف فوري لإطلاق النار في المخيمات الفلسطينية «بغية إحباط مخططات العدو الإسرائيلي الذي لا يزال يواصل اعتداءاته على الشعبين اللبناني والفلسطيني»[٤]. وقد استخدمت الدبلوماسية السعودية مساعيها الحميدة لأجل وقف هذا التقاتل لدى سوريا ومنظمة التحرير. وبنتيجة هذه الجهود تشكلت لجنة خاصة بالمخيمات من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كانت المملكة عضوًا فيها. إلا أن نهاية حقيقية لحرب المخيمات لم تحصل إلا في يناير ١٩٨٨م حين أوقفتها حركة أمل آخذة بعين الاعتبار انتفاضة الفلسطينيين الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي.

استنتاج:

ترتبط المملكة العربية السعودية بعلاقات أُخوَّة طبيعية ومتوازنة بكل الدول العربية، انطلاقًا من مبدأ سياستها الخارجية القائمة على التعاون والتضامن بين أشقاء اللغة الواحدة والتاريخ الواحد والمصير المشترك. وتبعًا لهذا المبدأ ومضموناته لا تتدخل المملكة العربية السعودية في الشؤون الداخلية للأقطار العربية، ولا تسمح في الوقت نفسه للدول الأخرى في

(١) جريدة عكاظ (السعودية)، تاريخ ١٦ يونيو ١٩٨٦م.

(٢) وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٦م، ص ٢٠٦.

(٣) وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٥م، ص ١٢٨.

(٤) المرجع السابق، ص ١٢٧.

LAU Byblos LIBRARY

التدخل في الشؤون السعودية. لكن المملكة على الرغم من ذلك تتدخل مُصلِحةً بين البلدان العربية انطلاقًا من مبدأ إستراتيجي، وهو توطيد دعائم البيت العربي الداخلي لمواجهة إسرائيل. وبالنسبة لعلاقات المملكة مع لبنان فهي تتسم بميزة خاصة تعززت عبر مسار تاريخي طويل لعلاقات الأخوّة والتعاون بين البلدين الشقيقين، وكأن البلدين بلد واحد لكثرة ما يصادف المرء من مواطنين سعوديين يأتون لبنان للاصطياف والاستجمام، أو لبنانيين يقصدون السعودية إما للعمل أو تأدية فريضة الحج.

لذا ليس غريبًا أن تتأثر السعودية مملكة وشعبًا بما يتأثر به لبنان، خصوصًا حين بدأ لبنان يتعرض للخطر في سلامته واستقلاله وسيادته ووحدة شعبه وأرضه. وقد وجدت المملكة أن اضطراب الوضع في لبنان ستكون له انعكاسات خطيرة على محيطه العربي والإقليمي، ومن هنا أخذت تضخ المبادرات التوفيقية في الجسم اللبناني، وتتخذ المواقف التي تصب في مصلحة لبنان وإنهاء أزمته.

ومما أعطى مبادراتها وزنًا هو قبولها لبنانيًا بوصفها وسيطًا نزيهًا أي من قِبل الطوائف اللبنانية والقيادات الحزبية والسياسية، وكذلك من قبل الفلسطينيين وبقية الدول العربية، ومن المجموعة الدولية. ومن المؤكد أن ظهور المملكة بعد حرب ١٩٧٣م بوصفها قوة مالية ـ اقتصادية متنامية وتقديمها المساعدات المالية والاقتصادية للبلدان العربية ومنها لبنان قد أعطاها ثقلًا عربيا ودوليًا. فقامت المملكة بتوظيف هذه القدرات، ومركزها الديني بوصفها راعية للأماكن المقدسة للإسلام في مكة المكرمة والمدينة المنورة في سياستها الخارجية عبر ممارسة دور مؤثر عربيًا وإسلاميًا ودوليًا. وهي وإن استخدمت قوتها المالية في بعض الأحيان للضغط هنا وهناك، فذلك لمصلحة سياستها التوفيقية في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

إذن كان من الطبيعي أن «تتدخل» المملكة العربية السعودية في لبنان لمساعدته على إنهاء أزمته دون أن تجعل من «تدخلها» هذا حكرًا عليها. ومن يتابع دبلوماسيتها الهادئة على الساحة اللبنانية يرى أنها كانت تسير حينًا في مبادرات مع عدد من الدول العربية تتفهم التوازنات السياسية والحزبية على الساحة اللبنانية، وتلك العربية والدولية أيضًا. لكنها كانت تتفرد بمبادرات خاصة بها مدعومة عربيًا ودوليًا حين يصبح المطلوب وسيطًا نزيهًا مقبولًا من الأطراف اللبنانية والدولية كافة.

وبملاحظة دبلوماسيتها على الساحة اللبنانية يمكن الحديث عن مرحلتين: مرحلة ما قبل الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢م، ومرحلة ما بعد هذا الاجتياح حتى آخر الثمانينيات، أي حتى اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م.

- **ففي المرحلة الأولى**: انطلقت المملكة العربية السعودية في دبلوماسيتها الهادئة تجاه لبنان من منطلقات التضامن العربي وتوحيد الكلمة لوأد الأزمة اللبنانية سريعًا، كي لا تصيب شظاياها المنطقة العربية وتستفيد إسرائيل منها. من هنا يمكن القول واستنادًا إلى كثير من المعطيات والمواقف والحقائق التي أتينا على ذكرها خلال الدراسة: إن هدف الدبلوماسية السعودية في المرحلة الأولى انصب على منع إسرائيل من تنفيذ مخططاتها تجاه لبنان والفلسطينيين، أو تقسيم لبنان على أسس طائفية.

- **أما في المرحلة الثانية**: وهي المرحلة التي شهدت حرب الخليج الأولى فقد تأثرت بها السعودية وبقية بلدان الخليج، وترافقت مع نمو بعض الحركات الأصولية الإسلامية في لبنان بعد دخول الحرس الثوري الإيراني إلى ذلك البلد. وقد خشيت المملكة ألا يكون تصدير الثورة الإيرانية إلى بلدان الجزيرة العربية عبر إيران، وإنما عبر لبنان.

LAU Byblos LIBRARY

فأصبحت هناك معادلة لدى السعوديين، وهي أن نمو «الإرهاب» في لبنان يساوي عدم الاستقرار في المنطقة العربية عمومًا، وفي الخليج العربي خصوصًا، وبمعنى آخر أن حلّ الأزمة اللبنانية معناه القضاء على كل مبررات نمو الأصولية و«الإرهاب»، ومنع أي تهديد للأمن القومي السعودي.

من هنا ركزت الدبلوماسية السعودية في لبنان على إنهاء الأزمة اللبنانية على أساس تسوية الخلافات اللبنانية من خلال إصلاحات يتفق عليها جميع اللبنانيين. وكانت المبادرات السعودية مقبولة من الجميع على الرغم من تعثرها هنا وهناك نتيجة تشعّبات الأزمة اللبنانية وخباياها، والتدخلات الخارجية، وتضارب مصالح الدول على الساحة اللبنانية، لكن تراكم المبادرات السعودية عبر سنوات طويلة من الجهد الدبلوماسي الدؤوب، والسعي المتواصل في العملية السلمية على الساحة اللبنانية كان لا بد أن ينتج عنه وفاقٌ لبناني في نهاية الأمر. من هنا جاء اتفاق الطائف في خريف عام ١٩٨٩م وبمبادرة شخصية من الملك فهد.

دور المملكة العربية السعودية في سلام لبنان واستقراره

د. فهد العرابي الحارثي/
عضو مجلس الشورى السعودي،
رئيس مجلس إدارة صحيفة «الوطن»
والمشرف على التحرير

LAU Byblos LIBRARY

ملخص الورقة:

تناقش هذه الورقة الاهتمام السعودي المستمر بالشأن اللبناني ولا سيما في أثناء الحرب الأهلية الشرسة التي اندلعت في العام ١٩٧٥م ولم تتوقف رحاها الطاحنة إلا في نهاية العقد ما قبل الماضي أي بعد مرور حوالي أربعة عشر عامًا إثر إقرار وثيقة «الوفاق الوطني» التي تمخض عنها مؤتمر الطائف الذي عقد فوق تراب المملكة العربية السعودية وبرعاية مباشرة من قيادتها.

تؤكد الورقة على قبول الدور الوساطي الذي يمكن للسعودية أن تقوم به عند أشقائها العرب، وهي ترى أن ذلك الدور يستمد قوته وفاعليته وتأثيره من الأسس المنهجية للتصور السعودي للعلاقات العربية ـ العربية، وهو تصور ينبذ التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وينبذ أيضًا الخلافات بين العرب ويناهضها، كما أن الدور السعودي يستمد قوته من المصداقية التي تحظى بها القيادة السعودية عند الآخرين. وكل ذلك مبني على درجة واضحة من الحياد الذي انتهجته القيادة السعودية تجاه ظروف النزاعات وتجاه أطرافها المختلفة.

تؤكد الورقة كذلك على أن القلق السعودي المستمر تجاه الشأن اللبناني إبان الحرب الأهلية لم يكن منتميًا لموجبات جغرافية، أو أنه يعود إلى حساسيات حدودية معينة، بل هو يعود إلى احتدام مسؤوليات قومية وإلى مشاعر وجدانية خاصة، وهو قبل ذلك وبعده يعود حتمًا إلى موقف أخلاقي بيّن عُرفت به القيادة السعودية تجاه ما يشغل محيطها من هموم وكوارث.

وتشير الورقة إلى التطورات التي انتظمت الدور السعودي في التسوية اللبنانية، وهو الدور الذي كانت له قيمته وتأثيره ليس فقط على مستوى الدبلوماسية الخفية أو المستترة بل على مستوى الدبلوماسية العلنية أو الدبلوماسية المنظمة تحديدًا، ومن أهم ما يجسد هذا المستوى من الدبلوماسية المؤتمرات المختلفة التي عُقدت في الثمانينيات لمناقشة الأوضاع اللبنانية، للنظر في فداحة آثار الحرب التي التهمت كل شيء. وجميع تلك المؤتمرات كانت برعاية سعودية، وهي تتمثل في مشاركات فاعلة كانت محل إشادة مستمرة من القيادات اللبنانية المتوالية إلى أن جاء «مؤتمر الطائف» الذي كان «البديل الأفضل وربما الوحيد للإنقاذ» وهو يُعد بمثابة التتويج الموفق للجهود السعودية المتواصلة المتواترة في الطريق الطويلة لإخماد صوت الموت والدمار في بلاد الجمال والحرية.

تشير الورقة كذلك إلى أن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز كان هو بامتياز مهندس السياسة السعودية تجاه لبنان منذ أن اندلعت الحرب عام ١٩٧٥م وهو ما زال يومها وليًا للعهد، وقد استمر وتطور دور القائد السعودي بعد أن تولى مقاليد الحكم خلفًا لأخيه الملك خالد بن عبدالعزيز رحمه الله.

والملك فهد لم يقتصر قلقه تجاه الأوضاع اللبنانية على تعزيز مبادرات السلام الداخلي ودعم فرصه، بل امتد قلقه إلى ما بعد الحرب أي إعمار لبنان وإعادته إلى ما كان عليه قبل الحرب.

هذه الورقة لا تزعم أنها التقطت جميع الخيوط في تفاصيل الحالة اللبنانية في أثناء الحرب، وهي لا يمكنها ذلك بأي حال. كما أنها لا تزعم أيضًا أنها أحاطت بكل الجهود السعودية التي بذلت لنزع فتيل الحرب والاقتتال. فهي ليست أكثر من محاولة غير مستقصية غرضها الوقوف بين يدي بعض المحطات الرئيسة في تاريخ العلاقات السعودية اللبنانية في يوم طويل ومظلم وكئيب من أيام الشدّة هو يوم الحرب.

والورقة بناء عليه غير منتمية إلى قائمة طويلة من المراجع، فقد اكتفت بالقليل مما يلهم الكاتب حول تلك المحطات الرئيسة. وكاتب الورقة مدين للقليلين الذين رجع إليهم في هذا الصدد، مقيمًا حول أفكارهم البنية الأساسية لورقته هذه التي يأمل أن تكون موضوعًا للملحوظات التي يثق بأنها ستكون الأكثر ثراء.

LAU Byblos LIBRARY

نص ورقة العمل

أشار أحد الباحثين إلى تصورات المملكة العربية السعودية للأسس التي يجب أن تقوم عليها العلاقات العربية ـ العربية لبلوغ الهدف القومي الأسمى، وهو تضامن العرب وتوحدهم، استعدادًا لمواجهة التحديات، وتهيؤًا للتصدي لمخاطر العداوات الإقليمية والدولية التي تلتف حولهم وتطوق أعناقهم، وفي مقدمة هذه المخاطر جميعًا مخاطر الوجود الإسرائيلي: عسكريًا وثقافيًا وتنمويًا. لقد ذكر الباحث أن من الأسس المطلوبة المتوخاة لقيام علاقات عربية ـ عربية منتجة ومفيدة وفق الرؤية السعودية: نبذ الخلافات الجانبية التي استنزفت قوى الأمة ومقدراتها، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

وفي الحقيقة أن هذه الرؤية للأسس المتوخاة من أجل قيام علاقات عربية ـ عربية مثمرة، يحتمها الواجب القومي والواجب التاريخي. قد أخذت السعودية بها في كل تصرفاتها ومواقفها مما يجري على الساحة العربية التي امتلأ تاريخها المعاصر بالعديد من التوترات والمواجهات والمماحكات والنزاعات التي أفضت إلى تفكك العرب وإلى تعميق فرص ضعفهم وهوانهم على أنفسهم وعلى الناس.. وهذه الرؤية ـ في حقيقة الأمر ـ هي التي مكنت السعودية من أن تمارس دورًا ملحوظًا وواضحًا مع كل الأطراف، لتقريب وجهات النظر فيما اختلفوا فيه، ولردم فجوات الاختلاف والتباعد فيما تنازعوا حوله، والسعودية إخلاصًا منها لتصوراتها هذه جعلت منها منهجًا ينتظم كل جهودها وتحركاتها الأخوية والدبلوماسية بين أشقائها العرب.

وهي لهذا كانت تجد دائمًا، أو في أكثر الأوقات، الأذن الصاغية أو التجاوب المطلوب من أشقائها بغض النظر عما قد يصيب الموقف في أوقات لاحقة، ولأسباب أخرى خارجة عن الإرادة من انتكاسات، أو انهيارات، أو

LAU Byblos LIBRARY

غير ذلك مما يحفل به قاموس العلاقات العربية ـ العربية من مفردات توجع العين، وتدمي القلب، وتزيد من تعميق فرص اليأس أو الإحباط، وفي هذا السياق يورد الباحث نفسه قولًا لخادم الحرمين الشريفين مذكرًا باقتتالات العرب وتناحرهم هذا نصه «لماذا يقاتل العربي أخاه العربي؟ لماذا يراق الدم العربي بيد يجري فيها الدم نفسه؟ لماذا يحرق العربي أرضه ويشتت أهله وينسف داره؟ كيف نقنع دول العالم بعدالة قضيتنا؟ وكيف نطالبها بالوقوف معنا لاسترداد أرضنا وحقوقنا وأوطاننا إذا نحن لم نستطع أن نعدل بين أنفسنا لنصرة قضايانا؟». إن مثل هذه التساؤلات المريرة لم تكن تشغل بال الملك فهد وحده، بل هي كانت دائمًا محط رؤية وتبصر من جميع القادة السعوديين الذين تعاقبوا على الحكم منذ أن وحد المغفور له الملك عبدالعزيز أرجاء البلاد، وأقام دعائم الدولة السعودية الحديثة (الثالثة) على الحق والعدل، وعلى استشعار قضايا أمتنا الأساسية، ومتابعة مشكلاتها الحقيقية. ولم يعرف عن السعودية ـ على مختلف التطورات التي مرت بها علاقاتها مع أشقائها العرب ـ أنها أظهرت أو أبطنت ما يخالف أو يتعارض أو يتناقض مع الرؤية السعودية الثابتة لما ينبغي أن تكون عليه الأسس المتينة للعلاقات العربية ـ العربية التي أشرنا إليها آنفًا.

ولعل هذا المستوى من الوضوح في الرؤية، ومن النقاء في التصور السعودي لعلاقات العرب مع العرب كان هو العامل الأول في تهيئة السعودية للدور الذي أدّته دائمًا وهو أنها ظلت تحظى بالقبول الدائم المتواتر من لدن جميع الأطراف للقيام بدور الوسيط المطلوب والمرغوب والمرحب به للتدخل في حل النزاعات العربية. أما العامل الثاني لهذه المقبولية ـ كما يذكر الباحث أيضًا ـ فهو: «المصداقية التي يتطلبها دور الوساطة»، فالمصداقية هي من أهم الشروط الموضوعية لقبول القيام بدور الوساطة، فالسعودية كما هو معلوم تسعى بسياستها الخارجية المعتدلة الهادئة إلى جعل نفسها مقبولة من كل

الأطراف في أي نزاع عربي، ويتم ذلك عبر تحسين علاقاتها مع أطراف النزاع، وعبر اتخاذها مواقف حيادية من المتنازعين، وعبر أمر آخر وهو عدم زيادة حجم التدخل عن مستوى الوسيط الذي يحاول أو يتوخى الحق والعدل بين جميع الأطراف.

إنني أحس بأن هذه المقدمة ضرورية لما سنتطرق إليه في السطور اللاحقة عن الدور السعودي في إنقاذ لبنان الشقيق مما أصابه خلال حوالي أربعة عشر عامًا من اضطرابات واقتتالات وتدميرات أتت على الأخضر واليابس في بلد الجمال والحب والحرية. إن الحرب الأهلية اللبنانية في عبارة قد أعادت لبنان إلى الوراء سنوات طويلة، ففقد توازنه، وأضاع الكثير من حقوقه المكتسبة التي لم نعد ندري كيف يمكن له أن يستردها.

والحرب اللبنانية الأهلية هي أطول حرب أهلية عرفها العرب في تاريخهم المعاصر، وهي الأشرس والأعقد من أي حرب أخرى غيرها. ولذلك فقد كانت تجربة السعودية معها تجربة فريدة، وحين يأتي ذكر الدور السعودي في حرب لبنان المريرة يتذكر الناس على الفور «اتفاق الطائف» ربما لأن ذلك الاتفاق هو الأقرب من حيث تاريخ وقوعه، وربما ـ وهذا هو الأهم ـ لأنه هو وحده الذي أشاع إرهاصات أفول شبح الموت والتدمير، بل لقد كان هو البداية في وضع اللبنات الأولى والأساسية لعودة العقل ومن ثَمَّ عودة بشائر السلام. ولكن للحقيقة وللتاريخ فإن الدور السعودي في المأساة اللبنانية المنقضية لم يبدأ في الطائف، بل هو موجود قبل الطائف وفي غير الطائف وهنا لا بد للتاريخ أن يقول كلمته المنصفة.

منذ بداية الحرب اللبنانية في العام ١٩٧٥م لم تفتأ السعودية توالي مساعيها الكثيرة لوقف الحرب اللبنانية وتسوية النزاع، بل إن كاتبًا عربيًا مثل غيره من كتّاب آخرين قد أشاد بحكمة السعودية في الموقف الذي اتخذته مما

يجري في لبنان فذكر أن السعودية: «سلكت أسلوبًا في التحرك جَنَّبها من جهة أولى خطر التورط في الرمال المتحركة، وحافظ من جهة أخرى على مصداقيتها كوسيط لا يمكن الاستغناء عن مبادراته التوفيقية». وكما هو ديدن السعودية في تعاملها مع الخلافات العربية ـ العربية فقد تعاملت بالمعيار نفسه مع النزاعات أو الحروب الأهلية، ومنها الحرب اللبنانية. وإذا كانت بعض الجهود الدبلوماسية بحكم ظروفها الخاصة ربما لا تظهر دائمًا لوسائل الإعلام وللراصدين من المراقبين، فإن عددًا من الباحثين يشيرون بوضوح إلى محطات رئيسة في التحركات السعودية على الساحة اللبنانية، وهي تحركات كان لا بد لها أن تظهر للناس وللملاحظين من المهتمين بالشأن اللبناني تخصيصًا والشأن العربي عمومًا، ومن تلك المحطات:

١ ـ مؤتمر القمة السداسي الذي عقد في الرياض عام ١٩٧٦م وقد نتج عن ذلك المؤتمر «خطة واضحة لإنهاء الحرب اللبنانية وقد أدت تلك القمة ـ ولفترة محدودة ـ إلى رأب الصدع الذي أصاب تكتل أكتوبر، وأدت إلى استقرار الوضع الإقليمي العربي والداخلي اللبناني، لذا رأى كاتب أمريكي أن قمة الرياض كانت انتصارًا عظيمًا للسعودية، فقد كانت محصلة ثمانية عشر شهرًا من الجهود الدبلوماسية السعودية أن القتال في لبنان انتهى وأن محورًا سعوديًا ـ مصريًا ـ سوريًا تشكل».

٢ ـ مؤتمر الحوار الوطني الأول في جنيف في الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر ١٩٨٣م، وقد قال الرئيس اللبناني في تلك الفترة أمين الجميل في إحدى جلسات المؤتمر نفسه عن دور الملك فهد الكبير في الدعوة لهذا المؤتمر ورعايته له، قال: «نكرر شكرنا للملك فهد راعي هذا المؤتمر، ونأمل أن نكون عند حسن ظنه». ويقول وديع حداد عن المشاركة السعودية في المؤتمر: «إن السعودية مارست رسميًا وداخل

LAU-Byblos LIBRARY

المؤتمر دور المراقب الذي لن يكون عائقًا أمام أي شيء من مصلحة لبنان أن يتوصل إليه المؤتمر».

٣ ـ مؤتمر الحوار الوطني الثاني في لوزان في الفترة من ١٢ مارس إلى ٢٠ مارس ١٩٨٤م، وقد نوه الرئيس اللبناني في جلسة الافتتاح بالجهود التي بذلها الملك فهد بن عبدالعزيز، وبما كان للسعودية من دور فاعل وبنّاء إزاء لبنان في محنته ومعايشة أحداثه وآلامه.

قبل لقاء الطائف إذن كانت السعودية موجودة دائمًا إلى جانب الأشقاء اللبنانيين في محنتهم التي طالت واستطالت حتى خف بريق الأمل، وحتى وهنت كل دواعيه. والدور السعودي كان ملحوظًا عبر مساع دبلوماسية متفرقة ومتعددة ومستمرة لدى كل أطراف النزاع، وهو جاء في شكل رعاية مؤتمرات كما ألمحنا آنفًا أو في شكل لقاءات ورسائل دبلوماسية عبر قنوات متعددة وكلها كانت موضوعًا للمراقبين والملاحظين في وسائل الإعلام المختلفة. وعلى الرغم من ذلك، ونظرًا للتعقيد الشديد الذي يعتور المسألة اللبنانية، ونظرًا أيضًا لتنوع التورطات العربية فيها فقد كانت السعودية تتلقى بعض الاتهامات أو الانتقادات من أطراف لها مصالحها في النزاع، وكان الهدف هو التشكيك في الموقف السعودي من الشعب اللبناني الشقيق، وقد عبر عن ذلك مرة الملك فهد نفسه حين قال مخاطبًا النواب اللبنانيين في جدة: «طبعًا نسمع من وقت لآخر من ينتقد السعودية بشكل ليس مبنيًا على أشياء صحيحة. ولكن نقول: إنه لو تم الاطلاع على الحقائق لما قيل أي نوع من الإساءة في حق السعودية» ثم يضيف حفظه الله: «لقد جُبلنا على أن تكون علاقاتنا وصداقاتنا مع لبنان علاقة محبة وأخوة».

ونعود فنقول: لولا ما تتمتع به السعودية من ثقة عند اللبنانيين مبنية على مصداقيتها وحياديتها وتقدير حجم غيرتها تجاه ما يجري من مآس فوق

تراب لبنان لما استطاعت أن تنجح في تحقيق ما تحقق في الطائف، لكنَّ اللبنانيين بمختلف طوائفهم ونزعاتهم وانتماءاتهم كانوا يدركون أن لا مصلحة للسعودية في الحرب اللبنانية، بل إن المصلحة التي تسعى وراءها السعودية هي إخماد أصوات البنادق والمدافع التي دمرت لبنان وأعاقته عن مواصلة مشواره في تنميته الداخلية، وفي أداء الدور المنتظر منه في محيطه العربي، وفي مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه في الجنوب المغتصب، أو الذي كان مغتصبًا.

لقد عقد مؤتمر الطائف نتيجة لأعمال اللجنة العربية الثلاثية العليا (الملك فهد والملك الحسن الثاني والرئيس ابن جديد) وهي اللجنة التي تشكلت في قمة الدار البيضاء المنعقدة في مايو ١٩٨٩م وقد أعطيت اللجنة الصلاحيات الكاملة لتحقيق الأهداف التي أقرها المؤتمر لحل الأزمة اللبنانية، وتقوم اللجنة المذكورة بالاتصالات والإجراءات اللازمة لدعوة أعضاء مجلس النواب لمناقشة وثيقة الإصلاحات السياسية، وإجراء الانتخابات الخاصة برئاسة الجمهورية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وقد قام الملك فهد بالتنسيق مع أخويه عضوي اللجنة العليا في كل ما يتطلب التنسيق ثم عقد مؤتمر الطائف برعاية سعودية كاملة، وفوق أراضيها في الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩م وحضره وزراء خارجية الدول الثلاث الأعضاء في اللجنة إلى جانب الأخضر الإبراهيمي رئيس اللجنة الأمنية، وظل الملك فهد شخصيًا قريبًا مما يجري في أروقة المؤتمر الذي تحقق فيه ما لم يتحقق في مؤتمرات الحوار اللبناني (في جنيف ولوزان) إذ تم الاتفاق حول عدد من الإصلاحات في النظام السياسي اللبناني. ويقول الرئيس اللبناني السابق إلياس الهراوي: «إن المملكة تولت عمليًا معظم أعمال اللجنة الثلاثية؛ لأنها كانت الأقرب إلى لبنان من مختلف النواحي، فيما المغرب والجزائر أقرب في تفاعلهما مع قضايا المغرب العربي أو أفريقيا».

LAU Byblos LIBRARY

لقد كان للبيان الذي أصدرته اللجنة الثلاثية العليا في سبتمبر ١٩٨٩م دور في تخفيف حدة التوتر على الساحة اللبنانية، وفي تهيئة المناخات المناسبة لعقد مؤتمر الطائف، وكان مما تضمنه البيان المذكور وقف إطلاق النار بشكل فوري، وأُوكل إلى اللجنة الأمنية مهمة مراقبة السفن التي تحمل أسلحة إلى أي طرف كان، وفك الحصار البحري، وفتح مطار بيروت، ووقف الحملات الإعلامية، ودعوة جميع الدول التي أيدت اللجنة الثلاثية في مهمتها للعمل على وقف أي إمداد بالسلاح لأيٍّ كان في لبنان.

وقد قال الملك فهد للمؤتمرين في الطائف: «إن السعودية تعتز باستضافتكم وتأمل أن يشكل لقاؤكم هذا نقطة الانطلاق في إعادة الحياة الطبيعية والمستقرة إلى ربوع بلدكم الشقيق، وأملنا في أن يتحقق على أيديكم ما نصبو إليه جميعًا وهو إعادة السلام والوئام إلى لبنان ليبقى دومًا عربي الهوية والانتماء سيدًا حرًا مستقلًا ومستقرًا». ومنذ اليوم الأول في مؤتمر المصالحة الوطنية في الطائف أطلقت السعودية شعارًا للمؤتمر هو «الفشل ممنوع» ولقد أصبح هذا الشعار هدفًا كُتِبَ له أن يتحقق فيما بعد.

نعم، فبعد أيام طويلة من النقاش أضحى الهدف إنجازًا تاريخيًا كبيرًا بكل المقاييس، وقد قال عنه الملك فهد بأنه يعد «من أعظم الإنجازات التي حققها اللبنانيون منذ بداية عهد الاستقلال؛ لأنه القاعدة السليمة للتعايش المشترك بين جميع الطوائف وهو ما كان يتطلع إليه اللبنانيون منذ سنوات طويلة».

لقد أقر النواب الذين اجتمعوا في الطائف وثيقة الوفاق الوطني اللبناني المعروفة باسم «اتفاق الطائف» وهي التي أكدت هوية لبنان العربية، وجاءت بعدد من الإصلاحات في النظام السياسي، وهكذا انطلقت مسيرة السلام الكبرى في لبنان، فتم انتخاب رئيس جديد للدولة، وتم تشكيل حكومة شرعية

واحدة أنهت ظاهرة التمرد، وطوت عصر الحكومتين، وعادت المؤسسات العسكرية جيشًا واحدًا بإمرة قيادة واحدة، فانهارت الحواجز بين اللبنانيين وأُزيلت المعابر بين المناطق وعادت إلى الشعب وحدته التي طالما افتقدها المخلصون.

فاتفاق الطائف إذن ليس اتفاقاً لوقف القتال فحسب، ولكنه صيغة وطنية بإعادة بناء الدولة والوطن والشعب والمؤسسات.

إن وثيقة وفاق الطائف هي كما وصفها سياسي لبناني «صيغة لا بديل لها للإنقاذ».

أما أحد الصحفيين المرموقين في لبنان فقد وصف لقاء الطائف بقوله: «إنها من المرات القليلة التي تقوم فيها قيادة بلد بكاملها في التعاطي مع موضوع بهدف إيجاد حل متوازن له، هذا فضلًا عن أن المملكة العربية السعودية لم تكن مجرد بلد مضيف، وإنما كانت ـ إذا جاز الوصف، وعلى مدى شهر كامل ـ بمثابة مستشفى أخذ على عاتقه نقل بلد بكامله إلى هذا المستشفى الذي خصص غرفة عناية فائقة، وتولى العلاج طاقم متخصص، يجمع إلى القدرة على العلاج مشاعر الحب للمريض الراقد في هذا المستشفى. ويضيف الكاتب: «ونقول ذلك لنؤكد ما معناه أن المملكة لم تكن مجرد مضيفة مؤتمر، وإنما كانت مهمومة ومهتمة في الوقت نفسه، مهمومة بالحال التي انتهى إليها بلد أحبه أبناء الملك عبدالعزيز وهم في طريقهم إلى تسلم المسؤولية، واستمروا على حبهم له بعدما باتوا يشغلون مواقع في مفاصل رئيسة في الدولة» ثم يقول: «ولبنان ليس على حدود السعودية لكي يقال: إن لهذه العاطفة موجبات بدافع المسايرة من أجل احتواء خلاف حدودي» ثم يستطرد: «وفي تقديرنا أيضًا أنه لو كان المؤتمر الذي استضافته المملكة لم ينعقد فيها وإنما في بلد آخر، لما كان للحرب أن تتوقف،

LAU-Byblos LIBRARY

ولكانت ستستمر ويتساقط الضحايا بالعشرات يوميًا، ويأتي التدمير على ما تبقى من معالم البنيان في البلد».

وما يهم في شهادة هذا الكاتب هو تأكيده على محبة السعوديين للبنان واللبنانيين، ولم يكن من موجبات هذه المحبة جوار حدودي له حساسياته مع لبنان، بل إن من موجباتها نزعة وجدانية محضة، وقبل ذلك وبعده مصلحة قومية تقوم على مشاعر الإخاء والمصير الواحد المشترك. ففكرة اقتتال العرب فيما بينهم هي فكرة مرفوضة بكل المقاييس في دفتر أخلاق السعوديين، وهذا ما أكده الملك فهد في العبارة التي أوردناها في مكان سابق من هذه الورقة.

ويحسن أن نورد هنا مقطعًا من كلمة الحسيني بين يدي الملك فهد بحضور النواب اللبنانيين وهو مقطع ذو فائدة ودلالة، يقول الحسيني: «لقد خطا العرب الخطوة الأولى فاتُّخذ القرار العربي، وكان الشك كبيرًا في أن تليها الخطوة الثانية، ثم خطوتم (يعني الملك فهد) الخطوة الثانية فأوقفتم إطلاق النار، وكان الشك كبيرًا في أن تتم الخطوة الثالثة، ثم خطوتم الخطوة الثالثة فدعوتم نواب الشعب اللبناني إلى الاجتماع فكان الشك كبيرًا في أن تحدث الخطوة الرابعة، ثم خطونا (يعني النواب اللبنانيين) الخطوة الرابعة فلبينا النداء، وكان الشك كبيرًا في أن ننجز الخطوة الخامسة، ثم خطونا الخطوة الخامسة فأكدنا ميثاق العيش المشترك، ووجدنا صيغة الدولة الواحدة». ففي هذا المقطع من خطاب الحسيني أشار إلى القواعد التي قام عليها سلام لبنان: الإرادة العربية، الإرادة اللبنانية، الرعاية الحكيمة المخلصة للحوار بين اللبنانيين في الطائف.

ويقول أحد المهتمين اللبنانيين: «إن اتفاق الطائف كان أكثر تقدمًا من الدستور الصادر في العام ١٩٢٦م الذي وضعت معظم بنوده في عهد الانتداب، فالطائف أوسع مشاركة من الدستور القديم... إننا نناقش دستور

الطائف من منطلق الثوابت الوطنية للكيان اللبناني، ومهما تعرضت له هذه الثوابت من تفسيرات شتى غير أن تاريخ لبنان وجغرافيته وخصائص شعبه وتعدد رسالات السماء التي آمن بها شعبه تجعل هذه الثوابت الوطنية الركيزة لأي دستور» ثم يضيف: «وأجتهد لأقول: إن أبرز هذه الثوابت أن الشعب اللبناني متفق على الحرية والعدالة في إطار النظام الديمقراطي، ومتفق على عروبة لبنان المستقل، ومتفق على رفض تذويبِ الكيان الوطني أو تقسيمه، ومتفق على العيش الحر المشترك لضمان الوحدة الوطنية، ومتفق على أوسع مشاركة شعبية ديمقراطية في القرار العام».

وهكذا وجد اللبنانيون أنفسهم بعد دوامة الحرب الطاحنة التي استمرت حوالي أربعة عشر عامًا وجدوا أنفسهم في الوفاق الوطني، وفي الدستور الجديد، وفي الحوار العاقل الذي ألغى الجنون واحتضن بين ذراعيه وفي جوانحه لبنان الجديد الناهض من تحت الأنقاض، القادم من عمق الجرح، ومن عواصف البارود.

والملك فهد ومملكته كانوا دائمًا هنا، فالمهمة لم تنته بانفضاض مؤتمر الطائف على ما تحقق له من نتائج إيجابية، بل ما زال للمهمة بقية ضرورية وأساسية، ولقد قالها الملك فهد للبنانيين وهم في ضيافته، قال: «نحن لن نتخلى عن لبنان، وسوف نكون دائمًا تحت إمرة نواب لبنان، وقادة لبنان، وشعب لبنان بما يعود على لبنان بالخير والبركة؛ لأن الوضع ـ كما قال الملك فهد ـ ليس مجرد مهمة أديناها وانتهينا منها» ثم أضاف: «ولسوف نبذل ما نستطيع من مجهود للمساهمة في بناء لبنان؛ لأن من يعرف حجم الدمار والخراب الذي حصل في لبنان يدرك أن الشعب اللبناني لا يستطيع وحده تعمير لبنان، ولسوف نساهم بما نستطيع، كما أنني مقتنع بأن الدول المحبة للسلام في أوربا وأمريكا أو في أي مكان آخر من المؤكد أنها سوف تساهم بما تستطيع من الأمور الخيرة حتى يعود لبنان كما كان وأفضل».

LAU Byblos LIBRARY

وبعدها تحركت المملكة العربية السعودية من أجل تأسيس صندوق الدعم والمساعدة للبنان حين أعلن الأمير سعود الفيصل عن بداية عمل هذا الصندوق برأس مال أولي قدره مليار دولار، وجاء هذا الإعلان ضمن جولة أوربية قامت بها اللجنة العليا المكونة من السعودية والجزائر والمغرب لجلب المساعدات الأوربية للصندوق.

واليوم وبعد مضي أكثر من ثلاثة عشر عامًا على الوفاق الوطني ما الذي ينتظره العرب من لبنان واللبنانيين؟! إنهم - وفي مقدمتهم السعودية - ينتظرون من بلد الحب أن يكون مرتعًا خصبًا للحب، وينتظرون من وطن الحرية أن يكون فضاء رحبًا للحرية، وبغير الحب وبغير الحرية لا يمكن للبنان أن يستعيد عافيته.

إننا في السعودية، قيادة وشعبًا ننظر إلى اليقظة اللبنانية بكثير من الفخر؛ لأننا نعدُّ أنفسنا شركاء في إيقاد الشرارة الأولى في تلك اليقظة، وليكن ذلك في مؤتمر الطائف، وليكن في غيره من المؤتمرات واللقاءات، ولقد عبر عن ذلك الملك فهد صراحة في لقائه بالنواب اللبنانيين بعد مؤتمر الطائف إذ قال: «إننا نعتبر ما حدث فخرًا للمملكة العربية السعودية، وثقة من أحبائنا في لبنان عمومًا لأنهم اختاروا أن تكون إقامتهم ومناقشتهم في السعودية، فأكرمتمونا بهذا الأمر، وطوقتمونا بطوق كبير جدًا، بحيث لا نعرف كيف نستطيع أن نرد هذا الكرم اللبناني والثقة اللبنانية بالنسبة لبلدهم الثاني المملكة العربية السعودية.. نأمل أن يوفقنا ربنا لكي نستطيع أن نعمل ما يمكن عمله بالنسبة للبنان».

نعم، لقد أكرمنا اللبنانيون بأن صنعوا سلامهم فوق أرضنا، أرض السلام، أرض الإسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دور خادم الحرمين الشريفين في معالجة الأزمة اللبنانية

أ. د. عثمان بن ياسين الرواف/
عضو مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية

LAU-Byblos LIBRARY

يهدف هذا البحث إلى استعراض ومناقشة جهود خادم الحرمين الشريفين في معالجة الأزمة اللبنانية وتسويتها. ويشتمل البحث على الأجزاء الثلاثة الآتية:

١ - مقدمة مختصرة توضح منطلق خادم الحرمين الشريفين في التعامل مع جميع الأزمات والقضايا العربية والإسلامية وحرصه على تسويتها. كما تناول باختصار طبيعة الأزمة اللبنانية المعقدة.

٢ - تقديم نبذة مختصرة تستعرض خلفيات الأزمة اللبنانية وتطويرها خلال الفترة التي سبقت دور خادم الحرمين الشريفين، كما تستعرض - باختصار - الوساطة العربية السابقة التي حاولت معالجة الأسباب والمشكلات التي أدت إلى نشوء الأزمة.

٣ - ويلي ذلك في الجزء الرئيس من البحث تحليل دور خادم الحرمين الشريفين ومنهجه في التعامل مع الأزمة اللبنانية، وذلك من خلال استعراض المنجزات المهمة التي حققها خادم الحرمين الشريفين والتي أدت في النهاية إلى تسوية الأزمة اللبنانية.

المقدمة:

لقد بذل خادم الحرمين الشريفين مجهودًا كبيرًا في معالجة الكثير من القضايا والأزمات العربية والإسلامية. فلقد كان وسيط خير وسلام بين الأشقاء والإخوة، وعمل على تطويق اختلافاتهم وتسوية المشكلات التي نشأت بينهم، وأعطى اهتمامًا خاصًا لتدعيم وحدة الصف العربي وتعزيز التضامن الإسلامي. وغني عن القول أن خادم الحرمين الشريفين قد أدرك وهو يضع أسس سياسته العربية والإسلامية مكانة المملكة ودورها ومسؤوليتها العربية والإسلامية والدولية، كما أدرك التحديات العالمية الكبيرة التي تواجه العالمين العربي والإسلامي. ولقد أكد خادم الحرمين الشريفين دور المملكة في دعم العرب والمسلمين ومساندة قضاياهم والاهتمام بمعالجة مشكلاتهم، وقال: «وفيما يتعلق بدورنا على الصعيدين العربي والإسلامي فأنتم تعلمون حرص المملكة العربية السعودية على تعزيز التضامن الإسلامي، واستثمار جميع إمكاناتها في مختلف المستويات فيما يعود على أمتنا الإسلامية بالخير والاطمئنان والاستقرار، وبما يوفر الرخاء ويعزز فرص السلام في سائر أنحاء العالم»[(١)].

ومن أهم القضايا والأزمات العربية التي حظيت باهتمام خادم الحرمين الشريفين القضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية. فلقد بذل خادم الحرمين الشريفين مجهودًا هائلًا لدعم القضية الفلسطينية في مختلف المستويات كما بذل مجهودًا كبيرًا أيضًا للتوسط في الأزمة اللبنانية، وسعى لوقف نزيف الحرب الأهلية التي نجمت عنها. وفي تعامله مع الأزمة اللبنانية أدرك خادم الحرمين الشريفين أنه يواجه أزمة من أصعب الأزمات العربية وأكثرها تعقيدًا، ولكن

(١) كلمة خادم الحرمين الشريفين التي ألقاها بمناسبة افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الشورى في ١٢ ربيع الأول ١٤٢٢هـ.

خطورة هذه الأزمة وارتباطها بالقضية الفلسطينية، ودمويتها وما نجم عنها من تدمير للبنان وقتل للبنانيين الذين كانت تحصدهم حربها الأهلية، كل ذلك جعل خادم الحرمين الشريفين يضاعف من جهوده ويسعى بإصرار متواصل للعمل على معالجة أزمة لبنان. ولقد استمرت جهود خادم الحرمين الشريفين في التعامل مع الأزمة اللبنانية ثلاثة عشر عامًا منذ عام ١٩٧٦م وحتى عقد مؤتمر الطائف في سبتمبر ١٩٨٩م. وقد كان دوره في التعامل مع تطورات الأزمة يزداد بشكل خاص في الفترات الحرجة والصعبة التي تشهد توترًا وتصاعدًا في الأحداث وزيادة في العنف والقتل. فالأزمة اللبنانية باختصار هي ـ كما ذكرت ـ من أصعب أزمات السياسة العربية وأكثرها تعقيدًا، ولقد عرفت هذه الأزمة ثلاثة مستويات من الأطراف المعنيين والمتورطين بها، وهي:

١ ـ **المستوى المحلي اللبناني**: وتَضمَّنَ جميع الفصائل والأحزاب والفئات والميليشيات اللبنانية المختلفة.

٢ ـ **المستوى العربي والإقليمي**: واشتمل على سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصر والعراق وليبيا وإيران وإسرائيل.

٣ ـ **المستوى الدولي**: وتضمن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. ولقد مارست سورية من بين جميع هذه الأطراف الدور الأكبر في التأثير والتداخل والتفاعل والتحكم في تطورات أحداث الأزمة اللبنانية ومجرياتها، وتأتي منظمة التحرير الفلسطينية في المرتبة الثانية بعد سورية وذلك من حيث ارتباطها وتأثرها وتأثيرها في الأزمة اللبنانية. ولقد نتج هذا الارتباط عن التداخل الكبير بين أحداث الأزمة اللبنانية منذ بدايتها وتطورات القضية الفلسطينية في تلك الفترة. فلقد حاولت إسرائيل استغلال ظروف الأزمة اللبنانية للقضاء على المقاومة الفلسطينية برمتها، ولكنها لم تتمكن من تحقيق ذلك على الرغم من اجتياحها العسكري للبنان في عام ١٩٨٢م. وقد تورطت واشنطن

LAU Byblos LIBRARY

بدورها تورطًا كبيرًا في أحداث الأزمة اللبنانية، وأرسلت قواتها العسكرية إلى بيروت ولكنها قررت الانسحاب بعد عملية التفجير القوية ضد قواتها.

خلفيات الأزمة اللبنانية وتطوراتها في الفترة التي سبقت دور خادم الحرمين الشريفين والوساطة العربية السابقة التي حاولت معالجتها (١٩٦٨ - ١٩٧٥م):

إن إحدى أهم نتائج حرب عام ١٩٦٧م التي تمكنت إسرائيل خلالها من إلحاق هزيمة عسكرية كبيرة بالدول العربية، هي نشوء وتطور المقاومة الفلسطينية المسلحة التي تمكنت من القيام بعمليتها العسكرية في داخل الأراضي المحتلة بشكل قوي ومؤثر، ومع نهاية عام ١٩٦٧م كانت عمليات المقاومة الفلسطينية بداخل العمق الإسرائيلي على أشدها منطلقة من الأردن ومن لبنان. وبدأت إسرائيل بتوجيه ضربات عسكرية ضد القواعد الفلسطينية في لبنان.

ونظرًا لصعوبة تحديد أماكن هذه القواعد بسبب طبيعة القوات الفلسطينية الفدائية وقدرتها على المناورة وسرعة الاختفاء بدأت إسرائيل بالقيام بعمليات عسكرية ضد المصالح اللبنانية الحيوية وذلك لدفع الحكومة اللبنانية لأخذ مواقف صارمة ضد المقاومة الفلسطينية. ومن أشد هذه العمليات قيام قوات الصاعقة الإسرائيلية بضرب ثلاث عشرة طائرة مدنية وتدميرها في مطار بيروت في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨م. ولقد أدت هذه العملية إلى زيادة حدة التوتر القائم بين الجيش اللبناني وقوات المقاومة الفلسطينية في ربيع عام ١٩٦٩م. وشهدت الأشهر التي أعقبت هذا الصدام مجموعة من الاضطرابات والمصادمات السياسية في بيروت وصيدا وصور وطرابلس، وتبع ذلك مجموعة من الغارات الإسرائيلية التي أدت إلى زيادة المصادمات وإلى حدوث أزمة حكومية استمرت سبعة أشهر ولم تنته إلا

باتفاقية القاهرة المنعقدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩م التي تم بها الاتفاق على النقاط الرئيسة الثلاث الآتية:

١ - السماح للفلسطينيين بإدارة مخيمات اللاجئين.

٢ - احتفاظ الفلسطينيين ببعض طرق العبور وبعض المواقع في جنوب لبنان.

٣ - إقرار القيادة الفلسطينية بالمقابل بسيادة الحكومة اللبنانية وتعهدها والتزامها بعدم التدخل في شؤون السياسة اللبنانية الداخلية (HUDSON; p.305-306)[(١)].

ولكن اتفاقية القاهرة لم تنجح في حل مشكلة الاختلافات اللبنانية الفلسطينية؛ لأنها كانت نصف تسوية كما وصفها المحلّلون السياسيون، وأهملت الكثير من الأمور التي بقيت معلقة بين الطرفين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أحداث شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٠م المعروفة بأيلول الأسود وما تضمنته من قيام الجيش الأردني بضرب قواعد المقاومة الفلسطينية في الأردن دفعت المقاومة الفلسطينية إلى تركيز قواتها وقواعدها العسكرية في الجنوب اللبناني الذي أصبح المركز الأول لقيادتها وشن عملياتها العسكرية ضد إسرائيل.

ومارست إسرائيل تبعًا لذلك المزيد من الضغط العسكري على لبنان لكي تدفع الحكومة اللبنانية إلى التخلص من الوجود الفلسطيني العسكري في لبنان أسوة بما حدث في الأردن. ولقد حاول الجيش اللبناني القضاء على النشاطات الفلسطينية العسكرية في جنوب لبنان ولكنه فشل في ذلك بسبب

(1) Michael C.Hudson, Arab Politics: The Search For Legitimacy; (New Haven and London, Yale University Press, 1979).

LAU-Byblos LIBRARY

دعم التيارات الإسلامية السنية والشيعية للفلسطينيين الذين حصلوا أيضًا على دعم اليسار اللبناني ومجموعات من المسيحيين الأرثوذكس.

وبدأت تظهر منذ ذلك الوقت معالم صراع كبير بين المسلمين واليسار اللبناني والقوات الفلسطينية من طرف والمسيحيين الموارنة واليمين اللبناني من طرف آخر. وكان من الممكن للحرب الأهلية اللبنانية أن تبدأ في تلك السنة، ولكن حرب أكتوبر ١٩٧٣م أخرت حدوثها حتى عام ١٩٧٥م. ولقد بدأت هذه الحرب بداية دموية شديدة منذ يومها الأول وذلك بعد مقتل الزعيم اللبناني الشهير معروف سعد في مصادمة بين عناصر من جماعته وقوات الجيش اللبناني، وبعد الكمين الذي نصبه رجال مسلحون من عناصر الكتائب اللبنانية لحافلة تقل بعض الفلسطينيين الذي أسفر عن مقتل سبعة وعشرين لاجئًا فلسطينيًا.

وفي أعقاب تسلل بعض القوات الفلسطينية من سورية إلى لبنان تم تدعيم كل تحالفات المسلمين اللبنانيين والفلسطينيين ضد اليمين المسيحي اللبناني، وأعلن الزعيم الدرزي الكبير كمال جنبلاط عندئذ أنه كان قريبًا جدًا من تحقيق نصر عسكري حاسم على قوات المسيحيين الموارنة، ولكن دخول القوات السورية إلى لبنان بناءً على طلب من الحكومة اللبنانية وتصديها لقوات المقاومة الفلسطينية وقوات اليسار اللبناني حال دون إلحاق هزيمة فادحة بالأطراف اللبنانية الأخرى. ولقد أدى نجاح القوات السورية في المحافظة على التوازنات المحلية اللبنانية إلى القبول الفرنسي والأمريكي الضمني والصريح أيضًا لدخول القوات السورية إلى لبنان، ولكن القوات السورية لم تتمكن من إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت في حِدَّتها ودمويتها وسعة انتشارها، كما زاد عدد الأطراف الإقليمية المتورطة والمعنية بها، وهو الأمر الذي أدى إلى بدء الوساطة السعودية في لبنان التي استمرت حتى عام ١٩٨٩م.

جهود خادم الحرمين الشريفين في معالجة الأزمة اللبنانية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٩م):

إن الأزمة اللبنانية ـ كما ذكرت آنفًا ـ هي من أطول الأزمات العربية وأكثرها دموية، فلقد أدت هذه الأزمة إلى وقوع حرب أهلية طويلة امتدت منذ منتصف السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات الميلادية، وقتلت الآلاف من اللبنانيين من مختلف الطوائف والفئات. وإذا كان من المعروف عن خادم الحرمين الشريفين ـ بصفة عامة ـ اهتمامه ببذل المساعي الحميدة والتوسط في جميع الأزمات التي تتعلق بالإخوة والأشقاء العرب والمسلمين وحرصه على تسويتها بالطرق السلمية فإن اهتمامه بمعالجة الأزمة اللبنانية بلغ درجة عالية من الحرص والمتابعة والاتصال لم يسبق لها مثيل في تاريخ الوساطات العربية المعنية بمعالجة أزمات العالم العربي. وقد نتج ذلك عن ثلاثة أسباب كانت واضحة لخادم الحرمين الشريفين وهي:

١ ـ ظروف الحرب الأهلية اللبنانية الشرسة التي كانت تحصد أحيانًا أكثر من مئة قتيل في اليوم الواحد، إضافة إلى التدمير الذي لحق بالبنية الاقتصادية والعمرانية للبنان نتيجة هذه الحرب.

٢ ـ ارتباط الأزمة اللبنانية بالقضية الفلسطينية التي تحظى باهتمام خاص من المملكة منذ عهد مؤسسها الملك عبدالعزيز رحمه الله. ولقد أعطى خادم الحرمين الشريفين بدوره جل اهتمامه للقضية الفلسطينية، وحرص على تقديم جميع أنواع الدعم السعودي الممكن لأبناء الشعب الفلسطيني.

٣ ـ إدراك خادم الحرمين الشريفين بأن الوساطة السعودية كانت هي الوساطة الوحيدة في العالم التي يمكنها أن تنجح في معالجة الأزمة اللبنانية وإنهاء حربها الأهلية، فلقد كانت المملكة على صلة بجميع الأطراف الرئيسة المعنية بالأزمة اللبنانية، وإن عدم

LAU-Byblos LIBRARY

قيامها بالوساطة أو عدم نجاحها فيها كان يعني استمرار القتال بين اللبنانيين.

هذه الأسباب الثلاثة هي التي جعلت خادم الحرمين الشريفين يبذل جهودًا هائلة ومستمرة لمعالجة الأزمة اللبنانية بشكل يفوق الجهود العادية التي تبذل عادة في معالجة الأزمات والمشكلات السياسية، فلقد كان خادم الحرمين الشريفين يسعى باستمرار لإنهاء الأزمة اللبنانية برمتها ووضع أسس متينة لتحقيق الوفاق اللبناني، ومعايير راسخة وثابتة لتنظيم علاقة لبنان مع سورية وتحديدها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فكلما كانت الأزمة اللبنانية تؤدي إلى وقوع مصادمات مسلحة بين الفصائل اللبنانية المختلفة أو بين المسيحيين اللبنانيين والقوات الفلسطينية كان خادم الحرمين الشريفين يكثف من جهوده، ويركز على وقف القتال وعدم سفك الدماء، ثم يعود بعد ذلك لمواصلة جهوده الخاصة بمعالجة أسباب الأزمة الرئيسة، فلقد كان الملك فهد يتعامل في الحقيقة مع جانبين مختلفين متداخلين في الأزمة اللبنانية وهما:

١ - معالجة الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة في سياق طويل ومستمر وهادئ.

٢ - بَذْلُ جهود مكثفة لإنهاء المصادمات الدموية الشرسة التي كانت تقع بين الفترة والأخرى.

وقد أخذت جهود خادم الحرمين الشريفين منحيين رئيسين في معالجة أزمة لبنان وهما:

١ - الاتصال المباشر منه شخصيًا مع مختلف القيادات اللبنانية والفلسطينية ومع دمشق وواشنطن وباريس والقاهرة وبغداد وغيرها من قيادات الدول المعنية بالأزمة اللبنانية.

٢ - إرسال المبعوثين الشخصيين من قبله لمعالجة الوضع في الفترات التي يمكن تسميتها بفترات تأزم الأزمة حيث تتدهور الأوضاع وترتفع البنادق وتسيطر لغة الرصاص والقنابل. وفي مقدمة المبعوثين الذين أرسلهم خادم الحرمين الشريفين للتوسط والعمل على تهدئة الأوضاع صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، وصاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين في أمريكا والذي كان مسؤولًا تجاه خادم الحرمين الشريفين عن ملف الأزمة اللبنانية في بعض أوقاتها العصيبة. ويتضح من أهمية المبعوثين المرتبطة بصفتهما الملكية السعودية ومنصبيهما الرسميين وحنكتهما الدبلوماسية المتميزة، يتضح من كل ذلك اهتمام خادم الحرمين الشريفين الخاص بمعالجة الأزمة اللبنانية وحرصه على تسويتها.

ويمكن في الحقيقة استعراض دور خادم الحرمين الشريفين في معالجة الأزمة اللبنانية ووقف مصادمات حربها الأهلية في أكثر من طريقة. ولقد رأيت التركيز على إبراز المنجزات الرئيسة التي تم تحقيقها بفضل الله ثم بفضل جهود خادم الحرمين الشريفين التي تتضمن المنجزات المهمة الآتية:

١ - العمل على إنهاء الحرب الدامية التي اشتعلت في عام ١٩٧٦م على أثر دخول القوات السورية إلى لبنان واشتباكها مع بعض الفصائل اللبنانية والفلسطينية، والتي تمخضت عنها معركة تل الزعتر.

وبعد توسع رقعة القتال ومشاركة جميع الفصائل اللبنانية فيها كانت تقارير الحرب الأهلية في مطلع عام ١٩٧٦م تشير إلى سقوط عشرات وربما مئات الضحايا يوميًا، وكانت إسرائيل هي الرابح الأكبر والمستفيد الأول من

LAU-Byblos LIBRARY

الحرب الأهلية اللبنانية. وأصبحت مسألة التوسط لوقف هذه الحرب الدموية ضرورة ملحة تمليها المبادئ الإنسانيّة ومبادئ السياسة الوطنية العربية والأُخوة التي تجمع العرب، ولقد نتج عن تطور تلك الأحداث خلاف كبير نشأ بين سورية من طرف وبين مصر والقيادة الفلسطينية من طرف آخر.

فلقد وجدت القوات الفلسطينية نفسها في لبنان طرفًا في الحرب الأهلية اللبنانية، وحين تدخلت القوات في لبنان بناءً على طلب من الحكومة اللبنانية لوقف الحرب الأهلية اللبنانية نشأ عن ذلك وقوع مواجهة عسكرية لم يكن أحد يبحث عنها أو يريدها بين القوات السورية والقوات الفلسطينية، وكانت تلك الأحداث من أخطر الأيام العصيبة التي مرت على القضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية، ولكن المملكة العربية السعودية تمكنت من معالجة تلك الأزمة بسبب علاقاتها الجيدة مع كل الأطراف المعنية فيها. ففي أواخر أكتوبر عام ١٩٧٦م تم عقد قمة رباعية في الرياض جمعت الرئيس المصري أنور السادات والرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والقيادة السعودية ممثلة في الملك خالد رحمه الله وخادم الحرمين الشريفين الذي كان في ذلك الوقت وليًا للعهد السعودي، ولقد بذل خادم الحرمين الشريفين جهودًا كبيرة سبقت عقد المؤتمر ومهدت إليه وساعدت في أثناء انعقاده على نجاحه.

وقد أدت محادثات المؤتمر بفضل الوساطة السعودية إلى الاتفاق على وقف سفك الدماء في لبنان، ومن نتائج المؤتمر أيضًا إعادة العلاقات بين سورية ومصر. ويقول وليام كوانت أحد كبار الباحثين في برنامج دراسات السياسة الخارجية في معهد البروكنغز الأمريكي في واشنطن وأحد أعضاء مجلس الأمن الوطني الأمريكي خلال فترة حكم الرئيس نيكسون وكارتر، يقول في كتابه (عملية السلام في الصراع العربي الإسرائيلي) في وصف قمة الرياض الرباعية التي عالجت تدهور الوضع في تلك الفترة ما يأتي: «وهكذا

خلال ساعات من عقد هذا المؤتمر فإن مجرى الأحداث في العالم العربي عكس نفسه، وأعقب ذلك عقد مؤتمر قمة عربية في القاهرة، وتم إقرار النقاط التي تم التوصل إليها في قمة الرياض (QUANT, P.249)»[(١)].

٢ - في بداية عام ١٩٨١م تصاعدت حدة الاشتباكات مرة أخرى بين إسرائيل والقوات الفلسطينية المرابطة في الجنوب اللبناني، ووضع أريل شارون - وكان آنذاك وزيرًا للدفاع الإسرائيلي - خطة للقضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان.

وبعد حصول إسرائيل على الموافقة الضمنية من وزير الخارجية الأمريكي إلكسندر هيج، عبرت في السادس من شهر حزيران (يونيو) ست فرق إسرائيلية إلى لبنان، ووصلت إلى بيروت بعد ضربها للقواعد الفلسطينية في الجنوب اللبناني، وقامت بمحاصرة القوات الفلسطينية في بيروت. وكان واضحًا أن شارون يسعى لتدمير القوات الفلسطينية في لبنان وقتل عناصرها، ولكن خادم الحرمين الشريفين عمل على مدار الساعة، وبقي في اتصال مستمر مع القيادات الأمريكية والأوربية وذلك لضمان سلامة القوات الفلسطينية التي أعيد انتشارها خارج لبنان. ولم تخرج ذليلة مدحورة على الرغم من سيطرة القوات الإسرائيلية على الموقف العسكري ولكنها خرجت في ضوء الضمانات الدولية حاملة أسلحتها ورافعة أعلامها.

وقال عدد من المسؤولين الفلسطينيين في وصف هذه الحادثة بأنه «لولا جهود خادم الحرمين الشريفين لاختلف الوضع تمامًا، ولما تمكنت القوات الفلسطينية من الخروج سالمة من لبنان»[(٢)]. وأفاد رئيس الوزراء اللبناني السيد

(1) William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab - Israeli Conflit Since 1967 (The Brooking Institution. Waschington, D.C., University of California Press, 1993).

(٢) ملف اليمامة الصحفي (الحرب الأهلية اللبنانية، القضية الفلسطينية).

شفيق الوزان «بأن المملكة العربية السعودية ممثلة بقيادة خادم الحرمين الشريفين كان لها الدور الأكبر في إنهاء حصار بيروت والاستمرار بعد ذلك في تقديم الحلول الممكنة لتسوية الأزمة اللبنانية». كما أشاد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي السيد وليد جنبلاط في أثناء زيارته للمملكة في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣م بدور المملكة وخادم الحرمين الشريفين في إنهاء حصار بيروت حيث لم تنقطع اتصالات الملك فهد مع لبنان يومًا واحدًا خلال محنة الحصار. وقال رئيس الوزراء الأسبق صائب سلام: إن اهتمام خادم الحرمين الشريفين بتسوية الأزمة اللبنانية سوف يساعد على حل جميع المشكلات ونقاط الاختلاف في لبنان. وقال رفيق النتشة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في المملكة العربية السعودية: إن دور المملكة في معالجة الأزمة اللبنانية متصل باهتمامها ودورها في دعم القضية الفلسطينية[١].

٣ ـ شهد عام ١٩٨٣م مجموعة من التطورات المهمة في أحداث الأزمة اللبنانية، ففي أعقاب فشلها في القضاء على المقاومة الفلسطينية انسحبت القوات الإسرائيلية من لبنان، وأبقت الشريط الأمني في الجنوب تحت سيطرتها لكي تستخدمه في منع المقاومة الفلسطينية واللبنانية من العبور إلى إسرائيل، كما قدمت إلى بيروت في الفترة نفسها مجموعة من القوات الفرنسية وقوات المرينز الأمريكية وهو الأمر الذي أدى إلى عودة القتال من جديد بين الفصائل والمليشيات اللبنانية. وكانت القوات البحرية الأمريكية تقصف أحيانًا مواقع بعض الفئات اللبنانية في المناطق الجبلية.

وبعد زيادة حدة الاشتباكات وجه خادم الحرمين الشريفين نداءً خاصًا إلى جميع اللبنانيين في أواخر شهر آب (أغسطس) عام ١٩٨٣م يطلب منهم

---

(١) ملف اليمامة الصحفي (الحرب الأهلية اللبنانية، القضية الفلسطينية).

فيه وقف الاقتتال وحقن الدماء وبدء الحوار، كما ناشدت الحكومة السعودية في مطلع شهر أيلول (سبتمبر) جميع اللبنانيين لوقف عمليات الاقتتال الدموية الممتدة من بيروت إلى طرابلس.

وأوفد خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز سفير المملكة في أمريكا في مهمة خاصة لبذل المساعي الحميدة لدى سورية، وللتوسط بين الأطراف اللبنانية المتنازعة وذلك لوقف الاقتتال واللجوء إلى التفاوض، وبعد فترة شهر تقريبًا من الوساطة السعودية وتنقل الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز بين قبرص وسورية والمملكة والالتقاء بممثلين عن الحكومتين السورية واللبنانية وبقيادات مختلف الفئات اللبنانية المتصارعة ولقاء المبعوث الأمريكي ماكفرلين في دمشق، تمكن مبعوث خادم الحرمين الشريفين من التوصل إلى صيغة لوقف إطلاق النار وافقت عليها جميع الأطراف المعنية، وقال الأمير بندر في تصريح له بهذا الخصوص في دمشق: «الحمد لله الذي وفقنا على حقن الدماء بين الإخوان في لبنان» وأضاف قائلًا: «الملك فهد كان دائمًا مصرًا على وقف نزيف الدم اللبناني». وأبان الأمير بندر عن تفاؤله واعتقاده بأن الاتفاق على وقف الاقتتال سيكون بداية للوفاق اللبناني الشامل وللتضامن العربي. وتضمنت بنود الاتفاق في ٢٥/٩/١٩٨٣م الوقف الفوري الشامل لإطلاق النار، وتشكيل لجنة من الأطراف المتنازعة لوضع ترتيبات الاتفاق، وتوجيه الدعوة لاجتماع عاجل لبدء الحوار الوطني اللبناني وذلك بمشاركة وفدين سعودي وسوري في اجتماعات الحوار.

وأعلن خادم الحرمين الشريفين عن سعادته البالغة بالتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، كما أعربت وسائل الإعلام العربية والدولية عن تقديرها للجهود السعودية التي نجحت في وقف نزيف الدم في لبنان، ورأى بعض المراقبين الدوليين أن نجاح الوساطة السعودية بمثابة المعجزة التي حالت دون

LAU-Byblos LIBRARY

تقسيم لبنان. وبعد انتهاء وساطة الأمير بندر في الأزمة اللبنانية وعودته لممارسة أعماله في واشنطن أرسل معه خادم الحرمين الشريفين رسالة إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريغن جاء فيها ما يفيد بأن مفتاح السلام في لبنان هو الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية(١).

٤ ـ لم يمض شهر على اتفاق وقف إطلاق النار بين الفصائل اللبنانية حتى نشب نزاع مسلح قوي في طرابلس بين فصائل فلسطينية مدعومة من القوات السورية وفصائل فلسطينية أخرى تابعة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات.

ولمعالجة تدهور الأحداث في هذا الأمر الخَطِر أوفد خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إلى سورية للتوسط بين الأطراف المتنازعة. ولقد أثمرت جهود الأمير سعود الفيصل في وقف الاقتتال والاتفاق على أسس الخروج السلمي لجميع المسلحين الفلسطينيين من طرابلس، وأعلن الأمير سعود الفيصل في ٢٥/١١/١٩٨٣م عن نجاح المهمة التي كلفه بها الملك فهد بن عبدالعزيز في دمشق، حيث تم التوصل إلى اتفاق من أربع نقاط لوقف القتال بين الإخوة الفلسطينيين وحل الخلافات بينهم بالحوار وخروج المقاتلين الفلسطينيين من مدينة طرابلس والمناطق المحيطة بها.

وتحدث الأمير سعود الفيصل في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع وزير الخارجية السوري في وزارة الخارجية السورية في دمشق وقال: «منذ بدء القتال والملك فهد على اتصال دائم بالرئيس السوري حافظ الأسد». وأشاد بدور سورية في العمل على وقف القتال، وأعرب عن أمله في أن يؤدي الاتفاق إلى حقن الدماء الفلسطينية واللبنانية، وأن يدعم وحدة منظمة التحرير

(١) ملف اليمامة الصحفي (الحرب الأهلية اللبنانية، القضية الفلسطينية).

الفلسطينية. وبعد ذلك بأسبوعين التقى في الرياض وزراء خارجية المملكة العربية السعودية وسورية ولبنان للبحث في نتائج الاتفاقية التي تمت في دمشق، وفي ترتيب عقد الجولة الثانية لمؤتمر الحوار الوطني اللبناني إضافة إلى مشروع الخطة الأمنية(١).

٥ ـ وأما الإنجاز الخامس لوساطة السعودية التي أدت في نهاية المطاف إلى معالجة الأزمة اللبنانية وتسوية جميع مشكلاتها فقد تمثل في اتفاق الطائف الذي نتج عن اجتماع المؤتمر الوطني اللبناني في الطائف في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩م.

وقد تم افتتاح المؤتمر بكلمة موجهة من الملك فهد إلى ممثلي الشعب اللبناني المجتمعين في المؤتمر، وبعد الاستماع إلى كلمة خادم الحرمين الشريفين المؤثرة التي ألقاها صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي استمع أعضاء مجلس النواب اللبناني المجتمعين في الطائف إلى كلمة رئيس مجلس النواب السيد الحسيني، وأعقب ذلك بدء مناقشات الحوار الوطني التي تميزت بالصراحة وعدم المجاملة. وحضر مؤتمر الطائف اثنان وستون نائبًا لبنانيًا من أصل ثلاثة وسبعين. وثمانية من الأحد عشر نائبًا الذين لم يحضروا الاجتماع لم يرتبط تغيبهم بأسباب سياسية، والنواب الثلاثة الذين عُدُّوا بمثابة المقاطعين للمؤتمر هم ريمون أده وألبير مخيبر وإميل روحانا سقر.

ومن التأمل في مضمون اتفاق الطائف يمكننا أن نلحظ أن الاتفاق قد تضمن وضع أسس دستورية جديدة للبنان. فلقد تم في اتفاق الطائف لأول مرة إضافة مقدمة خاصة إلى الدستور اللبناني جُعلت جزءًا أساسيًا من الدستور نفسه، كما تضمن اتفاق الطائف تحديد أسس الوفاق الوطني اللبناني وأسس

(١) ملف اليمامة الصحفي (الحرب الأهلية اللبنانية، القضية الفلسطينية).

LAU-Byblos LIBRARY

الوضع الأمني التي تمثلت في تأكيد توحيد لبنان وإنهاء القتال وحل الميليشيات العسكرية، كما وضع اتفاق الطائف أسس الإصلاح السياسي في لبنان وتحديد قواعد العلاقات مع سورية.

وبعد اتفاق الطائف بثلاثة أسابيع توصل النواب اللبنانيون إلى صيغة مفصلة للوفاق الوطني، وفي الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩م اجتمع مجلس النواب اللبناني في مطار القليعات حيث تم انتخاب رينيه معوض رئيسًا للجمهورية اللبنانية، وعلى الرغم من اغتيال الرئيس معوض في الثاني والعشرين من الشهر نفسه إلا أن انتخاب المجلس بعد يومين من عملية الاغتيال لـ «إلياس الهراوي» رئيسًا للجمهورية وتشكيل حكومة وطنية برئاسة سليم الحص قد مهد الطريق أمام لبنان في أعقاب اتفاق الطائف لوضع أسس الأمن والسلام في لبنان حيث نجحت حكومة الحص في القضاء على تمرد العماد ميشال عون، وفي توحيد بيروت والبدء في الإصلاحات الدستورية ووضع أسس ترتيب العلاقات الجديدة مع سورية، وكذلك وضع مخططات برامج لإعادة بناء لبنان وتطويره(١).

وإضافة إلى هذه المنجزات المهمة فقد تضمنت جهود خادم الحرمين الشريفين في معالجة الأزمة اللبنانية تقديمه للدعم المالي لإعادة بناء لبنان، وتضمن ذلك تنفيذ مشروع إحياء بيروت الذي اشتمل على معالجة البنايات المتصدعة، وجرف بقايا التدمير، وتنظيف الشوارع من الركام والنفايات والعمل على إصلاح شبكات المياه والمجاري ونزع الألغام(٢).

كما تضمن دور خادم الحرمين الشريفين أيضًا في معالجة الأزمة اللبنانية إضافة إلى المنجزات المستعرضة في هذا البحث جهودًا ووساطات

---

(١) موسوعة مقاتل من الصحراء: الحرب الأهلية اللبنانية الرقم العام ٣٠١٢.

(٢) ملف اليمامة الصحفي «الحرب الأهلية اللبنانية، القضية الفلسطينية».

كثيرة إضافة إلى توجيه العديد من النداءات إلى اللبنانيين والتي طالبهم فيها بوقف الاقتتال وحقن الدماء. ولقد رأيت إنهاء هذا البحث باستعراض نص النداء الذي وجهه الملك فهد في ٤/٦/١٩٨٦م إلى أبناء الشعب اللبناني لوقف الحرب الأهلية الدائرة بينهم:

إلى الإخوة اللبنانيين

هذه كلمة صادقة مخلصة من أخ وصديق لكم، أتوجه بها لا بوصفي مسؤولًا في بلد شقيق للبنان فحسب، ولكن من دوافع محبتي وحرصي على مستقبل أجيالكم، أتوجه بها إلى كل فرد منكم، إلى كل أسرة وإلى كل طائفة بينكم، كي أخاطب من خلالها العقول التي أثق في رجاحتها والضمائر التي أعرف مدى حسها ووجودها في صدوركم منذ أمد بعيد، منذ أن كان للمملكة العربية السعودية دورها ومواقفها الخيرة المعروفة تجاه لبنان منذ عام ١٩٥٢م حتى تاريخ هذا اليوم ونحن معكم على العهد والوفاء.

أتوجه إليكم جميعًا بكلماتي هذه بعد أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه من الفرقة والتناحر والشقاق والضياع، وانتهت الأوضاع إلى ما هي عليه اليوم من حوادث الفتك والقتل والتشريد والتشتيت للرجال والنساء والأطفال وهدر للطاقات والقدرات.

وفي كل يوم أتساءل مع الملايين من العرب والمسلمين المتابعين لمأساة لبنان: ألم يأن للدماء العربية الزكية أن تحقن وتصان، وللأرواح البريئة الطاهرة أن تعيش آمنة على أرض لبنان؟ ألم يحن الوقت كي تأذنوا للسلام أن يظلل دياركم، وللرخاء أن يعود إلى ربوع بلادكم، وللبناء الذي نسفته الحروب أن يقام ويتجدد، وللمغترب المهاجر أن يؤوب إلى وطنه؟

أيها الإخوة اللبنانيون:

أخاطبكم من أعماق قلب محب طالما أدمته جراحكم وآلمته أحزانكم، فلقد عشت وعاش معكم شعب المملكة العربية السعودية على مدى العشر سنوات آلام المأساة كما عشتموها أنتم، ويعلم الله أننا لم ندخر بإسهامنا مع الأشقاء جهدًا في سبيل إنقاذ الوضع إلا بذلناه، ولا طريقًا حسِبناه يقودنا إلي الحل إلا سلكناه ابتداءً من قمة الرياض وما أعقبها من جهود اللجان الرباعية والسداسية على مستوى الوزراء والسفراء مرورًا بكل المعاناة والمحاولات حتى يومنا هذا[(١)].

---

(١) موسوعة مقاتل من الصحراء: الحرب الأهلية اللبنانية. الرقم العام ٣٠١٢.

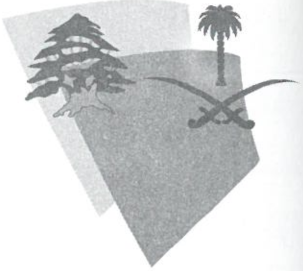

المحور الثاني العلاقات السعودية - اللبنانية

البحث الأول العلاقات السعودية - اللبنانية ١٩٤٣ - ٢٠٠٢م
د. حسان حلاوه

البحث الثاني العلاقات السعودية - اللبنانية
د. جميل بن محمود بن محمد مرداد

البحث الثالث أضواء على جوانب من العلاقات السعودية - اللبنانية إبان الحرب المحنة
أ. د. محمد بن عبد الرحيم الأيوبي

العلاقات السعودية - اللبنانية ١٩٤٣ - ٢٠٠٢م

د. حسّان حلاق/
عضو هيئة التدريس في الجامعة اللبنانية

١ ـ الجذور التاريخية للعلاقات السعودية ـ اللبنانية:

لا نبالغ في القول: إن العلاقات السعودية ـ اللبنانية تعود بجذورها إلى ما يقارب خمسة آلاف عام، وذلك منذ أن هاجرت الموجات السامية العربية من شبه الجزيرة العربية إلى المناطق التي عرفت باسم فينيقيا (لبنان)، وذلك في الألف الثالث ق.م. وقد حملت هذه الهجرات السامية معها عاداتها وتقاليدها وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، فضلًا عن أسماء مدنها الخليجية مثل صيدا وصور وجبيل وأرواد وبيريت وسواها، فأعطت هذه الأسماء لمدنها الجديدة التي أقامتها على الساحل السوري.

وقد استمر هذا التواصل الحضاري عبر قرون عديدة إلى التاريخ الحديث والمعاصر، حيث شهدت بيروت وبقية المدن اللبنانية عائلات سعودية حملت أسماء المناطق والمدن التي قدمت منها إلى لبنان، منها على سبيل المثال عائلات: مكي (من مكة المكرمة) مدني (من المدينة المنورة) حجازي (من الحجاز) وسواها من العائلات التي حملت ألقابًا متعددة ومتنوعة، بالإضافة إلى أن بعضها ينسب لآل البيت الشريف. كما أن عائلات لبنانية انتقلت منذ العهد العثماني إلى بلاد الحجاز واستقرت فيها، وتأقلمت

LAU-Byblos LIBRARY

مع الواقع الجديد. وقد استطاعت العائلات الحجازية واللبنانية عبر سنين عديدة أن تقوم بدور نشط وفاعل في مختلف المجالات في المملكة العربية السعودية ولبنان على السواء. كما استطاع بعض الأفراد اللبنانيين أن يمثلوا دورًا استشاريًا أو اقتصاديًا للمملكة العربية السعودية، وفي مقدمة هؤلاء الحاج حسين العويني الذي قام بدور مهم في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود منذ الأربعينيات، والذي أصبح فيما بعد رئيسًا للوزراء في لبنان، ومن هؤلاء الرئيس رفيق الحريري الذي قام بدور اقتصادي وإنمائي في المملكة بين أعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٩٢م، وما يزال عبر شركاته ومؤسساته.

٢ ـ دور المملكة العربية السعودية
في الميثاق الوطني واستقلال لبنان عام ١٩٤٣م:

حرصت المملكة العربية السعودية على دعم حرية لبنان وتأييد استقلاله منذ عام ١٩٤٣م، حيث أبدى الملك عبدالعزيز آل سعود تأييده الواضح لاستقلال لبنان عن فرنسا، واستقلال مختلف البلدان العربية عن دول الاستعمار الفرنسي أو البريطاني أو الإيطالي. وكانت فترة الأربعينيات من القرن العشرين فترة التيارات الوحدوية والاستقلالية، وكانت بعض القيادات العربية والإسلامية تلجأ إلى المملكة العربية السعودية لتلقى تأييدها ودعمها في سبيل الحرية والوحدة والاستقلال.

وكان الملك عبدالعزيز آل سعود يؤمن إيمانًا مطلقًا بوحدة الشعوب والبلدان العربية وحريتها واستقلالها، غير أنه نظرًا للموضوعية التي كانت تتحلى به السياسة السعودية فقد كانت سياستها تقوم على أولية استقلال الشعوب العربية وحريتها قبل العمل لقيام وحدة عربية، فلا يجوز أن تنشأ وحدة في ظل الاحتلال البريطاني أو الفرنسي، لهذا فإن رسائله المتكررة إلى بعض القيادات اللبنانية التي كانت تطالبه بالحصول على تأييده في المساعدة

على تحقيق وحدة عربية أو سورية شاملة، فإن تلك الرسائل تضمنت ضرورة العمل على تحقيق حرية كل بلد عربي واستقلاله بما فيه لبنان. ومن بين هذه الرسائل رسالة إلى رئيس الكتلة الإسلامية في لبنان محمد جميل بيهم في أيار (مايو ١٩٤٣م) قال فيها: «والذي يهمنا نحن هو اتفاق العرب وتوحيد كلمتهم، ونيل كل قطر من أقطارهم حريته واستقلاله، فتكون سورية مثلًا للسوريين وفلسطين للفلسطينيين يتمتع كل منها باستقلاله وحريته كما تتمتع البلاد الأخرى. هذا هو الذي نحب أن تتوحد الجهود لأجله وتتضافر بشأنه».

وفي عام ١٩٤٣م قامت المملكة العربية السعودية بالتعاون مع سوريا ومصر بدعم حق لبنان في حصوله على استقلاله، ودعم مؤسساته الدستورية الاستقلالية بعد أن دعمت الزعامات اللبنانية في اتفاقهم على «الميثاق الوطني»؛ لهذا فإن السلطات السعودية نادت إبان أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٣م بإطلاق سراح رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح وبعض الوزراء والنواب الذين اعتقلتهم السلطات الفرنسية بهدف وأد الاستقلال والروح الاستقلالية.

وبالفعل فإن تعاون الملك عبدالعزيز آل سعود مع الزعامات العربية وثورة الشعب اللبناني أسفر في النهاية عن إطلاق سراح القيادات اللبنانية، وبذلك تكرس استقلال لبنان عن فرنسا في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٣م.

٣ ـ دور المملكة العربية السعودية
في الحفاظ على الصيغة اللبنانية وجلاء القوات الأجنبية ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦م:

وبين عامي ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥م كانت مشاورات الوحدة العربية ومشروع إنشاء جامعة الدول العربية قائمة بين أنشاص والقاهرة. وكانت بعض الزعامات العربية تعمل على إعداد مشروع عربي وحدوي غير أن الرئيس اللبناني بشارة الخوري ورئيس وزرائه رياض الصلح وبعض القيادات اللبنانية

AUB-Byblos LIBRARY

اتصلوا بالملك عبدالعزيز آل سعود موضحين أن لبنان على أتم الاستعداد للتعاون إلى أقصى الحدود مع أشقائه العرب غير أن تركيبته الديموغرافية المميزة، وثوابت «الميثاق الوطني» لا تسمح له بالانخراط في وحدة عربية أو اتحاد عربي، وأن لبنان لا يريد العودة إلى الوراء، وهو حريص أشد الحرص على أن لا يعود بعض أبنائه للمطالبة بالحماية الفرنسية، لهذا فإن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود حرص في مشاورات الوحدة العربية، ومشاورات إنشاء جامعة الدول العربية على التجاوب مع مطالب لبنان، على قاعدة أن تحقيق الوحدة العربية في ظل الظروف الراهنة غير ممكن بسبب تنوع الأنظمة العربية وطبيعتها، فبعضها ملكي وبعضها الآخر أميري والثالث جمهوري، لذا فإن توحيد هذه الأنظمة في نظام دستوري عربي واحد صعب للغاية، فضلًا عن أن طبيعة لبنان وتركيبته السياسية والسكانية والطائفية لا تسمح له بالانخراط في هذه الوحدة أو الاتحاد «ونحن حريصون على بقاء لبنان ضمن العائلة العربية الواحدة».

وانطلاقًا من الواقع اللبناني فقد تغير مسار المشاورات العربية من البحث في «تحقيق وحدة عربية» إلى البحث في إنشاء «جامعة الدول العربية»، غير أن إنشاء هذه الجامعة كانت دونها عقبات لبنانية أخرى، قامت المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا بتذليلها حرصًا على لبنان ووضعه الخاص. فقد طالب الوفد اللبناني بوضع مادة في ميثاق الجامعة تتضمن ضرورة اتخاذ القرارات بالإجماع لتنفيذها انطلاقًا من تخوف لبنان من اتخاذ الدول العربية قرارات وحدوية أو قرارات أخرى تمس وضع لبنان. لهذا فإن المجتمعين ـ وتجاوبًا مع الشعور القومي العربي ـ لم يروا مانعًا من وضع تلك المادة في ميثاق الجامعة. وهكذا تحولت مشاورات الوحدة العربية إلى مشاورات تأسيس «جامعة الدول العربية» تجاوبًا مع المخاوف والمطالب اللبنانية، ودعمًا من الدول العربية المشاركة.

وفي عام ١٩٤٦م تضافرت الجهود اللبنانية مع الجهود السعودية والمصرية والسورية لدعم جلاء القوات الأجنبية (الفرنسية والبريطانية) عن لبنان وسوريا، سواء في إطار الأمم المتحدة، أو جامعة الدول العربية، أو في إطار الاتصالات الدولية. وبالفعل فقد تحقق جلاء القوات الأجنبية عن دولتي المشرق (سوريا ولبنان) ابتداء من منتصف عام ١٩٤٦م، وكان جلاء آخر جندي أجنبي عن لبنان في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٦م.

٤ ـ المشاورات السعودية ـ اللبنانية حول قضية فلسطين والانقلابات السورية ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩م:

كانت المشاورات اللبنانية ـ السعودية مستمرة في مختلف المجالات، ومن بينها قضية فلسطين، ولا سيما في أثناء طرح مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م، أو الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٨م، وإعلان دولة إسرائيل في ١٥ أيار (مايو) عام ١٩٤٨م، فقد أبدى الملك عبدالعزيز آل سعود اهتمامًا بالغًا بالقضية الفلسطينية سواء على الصعيد المحلي أم العربي أم الدولي، وأرسل إمدادات ومساعدات إلى الفلسطينيين المجاهدين، وإلى جيش الإنقاذ الذي رَأسَه أحد المجاهدين اللبنانيين وهو القائد فوزي القاوقجي.

ومن الأهمية بمكان القول بأن تداعيات حرب فلسطين عام ١٩٤٨م ونتائجها أحدثت زلزالًا سياسًا وأمنيًا في العالم العربي بحيث بدأت بوادر التغيير في الأنظمة العربية تظهر تباعًا في سوريا ومصر ومن ثم في لبنان. ففي سوريا قام الزعيم حسني الزعيم بانقلاب على الرئيس شكري القوتلي في عام ١٩٤٩م، تلته انقلابات سورية عدة قام بها الزعيم أديب الشيشكلي والزعيم سامي الحناوي وسواهما. الأمر الذي دعا رئيس الجمهورية اللبنانية للتشاور بصفة خاصة مع الملك عبدالعزيز آل سعود في المستجدات السياسية والأمنية والانقلابية وأثرها المباشر في لبنان.

ومن بين هذه الرسائل التي أرسلها الرئيس بشارة الخوري بوساطة المفوضية السعودية في بيروت إلى الملك عبدالعزيز آل سعود رسالته حول أثر انقلاب حسني الزعيم في لبنان والمنطقة، ومما جاء فيها: «يشكر فخامة الرئيس جلالتكم على إطلاعه على الرسالتين المتبادلتين بين جلالته والكولونيل حسني الزعيم، وعلى الغَيرة والحكمة اللتين أظهرهما جلالته بمعالجة الأمر الواقع في الجارة الشقيقة سوريا، ونحن نشاطر جلالته اهتمامه وارتقابه الأحداث الجارية وحرصه على صحة فخامة شكري بك القوتلي ورفاهيته. إن الموقف الحاضر في سوريا يستدعي انتباهًا ما بعده انتباه... إن جامعة الدول العربية تجابه برأينا أكبر تجربة عرفتها منذ تأسيسها، وتفوق بالخطورة القضية الفلسطينية ذاتها. أطال الله عمر جلالته وأبقاه ذخرًا للعروبة».

٥ ـ المشاورات السعودية ـ اللبنانية
بشأن اغتيال رياض الصلح والملك عبدالله ١٩٥١م:

لقد تبودلت الرسائل بين الملك عبدالعزيز آل سعود والرئيس بشارة الخوري بهدف التنسيق حول خطورة انقلاب حسني الزعيم ومن ثم انقلاب الحناوي والانقلاب الثالث بواسطة بعض الضباط. بالإضافة إلى الانقلابات السورية المتكررة، وأثرها في لبنان، فقد تأثر لبنان بحدث جلل تمثل باغتيال الزعيم رياض الصلح في ١٣ تموز (يوليو) عام ١٩٥١م في عمان في الأردن، وتلاه بعد أيام قليلة اغتيال الملك عبدالله، الأمر الذي استدعى اتصالات ومشاورات لبنانية ـ سعودية، ومن بينها رسالة الرئيس بشارة الخوري إلى الملك عبدالعزيز آل سعود قال فيها: «لا يخفى على جلالتكم ما آلت إليه الحالة في الشرق العربي. إن اغتيال المرحوم رياض الصلح، وإن كانت تنحصر نتائجه المباشرة بالسياسة الداخلية اللبنانية، إلا أنه سيكون بعيد الأثر غير المباشر في العالم العربي. أما لبنان فالاستقرار السياسي موجود فيه والحمد لله، غير أن العوامل الخارجية قد يكون لها مفعولها في سياسته

الداخلية. وكل تغيير في الوضع الجغرافي أو السياسي العربي سوف يحدث له مصاعب جمة لا تقدر عواقبها، والضرورة تقضي أن تتعاون المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان على تركيز الحالة في الشرق، خصوصًا وأن العالم يرتقب أحداثًا خطيرة للغاية». ورد الملك عبدالعزيز آل سعود برسالة جوابية أكد فيها خطورة الموقف والغموض الذي يكتنف الشرق العربي، ووعد بتقديم المساعدة لتأمين الاستقرار في المنطقة.

ونظرًا لخطورة الموقف فقد أبرق الملك عبدالعزيز آل سعود للرئيس بشارة الخوري برقية أكد فيها أنه استدعى المفوض البريطاني والمفوض الأمريكي، وأفهمهم أن المملكة ترفض أي تغيير في المنطقة. كما طلب من ابنه الأمير فيصل أن يبلغ المسؤولين البريطانيين الموقف السعودي من أحداث المنطقة بكل وضوح.

٦ ـ المشاورات السعودية ـ اللبنانية بشأن ثورة مصر عام ١٩٥٢م:

واستمرت الاتصالات اللبنانية ـ السعودية، والتنسيق بين البلدين فيما يختص بالقضايا اللبنانية والعربية والدولية، وكانت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) عام ١٩٥٢م في مصر ضد الملك فاروق قد أحدثت تخوفًا جديدًا في لبنان بعد التخوف من الانقلابات السورية المتكررة، لهذا فقد تبودلت الرسائل بين رئيس الجمهورية بشارة الخوري والملك عبدالعزيز آل سعود أبدى كل منهما حذره من هذه الانقلابات المتكررة في المنطقة العربية وأثرها في المستقبل.

٧ ـ المشاورات السعودية ـ اللبنانية حول الأزمات اللبنانية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٥م:

لقد شهدت فترة رئاسة الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨م) اتصالات ومشاورات مع الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود في مختلف المجالات، ولقي لبنان في هذه الفترة دعمًا سياسيًا وماليًا واضحًا. كما أسهمت المملكة العربية السعودية بالتعاون مع مصر وسوريا والولايات

المتحدة الأمريكية بحل الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨م، والعمل على انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني.

كما قامت المملكة العربية السعودية بدور بارز في دعم لبنان في فترة حكم الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، ولا سيما في إبان محنته عام ١٩٦٨م والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على أراضيه، وبعد نزوح المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان عام ١٩٧٠م، فضلًا عن أزمات لبنان عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥م. ولما وصل إلى الحكم الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود إثر اغتيال الملك فيصل واصلت المملكة العربية السعودية سياستها في دعم لبنان سياسيًا واقتصاديًا وماليًا، ولقي لبنان من المملكة في سنوات الحرب الأولى كل دعم وتأييد، ولم تبخل المملكة بإرسال جيشها للمشاركة مع قوات الردع العربية عام ١٩٧٧م للعمل على إقرار الأمن، وتوطيد وحدة لبنان واستقلاله أرضًا وشعبًا ومؤسسات.

وفي هذا الصدد قال الرئيس حسين الحسيني (رئيس المجلس النيابي اللبناني السابق): «وعت المملكة أن استهداف لبنان عام ١٩٧٥م، بزرع الفتن بين أبنائه مع ما رافق ذلك من شعارات، أخطرها «قبرصة لبنان» إنما هو يستهدف الأمة العربية بأسرها، من حيث مشروعات التفتيت بدءًا من لبنان الذي بدأ للوهلة الأولى أنه الحلقة الأضعف، وما كان ذلك إلا ردًّا على الانتصار الذي حققته مصر وسوريا في حرب رمضان عام ١٩٧٣م التي كان للمملكة دور مهم فيها، وليس أدل على ذلك من التصريح الذي أدلى به ولي عهد المملكة الأمير فهد بن عبدالعزيز آنذاك خلال زيارة له للكويت عام ١٩٧٦م، حيث رأى أن تقسيم لبنان إنما هو بمثابة إسرائيليات أخرى على الأرض العربية، وبأن المملكة ستتعامل مع أي تقسيم على هذا الأساس. وهذا ما حدا بولي العهد ـ آنذاك ـ أن يشارك بفاعلية في الدعوة المشتركة مع الكويت لعقد قمة الرياض عام ١٩٧٦م التي عدّت الأزمة اللبنانية مسؤولية

عربية، وأنشأت «قوات الردع العربية» للمساهمة في حلها، والتي كرستها قمة القاهرة...»[(١)].

٨ ـ العلاقات السعودية ـ اللبنانية في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود:

لقد شهدت العلاقات السعودية ـ اللبنانية تطورًا بارزًا في السنوات العشرين الماضية (١٩٨٢ ـ ٢٠٠٢م) في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، إذ شهدت الساحة اللبنانية تطورات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية بارزة في العشرين سنة الأخيرة، وأثبتت الأحداث أن المملكة العربية السعودية قدمت للبنان كل الدعم استجابة لمطالب اللبنانيين ورفضهم تقسيم وطنهم. ففي عام ١٩٨٢م نددت المملكة العربية السعودية بالعدوان والاجتياح الإسرائيلي على لبنان وعلى القوات السورية العاملة فيه توطيدًا لأمنه واستقراره. فقد حرص الرئيس إلياس سركيس (١٩٧٦ ـ ١٩٨٢م) ورئيس وزرائه شفيق الوزان ومفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد وبقية القيادات اللبنانية على الحصول على الدعم السعودي في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي للبنان، واحتلال عاصمته بيروت الذي تم بقرار من رئيس حكومة العدو مناحيم بيغن ووزير دفاعه أرييل شارون.

وأسهمت المملكة العربية السعودية في حل الأزمة اللبنانية بعد أن استدعت المرشح لرئاسة الجمهورية بشير الجميل للمملكة للاجتماع به، واشترطت عليه فك ارتباطه وعلاقته بإسرائيل، ضمانًا للوصول إلى تسوية مقبولة في لبنان مع جميع الأطراف، خاصة وأن المقاومة الفلسطينية غادرت لبنان في هذه الفترة. وبالفعل فبعد هذا الاجتماع الذي قيل: إن السيد عبدالحليم خدام شارك فيه تم انتخاب بشير الجميل رئيسًا للجمهورية، وعلى

(١) الحوادث، ملف خاص بمناسبة مرور عشرين سنة على تولي الملك فهد مقاليد الحكم ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٢م.

الفور عقد اجتماعًا سريًا مع رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن في منطقة نهاريا شمالي إسرائيل أعلمه في خلاله أن علاقة بشير الجميل قائد القوات اللبنانية بإسرائيل هي غير علاقة بشير الجميل رئيس الجمهورية اللبنانية، الأمر الذي أدى إلى خلافات بين الرجلين انتهت باغتيال بشير الجميل في ١٤ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨٢م، ومن ثم اجتياح إسرائيل لعمق بيروت، وارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا.

٩ ـ إسهام المملكة العربية السعودية
في حل الأزمة اللبنانية والتوصل إلى اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م:

في الفترة الممتدة بين أعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٩م أسهمت المملكة العربية السعودية بالتنسيق مع سوريا في حل العديد من المشكلات القائمة في لبنان، غير أن أهم إنجاز عربي تحقق للبنان إنما يتمثل في اجتماع النواب اللبنانيين في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية برعاية سعودية وسورية وعربية ودولية، والتوصل إلى «اتفاق الطائف» في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٨٩م بعد حرب مدمرة استمرت أكثر من خمسة عشر عامًا.

ومن الأهمية بمكان القول: إنه كان لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود مقاليد الحكم في المملكة الأثر المهم في مسار إنهاء الأزمة اللبنانية، لا سيما دوره في إنجاح مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء في ٢٣ أيار (مايو) عام ١٩٨٩م، والذي أعاد مصر إلى أشقائها وإلى جامعة الدول العربية، حيث أسهمت هذه القمة إسهامًا كبيرًا في تبني الخطوات والسبل المؤدية إلى حل الأزمة اللبنانية، فكانت اجتماعات الطائف بدعوة كريمة من الملك فهد، وذلك بدءًا من تشكيل اللجنة الثلاثية العربية العليا، وصولًا إلى استعادة لبنان مؤسساته الدستورية. وكانت هذه اللجنة الثلاثية استنادًا إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ٢٧ نيسان

(إبريل) عام ١٩٨٩م قد تألفت من: الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، والملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، والرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية، وقد خولت اللجنة الصلاحيات الشاملة لحل الأزمة اللبنانية.

هذا، وقد نشطت اللجنة الثلاثية مباشرة أو عبر ممثليها بالاتصال بالقوى الفاعلة في لبنان والعالم العربي والعالم لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، كما نشط الأخضر الإبراهيمي مندوب اللجنة الثلاثية العليا بإعداد مشروع الوثيقة التي سيناقشها أعضاء المجلس النيابي في مدينة الطائف.

لقد بدأت لقاءات النواب في قصر المؤتمرات في مدينة الطائف يوم السبت في ١/ ٣/ ١٤١٠هـ الموافق ٣٠/ ٩/ ١٩٨٩م، وذلك من أجل مناقشة مشروع وثيقة الوفاق الوطني وإقرارها بصيغة نهائية. وفي الوقت ذاته كان الملك فهد يجري اتصالات حثيثة مع الرئيس العراقي صدام حسين للضغط على العماد ميشال عون لعدم عرقلة المساعي الحميدة لحل الأزمة اللبنانية، كما أن الملك فهد قد أرسل رسائل عدة إلى كل من الرئيس سليم الحص والعماد ميشال عون أعرب فيها عن أمله في اتخاذ موقف موحد وصولًا إلى الحلول المرجوة وفق الرؤية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء.

ومن الأهمية بمكان القول: إن طبيعة الأزمة اللبنانية والمناقشات الحادة بين النواب، وتضارب المصالح والتيارات السياسية والطائفية، دعت خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، ووزير خارجيته الأمير سعود الفيصل للتوسط باستمرار لإيجاد الجوامع المشتركة بين النواب اللبنانيين، ومن ثم إقرار وثيقة الطائف في ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٩م. ولم يتم التوصل إلى هذا الاتفاق إلّا بعد مخاض عسير وصعب، كانت نتيجته الأولى إنهاء الحرب اللبنانية المدمرة، وإرساء قواعد جديدة للنظام السياسي في لبنان، وللعلاقات

السورية ـ اللبنانية، ولعدد أعضاء المجلس النيابي، ولصلاحيات الرؤساء الثلاثة، وحق لبنان مع مقاومته في تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي، وانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل الدستور، وحل الميليشيات، وتوحيد الجيش والمؤسسات وعودة المهجرين، وإعادة الإعمار...

لقد كان للملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود دور بارز وفاعل في انعقاد مؤتمر الطائف وإنجاحه، بتوفير سبل النجاح باتصالاته المكثفة على مختلف الأصعدة اللبنانية والعربية والدولية، وهو المؤتمر الذي أدى إلى انطلاقة لبنان مجددًا، من حالة الحرب والدمار، إلى حالة البناء والإعمار.

وبعد التوصل إلى اتفاق الطائف، وفضلًا عن الدعم السياسي السعودي للبنان، فقد تتابع الدعم المالي والاقتصادي، فقد منحت المملكة للبنان في عام ١٩٩١م منحة كريمة بلغت (٦٠) مليون دولار أمريكي أي ما قيمته (٥٦) مليار ليرة لبنانية، خصصت لتأمين الخدمات وتأهيل البنى التحتية لبيروت، لإعادة العاصمة إلى وضعها الطبيعي بعد حرب مدمرة. وما كان لبيروت أن تعود إلى صورتها الناصعة والمشرقة لولا هذا الدعم السعودي والمنحة السعودية الكريمة.

والحقيقة أن الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود لم يقصر في دعم لبنان طيلة سنوات عديدة، فقد أمد لبنان بدعم مالي واقتصادي وسياسي واضح المعالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والإسكانية والاستشارية قُدِّر بمليارات الدولارات، فضلًا عن الإسهام بإعادة بناء الوسط التجاري لمدينة بيروت بفضل الاستثمارات السعودية، ودعم البنى التحتية في جنوب لبنان، والإسهام بإعادة بناء الجامعة اللبنانية، والمدارس الرسمية، وتوزيع المساعدات المالية السنوية للجمعيات والمؤسسات التربوية

والاستشفائية والاجتماعية والإنسانية والخيرية، يأتي في مقدمتها المساعدات المالية العديدة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية ولمؤسسات دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية، ولبقية المؤسسات اللبنانية العاملة، فضلًا عن المساعدات الغذائية والاجتماعية باسم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود لمختلف اللبنانيين دون تمييز في طوائفهم أو مناطقهم. كما قامت مؤسسة الحريري بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية بتأمين منح دراسية لأكثر من ثلاثين ألف طالب لبناني، لمتابعة تحصيلهم العلمي في لبنان وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومما يميز عهد الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أن الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أبدى اهتمامًا بالغًا بلبنان، وزاره مرات عدة ولا سيما في أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في بيروت في آذار (مارس) عام ٢٠٠٢م، حيث طرح مبادرته الشهيرة الخاصة بقضية فلسطين. وفي الوقت نفسه فقد بادر العديد من أصحاب السمو الأمراء من آل سعود بدعم لبنان رئيسًا وحكومة وشعبًا، مما كان له أبعد الأثر في تخفيف المحن السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية عن مختلف اللبنانيين.

إن العلاقات اللبنانية ـ السعودية المميزة بين أعوام ١٩٤٣ ـ ٢٠٠٢م، والدعم السعودي للبنان في مختلف المجالات، ليؤكد مجددًا على أهمية هذه العلاقات، وهذا الدعم الذي يتكامل تكاملًا واضحًا مع العلاقات اللبنانية ـ العربية، ومن ثم مع الدعم العربي للبنان. كما تبرز أهمية المملكة العربية السعودية بالنسبة للبنان وللعالمين العربي والإسلامي مع بروز الوزن والمكانة الدينية للمملكة، من أجل ذلك لها هذه المكانة المرموقة عند اللبنانيين. ومن يطلع على تاريخ العلاقات بين البلدين يدرك أهميتها من خلال مجالات وميادين التعليم والسياحة والاصطياف والصحة والاستشفاء والتجارة. وفي هذا الإطار فإن التعليم لم يقتصر على أبناء المملكة في

الجامعات اللبنانية فحسب، بل إن خادم الحرمين الشريفين قدم العديد من المنح الدراسية للطلاب اللبنانيين لمتابعة دراساتهم العليا في الكليات الشرعية والعلمية والمدنية في الجامعات السعودية. كما تؤكد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية على أهمية دور الجالية اللبنانية في المملكة، وذلك منذ الأربعينيات حتى اليوم.

من هنا ندرك أبعاد وأهمية العلاقات السعودية ـ اللبنانية التي لم تقتصر على العلاقات السياسية، وإنما تجاوزتها إلى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والصحية والاستشفائية، فضلًا عن دعم المملكة للمؤسسات الخيرية والاجتماعية في مختلف المناطق اللبنانية.

ومن الأهمية بمكان القول: إن المملكة العربية السعودية قدمت كل الدعم المطلوب للبنان في العشرين سنة الأخيرة (١٩٨٢ ـ ٢٠٠٢م)، سواء قبل اتفاق الطائف أو بعده، حيث نال لبنان العديد من المساعدات السعودية منها على سبيل المثال:

أولًا ـ المساعدات السعودية بين أعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨م بواسطة مؤسسات الحريري في بيروت:

١ ـ رفع الأنقاض والنفايات والركام من العاصمة وضواحيها.

٢ ـ إعادة تأهيل العاصمة اللبنانية بيروت بعد انتهاء الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢م.

٣ ـ إعادة تأهيل الضاحية الجنوبية لبيروت.

٤ ـ تعطيل وتفجير ما يقارب عشرة آلاف لغم ومتفجرة.

٥ ـ إعادة بناء أرصفة بيروت والضواحي.

٦ ـ إنارة الشوارع، وتأهيل الأعمدة المتضررة.

٧ ـ تنظيف الأسواق التجارية وتأهيلها.

٨ ـ توزيع (٥٠٠) ألف حصة غذائية بقيمة عشرة ملايين دولار أمريكي بين عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥م.

٩ ـ توزيع (٦٠٠) ألف حصة غذائية أخرى بين عامي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨م.

١٠ ـ تأمين مساعدات اجتماعية وإنسانية وتعليمية بقيمة مئة مليون دولار أمريكي.

ثانيًا ـ المساعدات السعودية بين أعوام ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٢م:

السنة	قيمة المساعدة	الهدف والغاية
١٩٩٠م	ـ ٣٣ مليون دولار أمريكي	ـ تأهيل المؤسسات الحكومية.
١٩٩١م	ـ ٦٠ مليون دولار أمريكي ـ منحة بمليون دولار أمريكي لمشروعات مجلس الإنماء والإعمار	ـ تأهيل مباني الدولة والمياه والصرف الصحي. ـ مشروعات مجلس الإنماء والإعمار.
١٩٩١م	ـ ١٠٠ مليون دولار أمريكي	ـ دعم العملة اللبنانية.
١٩٩٢م	ـ ٢٥ مليون دولار أمريكي	ـ مواد إغاثة.
١٩٩٣م	ـ ١٣٠ مليون دولار أمريكي ـ قرض بمليون ريال سعودي	ـ دعم البرنامج العاجل لإعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية. ـ مشروعات مجلس الإنماء والإعمار.
١٩٩٤م	ـ ١٠٠ مليون دولار أمريكي ـ منحة بمليون دولار أمريكي	ـ تمويل مشروعات التعليم والشباب والرياضة. ـ مشروعات مجلس الإنماء والإعمار.
١٩٩٦م	ـ قرض بمليون ريال سعودي	ـ مشروعات مجلس الإنماء والإعمار.
١٩٩٧م	ـ وديعة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي	ـ دعم مصرف لبنان والاقتصاد الوطني.
١٩٩٨م	ـ قرض بـ ٦ ملايين ريال سعودي	ـ تمويل بناء مستشفيات.
١٩٩٨م	ـ قرض بـ ١٠٠ مليون دولار أمريكي	ـ تمويل مشروعات إنمائية في المناطق اللبنانية.
٢٠٠٠م	ـ قرض بـ ٤٤ مليون ريال سعودي ـ قرض بمليون دولار أمريكي	ـ تمويل مشروعات مياه عكار. ـ مشروعات مجلس الإنماء والإعمار.
٢٠٠٢م	ـ قرض بـ ٣٠ مليون دولار أمريكي ـ قرض بمليون دولار أمريكي	ـ تمويل مشروعات الطرق. ـ مشروعات مجلس الإنماء والإعمار.
أعوام متفرقة	ـ منح أخرى ـ قروض أخرى	

ثالثًا ـ مجمل المنح والقروض الميسرة والمساعدات السعودية للبنان في السنوات الأخيرة:

١ ـ مجمل المنح السعودية للبنان حتى عام ٢٠٠٢م ما مجموعه (٢٦٠) مليون دولار أمريكي.

٢ ـ مجمل القروض الميسرة من الصندوق السعودي للتنمية ما مجموعه (٢٧٥) مليون دولار أمريكي.

٣ ـ منح ومساعدات خيرية وإنسانية واجتماعية غير منظورة للمؤسسات العاملة في لبنان ما مجموعه (١٠٠) مليون دولار أمريكي.

٤ ـ إسهامات المملكة في الصناديق الداعمة للبنان ولسواه: الصندوق العربي للإنماء (٢٨٪)، البنك الإسلامي للتنمية (٣٨٪)، صندوق الأوبك (١٦٪)، البنك الدولي (٤٪).

المصادر

أولًا ـ الكتب العربية:

١ ـ أحمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨م، دمشق ١٩٧٠م.

٢ ـ أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، القاهرة ١٩٥٩م.

٣ ـ أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، م ٣، مصر (بدون تاريخ).

٤ ـ أمين الريحاني: ملوك العرب، ج ٢، بيروت ١٩٥١م.

٥ ـ باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣م. لماذا كان؟ وهل سقط؟ بيروت ١٩٧٨م.

٦ ـ بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ١، ج ٢، ج ٣، درعون ـ حريصا ١٩٦٠ ـ ١٩٦١م.

٧ ـ بشارة الخوري: مجموعة خطب، الطبعة الثانية، أنطلياس ـ (لبنان) ١٩٨٣م، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٥١م.

٨ ـ جورج أنطونيوس: يقظة العرب ـ تاريخ حركة العرب القومية ـ تعريب: ناصر الدين الأسد، إحسان عباس، بيروت ١٩٦٦م.

٩ ـ حسان حلاق: تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٥م.

١٠ ـ خالد العظم: مذكرات خالد العظم، ج ١، بيروت ١٩٧٣م.

١١ ـ محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج ٢، بيروت ١٩٥٠م.

١٢ ـ د. نادر سراج: خدمة الأعمال الإنسانية في لبنان، أيار (مايو) ٢٠٠٢م (بحث مقدم في إطار ندوة العلاقات السعودية ـ اللبنانية).

١٣ ـ ندوة العلاقات السعودية ـ اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالعزيز آل سعود ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

ثانيًا ـ الكتب الأجنبية:

1 - Haddad, George M.; Revolutions and Military Rule in The Middle East vol II (The Arab States) New York 1970.

2 - Hourani; Albert; Syria and Lebanon, F.E.1946, S.E.; London 1954.

3 - Longrigg, Stephen H; Syria and Lebanon under French Mandate, London 1958.

4 - Sachar, Howard M.; Europe Leaves The Middle East 1936 - 1954, London 1974.

5 - Spears, Sir Edward; fulfilment of a Mission Syria and Lebanon 1941 - 1944, Great Britain 1977.

ثالثًا ـ الدوريات:

١ ـ الأنوار (بيروت) ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢م.

٢ ـ الحوادث (بيروت) ٢٠٠٢م.

٣ ـ السفير (بيروت) ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١م.

٤ ـ اللواء (بيروت) ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢م.

٥ ـ النهار (بيروت) ١٩٤٣م، ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٢م.

العلاقات السعودية - اللبنانية

د. جميل بن محمود بن محمد مرداد/
أستاذ مشارك في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية

مقدمة:

تميز لبنان بموقعه الجغرافي وتركيبته الاجتماعية والثقافية والعقائدية والسياسية. وكما ميزته هذه السمات أصبحت أيضًا مصدر مصاعبه وعدم استقراره. وزادت التطورات التاريخية والميراث الاستعماري للقرنين الماضيين من حدة عدم الاستقرار فيه.

فلقد عصفت بلبنان منذ عام ١٨٤٠م الصراعات والنزاعات التي تعود جذورها إلى التناقضات الداخلية، والتدخلات الخارجية. فمن فتنة الدروز والموارنة عامي ١٨٤٠م، و١٨٦٠م، إلى الحرب الأهلية عام ١٩٥٨م و١٩٧٥م، ثم الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢م.

وأدّت التركيبة الاجتماعية والطائفية، والأزمات السياسية وتداعياتها، والأوضاع الاقتصادية المتردية التي ظهرت منذ نشأة لبنان الكبير في ١٩٢٠م إلى تفجر صراع ذي نكهة لبنانية حول توزيع القوى في النظام السياسي

Byblos LIBRARY

اللبناني، وتوزيع المكاسب الاقتصادية فيه. بل شمل أيضًا حقيقة الهوية اللبنانية وطبيعتها، ومدى انتماء لبنان للأمة العربية، وولائه لقضاياها واهتماماتها القومية المصيرية.

وانفجر هذا الصراع في مرحلته الأولى في حرب أهلية عام ١٩٥٨م، ونتيجة لعمق التناقضات الداخلية وعدم حسمها بطريقة فاعلة انفجر الصراع مرة أخرى في مرحلته الثانية في أبريل عام ١٩٧٥م، فكان أكثر شراسة وتدميرًا وتعقيدًا بسبب دخول إسرائيل والفلسطينيين في معادلة الصراع الجديدة.

وظل الصراع مستعرًا بكل أبعاده الداخلية والإقليمية والدولية حتى حسمه الملك فهد بن عبدالعزيز عام ١٩٨٩م في الطائف بجهوده الشخصية، مستعينًا بدعم اللجنة الثلاثية التي شكلها مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء في مايو ١٩٨٩م التي تكونت من المملكة العربية السعودية، والمغرب والجزائر.

تتناول هذه الدراسة بالتحليل من خلال المنهج التاريخي دور الملك فهد وسياساته ودوافعه للاهتمام بلبنان، والنزاع السياسي العسكري الذي نشب فيه، ودعمه للبنان للتخفيف من الكارثة السياسية والإنسانية التي حلت به نتيجة لهذا النزاع.

وتركز الدراسة على تتبع دور العروبة والإسلام في تكوين فكره السياسي، إذ تنطلق من فرضية وجود علاقة اقتران بين دعم الملك فهد للبنان وموقفه من الأزمة اللبنانية، وبين تمسكه بروابط العروبة وعرى الإسلام.

وتهدف الدراسة إلى التعريف بـ:

- التضامن العربي الإسلامي في الفكر السياسي للملك عبدالعزيز والملك فهد.

- التسويات السلمية للمنازعات العربية في الدبلوماسية السعودية.
- العلاقات السعودية اللبنانية.
- منطلقات الملك فهد للتعامل مع الأزمة اللبنانية.
- دور الملك فهد في تحقيق التسوية السلمية للنزاع في لبنان.
- مظاهر دعم الملك فهد للبنان السياسي، والإنساني، والاقتصادي.

التضامن العربي الإسلامي في الفكر السياسي للملك عبدالعزيز:

احتل المسار العربي الإسلامي أهمية بالغة ومرتكزًا أساسيًا في صنع القرار السياسي الخارجي للملك عبدالعزيز، وأكثر ما شغل بال الملك عبدالعزيز هو تأكيده على الطابع العربي والإسلامي للدبلوماسية السعودية. وقد تبلور وتجلى هذا الطابع العربي الإسلامي لصنع القرار السياسي الخارجي السعودي والدبلوماسية السعودية أكبر ما تجلى في الانغماس الكامل والمباشر في قضايا الأمتين العربية والإسلامية.

وقد نبع هذا الإحساس الكبير بالمسؤولية عند الملك عبدالعزيز، وعظم الأمانة الملقاة على عاتقه تجاه الأمتين العربية والإسلامية من تراث أسرة آل سعود، وتاريخها الحافل بنصرة العرب والمسلمين، وقد ولَّد ذلك في أعماقه دافعًا كبيرًا بضرورة إكمال مسيرة الآباء والأجداد نحو التضامن العربي الإسلامي، حيث أشار إلى ذلك الملك عبدالعزيز فقال: «وكل ما ندعو إليه هو جمع كلمة المسلمين واتفاقهم ليقوموا بواجبهم أمام ربهم وأمام بلادهم، والذي نُشهِد الله عليه ونحن أوسطكم في الإسلام وأوسطكم في العروبة أننا ما ننام ليلة إلا وأمر المسلمين يهمنا، يهمنا أمر إخواننا السوريين، وأمر إخواننا الفلسطينيين، وأمر إخواننا العراقيين، وإخواننا المصريين، تهمنا حالتهم ويهمنا أمرهم، ويزعجنا كل أمر يدخل عليهم منه ذل أو خذلان؛ لأننا نرى أنهم منا ونحن منهم، كما تهمنا جميع بلاد المسلمين، وإني أخاطب

إخواننا في مصر والعراق وسوريا وفلسطين فنقول لهم: إن المصلحة واحدة والنفوس واحدة»[١].

كما كان يشدد: «شعبنا العرب، فنحن من العرب وإليهم، وخدمة الإسلام والعرب واجبة علينا»[٢].

وآمن الملك عبدالعزيز بأن: «العرب بمثابة جسد واحد، والجسد الواحد يعني الاتحاد، وعلينا أن ننهض متضامنين، ونحن لا نستطيع أن نسير إلا بمساعدة إخواننا العرب، ونتكاتف معهم، ولا يمكن لأي شخص تسري في دمه روح العروبة أن يتقاعس عن الاجتهاد لما فيه خير بلاده، نحن جنود لخدمة الوطن العربي في كل بقعة من بقاعه. نشأنا على هذا، وسنظل على ذلك حتى ينال العرب استقلالهم جميعا»[٣].

لقد آمن الملك عبدالعزيز وأبناؤه من بعده إيمانًا عميقًا بالارتباط الوثيق بين الأمة العربية والأمة الإسلامية، فركزوا جهودهم على ضرورة تحقيق الترابط بين الأمتين العربية والإسلامية بكل السبل والوسائل. والتذكير في كل المناسبات العربية والإسلامية بعظم المسؤولية الملقاة على عاتق العرب والأمة العربية في تبليغ الدعوة الإسلامية والعمل على تحقيق التضامن الإسلامي. قال الملك عبدالعزيز: «نحن عرب ولنا أن نفتخر بعروبتنا، ونفتخر بديننا، نفتخر بدعوة محمد صلى الله عليه وسلم، نفتخر بالإسلام ونجعله شعارنا، وبعد الإسلام نفتخر بالعروبة»[٤].

---

(١) القابسي، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.
(٢) القابسي، ص ١٠٣.
(٣) الزركلي، ص ١٢٣٦ ـ ١٢٣٨.
(٤) القابسي، ص ١٢٠.

وجعل الملك عبدالعزيز حقيقة الانتماء للأمة الإسلامية ركيزة أساسية من مرتكزات النهج السياسي للمملكة العربية السعودية، وجعل التضامن العربي ركيزة أساسية في سياستها الخارجية، وقد أشار إلى ذلك في قوله: «الذي يسر العرب يسرني، والذي يؤلمهم يؤلمني، والذي أتمناه أن يجمع الله كلمة العرب على الاتفاق بينهم»[١].

وانطلاقًا من هاتين الركيزتين تبنى الملك عبدالعزيز وأبناؤه الدفاع باستماتة عن قضايا الأمتين العربية والإسلامية في المحافل والمنتديات والمؤسسات والمنظمات الدولية في كل مناسبة وبكل الوسائل والطرق، وأولوها اهتمامًا كبيرًا، وأسهموا في دعمها سياسيًا ودبلوماسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.

ومنذ أن بدأ الملك عبدالعزيز رحلة التكوين السياسي للمملكة العربية السعودية كانت مواقفه من حركات التحرر الوطنية ضد الاستعمار في العالم العربي قوية. فلقد نادى باستقلال لبنان وسوريا وليبيا، وطالب بجلاء القوات الفرنسية والإيطالية، ووظف نفوذه مع الدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية، لمساندة الدول العربية في الحصول على حقها في تقرير المصير[٢].

وشاركت المملكة في عهد الملك عبدالعزيز في جميع اللقاءات التي كانت تهدف إلى جمع كلمة العرب، فلقد عقد في عام ١٩٣٦م حلفًا مع العراق واليمن شكّل بداية حلم إنشاء جامعة الدول العربية.

---

(١) القابسي، ص ١٦٧.
(٢) قائد وأمة، ص ٩٩.

ومارس دورًا كبيرًا في تحقيق هذا الحلم من خلال جهوده الحثيثة لمتابعة أعمال اللجنة التحضيرية المناط بها وضع الميثاق، وجعلت المملكة من جامعة الدول العربية بيت العرب الكبير الذي يتم تحت مظلته حل جميع الخلافات بين الدول العربية.

ووجد الملك عبدالعزيز في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م فرصة سانحة لتوحيد العرب وجمع كلمتهم، فبادر بالاتصال «بأمراء العرب وشيوخهم في شبه الجزيرة لتأييدها. وأثمرت اتصالاته مؤتمرًا انعقد في الكويت في تشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام حضره كل من الملك عبدالعزيز والشيخ جابر أمير الكويت، والشيخ خزعل شيخ المحمرة، وما يقارب (١٥٠) شخصًا من وجوه شبه الجزيرة وأعيانهم بينهم عدد من شيوخ القبائل. وكان لموقف الملك عبدالعزيز أثره الحاسم فيما صدر عن المجتمِعين من تأييد غير مشروط للثورة»[١].

وشكَّل مؤتمر الكويت منعطفًا محوريًا في الفكر السياسي للملك عبدالعزيز، وفي تبنيه لسياسات التضامن العربي ونزعته نحو استقلال العالم العربي وممارسته لحقه في تحقيق المصير، وفي تحديد موقفه من قضية الوحدة العربية، وكيفية تحقيقها.

ولكن فوجئ الملك عبدالعزيز بموقف الإنجليز والفرنسيين المخادع للأمة العربية بعد افتضاح أمر معاهدة سايكس بيكو لعام ١٩١٦م، وظهور مطامعهم الاستعمارية. كما فوجئ بالخلافات والانقسامات التي نشبت بين قيادات الأمة العربية التي زادت من معاناة شعوب الأمة العربية من الممارسات الاستعمارية. ولكن ظل موقف الملك عبدالعزيز من الوحدة العربية ثابتًا حيث أشار: «ظننا أن القوم بعد هذه الكوارث يفيقون من نومهم،

(١) الغادري، ص ٣٢.

ويثوبون إلى رشدهم فيعتصمون بحبل الله المتين، ويستعينون بإخوانهم لإنقاذ البلاد العربية وتحريرها من كل مغتصب، ولكن القوم ما زالوا في طغيانهم يلهون، ما حرك شعورهم احتلال بلاد العرب، وما آلم نفوسهم ما يعانيه إخوانهم العرب، ولكن استولى عليهم الهلع، وفقدوا الراحة حينما رأوا جارتهم نجدًا قوية مستقلة لم تنفذ إليها مطامع المستعمرين فقاموا يناوئونها ويكدرون صفو راحتها، فهل هذا هو التحرير؟ وهل تعد هذه الأعمال من الاستقلال؟.. إن نجدًا تمد يدها لكل من يريد خير العرب، ويسعى لاستقلال العرب، وتساعد كل من ينهض لتحرير العرب واتحاد العرب.. إن نجدًا ترحب بكل عربي أبيٍّ، وتعد أراضيها وطنًا لكل عربي سوري أو عراقي أو حجازي أو مصري»[١].

وأخذت المملكة على عاتقها منذ ذلك الوقت مسؤولية دعم استقلال كل قطر عربي ومساعدته بكل الوسائل المتاحة لها، وبكل ما تملك من إمكانات.

التضامن العربي الإسلامي في الفكر السياسي للملك فهد:

شكَّل نهج الملك عبدالعزيز العربي الإسلامي الفكر السياسي للملك فهد، فحرص على تطابق خيارات سياسته الخارجية معه. فحين تولى الحكم أظهر شعورًا كبيرًا بالمسؤولية تجاه الأمتين العربية والإسلامية.

وضمَّن هذا التوجه في كلمته إلى الشعب السعودي بمناسبة صدور النظام الأساسي للحكم، وقد أشار إلى ذلك في قوله: «إن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية يهمها ما يهم العرب والمسلمين، وتحرص على تضامنهم وجمع كلمتهم، وتسهم بكل طاقاتها بما يعود عليهم بالخير، وقد

(١) الغادري، ص ٣٦.

أثبتت الأحداث والوقائع صدق مواقفها ووفاءها بالتزاماتها تجاه أمتها العربية والإسلامية والتزاماتها الدولية الأخرى»[١].

وحدد من خلال المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم هوية المملكة التي تشير إلى أن: «المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية»[٢].

وألزم الدولة السعودية من خلال المادة الخامسة والعشرين بـ «تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة.. وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة»[٣].

وأصبحت المملكة العربية السعودية في عهده دولة رائدة في الدعوة إلى تضافر جهود العالمين العربي والإسلامي وإمكاناتهما للوقوف أمام التحديات التي تواجههما. يقول الملك فهد: «إن أول مراحل تعاوننا في دائرة جامعة الدول العربية التي تحيط بالأمة العربية، وترسم حدود نشاطنا معها نحاول داخليًا أن نتعاون مع الأشقاء العرب على جمع الكلمة ورأب الصدع، إذ نؤمن بأن وحدة الصف قوة رادعة وفي تفككه ضعف وهوان»[٤].

وترجم الملك فهد هذا التوجه والاهتمام في عملية صنع القرار السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية في عهده من خلال سياسات التضامن العربي الإسلامي التي تركز على تحقيق التضامن والتعاضد، ونبذ الخلافات والصراعات، والعمل على حل النزاعات التي قد تنشب من خلال

(١) النظام الأساسي للحكم، ص ٦.
(٢) النظام الأساسي، ص ٧.
(٣) النظام الأساسي للحكم، ص ١١.
(٤) رضا، ص ٩٢.

الحوار، والمصالحة والتسويات السلمية حيث قال: «إن السياسة التي ننهجها تقوم على التضامن مع الأشقاء والتعاون مع الأصدقاء والإسهام في كل مجهود يعود بالنفع على علاقاتنا مع الدول الشقيقة والصديقة»[١].

كما ترجم الملك فهد مفهوم التضامن الإسلامي إلى واقع ملموس عن طريق زياراته التي هدفت إلى رفعة شأن العرب والمسلمين وتقوية الروابط بينهم، وعمل من خلالها على تصفية الأجواء والتقريب بينهم حيث تولى أول مهمة سياسية رسمية تتعلق بالتضامن العربي الإسلامي في ٢٧ صفر ١٣٧٩هـ، الموافق الأول من سبتمبر ١٩٥٩م، حين رأس وفد المملكة العربية السعودية إلى الدورة الثانية والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية التي عقدت في الدار البيضاء.

أما بقية زياراته التي تدخل ضمن نطاق جهوده لدعم التضامن العربي الإسلامي فشملت[٢]: رئاسته لوفد المملكة العربية السعودية إلى اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاستثنائية الثالثة والثلاثين الذي عقد في لبنان عام ١٣٨٠هـ، الموافق ١٩٦٠م.

وقام بتمثيل المملكة في مؤتمري رؤساء الحكومات العربية (الدورة الأولى ٧ رمضان ١٣٨٥هـ، الموافق ٢ يناير ١٩٦٥م) و(الدورة الثانية ٢٦ محرم ١٣٨٦هـ، الموافق ٢٦ مايو ١٩٦٦م) اللذين عقدا في القاهرة. ورَأَسَ وفد المملكة العربية السعودية إلى محادثات بريطانيا لمناقشة مستقبل الخليج العربي بعد قرارها الانسحاب من المنطقة عام ١٣٩٠هـ، الموافق ١٩٧٠م.

(١) مختارات من الخطب الملكية، ١٤١٩هـ، الجزء الثاني، ص ٣٧٩.
(٢) السماري، والجهيمي، ١٤٢٢هـ، ص ٩ ـ ١٣.

ورَأَسَ وفد المملكة العربية السعودية بالإنابة عن الملك خالد إلى مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٨م. وشارك في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في مدينة فاس بالمملكة المغربية حيث قدم مشروعه للسلام بين العرب وإسرائيل والذي تمت الموافقة عليه في سبتمبر عام ١٩٨٢م كما قام بجولة أوربية لنصرة القضية الفلسطينية في عام ١٩٨١م.

وقام بسلسلة من الزيارات لعدد من الدول الصديقة، مثل زيارته لفرنسا عامي ١٩٧٥م و١٩٨١م، وبريطانيا عام ١٩٧٥م، والولايات المتحدة عام ١٩٧٧م، وألمانيا الغربية عام ١٩٧٩م. وكان لتلك الزيارات نتائجها الطيبة في توطيد علاقات المملكة مع تلك الدول، وكسب التأييد الدولي للقضايا العربية.

التسويات السلمية للمنازعات العربية في الدبلوماسية السعودية:

تحرص المملكة العربية السعودية على المشاركة في كل الجهود السلمية التي تبذل لحل النزاعات وحفظ الأمن والسلام الدوليين. ولقد أهلتها مكانتها للقيام بدور فاعل ومؤثر في كثير من القضايا والمشكلات التي تعرض لها العالم العربي تحديدًا.

وجسدت المملكة حرصها على تحقيق التضامن بين العرب وترجمته من خلال سياسات التضامن العربي والتسويات السلمية للمنازعات العربية. فسعت إلى التوفيق بين وجهات النظر، أو المواقف، أو السياسات المتباينة بين أطراف الصراع، لئلا تستنزف الصراعات والنزاعات العربية طاقات الأمة ومقدراتها، وتصرفها عن معركتها المصيرية مع العدو الصهيوني. وقد نجحت المملكة في حالات عديدة في التوفيق بين الدول العربية المتنازعة، ويعود ذلك لانسجام هذا الدور مع التصور الذي أرسته المملكة لكيفية تحقيق التضامن العربي، وأسس العلاقات المطلوبة بين الدول العربية، ووجود

الإمكانات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي لا تتوافر لكثير من الدول، فمكنتها من أداء دور فاعل ومؤثر. إضافة إلى تمتعها بمصداقية وقبول أتاحا لها القيام بأي عمل توفيقي أو وساطة بين أي طرفين متنازعين دون أن تتهم بعدم الحيادية[١].

وتميزت الدبلوماسية السعودية ومواقف المملكة من قضايا الأمة العربية بشعور قوي بالانتماء إلى الأمة العربية، واستشعار المسؤولية العقدية والقومية والتاريخية والإنسانية التي تنطلق من المبادئ التي أرسى دعائمها الملك عبدالعزيز، وثوابت السياسة الخارجية للمملكة المتمثلة في الالتزام بالإسلام، ومبادئ الأخوة العربية، واعتماد الأسس الأخلاقية الإنسانية، والالتزام بالشرعية الدولية.

ولطالما أظهرت المواقف وردود الأفعال العربية والإسلامية والدولية الرسمية وغير الرسمية التي تجيء عقب الوساطات السعودية في أي صراع القبول والرضا والاستحسان للدبلوماسية السعودية، والدعوة لدور ووجود سعودي قوي، ودعوة لاستمرار توظيف ثقل المملكة السياسي والاقتصادي للوصول إلى تسوية سلمية للمنازعات. بل قد تطورت في بعض الأحيان ردود الأفعال الإقليمية والدولية إلى درجة مطالبة المملكة أن تكون وسيطًا في كل الصراعات العربية.

وانطلاقا من إيمان المملكة بأهمية العمل العربي المشترك، فإنها تحركت منفردة، أو من خلال جامعة الدول العربية لنزع فتيل الصراعات التي نشبت داخل الدول العربية أو بين بعضها، مثل صراعات الهوية، كالصراع الذي نشب في لبنان وجنوب السودان، وصراعات الحدود، والصراعات الأيدولوجية بين الدول العربية.

(١) المنصور، ١٤١٩هـ، ص ٢٢٩.

فمثلاً تشكلت لجنة «المساعي الأخوية» عام ١٩٨٠م بعضوية المملكة والجزائر والأمانة العامة للجامعة العربية برئاسة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لنزع فتيل التوتر بين سوريا والأردن.

ثم تشكلت لجنة «تنقية الأجواء العربية» عام ١٩٨٥م برئاسة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لتحقيق المصالحة بين العراق وليبيا من جهة، وليبيا ومنظمة التحرير من جهة أخرى.

ونجحت المملكة في أن تكون وسيطًا مقبولًا وموثوقًا بسبب حياديتها، ومصداقيتها، وقدرتها على تفهم لعبة التوازنات بين أطراف النزاع. فتعددت آليات وساطتها وأشكالها، فهناك على سبيل المثال:

أ ـ التسوية السلمية للنزاع بين قطرين عربيين، مثل:

- التسوية السلمية للنزاع بين عُمان واليمن الديموقراطية.
- التسوية السلمية للنزاع بين عُمان والإمارات العربية المتحدة.
- التسوية السلمية للنزاع بين المغرب والجزائر.
- التسوية السلمية للنزاع بين مصر وسوريا إثر اتفاق سيناء الثاني.
- التسوية السلمية للنزاع بين سوريا والعراق حول اقتسام مياه نهر الفرات.

ب ـ التسوية السلمية للنزاع بين مجموعتين متنازعتين في قطر عربي، مثل:

- التسوية السلمية للنزاع بين أطراف الصراع في الحرب الأهلية اللبنانية.
- الأزمة التي تفجرت عام ١٩٨٣م بين القوات التقدمية والدرزية من جانب، والسلطة اللبنانية الكتائبية الرسمية من جانب آخر. وذلك على إثر الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من منطقة جبل الشوف.

كل هذه الخلافات كانت هَمَّ الدبلوماسية السعودية التي نجحت في حلحلة كثير من هذه المشكلات. فبفضل الجهود السلمية السعودية جرت المصالحات التي انعكست بشكل إيجابي على العلاقات العربية ـ العربية، وعودة التضامن العربي إلى حيز الواقع.

وفي عهد الملك فهد تطورت الدبلوماسية السعودية بشكل متميز، ومارست المملكة دورًا متزايدًا وحقيقيًّا في معالجة الأزمات العربية. فقد تعامل الملك فهد خلال سنوات حكمه مع أحداثٍ وتحولاتٍ وأوضاع متفجرة فرضت على السياسة الخارجية السعودية تحديات ومسؤوليات جسامًا.

فلقد «كان الدور الذي ألقاه القدر على فهد بن عبدالعزيز وليًا للعهد ثم ملكًا هو أن يطفئ الحرائق المشتعلة في كل شبر من أرض المنطقة، وأن يحافظ ـ ما استطاع ـ على ثوابت السياسة الخارجية السعودية في ظل ظروف يتسارع فيها التغيير، وتتشابك عناصر الفعل الدولية والإقليمية والوطنية على نحو مذهل. وعلى كثرة التناقض في المنطقة وأسبابه فقد نجحت السياسة الخارجية السعودية في أن تحتفظ لنفسها بموقع متميز، وفي نقطة الوسط من هذه التناقضات بحيث تستطيع أن تنهض بمسؤولية الحكم، وأن تكون وسيطًا مقبولًا من كل أطراف النزاع، ولم تنزلق السياسة السعودية إلى موقف متوتر مع طرف عربي. ونجحت بهذا القدر أو ذلك في معالجة المشكلات الطارئة وبأسلوبها المميز: الاتصال الهادئ، وتحكيم العقل والروابط الأخوية وحسن الجوار، واللجوء إلى الكلمة الطيبة والحوار المباشر والبحث الدائم عن نقاط الالتقاء، وبتغليب حسن النية على سوئها، بل بمحاولة فهم الآخرين وأسباب موقفهم»[١].

---

(١) الغادري، ص ١١٣ ـ ١١٤.

ويعد مشروع الملك فهد للسلام مثالًا بارزًا لرغبة الملك فهد في إحلال السلام في المنطقة، فشكل بذلك تحولًا في الدبلوماسية السعودية من إطار التسويات السلمية الداخلية إلى إطار التسويات السلمية الشاملة الإقليمية، حيث تفاعلت الدبلوماسية السعودية لتحقيق استقرار النظام الإقليمي العربي في مواجهة المخاطر والتهديدات التي ولدتها الصراعات الإقليمية. ووصل الملك فهد إلى قناعة مفادها أن تفاعل المملكة مع الأحداث والتطورات الإقليمية والدولية يحقق للمملكة أمنها واستقرارها، ويعزز من دورها ومكانتها في المحيطين الإقليمي والدولي وعلاقاتها العربية والإقليمية والدولية.

وقد راهن الملك فهد على أداء هذا الدور السياسي النشط على ما تتمتع به المملكة داخليًا وخارجيًا؛ ففي الداخل تتمتع المملكة باستقرار سياسي، وإمكانات اقتصادية قوية. وخارجيًا تتمتع المملكة بنفوذ سياسي واقتصادي كبيرين في النظامين الإقليمي والدولي.

العلاقات السعودية ـ اللبنانية:

وقفت المملكة مع لبنان (الدولة والشعب) منذ استقلاله وحتى الوقت الحاضر، فقد ساعدت المملكة في إفشال مشروع تقسيم لبنان بعد الاستقلال، وساعدت في التوصل إلى اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩م للمحافظة على سيادة لبنان، وساعدت في تقريب وجهات نظر الفرقاء خلال الحرب الأهلية، وساعدت في مد يد العون خلال الاجتياح الإسرائيلي، وساعدت في التوصل إلى صيغة اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م، وساعدت في وضع وثيقة الوفاق الوطني، وساعدت في إعادة إعمار لبنان.

فتميز دور المملكة في لبنان بالاستمرارية، والاهتمام الشخصي من قِبَل قادة المملكة بأمن لبنان واستقراره وتمتعه بالسيادة الكاملة. فقد كان الملك فيصل «يذكر أمام الكثيرين من القادة اللبنانيين أن مؤسس المملكة عبدالعزيز

آل سعود كان حاسمًا في محبته للبنان، وحاسمًا في تعليماته إلى وزير خارجيته الشيخ يوسف ياسين في التجاوب مع لبنان في أثناء تأسيس جامعة الدول العربية في الأربعينيات، وفي تعليماته إلى أبنائه بالتعامل مع لبنان دائمًا من موقع الأخوة والمودة والمحبة»[١].

وقال الملك خالد بن عبدالعزيز: «إن ما حدث في لبنان قد آلمنا كثيرًا، وإنه مع عدم رغبتنا في التدخل في شؤون لبنان الداخلية، فإننا نهيب بالمخلصين من أبناء لبنان الشقيق للتعاون فيما بينهم لمصلحة لبنان، وتجنيبه الكوارث، وإبعاد العناصر المغرضة التي تتربص شرًا بلبنان»[٢].

وأما الملك فهد فقد اهتم شخصيًا بالوضع في لبنان منذ اندلاع الحرب الأهلية في إبريل عام ١٩٧٥م حين كان وليًا للعهد.

كما تميز الدور السعودي في لبنان بأنه نابع من إيمان المملكة بالتضامن العربي المبني على نبذ الخلافات العربية والتضامن للتصدي للهيمنة الإسرائيلية، وقد أشار الملك فهد إلى ذلك في قوله: «لماذا يقاتل العربي أخاه العربي؟ لماذا يراق الدم العربي بيد يجري في عروقها الدم نفسه؟ لماذا يحرق العربي أرضه ويشتت أهله وينسف داره؟.. كيف نقنع دول العالم بعدالة قضيتنا وكيف نطالبه بالوقوف معنا لاسترداد أرضنا وحقوقنا وأوطاننا إذا نحن لم نستطع أن نعدل بين أنفسنا لنصرة قضايانا؟»[٣].

وتميز دور المملكة في لبنان بالمصداقية، والحيادية، والقبول لصدق تعاملها وعلاقاتها الجيدة مع جميع أطراف الصراع. وكان دور المملكة هو الدور الخارجي الوحيد الذي كان مطلوبًا من جميع الأطراف على الرغم مما

(١) عنان، ص ١٧٩.
(٢) عنان، ص ١٥٧.
(٣) الأشعل ١٩٨٩م، ص ٩٨ ـ ٩٩.

طرأ من تحولات على مواقف هذه الأطراف وعلى توازن القوى بينها، إذ كانت المملكة «تؤدي دور الجامع والموفق، وتتجنب ممارسة دور الشريك أو الطرف»[(١)].

وتميز دور المملكة في لبنان بشموليته لجميع المجالات: السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، كما تميز دور المملكة في لبنان بأنه كان الأكثر نفوذًا وتاثيرًا في الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل للابتعاد عن الخلافات اللبنانية الداخلية، حيث عمل الدور السعودي على تحييد العامل الإسرائيلي في الصراع، ومنعه من تعقيد معادلة الصراع الداخلية في لبنان.

لقد آمنت المملكة بأن واجبها الديني والقومي يحتم عليها بذل كل الجهود الممكنة لمساعدة لبنان وشعبه في محنته، كما آمنت المملكة بأن أي خلاف أو شقاق بين اللبنانيين لن يفيد سوى أعداء لبنان، وأعداء أمة العرب؛ فانطلقت المملكة في معالجة الأزمة اللبنانية من خلال منهج ينطلق من ثوابت سياستها الخارجية، فحين بدأت الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥م وأصبحت جميع الطوائف بجميع انتماءاتها طرفًا فيها، واستقطبت الحرب أطرافًا عربية وأجنبية لتكون أطرافًا أساسية في الصراع، وأصبحت الحرب اللبنانية انعكاسا لساحة الصراع الإقليمية والدولية، أصدرت المملكة بيانًا رسميًا عام ١٩٧٥م ورد فيه:

«تشعر المملكة العربية السعودية بالألم البالغ، والأسى العميق إزاء الأحداث التي ألمّت بلبنان الشقيق، وتنظر المملكة في قلق بالغ إلى ما يمكن أن يؤدي اليه استمرار هذه الأحداث. لقد حاولت المملكة في نطاق جامعة الدول العربية تجنيب لبنان المأساة التي حلت به، والتي ذهب ويذهب

---

(١) السماك، ص ١٩٤ ـ ١٩٨.

ضحيتها أناس أبرياء، ودماء غالية، والتي عبثت وأودت بأمنه واستقراره، لكن محاولة المملكة لم تؤد إلى ما كانت ترجوه وتأمله وتتوخاه، فلبنان الشقيق ما زال يعاني، وجروحه ما زالت تنزف.

إن المملكة العربية السعودية حريصة على وحدة لبنان شعبًا وأرضًا، وإذا كانت الأوضاع الداخلية في لبنان ـ كما يراها شعب لبنان ـ في حاجة إلى إصلاح فإنه يهم المملكة أن يتم ذلك بروح الأخوة، وفي ظل وحدة لبنان وبعيدًا عن أي تدخلات من غيرهم. إن المملكة العربية السعودية تؤمن أن الوحدة الوطنية في لبنان هي الركيزة الأولى والأساسية لأمنه واستقراره وسيادته، وأن الحوار المسؤول الهادف بين الأطراف اللبنانية المعنية هو الأسلوب الوحيد الذي يستطيع لبنان من خلاله تجاوز الأزمة والأحداث الدامية و بناء لبنان الغد مركزًا للإشعاع، ومقرًا للتعايش، وممرًا لمستقبل أفضل لجميع أبنائه.

إن المملكة العربية السعودية تهيب بجميع الأطراف المعنية في لبنان إلى وقف النزف، وإلى اتخاذ الحوار المسؤول أسلوبًا، والحفاظ على لبنان، وعلى وحدة لبنان هدفًا، وترجو أن يكون وعي شعب لبنان وحكمة زعمائه قادرين على وضع حد لهذه المأساة الرهيبة. كما تأمل في أن يكون التفاهم والتعاون بين زعماء لبنان وقادة المقاومة الفلسطينية تامًا وقادرًا بدوره على المساهمة في تحرير الأراضي العربية المغتصبة واسترجاع المقدسات الدينية المستباحة. إن المملكة العربية السعودية تحرص دائمًا على أن يبقى للبنان الشقيق وجهه العربي، وعلى أن يقوم لبنان الشقيق بدوره العربي، وعلى أن يبني لبنان الشقيق مستقبله العربي»[(١)].

---

(١) عنان، ص ١٦٤.

ولما لم يستقر الوضع، واستمر في التدهور والاضطراب عقد مجلس الوزراء السعودي جلسة برئاسة الأمير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء، خصصت لدراسة الوضع في لبنان، وأصدر على إثرها البيان الآتي: «تراقب حكومة جلالة الملك خالد في اهتمام وقلق بالغين انطلاقًا من مبادئها الإسلامية، وقيمها العربية تدهور الأوضاع في لبنان إلى الأسوأ. ودخولها مرحلة جديدة من التحديات للقيم الإنسانية بتطويق مخيمات الفلسطينيين... إن الحكومة السعودية ترقب هذا التدهور في قلق بالغ مدركة ولافتة الانتباه إلى الخطورة واللامسؤولية التي تتسم بها هذه التصرفات. وقد أيدت المملكة في قوة المجهودات العربية التي رحبت بها الجهات اللبنانية المسؤولة في حينها للمحافظة على وحدة لبنان، وعروبته، وسلامة أراضيه، والمحافظة على كرامة جميع أهله ومواطنيه وحقوقهم! وإذ تؤكد المملكة هذا الموقف بحافز من حرصها على سلامة لبنان، والمنطقة العربية، لتهيب بالمسؤولين اللبنانيين أن يقدروا خطورة ما تقود إليه هذه الأوضاع منطقتنا العربية بأسرها، وتحمِّل العناصر التي لا تريد الوئام مسؤولية النتائج السيئة التي يؤدي إليها سير الأحداث في اتجاهه الحالي. كما تؤيد المملكة كل جهد ومسعى يجري لإعادة الأمن والسلام والعدالة إلى جميع الفئات والإخوة في الوطن اللبناني»[(١)].

وقد ترجمت المملكة هذا الاهتمام بلبنان من خلال سياسات محددة تنسجم مع مكانتها ودورها الإقليمي والدولي، تمثلت في الدعوة إلى مؤتمر القمة العربي المصغر الذي عقد في الرياض في الفترة من ١٦ ـ ١٨ أكتوبر ١٩٧٦م الذي سعت فيه المملكة إلى حل الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، والأوضاع المتوترة في لبنان، وأكد الملك فهد فيه أن

(١) عنان، ص ١٦٥.

«سورية ومنظمة التحرير ولبنان ضرورات ثلاث لقضية فلسطين، ولا سبيل إلى تحقيق أي تقدم في مواجهة الخطر المشترك بغير الوفاق وتلاحم القوى، وأن الأذى الذي يصيب أيًّا من هذه الأطراف يصيبها جميعًا، ولا يقتصر على جانب دون آخر ولا فريق دون فريق»[(١)].

كما شاركت المملكة في قوات الردع العربية التي مكنت السلطة الشرعية في لبنان من الوفاء بالتزاماتها الوطنية، وأسهمت في تمويلها، واستمرت في ذلك حتى بعد انسحاب قواتها منها. ورفضت الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، وما خلفه اجتياح الجيش الإسرائيلي للبنان من دمار للبنى التحتية في لبنان، وسعت للضغط على الإدارة الأمريكية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي اللبنانية.

وقادت دبلوماسيتها المكوكية بين بيروت ودمشق عام ١٩٨٣م إلى التوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار بين الأطراف، والاتفاق على عقد مؤتمر وطني للحوار بين الأطراف المتصارعة.

وشاركت في مؤتمر الوفاق الوطني الأول الذي عقد في جنيف في نوفمبر عام ١٩٨٣م، ثم في مؤتمر الوفاق الوطني الثاني الذي عقد في لوزان في مارس عام ١٩٨٤م.

واستمرت في صلتها وتواصلها مع جميع أطراف الصراع الداخلية (الأحزاب، والتكتلات الوطنية، والمليشيات)، والخارجية (منظمة التحرير، وسوريا) من دون تحيز أو انحياز لطرف دون الآخر. واهتمت بالدور الأساسي والمحوري لوجود كل طرف سواء في معادلة الصراع الداخلي في لبنان، أم في معادلة الصراع الإقليمي.

(١) الغادري، ص ٩٥.

منطلقات الملك فهد للتعامل مع الأزمة اللبنانية:

ترتبط النزعة نحو السلم في حل النزاعات في الفكر السياسي للملك فهد بالمفهوم السعودي للتضامن العربي الإسلامي الذي أرساه الملك عبدالعزيز؛ أي أنها تنبع من التكوين العقدي والفكري للملك فهد، وتاريخ الأسرة السعودية ونشأتها وتراثها السياسي والحضاري. فكما آمن الملك عبدالعزيز بالتضامن العربي الإسلامي، آمن به كذلك أبناؤه من بعده، فحين تولى الملك فهد الحكم أظهر ذلك الشعور الكبير بالمسؤولية تجاه الأمتين العربية والإسلامية، والرغبة في تقوية أواصر المحبة والتآخي، فقال: «نحن في المملكة العربية السعودية شعبًا وقيادة نشعر بأننا جزء من هذه الأمة، وأن علينا مسؤولية كبيرة وتاريخية تجاه كل عربي وكل مسلم»[(١)].

واعتمد أسلوب العمل الذي اعتمده واختطه والده وإخوانه من قبله في السعي لتحقيق التضامن الإسلامي بهدف توحيد صف الأمة الإسلامية، والسعي لتحقيق التضامن العربي بهدف توحيد صف الأمة العربية، وتجنيد جميع طاقات المملكة المادية والبشرية لدعم الحقوق العربية في شرح عدالة الحق العربي وتوضيحه في المحافل الدولية، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «إن بلادنا تتميز في علاقاتها الخارجية بالحفاظ على روابط الأخوة والمحبة القائمة بيننا وبين إخواننا في العالمين العربي والإسلامي.. (وتولي المملكة) كل الاهتمام للقضايا العربية والإسلامية والدفاع عنها، والتشاور مع إخواننا في كل ما يهم هذه القضايا وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني، والقدس الشريف، وتعزيز المسيرة السلمية في منطقة الشرق الأوسط، وبما يكفل عودة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين»[(٢)].

(١) مختارات من الخطب الملكية، ص ٣٢٠.
(٢) المنظور الفكري للملك فهد، ص ٤٩.

وقد شهدت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد الملك فهد من الضغوط والتحولات الدولية والإقليمية والصراعات والنزاعات ما لم تشهده منذ نشأة المملكة، فتعامل الملك فهد مع هذه الضغوط والتحولات بحنكة أتاحت للمملكة أن تتبوأ مركزًا متقدمًا بين الدول الفاعلة في النظام الدولي، وأخذ على عاتقه إطفاء نار الصراعات والنزاعات في العالمين العربي والإسلامي حتى أطلق عليه «إطفائي الحرائق العربية»[(١)].

فلقد عاش الملك فهد خلال أحداث تاريخية صعبة مرت بالأمة العربية شكَّلت فكره السياسي، وأثرت بعمق في بلورته وتوجيهه نحو اتخاذ موقف قوي ومسار واضح من قضاياه. فقد عاصر نكسة يونيو عام ١٩٦٧م، وسقوط المسجد الأقصى في أيدي الصهاينة وتدنيسهم للمقدسات والمشاعر الإسلامية في فلسطين، وحرب الاستنزاف، وحرب عام ١٩٧٣م. وشهد أعمال القمع والاضطهاد الوحشية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، واحتلالها للمقدسات والأراضي العربية.

كما شهد الممارسات والأعمال الإرهابية التي تمارسها وتقوم بها إسرائيل ضد الدول العربية مثل اجتياحها للبنان عام ١٩٨٢م، وضرب البنى التحتية في لبنان من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال.

وعاش خلال الانتفاضات الفلسطينية المتعددة، وشهد ما خلَّفته من ضحايا وآثار تدميرية عميقة من جوع وتشرد ولجوء ومرض لآلاف الفلسطينيين تحت الاحتلال الصهيوني. وتعرَّف عن قرب على الآثار التدميرية العميقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي نتجت عن غرس إسرائيل في قلب الأمة العربية، وشهد الصراعات العربية المريرة التي مرت بها الأمة العربية.

(١) الغادري، ص ١١٢.

وتعددت نماذج جهود الملك فهد للتسويات السلمية للمنازعات، ولكنها تؤكد في مجملها دور الملك فهد في إزالة عوامل التوتر، وبذل مساعيه التوفيقية بين الدول العربية والدول الإسلامية.

وقد تحددت هذه النزعة نحو السلم في حل النزاعات من خلال منطلقات عدة دفعت بالملك فهد للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة اللبنانية، تمثلت في الآتي:

أ - **تحقيق التضامن العربي الإسلامي**: اعتمد الملك فهد أسلوب المصالحة السلمية للأزمة اللبنانية لتحقيق التضامن العربي الإسلامي بهدف توحيد صف العرب والمسلمين لنصرة قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وانطلاقًا من اهتمامه بالعرب والمسلمين وما يربط بينهم وبين المملكة من علاقات وطيدة.

ولهذا فقد كان للمملكة دور مؤثر في تناول قضايا الأمن والسلم في العالم ومعالجتها. وأكد هذا النهج الملك فهد بقوله: «لقد كنا دائمًا وأبدًا من المطالبين بنظام دولي جديد يخلع ثياب الكراهية، ويتحرر من لعنة الحروب، ويرتبط بعلاقات من المودة الخالصة»[١].

وأشار الملك فهد: «لقد نادينا - ولا نزال - بالسلام المبني على الحق والعدل. وما كانت مناداتنا شعارًا يرفع، وإنما هي مناداة صحيحة صادقة ليست وليدة الساعة بل هي إحدى مرتكزات السياسة السعودية الخارجية»[٢].

وأكد كذلك: «ولقد كنا - ولا نزال وسنظل إن شاء الله - دعاة محبة وسلام»[٣].

---

(١) دولة في قائمة الشرف، ص ١٥٩.
(٢) السماري، والجهيمي، ١٤٢٢هـ، ص ١٨٨.
(٣) السماري، والجهيمي، ١٤٢٢هـ، ص ١٨٩.

ب - **الدفاع عن المصالح العربية والإسلامية وحمايتها**: يشهد للمملكة العربية السعودية في عهد الملك فهد حضورها الدائم في المحافل والمنتديات الدولية والإقليمية بكل ما تملكه من ثقل سياسي، ومكانة مرموقة، بالذات عند تناول قضايا العالمين العربي والإسلامي. كما يشهد لها حرصها على تقريب وجهات النظر المتباينة، والتوفيق بين الأطراف المتنازعة. قال الرئيس أنور السادات: «إننا نعد السعودية هي بيت العرب، نزوره كلما اختلفنا ليعود الصفاء والوئام إلى الإخوة»[١].

وأكد الملك فهد: «لا أحب أن يوصف ما يطرأ بين الأشقاء في الأسرة العربية الواحدة بأنه خلاف.. ومن طبيعة الأمر أن تجري تسوية هذه المسائل بروح أخوية طيبة تستهدف المصلحة العربية العليا. أما ما قامت به المملكة على هذا الصعيد فهو واجب عليها»[٢].

ولم يقتصر دور الملك فهد على تهدئة الصراعات، وإنما امتد إلى العمل على تسوية المنازعات الثنائية والجماعية بالطرق السلمية، وخلق آليات تسوية المنازعات من خلال المساعي الحميدة والوساطة والمفاوضات. قال الملك فهد: «إن الاختلاف في وجهات النظر إذا كان موجودًا فهو ظاهرة صحية، بشرط أن يظل في إطار الحكمة والمحبة والحوار الهادئ الصحيح والمصلحة العربية العليا، وأن ينتهي بما يخدم هذه المصلحة»[٣].

دور الملك فهد في تحقيق التسوية السلمية للنزاع في لبنان:

اندلعت الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥م، فانطلقت المملكة العربية السعودية بكل ما تملك من ثقل ونفوذ لتقريب وجهات النظر بين

---

(١) الخريجي، ص ١٨٧ - ١٨٨.
(٢) الخريجي، ١٩٩٨م، ص ١٨٧ - ١٨٨.
(٣) الأنصاري، ١٣٩٥هـ، ص ٥٥٨.

الطوائف والفصائل اللبنانية المتحاربة للحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله. وتابعت بحرص واهتمام شديدين تطورات الأزمة اللبنانية وتعقيداتها في جميع مراحلها، فكانت من أبرز الدول التي بذلت جهودها السلمية لوقف الاقتتال، ووقفت إلى جانب لبنان، تحث الفرقاء على وضع المصلحة الوطنية فوق المصالح الشخصية.

ومارس الملك فهد دورًا رئيسًا في محاولات التسوية السلمية للنزاع في لبنان، ومنذ بداية الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥م (قبل أن يتولى الحكم) وحتى اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م.

أشار الملك فهد: «لبنان أخ وشقيق، وبلد عزيز علينا، وله ـ حكومة وشعبًا ـ مكانة مرموقة في قلوبنا، وإن إخواننا اللبنانيين يشعرون بذلك ويعلمون به... إن إشهار السلاح العربي في وجه العربي هو أمر نرفضه ونأباه مهما كانت الأسباب، ومن المؤكد أن هناك أيديًا خفية غريبة تعمل على إثارة النزاع والشقاق... أما دور المملكة في تهدئة الأمور فهو الواجب الذي لا تتأخر عن القيام به في أية مناسبة وأي ظرف»[1].

ويمكن تتبع جهود الملك فهد لتحقيق الوفاق الوطني وتسوية الصراع اللبناني بالطرق السلمية من خلال مرحلتين تاريخيتين:

- **الأولى**: تغطي الفترة التي سبقت توليه الحكم، وتشمل مؤتمر القمة السداسي الذي عقد في الرياض عام ١٩٧٦م.
- **والثانية**: تغطي الفترة من عام ١٩٨٢م إلى الوقت الحاضر، وتشمل مؤتمر الحوار الوطني في جنيف عام ١٩٨٣م، ومؤتمر الحوار الوطني

(١) عنان، ص ١٥٧.

في لوزان عام ١٩٨٤م، ومؤتمر الوفاق الوطني في الطائف عام ١٩٨٩م.

قمة الرياض ١٩٧٦م[1]:

دعت المملكة بمبادرة سعودية ـ كويتية إلى مؤتمر قمة عربي مصغر، عقد في الرياض في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ من شوال ١٣٩٦هـ (الموافق ١٦ إلى ١٨ أكتوبر/تشرين أول ١٩٧٦م) لبحث الأزمة اللبنانية، ودراسة وسائل حلها، والاتفاق على الخطوات الضرورية لوقف القتال، وحفظ السيادة الوطنية للبنان، وحماية المقاومة الفلسطينية فيه، والعمل على عدم تدهور الأوضاع في لبنان. وشارك في المؤتمر زعماء كل من: المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية. ونجحت المملكة في تحقيق المصالحتين: المصرية ـ السورية، والسورية ـ الفلسطينية.

وقررت قمة الرياض:

- وقف إطلاق النار وإنهاء القتال في جميع الأراضي اللبنانية من قبل جميع الأطراف ابتداءً من يوم ٢١ أكتوبر ١٩٧٦م، والالتزام به.
- تعزيز قوات الأمن العربية لتصبح قوة ردع عربية برئاسة الرئيس اللبناني، قوامها (٣٠) ألف جندي.
- إعادة الحياة الطبيعية في لبنان إلى ما كانت عليه قبل ١٣ مايو ١٩٧٥م.
- تنفيذ اتفاق القاهرة وملحقاته، وتكوين لجنة تضم المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، ودولة الكويت لتنفيذ اتفاق القاهرة وملحقاته.

(١) انظر النصّ الحرفي لبيان قمة الرياض عام ١٩٧٦م في الملحق رقم ١.
وانظر أيضًا النص الحرفي لقرارات قمة الرياض في الملحق رقم ٢.

- إقرار منظمة التحرير الفلسطينية بسيادة لبنان، وعدم تدخلها في شؤونه الداخلية. كما تضمن الحكومة اللبنانية سلامة وجود منظمة التحرير الفلسطينية وعملها داخل لبنان.
- أن تتعهد الدول العربية باحترام سيادة لبنان.
- أن تؤكد الدول العربية المجتمعة التزامها بمقررات قمتي الجزائر والرباط، وبمساندة المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وكانت المملكة تعبر في جميع جهودها الدبلوماسية والبيانات التي تصدر عنها عن قلقها مما كان يدور في لبنان من أحداث ومعاناة، عكست اهتمامها وشعورها بالمسؤولية تجاه وضع حد للمآسي التي يتعرض لها الشعبان اللبناني والفلسطيني في لبنان.

كما كانت تناشد القيادات الوطنية بتغليب مصلحة لبنان والمصلحة العربية العليا على أية مصالح أخرى، وبذل الجهود للخروج من هذه المحنة والتوصل إلى حل سريع يحقق للبنان أمنه واستقراره ووحدة أراضيه وسيادته. وبعد أسبوع واحد من اختتام قمة الرياض عقد مؤتمر قمة عربية في القاهرة وضعت فيه مقررات الرياض موضع التنفيذ. وقد أدت قمة الرياض السداسية ولفترة محدودة إلى استقرار الوضع الإقليمي العربي والداخلي اللبناني.

مؤتمرا الحوار الوطني اللبناني في جنيف عام ١٩٨٣م ولوزان عام ١٩٨٤م:

تولى الملك فهد الحكم في المملكة العربية السعودية في ١٣ يونيو ١٩٨٢م، وكانت إسرائيل قد دخلت معادلة الصراع اللبناني بشكل مباشر بعد أن قامت باجتياح الأراضي اللبنانية في غزو مباشر للبنان، لضرب المقاومة الفلسطينية في ٦ يونيو ١٩٨٢م، فانزلقت لبنان من جديد في دوامة النزاع

المسلح، وتجددت الجهود الدبلوماسية السعودية في لبنان، وبشكل مباشر من الملك فهد.

فوضع الملك فهد منهجًا محددًا للمملكة في صنع سياستها الخارجية تجاه القضية اللبنانية تشكل في ثوابت عدة[1]:

- الإيمان بشرعية سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها الكاملة.
- التأكيد على وحدة الأراضي اللبنانية وضرورة بقاء لبنان وحدة واحدة.
- التأكيد على أهمية القضية الفلسطينية وتمتعها بالأولوية في قائمة اهتمامات المملكة والأمتين العربية والإسلامية.
- رفض الممارسات الخاطئة التي تصدر عن أطراف متطرفة في كلا الطرفين اللبناني والفلسطيني تجاه بعضهما.
- العمل على احتواء النزاع بين الأطراف المتصارعة حتى لا يخرج عن نطاق السيطرة العربية، فيُضعِف قوة الأمة ويهدر طاقاتها، وتستثمره إسرائيل لتحقيق أهدافها في المنطقة.
- بذل كل الجهود، وتوظيف جميع الوسائل المتاحة: السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية للتقريب بين الأطراف المتصارعة، ومساعدتها على الوصول إلى حل مُرضٍ للخلافات بينها.

وتبلورت سياسة المملكة العربية السعودية في عهده في حل الأزمة اللبنانية في الآتي:

- الدعوة لعقد المؤتمرات العربية، والعمل على أن تتمخض عن قرارات وتوصيات تدعم جهود إحلال السلام في لبنان، ودعم نضال المقاومة الفلسطينية.

---

(١) الغادري، ص ٩٤.

- تأييد قرارات مؤتمرات القمة العربية المتعلقة بلبنان والقضية الفلسطينية، ونبذ الخلافات والمشاحنات بين الدول العربية، في سبيل توحيد الصف العربي الإسلامي لمواجهة المخططات الصهيونية، واسترداد المقدسات الإسلامية.
- استخدام كل الوسائل السياسية والدبلوماسية للتعريف بالقضية الفلسطينية وعدالة قضية الشعب الفلسطيني، والوقوف بكل ثقلها السياسي خلف القضية، ومد دول المواجهة بجميع الأسباب المساعدة للاستمرار في المعركة على كل المستويات.
- إزالة التوترات بين الفصائل والمجموعات الفلسطينية المتناحرة.
- إزالة التوتر بين الفصائل والمجموعات الفلسطينية المختلفة والدول العربية بسبب التباين في وجهات النظر أو السياسات.
- الضغط على الولايات المتحدة والدول الفاعلة في النظام الدولي لإجبار إسرائيل على التوقف عن عدوانها على سيادة لبنان والشعب اللبناني.

وبذل الملك فهد ـ بمجرد توليه الحكم ـ جهودًا حثيثة للضغط على الولايات المتحدة لإجبار إسرائيل على إنهاء عدوانها على لبنان، وحذر الولايات المتحدة بأن عدم تدخلها لوقف العدوان الإسرائيلي سيؤثر سلبًا في العلاقات بين البلدين[1].

وسعت المملكة من خلال اللجنة العربية السداسية التي عقدت في الطائف في ٣٠ يونيو ١٩٨٢م إلى التوصل إلى اتفاق لبناني ـ فلسطيني يعالج الوجود العسكري والسياسي للمقاومة الفلسطينية في لبنان، واحتواء الوضع

(١) معتوق، ١٩٨٣م، ص ١٥٠.

المتدهور في بيروت، وبلورة الجهود العربية في السعي لتحقيق انسحاب إسرائيل من لبنان[1].

ودعا الملك فهد في ١٣ يوليو ١٩٨٢م الدول الكبرى إلى أخذ موقف حازم من العدوان الإسرائيلي، وتجاهلها للأعراف الدولية، وسعيها للقضاء على المقاومة الفلسطينية[2].

ورعت المملكة في ٢٨ ـ ٢٩ يوليو ١٩٨٢م اللقاء اللبناني ـ الفلسطيني برعاية اللجنة السداسية في جدة، بهدف الوصول إلى اتفاق للوجود الفلسطيني في لبنان. ومارست الدبلوماسية السعودية دورًا كبيرًا في تقريب وجهات النظر بين الطرفين حتى تم التوصل إلى موافقة منظمة التحرير على الخروج من بيروت، وضمان الحكومة اللبنانية لأمن المخيمات الفلسطينية وسلامتها[3].

واستمر مسلسل العنف الدامي وتدهور الأوضاع الأمنية حتى نجحت وساطة الملك فهد في التوصل في شهر سبتمبر ١٩٨٣م إلى وقف إطلاق النار في جميع لبنان، وإقناع الرئيس اللبناني بالدعوة لإجراء حوار وطني لبناني عاجل. وكان الملك فهد قد وجه نداء للشعب اللبناني عبر فيه عن مشاعره تجاه ما يجري في لبنان، قال فيه:

«إخواني أبناء الشعب العربي على أرض لبنان:

أخاطبكم اليوم مجددًا باسم جميع ما يصل بيننا في المملكة العربية السعودية وبين كل فرد منكم على أرض لبنان، وفي كل موقع نضال فلسطيني من روابط العقيدة والدم والعرق واللغة والتاريخ، أخاطبكم من أعماق قلب

(١) معتوق، ص ٢٥٩.
(٢) معتوق، ص ٣٣٧.
(٣) معتوق، ص ٤٢٨.

عربي أدمته المأساة التي حلت بأبناء الأمة العربية في أكثر من بقعة على صعيد المنطقة، ولعل أكثرها خطورة وأشدها ألمًا ما يحدث الآن في مدينة طرابلس، وحول المخيمات الفلسطينية شمال لبنان، رغم قرار وقف القتال، وما يتكرر كل يوم في مختلف الجهات اللبنانية من قتال عنيف ودمار ساحق مخيف، رغم الاتفاق اللبناني الشامل على وقف إطلاق النار.

أيها الإخوة:

إن على لسان كل عربي يعيش اليوم في هذا العالم سؤالًا يتردد حتمًا كل صباح ومساء، سؤالًا حائرًا يتكرر: لماذا يراق الدم العربي بيد يجري في عروقها الدم نفسه؟!! لماذا يحرق العربي أرضه، ويشتت أهله، وينسف داره؟!! ماذا نقول للعالم الغربي الذي يراقب صراع الأشقاء الدامي ثمانية أعوام في لبنان..؟!

أيها الإخوة في لبنان وعلى أرض القتال:

لقد رأينا منذ أيام شعاعًا من الأمل يضيء الدروب أمامكم إثر وقف القتال والتقاء قادتكم لأول مرة منذ بدء المأساة على كلمة سواء بينكم، عليها تجتمعون، ومنها تنطلقون للبحث عن أفضل الوسائل للعيش في ظل رفاه وطني شامل.. وأخشى ما أخشاه أن يضيع من أعيننا هذا الشعاع قبل رؤية الطريق السوي لمسيرة العودة والمحبة والصفاء على طريق الوحدة المتكاملة.

أيها الإخوة الأشقاء:

أليس من الأجدر بنا أن ندخر شبابنا ونحتفظ بسلاحنا وقدراتنا وقواتنا لمواجهة أعداء الأمة العربية والإسلامية في معركة المصير بدلًا من أن يستدرجنا العدو الجاثم على صدورنا لاستنفاد طاقاتنا البشرية والآلية كي ينقضَّ علينا بعد ذلك حيث لا خيل لدينا ولا رجل..؟؟! إني أصارحكم اليوم

بكل صدق ووفاء بأني لا أكاد أجد سببًا أو دافعًا يبرر ما يجري على أرض لبنان مهما كانت الأسباب والدوافع، بل لا أكاد أعتقد بوجود عامل خارجي يبيح للأخ سفك دم أخيه، ولنفترض جدلًا بوجود عامل أو آخر فأين رجاحة العقل..؟ وأين الحكمة في وزن الأمور وضبط المشاعر وكبح جماح النفس برفض تلك العوامل والدوافع مهما كانت أنواعها ومصادرها..؟ فمن البطولة الإيثار في ساحات القتال، ومن أرقى مراتب القيادة إنكار الذات.

أيها الإخوة:

هل نسينا العدو المتربص من حولنا؟ أم تناسينا نضالنا من أجل تحرير القدس وتطهير كل شبر من أرضنا في كل موقع دنسه العدو بأقدامه؟ لنا حقوق مشروعة يعرفها العالم بأسره، فإن نحن أضعناها في خضم صراعاتنا وخلافاتنا فكيف نطالب بها؟ ومن نطالب؟

أيها الإخوة:

لا أخاطبكم اليوم من موقع مسؤوليتي خادمًا للحرمين الشريفين فحسب، ولكني أخاطبكم بوصفي الأخ العزيز الشقيق لكل فرد منكم، أشارككم الأفراح والأتراح وأشاطركم الآلام والآمال، وأتطلع وإياكم إلى يوم النصر على خطى وحدة المصير، كما أوجه ندائي المخلص بعد ذلك لجميع زعماء وقادة الأمة العربية أن يبادروا لعمل فوري موحد لوقف هذه المأساة الدامية التي كلما أوقفنا نزيف شريان منها انفجر شريان جديد، وعلينا أن نواصل جهادنا ونكثف جهودنا في غير ما يأس أو تهاون، حتى يحقق الله آمالنا، ويسدد على طريق الخير خطانا لكل شعوبنا، والله وحده القادر على تأليف القلوب، ومنه النصر وإليه المصير»[1].

---

(١) الخريجي، ص ٢١٠ ـ ٢١٥.

وانطلاقًا من إيمان الملك فهد بضرورة وقف الحرب والدمار، وإعادة السلام إلى لبنان فقد استمرت الجهود الدبلوماسية السعودية لتحقيق تسوية سلمية للأزمة اللبنانية، فشاركت المملكة في مؤتمرات الحوار اللبناني حيث مارس الملك فهد دورًا محوريًا في انعقاد مؤتمر الوفاق الأول في جنيف في نوفمبر عام ١٩٨٣م، ثم تابع جهوده الدبلوماسية لدفع الفرقاء للالتقاء ثانية في مؤتمر لوزان في مارس عام ١٩٨٤م.

عقد مؤتمر الحوار الوطني الأول في جنيف في الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر ١٩٨٣م، وشاركت المملكة في أعمال المؤتمر بصفتها مراقبًا. وتقديرًا لدور الملك فهد في الدعوة لهذا المؤتمر ورعايته أشار الرئيس اللبناني أمين الجميل: «نكرر شكرنا للملك فهد راعي هذا المؤتمر، ونأمل أن نكون عند حسن ظنه»[١].

كما ساعدت المملكة في التوصل إلى اتفاق ١٦ فبراير ١٩٨٤م لوقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة ائتلاف وطنية، وإلغاء اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣م، واستئناف مؤتمر الحوار الوطني، وتحديد الإصلاحات الدستورية.

وأدت هذه التحولات إلى لقاء القيادات اللبنانية ثانية في مؤتمر للحوار الوطني عقد في لوزان في الفترة من ١٢ ـ ٢٠ مارس ١٩٨٤م، وشاركت المملكة في المؤتمر أيضًا بصفة مراقب. وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أشاد الرئيس اللبناني بجهود الملك فهد، ودور المملكة الفاعل والبناء تجاه لبنان[٢].

(١) المنصور، ص ١٠.
(٢) المنصور، ص ١٠.

وحين تعثرت المساعي السلمية لجمع الشمل اللبناني في الفترة من ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩م وجه الملك فهد نداءً للشعب اللبناني يدعوهم فيه إلى حقن الدماء وتوحيد الكلمة، قال فيه:

«إلى الإخوة اللبنانيين:

هذه كلمة صادقة مخلصة من أخ وصديق لكم.. أتوجه بها لا بوصفي مسؤولًا في بلد شقيق للبنان فحسب، ولكن من دوافع محبتي وحرصي على مستقبل أجيالكم، أتوجه بها إلى كل فرد منكم، إلى كل أسرة وإلى كل طائفة بينكم، كي أخاطب من خلالها العقول التي أثق في رجاحتها، والضمائر التي أعرف مدى حسها ووجودها في صدوركم منذ أمد بعيد، منذ أن كان للمملكة العربية السعودية دورها البناء ومواقفها الخيرة المعروفة تجاه لبنان منذ عام ١٩٥٢م حتى تاريخ هذا اليوم ونحن معكم على العهد والوفاء. أتوجه إليكم جميعًا بكلماتي هذه بعد أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه من الفرقة والتناحر والشقاق والضياع، وانتهت الأوضاع إلى ما هي عليه اليوم من حوادث الفتك والقتل والتشريد والتشتيت للرجال والنساء والأطفال وهدر للطاقات والقدرات. وفي كل يوم أتساءل مع الملايين من العرب والمسلمين المتابعين لمأساة لبنان: ألم يأن للدماء العربية الزكية أن تحقن وتصان؟ وللأرواح البريئة الطاهرة أن تعيش آمنة على أرض لبنان؟ ألم يحن الوقت كي تأذنوا للسلام أن يظلِّل دياركم، وللرخاء أن يعود إلى ربوع بلادكم، وللبناء الذي نسفته الحروب أن يقام ويتجدد، وللمغترب المهاجر أن يؤوب إلى وطنه؟

أيها الإخوة اللبنانيون:

أخاطبكم من أعماق قلب محب طالما أدمته جراحكم وآلمته أحزانكم، فلقد عشت وعاش معكم شعب المملكة العربية السعودية على مدى العشر سنوات آلام المأساة كما عشتموها أنتم، ويعلم الله أننا لم ندخر

ـ بإسهامنا مع الأشقاء ـ جهدًا في سبيل إنقاذ الوضع إلا بذلناه ولا طريقًا حسبناه يقودنا إلى الحل إلا سلكناه ابتداءً من قمة الرياض وما أعقبها من جهود اللجان الرباعية والسداسية على مستوى الوزراء والسفراء مرورًا بكل المعاناة والمحاولات حتى يومنا هذا. ولكنني مع شديد الأسف ورغم كل المساعي والنداءات ما زلت أتابع كل يوم أنباء ما يجري على الساحة اللبنانية من استمرار الصراعات الدامية بين طوائفكم وبين بعضها وإخوانكم الفلسطينيين حتى طغت بالأمس صيحات القتلى والجرحى وأصداء دوي المدافع على أصوات التهليل والتكبير مع فجر العيد وحتى هذه الساعة مما أطفأ الفرحة في قلوب الأطفال وأباد البهجة في كل النفوس.

أيها الإخوة في لبنان:

لا إخالكم بعد طول هذا الشقاء إلا مدركين لما أنتم عليه اليوم وأنتم ترون بأعينكم العدو الرابض على أرضكم والمتربص بمقدراتكم. فهل من إفاقة صادقة حازمة تجمعون بعدها شتاتكم؟ وتحزمون أمركم؟ وتضمون صفوفكم؟ وتوحدون كلمتكم على أن يبقى لبنان حرًا مستقلًا عزيزًا مستقرًا ليواصل رسالته المعهودة في مجالات العلم والنور والحضارة، ويبقى كما كان أمنًا وعطاء ورخاء وسلامًا لكل الأوطان.

أيها اللبناني في الساحل والجبل، في الغربية والشرقية، في الشمال وفي الجنوب: لقد حل يومًا بين ظهرانيكم أخ لكم عزيز علينا وعليكم بعد أن أخرجه العدو من أرضه ودياره فآويتموه وأكرمتم وفادته وأنزلتموه من أنفسكم منزلة السخاء والعطاء والكرامة.. وأشاد الضيف بذلك العمل الجليل في كل المحافل، وحفظه لكم في بطون تاريخه الطويل بكل تقدير واعتراف بالجميل، ولكن سرعان ما اختلطت الأوراق وتداخلت الأمور، وعزَّ على العدو أن يرى الوفاق والوئام يأخذ مكانه الطبيعي على ساحتكم فدبت بينكم العداوة

والبغضاء، حتى شهر بعضكم سلاحه في وجه بعض، وصوب العربي فوهة مدفعه إلى صدر أخيه العربي على أرضكم، وأسهم بعض من كل طائفة في إشعال النار حتى أتت على كل ما ادخرتموه لأجيالكم من زاد وعتاد وأمجاد. ألا فلنعد إلى تحكيم الضمائر في هذا الواقع المرير، ونحافظ على ما تبقى من أبناء الشعب الفلسطيني في كل الأوطان حتى يرد الله غربتهم إلى وطنهم ويحقق لهم آمالهم ويأخذ بيدهم إلى طريق النصر.

أيها الإخوة اللبنانيون:

ليس بالتمنيات والنداءات وحدها تحقق الغايات ولكن بصفاء النوايا لله وحده، وبحشد الطاقات ونبذ الأحقاد والإخلاص في كل قول وعمل، وليس ذلك على همم الرجال بعسير أو مستحيل. وإن المملكة العربية السعودية التي كانت ـ وما تزال ـ تعمل جاهدة لكل ما فيه خير لبنان مجردًا من كل غاية ستظل تساند لبنان وتواصل دورها مع أشقائها لإنقاذه.

أنار الله بصائركم إلى ما فيه خير يومكم وغدكم، وسدد خطى العاملين والمصلحين منكم على الطريق المستقيم نحو فجر جديد نتطلع إليه ونعمل له ونعلق على جهود الخيرين بعد الله كل الآمال»[1].

مؤتمر الطائف ٣٠ سبتمبر ـ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩م:

سلك الملك فهد في الوصول للطائف مسارًا جديدًا لتحقيق التسوية السلمية للنزاع في لبنان وذلك من خلال جامعة الدول العربية، ممثلة في اللجنة الثلاثية التي كانت هي نواة اتفاقية الطائف.

فقد عقد قادة الدول العربية مؤتمر قمة طارئ بالدار البيضاء في الفترة من ١٧ ـ ٢٠ شوال ١٤٠٩هـ، الموافق ٢٣ ـ ٢٦ مايو ١٩٨٩م، وأصدروا بيانًا

---

(١) الدبلوماسي، ١٤٠٦هـ، العدد ٦، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

ختاميًا عبروا فيه عن قلقهم لما كان يجري في لبنان، والوضع المأساوي الذي كان يعيشه، وخوفهم من مضاعفاته وآثاره على الوحدة اللبنانية وعلى الأمن القومي العربي، وضرورة الوصول إلى حل للأزمة يحافظ على أمن لبنان واستقراره.

وقرر قادة الدول العربية تشكيل لجنة ثلاثية عربية عليا تتكون من الملك فهد بن عبدالعزيز (السعودية) والملك الحسن الثاني (المغرب) والرئيس الشاذلي بن جديد (الجزائر).

ومنح قادة الدول العربية اللجنة الثلاثية «الصلاحيات الكاملة والشاملة لتحقيق الأهداف التي أقرها المؤتمر لحل الأزمة اللبنانية. وتتولى هذه اللجنة القيام بالاتصالات والإجراءات التي تراها مناسبة بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة أعضاء مجلس النواب لمناقشة وثيقة الإصلاحات السياسية، وإجراء الانتخابات الخاصة برئاسة الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني»[1].

وبعد إنهاء أعمال مؤتمر الدار البيضاء توجه الملك فهد إلى قادة لبنان قائلا: «إننا نأمل من قادة لبنان وزعمائه تغليب مصلحة لبنان والمصلحة العربية على أي اعتبارات أخرى، والتعاون مع الجهود العربية المبذولة إلى حل سريع لهذه الأزمة»[2].

وفي كلمته السنوية لحجاج بيت الله الحرام في منى في ١١ من ذي الحجة ١٤٠٩هـ تحدث إليهم الملك فهد متفائلًا: «لقد دخلت الأزمة اللبنانية مرحلة جديدة من مراحل التغلب على عوامل التشتت والفرقة والضياع بعد أن تضاعف نزيف لبنان، وازدادت آلامه وأصبح على مفترق الطريق.

---

(١) انظر الملحق رقم ٣.

(٢) الخطب الملكية، ج ٢، ص ٢٢١.

وبتشكيل اللجنة الثلاثية العربية العليا المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في مدينة الدار البيضاء في الفترة من الثالث والعشرين إلى السادس والعشرين من مايو ١٩٨٩م أصبح الأمل في الله ثم في تفهم الطوائف اللبنانية كافة أن يبدد تلك العتمة من سماء لبنان، ويئد تلك الفتنة، ويعيد التسامح والسلام المعهودين على جو علاقات أبنائه. ونحن ما كنا نتردد في يوم من الأيام وعبر شتى القنوات من اتخاذ الوسائل والسبل المشروعة لإنقاذ لبنان مما هو فيه، إذ إن واجب الأخوة العربية والإسلامية يتطلب ذلك، ويستدعي أن يصبح لبنان ـ كما كان ـ آمنًا مستقلًا، بلدًا لجميع أبنائه»[1].

اللجنة الثلاثية العليا:

وألقى الملك فهد مجددًا بثقله السياسي لإعادة الاستقرار إلى لبنان، فدعا اللجنة الثلاثية العربية العليا للاجتماع، تنفيذًا لقرار مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء. فاجتمعت اللجنة الثلاثية في جدة في ١٦ صفر ١٤١٠هـ الموافق ١٦ سبتمبر ١٩٨٩م، وأصدرت بيانًا قررت فيه وقف إطلاق النار بشكل فوري وشامل في كل أنحاء لبنان، وتشكيل لجنة أمنية لبنانية تتولى الإشراف على وقف إطلاق النار وتنفيذه، وفك الحصار البحري وفتح مطار بيروت، ومنع استيراد السلاح، وتوجيه الدعوة لأعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع لإعداد وثيقة للوفاق الوطني ومناقشتها بتاريخ ١/٣/١٤١٠هـ الموافق ٣٠/٩/١٩٨٩م[2].

وثيقة الوفاق الوطني:

وفي غرة ربيع الأول ١٤١٠هـ، الموافق ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩م اجتمع مجلس النواب اللبناني في اجتماع استثنائي في قصر المؤتمرات في مدينة

---

(١) الخطب الملكية، ج ٢، ص ٢٣٢.

(٢) انظر الملحق رقم ٤.

الطائف بالمملكة العربية السعودية تنفيذًا لمقررات اللجنة الثلاثية العليا في ١٦ صفر ١٤١٠هـ، الموافق ١٦ سبتمبر ١٩٨٩م.

ورفعت المملكة والنواب اللبنانيون منذ اليوم الأول من بدء اجتماعات الطائف شعار «الفشل ممنوع»، وتحول الشعار إلى تحد كبير وهدف لجميع الأطراف المشاركة في المؤتمر. ففي مؤتمر صحفي في الأول من أكتوبر ١٩٨٩م أشار وزير الخارجية السعودي: «الشعار الذي اتفقنا عليه هو أن الفشل ممنوع»[١].

ووجه الملك فهد كلمة إلى النواب اللبنانيين في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الطائف، قال فيها: «الآن بعد أن انتقلت القضية من ساحة المتحاربين إلى مائدة المتحاورين، فلقد حان وقت الانتقال من التراشق بالمدافع والتهم إلى التسابق على صناعة السلام بالحكمة والتبصر وبالفكر المستنير والرأي الرشيد. إن لبنان لم يعد يتحمل المزيد من النزاعات المدمرة، ولا المزيد من الخلافات العقيمة. إن وطنكم ـ أيها الإخوة ـ أمانة في أعناقكم، وإن مستقبله لن يصنعه غيركم، لذا فإن من واجبكم ومن حق وطنكم عليكم أن تفتحوا صفحة التعاون والثقة والوئام وباب الحوار والتفاهم والوفاق، وأن تجعلوا من هذا الوفاق منطلقًا لحواركم لأنكم وحدكم القادرون على جعله قاعدة لبناء وحدتكم وسيادتكم واستقلالكم، وطريقًا لتأمين استقراركم وأمنكم ورخائكم.. فأنتم تعلمون أن الحل الوحيد للأزمة هو نابع من صميم الشرعية والإرادة اللبنانية، فكل خطوة للحل، وكل صيغة للتقارب، وكل وثيقة للوفاق، إما أن تكون جزءًا من الضمير اللبناني الوطني وجزءًا من قناعة كل لبناني أو لا تكون»[٢].

(١) اتفاق الطائف: السلام المنشود، ١٩٩١م، ص ٨٤.
(٢) انظر النص الكامل للكلمة في الملحق رقم ٥.

وألقى رئيس مجلس النواب اللبناني حسين الحسيني كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، جاء فيها: «إننا نشكر للمملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز دعوتها وضيافتها وجهودها.. أيها الزملاء أعضاء مجلس النواب اللبناني: يضعنا هذا اللقاء والعالم والشعب اللبناني ينظر إلى ما نفعل أمام المفترق. أصدقاء لبنان أينما كانوا يأملون ويعملون على أن ننجح في وضع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، أعداء لبنان أينما كانوا يتربصون على أن نفشل في وضع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني. نجاحنا يفتح الطريق إلى السلام طريق الوحدة والاستقلال طريق المستقبل طريق الحياة الحرة الكريمة، فشلنا يفتح الطريق إلى الجحيم بالنسبة إلى شعبنا بالنسبة إلى وطننا طريق الفوضى والإرهاب بالنسبة إلى العالم»[١].

وأثمرت جهود الملك فهد وحنكته السياسية في توصل القيادات اللبنانية إلى وضع أسس منظور واقعي متكامل شكَّل إطارًا عمليًا لحل الأزمة اللبنانية في ظل الحفاظ على سيادة لبنان واستقلاله ووحدته، ترجم في «وثيقة الوفاق الوطني» التي تعرف باسم «اتفاق الطائف»[٢] التي أكدت هوية لبنان العربية. وكانت جهوده قد تركزت على إعادة الأمن والاستقرار إلى لبنان في التأكيد المستمر على وحدة لبنان الوطنية والدستورية.

وأصبحت «وثيقة الوفاق الوطني» وثيقة ليس فقط لوقف القتال، أو إنهاء الحرب، وإنما وثيقة حقيقية للوفاق الوطني، وإعادة بناء لبنان على المستوى السياسي والاقتصادي والعقدي والاجتماعي والعسكري والأمني. كانت اتفاقية أسقطت الحواجز التي خلَّفتها الحرب في لبنان: النفسية والعقدية والحجرية التي قسمت المجتمع اللبناني إلى طوائف وجماعات متناحرة،

(١) انظر النص الكامل للكلمة في الملحق رقم ٦.
(٢) انظر النص الكامل لوثيقة اتفاق الطائف التي أقرها النواب اللبنانيون في ٢٤/٣/١٤١٠هـ الموافق ٢٣/١٠/١٩٨٩م في الملحق رقم ٧.

وأصبحت وثيقة الطائف فاتحة عهد جديد للبنان. كانت معادلة سياسية واجتماعية وإنسانية واقتصادية لإعادة التوازن والاستقرار والعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع اللبناني.

وبعد انتهاء مؤتمر الطائف استقبل الملك فهد النواب اللبنانيين في الديوان الملكي بقصر السلام في جدة، ووجه لهم كلمة جاء فيها: «لقد كنا نهنئ بعضنا بنجاح مؤتمركم وتجمعكم المحترم في بلدكم الثاني. إن كثيرًا من الكلمات يمكن أن تدور في ذهن الإنسان قبل أن يأتي لهذا الاجتماع أو للالتقاء بأحب الناس إلينا في المملكة العربية السعودية. ولا أقول هذا الكلام مجاملة لأن جميع أعضاء المجلس النيابي ومن حضر من إخواننا في لبنان أعرفهم معرفة جيدة إذ كانت علاقتي بلبنان قائمة منذ سنة ١٩٥١م وكانت علاقة متصلة دائمًا... نحن لا نُكِنُّ للشعب اللبناني إلا المحبة والصداقة»[1].

وألقى رئيس مجلس النواب اللبناني حسين الحسيني كلمة خلال استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد للنواب بعد انتهاء مؤتمر الطائف، عبر فيها عن شكره باسم النواب للجنة الثلاثية العربية على جهودها لإخراج لبنان من محنته معربًا عن الثقة في نجاح الخطوات التي اتخذت حتى الآن من أجل إحلال السلام[2].

كما أصدرت اللجنة الثلاثية العربية العليا بيانًا حول نتائج اجتماعات المجلس النيابي والخطوات المتوقعة بعد مؤتمر الطائف، وذلك من أجل وضع وثيقة الوفاق الوطني موضع التنفيذ، تلاه الأمير سعود الفيصل في أثناء لقاء خادم الحرمين الشريفين بأعضاء مجلس النواب اللبناني في جدة، قررت فيه:

(١) انظر النص الكامل للكلمة في الملحق رقم ٨.
(٢) انظر النص الكامل للكلمة في الملحق رقم ٩.

- «**أولًا**: الطلب من رئاسة مجلس النواب اللبناني الدعوة لانعقاد المجلس بتاريخ أقصاه يوم الثلاثاء ٩/٤/١٤١٠هـ الموافق ١٩٨٩/١١/٧م لانتخاب رئيس المجلس النيابي ونائبه وأعضاء المكتب والتصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس للجمهورية وذلك بناء على قرار القمة.
- **ثانيًا**: تأمين مكان عقد اجتماع مجلس النواب وذلك بالتنسيق بين مكتب رئاسة المجلس وممثل اللجنة الثلاثية في لبنان السيد الأخضر الإبراهيمي والجهات المعنية الأخرى.
- **ثالثًا**: قيام ممثل اللجنة الثلاثية في لبنان بوضع البرنامج الأمني الخاص بتوفير الحملة اللازمة لمكان عقد الاجتماع وتأمين وصول السادة النواب إلى مقر الاجتماع وذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية»[1].

وسعى العماد عون الذي قاد تمردًا عسكرياً ضد شرعية الحكومة إلى إفشال اتفاق الطائف بعدم تعاونه مع اللجنة الأمنية التي كان يرعاها الأخضر الإبراهيمي (مبعوث اللجنة الثلاثية للبنان). كما كاد اغتيال الرئيس اللبناني رينيه معوض الذي انتخب بعد وفاق الطائف في ٢٢ نوفمبر ١٩٨٩م يعصف به.

دعم الملك فهد الإنساني للبنان:

لم يقتصر دعم المملكة العربية السعودية للبنان على الجانب السياسي، بل شمل أيضًا جوانب أخرى مهمة تمثلت في الجانب الإنساني، وإعادة إعمار لبنان.

لم يتوقف دور الملك فهد عند وقف الاقتتال، والوصول إلى صيغة الوفاق الوطني في مؤتمر الطائف، بل تعداه إلى تحد أكبر تمثل في رفع معاناة

(١) انظر النص الكامل للبيان في الملحق رقم ١٠.

الشعب اللبناني، ومعركة إعادة إعمار لبنان، فجاءت تبرعات الملك فهد للبنان استمرارًا لجهوده التي بدأها منذ أن تولى الحكم. وساعد دعم الملك فهد إلى عودة الحياة في لبنان إلى طبيعتها وأسهم في التعجيل في رفع معاناة الشعب اللبناني الإنسانية والاقتصادية بسبب الحرب الأهلية والعدوان الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية.

استشعر الملك فهد معاناة لبنان بعد الحرب الأهلية، فأخذ على عاتقه مساعدة لبنان للخروج من أزمته الاقتصادية الخانقة واحتياجاته الإنسانية الملحة العاجلة. ولقد لاقت المساعدات التي كان يقدمها الملك فهد إلى المؤسسات والجمعيات الخيرية ووصولها إلى الشعب اللبناني ترحيبًا كبيرًا من جميع اللبنانيين والقيادات الروحية والسياسية من دار الفتوى إلى المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، والمؤسسات العديدة الأخرى التي تعنى بشؤون المواطنين.

فمثلًا في عام ١٩٧٦م على أثر تدهور الأوضاع الأمنية، والحصار الذي فرض على عشرات الآلاف في مخيمات الفلسطينيين قررت المملكة إرسال معونات ومساعدات عاجلة غذائية وطبية إلى المتضررين من الحصار في مخيمات الفلسطينيين[(١)].

وصرح وزير الإعلام السعودي بأن المملكة قررت المسارعة بالمساعدات، وأن «الحصار الذي فرض على عشرات الآلاف من الإخوة الفلسطينيين في المخيمات هو من الأمور التي تتعارض مع كل الأديان السماوية، والقيم الإنسانية، وكان الاستهتار بكل هذه القيم على نحو ما حدث في لبنان أخيرًا الشغل الشاغل لحكومة صاحب الجلالة».

(١) عنان، ص ١٦٦.

جدول يوضح المساعدات السعودية[(١)]

تاريخ الدعم	نوع الدعم	مبلغ الدعم	الجهة المستفيدة
١٤٠٢هـ ١٩٨٢م	مساعدات متنوعة	٥٢,١٧ مليون ريال، ما يعادل ١٣,٣٧٨,٠٠٠ دولار	مناولة لمنظمة اليونسيف
١٤٠٢هـ ١٩٨٢م	مساعدات غذائية وطبية وخيام ومواد إغاثية	١٣,٤٥ مليون ريال، ما يعادل ٣,٥٧٨,٦٠٠ دولار	
١٤٠٣هـ ١٩٨٣م	مساعدات غذائية	٧١ مليون ريال، ما يعادل ١٨,٩٣٣,٠٠٠ دولار	جمعية المقاصد الإسلامية
١٤٠٤هـ ١٩٨٤م	مواد غذائية	٤٢ مليون ريال، ما يعادل ١١,٢٠٠,٠٠٠ دولار	المتضررون في الحرب
١٤٠٤هـ ١٩٨٤م	قيمة ثلاثين ألف طن من سماد اليوريا	٣٠,٦ مليون ريال، ما يعادل ٨,١٦٠,٠٠٠ دولار	
١٤٠٥هـ ١٩٨٥م	قيمة ستة وعشرين ألف طن من سماد اليوريا	٢٢,٥ مليون ريال، ما يعادل ٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار	
١٤١١هـ ١٩٩٠م	دعم نقدي	١٢٥ مليون ريال، ما يعادل ٣٣,٣٣٠,٠٠٠ دولار	
١٤١١هـ ١٩٩٠م	مساعدات متفرقة منذ توقيع اتفاقية الطائف	١١٣,٣٣,٠٠٠ دولار	
بعد حرب الخليج	قدمت بسبب أن لبنان من الدول المتضررة من حرب الخليج	مبلغ ٩٣ مليون دولار	
١٤١٢هـ ١٩٩١م	دعم نقدي عام	٢٢٥ مليون ريال، ما يعادل ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	خصص منه ٣٣ مليون دولار لتنظيف بيروت وترميم وزارة الدفاع، وقيادة الجيش، وترميم ثكنات الجيش، وقوى الأمن والباقي لشراء أدوية، ووسائل نقل الجيش.

(١) انظر الحمودي، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧، وأم القرى، ٢٥ صفر ١٤١٤هـ، العدد ٣٤٦٦، ص ١.

تاريخ الدعم	نوع الدعم	مبلغ الدعم	الجهة المستفيدة
٢٢ صفر ١٤١٤هـ ١٩٩٤م	أربع طائرات تحمل مواد طبية وغذائية وقد كانت المملكة قد أرسلت نحو ٣٢ طائرة إغاثية حتى ٢٢ صفر ١٤١٤هـ		لتخفيف معاناة أهالي الجنوب اللبناني
١٠ شوال ١٤١٤هـ ١٩٩٤م	تبرع دفع بواسطة الصندوق السعودي للتنمية لتمويل عدد من المشروعات الإنسانية في لبنان	مئة مليون دولار امريكي	لتمويل عدد من المشروعات الإنمائية في لبنان
١٤١٤هـ ١٩٩٤م	قرض إنمائي مقدم من الصندوق السعودي للتنمية	١٣٠ مليون دولار	لتمويل ١١ مشروعًا

وامتد دعم المملكة ليشمل تعمير ما دمرته الحرب، ودعم جهود الحكومة لإعادة الأوضاع واستقرارها، ومساعدة الدولة اللبنانية في إرساء دعائم الوفاق الوطني والإسهام في دعم المسيرة الإنمائية والإعمارية والاجتماعية. فتبرع الملك فهد للخزينة اللبنانية بمبلغ مئة مليون دولار، فكان له وقع كبير في نفوس النواب، والمراجع الروحية والقيادات السياسية والحزبية، ورؤساء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ورأوا أن المبادرة تعزيز لعلاقات الأخوة وسياسة الخير التي انتهجتها المملكة العربية السعودية تجاه لبنان.

فعلى سبيل المثال أشار محمد رشيد قباني مفتي لبنان إلى أن: «مساعدته بالأمس إلى لبنان بمبلغ مائة مليون دولار ليست هي المساعدة الأولى ولا الأخيرة، وإنما هي حلقة الخير في مسيرة الخير التي ترعاها المملكة العربية السعودية في ظل قيادته الحكيمة التي يرعى بها الأمة. وقد جاءت هذه المبادرة في وقت كان فيه لبنان أحوج ما يكون إلى تلك المساعدة التي تدعم نهضته الحديثة»(١).

(١) الكتاب الأبيض لمبادرة خادم الحرمين الشريفين تجاه لبنان، ١٩٩٣م، ص ١٢.

وأشار محمد مهدي شمس الدين رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى: «في الواقع أن مساعدات المملكة العربية السعودية قد تجاوزت المئة مليون دولار، وهذه المئة مليون دولار ما هي سوى هذه الدفعة الأخيرة التي أذيع عنها الأسبوع الماضي، وإلا فقد سبق هذه المساعدات مساعدات أخرى بمئات الملايين من الدولارات على شكل قروض وهبات... ومن هنا فإن مساهمة المملكة العربية السعودية، ومساهمة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد شخصيًا في إعمار لبنان هي مساهمة بارزة في الحقيقة وهي موضع ملاحظة واعتناء من اللبنانيين»(١).

وذكر نائب رئيس مجلس النواب النائب إيلي الفرزلي: «أن العلاقات التاريخية بين المملكة العربية السعودية ولبنان تجعل من أي مساعدة تقدمها إلى لبنان أمرًا طبيعيًا؛ لأن المملكة منذ تأسيسها تربطها بلبنان روابط الود والإخاء. وإنَّ من لم يبخل ببذل الجهد الكبير في دفع مسيرة السلم الأهلي عبر اتفاق الطائف لن يوفر القليل في المساعدات المالية»(٢).

كما أشار رئيس الحكومة الأسبق شفيق الوزان إلى أنه: «لا يسعنا سوى أن نشكر خادم الحرمين الشريفين على هذا التصرف السليم الذي ليس هو الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية ومن خادم الحرمين الشريفين بالذات، كان دائمًا إلى جانب لبنان في أيام الشدة، ليس في مجال المساعدات المالية فحسب، بل في شتى مجالات الحياة اللبنانية، لا سيما في مجال الدعم السياسي والدعم الاجتماعي والدعم الثقافي»(٣).

(١) الكتاب الأبيض لمبادرة خادم الحرمين الشريفين تجاه لبنان، ١٩٩٣م، ص ١٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ٣١.
(٣) المرجع نفسه، ص ٤٥.

وأعلن مجلس الإنقاذ الإسلامي: «أن الهبة المالية المقدمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز إلى الحكومة والشعب اللبناني تأتي في ظرفها المناسب، فهي قد وردت عشية الاحتفال بذكرى استقلال لبنان وعشية رفع الحد الأدنى للأجور، وفي وقت اشتدت فيه الضائقة الاقتصادية لذا تركت الأثر البالغ في نفوس جميع اللبنانيين... إن دعم لبنان لا يتأتى بالأقوال فحسب وإنما يحتاج إلى ترجمة الوعود إلى أفعال وإلى تقديمات كما فعل جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز وهو ما نتمنى أن يحذو حذوه سائر الدول العربية»(١).

دعم الملك فهد لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:

تهتم حكومة المملكة العربية السعودية اهتمامًا كبيرًا بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بسبب ما تعرضوا له من ظلم واضطهاد ومعاناة ومجازر. وقد باشرت المملكة في تقديم مساعداتها الإنسانية للاجئين الفلسطينيين مباشرة أو عبر الوكالات والمنظمات الدولية التي تعنى بشؤون اللاجئين فانتظمت في دفع حصتها المقررة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم الأونروا UNRWA المتمثلة في مساهمتها السنوية البالغة (١,٢٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي لميزانية الوكالة. وقدمت لها تبرعات استثنائية في مناسبات مختلفة بلغت جملتها حوالي (٦٠,٤٠٠,٠٠٠) دولار لتغطية العجز في ميزانيتها وتنفيذ برامجها وتقديم الخدمات التعليمية ومواد الإغاثة الغذائية والطبية(٢).

وخصصت المملكة للأونروا مبلغ (٣٤) مليون دولار ضمن منحة المملكة العربية السعودية للفلسطينيين والبالغ مجموعها (٣٠٠) مليون دولار أعلنت عنها خلال مؤتمرات الدول المانحة(٣).

(١) الكتاب الأبيض لمبادرة خادم الحرمين الشريفين تجاه لبنان، ١٩٩٣م، ص ٦٩.
(٢) البازعي، ١٤٢٢هـ، ص ٧.
(٣) البازعي، ١٤٢٢هـ، ص ٧.

وساهمت المملكة في إنشاء المدارس والمراكز الصحية والمساكن والتمديدات الكهربائية والصحية في مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة وتل الزعتر ونهر البارد والبداوي والمية مية وغيرها.

دعم الملك فهد الاقتصادي للبنان:

تميز دعم المملكة للبنان من خلال القنوات السياسية والإنسانية بوجه عام، ولكن بعد الاستقرار السياسي الذي تلا اتفاق الطائف بدأت العلاقات الاقتصادية في التطور بشكل أكبر، وذلك بدءًا بالاستثمار في الأسواق المالية والشركات والمصارف والمؤسسات إلى المشاركة في المشروعات الإعمارية والإغاثية وتمويل المشروعات من خلال القروض الميسرة والهبات التي زادت على (٥٠٠) مليون دولار(١).

ومن أبرز نواحي دعم المملكة للاقتصاد اللبناني الاقتراح الذي قدمه الملك فهد للقمة العربية الطارئة التي عقدت في بغداد في عام ١٤١٠هـ بإنشاء صندوق دولي لمساعدة لبنان، ووافق على إنشائه القادة العرب، وقد بذلت المملكة ـ ولا تزال ـ جهودًا حثيثة لدى المجموعة الدولية للإسهام بصورة فعالة في جهود إعادة إعمار لبنان عبر هذا الصندوق.

«وقد كانت السعودية وراء صندوق الدعم والمساعدة للبنان عندما أعلن الأمير سعود الفيصل أن البداية هي مليار دولار رأس مال صندوق الدعم. وقد جاء إعلان الفيصل مقرونًا بجولة أوربية باشرتها اللجنة الثلاثية العليا العربية التي تضم السعودية ـ الجزائر ـ المغرب على مستوى وزاري أملًا في دفع أوربا للمشاركة في دعم الصندوق لا سيما وأنه عربي ودولي»(٢).

(١) الوتار، عبدالعزيز، ص ٢٨.
(٢) رضا، ص ٣٠٥.

وتساهم المملكة في إعادة إعمار بيروت من خلال المساهمة في رأس مال شركة «سوليدير»، كما تتوزع استثمارات السعوديين في السوق المالية اللبنانية على شراء الأسهم في البورصة والمصارف، والتطوير العقاري من خلال شراء أبنية قائمة لاستثمارها في أعمال مختلفة، أو شراء أراضٍ لإقامة مشروعات جديدة خصوصًا في مجال السياحة، فمثلًا قام مجموعة من رجال الأعمال السعوديين بالاستثمار في الوسط التجاري في العاصمة بيروت لبناء فنادق سياحية[١].

وتساهم المملكة في تمويل مشروعات الإعمار في لبنان من خلال الهبات والقروض، «ووفْق مصادر مجلس الإنماء والإعمار مولت المملكة بمنحة وبموجب مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٣ مارس ١٩٩٤م مع الصندوق السعودي للتنمية الذي كلف بإدارتها والإشراف عليها نحو (١٣) مشروعًا في قطاعات تعليمية وخِدمية وصحية ورياضية، بلغ مجموعها (١٠٠) مليون دولار. كما منحت المملكة لبنان مبلغ (٣٠٠) مليون دولار لتمويل مشروعات إنشائية وخِدمية ولدعم الليرة اللبنانية. وفي مجال القروض بلغ إجمالي القروض الموقعة مع الصندوق السعودي للتنمية (٤٨٧,٥) مليون ريال أي ما يعادل (١٣٠) مليون دولار لتمويل مشروعات إنشائية إدارية رسمية وتعليمية وصحية وطرق ومناطق للمهجرين وإنارة. وتم إنجاز بعض هذه المشروعات فيما ينتهي العمل من بعضها الآخر في مراحل لاحقة، وتبلغ مدة كل قروض المشروعات الإنمائية (٢٥) سنة منها (٥) سنوات سماح بخدمة تبلغ رسومها نحو ٢٪ سنويا»[٢].

---

(١) الوتار، ص ٢٨.
(٢) الوتار، ص ٢٩.

وأشار الرئيس رفيق الحريري إلى «أن الوفاء يحملني على الإقرار لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد، فما كان لمبنى حسام الدين أن يرفع في هذه الجامعة، وما كان لمؤسسات أن تتحمل مسؤولياتها التربوية والإنسانية وتسهم في فتح آفاق المستقبل أمام آلاف الشباب لو لم تفتح المملكة ذراعيها للبنان»[١].

خاتمة:

أظهرت الدراسة أهمية دور الملك فهد في دعم القضية اللبنانية، وبدا جليًا دور العروبة والإسلام في تشكيل فكره السياسي. وأظهرت نداءاته للشعب اللبناني وخطاباته ومواقفه التي تم التعرض لها في هذه الدراسة إطارًا سياسيًا واضحًا يستمد مقوماته من العروبة والإسلام، انطلق منه في دعم لبنان.

وظهر واضحًا من خلال التتبع التاريخي لمواقف الملك فهد وسياساته تجاه القضية اللبنانية مدى ارتباطها بتمسكه العميق وإيمانه برابطتي العروبة والإسلام، والكيفية التي بلورت بها أحداثُ الساحة العربية ووقائعُها التي عاصرها وعاشها فكرَه السياسي تجاه القضية اللبنانية.

لقد تشكل الفكر السياسي للملك فهد من خلال إيمانه العميق بأهمية التضامن العربي الإسلامي، فأظهرت الدراسة كيف ترجم الملك فهد ذلك في عملية صنع القرار السياسي الخارجي للمملكة من خلال سياسات التضامن العربي الإسلامي التي تركز على تحقيق التضامن والتعاضد، ونبذ الخلافات والصراعات، والعمل على حل النزاعات التي تنشب من خلال الحوار، والمصالحة والتسويات السلمية.

---

(١) رضا، ص ٣٠٦.

كما أوضحت الدراسة طبيعة العلاقة بين مفهوم التضامن العربي الإسلامي في الفكر السياسي للملك فهد بن عبدالعزيز وسياسات التسويات السلمية وجهودها التي تبناها لحل النزاع اللبناني الذي دمر لبنان من عام ١٩٧٥م إلى عام ١٩٨٩م. كما طرحت الدراسة نماذج واقعية لسياسات الملك فهد وجهوده لتحقيق الوفاق الوطني بين اللبنانيين.

الملحقات

الملحق رقم ١ ـ النص الحرفي لبيان قمة الرياض عام ١٩٧٦م[1]:

بناء على مبادرة من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت اجتمع في الرياض في الفترة من الثالث والعشرين إلى الخامس والعشرين من شوال ١٣٩٦هـ، الموافق ١٦ إلى ١٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦م كل من: الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية، والرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، والرئيس إلياس سركيس رئيس الجمهورية اللبنانية، والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت، وصاحب الجلالة الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، في مؤتمر سداسي للبحث في الأزمة في لبنان، ودراسة وسائل حلها، والاتفاق على الخطوات اللازمة لوقف نزف الدم في لبنان، وسلامته واستقلاله وسيادته وحماية المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وانطلاقًا من موقع الالتزام بالمسؤولية القومية والتاريخية بوجوب تعزيز الدور العربي الجماعي بما يكفل حسم الموقف في لبنان، والحيلولة دون تفجره في المستقبل، وانطلاقًا من الحرص على تجاوز سلبيات الماضي ورواسبه، وضرورة التحرك إلى المستقبل بروح المصالحة والسلام والتعمير، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية في لبنان في إطار الحفاظ على سيادته واستقلاله، وتضامن الشعبين اللبناني والفلسطيني، والضمان العربي الجماعي لكل ذلك. وقرر:

---

(١) عنان، محمد (١٩٧٨م). السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣ ـ ١٩٧٨م، بيروت: المكتب العالمي للطباعة والنشر، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

- إعلان وقف إطلاق النار، وإنهاء القتال في صورة نهائية، والالتزام به التزامًا كاملًا من الأطراف كافة.
- كما قرر تعزيز قوات الأمن العربية الحالية؛ لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان تحت إمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصيًا.

وقد أجمع المؤتمر على رفض تقسيم لبنان تحت أي صورة وبأي شكل، قانونيًا أو واقعيًا، صراحة أو ضمنًا، وعلى تأكيد الالتزام بالحفاظ على وحدة لبنان الوطنية، وسلامته الإقليمية، وعدم المساس بوحدة أراضيه أو التدخل في شؤونه الداخلية بأي صورة.

وتمنى المؤتمر على الأطراف اللبنانية كافة إجراء حوار سياسي يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتثبيت دعائم الوحدة بين أبناء الشعب اللبناني.

وتم الاتفاق على تنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقه التي أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التزامه الكامل بها.

وفي هذا الصدد قرر تأليف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق القاهرة، وتكون مدتها (٩٠) يومًا من تاريخ إعلان وقف إطلاق النار.

وقد أكد المؤتمر التزامه بمقررات مؤتمر القمة السابع في الرباط باعتماده منظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا ووحيدًا لشعب فلسطين، وتعهدت جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التدخل في شؤونها، وأكدت المنظمة سياستها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي.

وفي هذا الصدد أكد المؤتمر ضمان الدول المشتركة فيه لسلامة لبنان ووحدته وسيادته واستقلاله. كذلك بحث المؤتمر في موضوع إعادة تعمير لبنان والاحتياجات المادية المطلوبة لإزالة آثار النزاع المسلح، والأضرار التي حلت بالشقيق اللبناني والفلسطيني، وسوف تعرض قرارات هذا المؤتمر على مؤتمر القمة العربي الموسع.

الملحق رقم ٢ ـ النص الحرفي لقرارات قمة الرياض[١]:

إن مؤتمر القمة العربي المحدود المنعقد في الرياض بناء على مبادرة من جلالة الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت.

بعد عرض قرارات مجلس جامعة الدول العربية في أدوار انعقاده غير العادية في الثامن عشر من يونيو (حزيران) ١٩٧٦م وفي الثالث والعشرين من يونيو (حزيران) ١٩٧٦م إلى الأول من يوليو (تموز). وفي دور انعقاده في الرابع من سبتمبر (أيلول) ١٩٧٦م.

وانطلاقًا من الالتزام القومي بالحفاظ على وحدة لبنان وأمنه وسيادته، كذلك بالحفاظ على المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني طبقًا لقرارات الرباط، وتصعيد قدرتها على الصمود في وجه كل المحاولات التي تستهدف كيان الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره واستعادة ترابه الوطني.

وإيمانًا بوحدة الهدف والمصير بين الشعبين اللبناني والفلسطيني الشقيقين واستحالة قيام أي تناقض في المصلحة بينهما. ومن موقع الإصرار على تجاوز الماضي بسلبياته ورواسبه، والاتجاه إلى المستقبل بروح

(١) المرجع السابق، ص ١٧٣ ـ ١٧٦.

المصالحة، والحوار، والتعاون، ووجوب الإسراع في توفير الظروف والضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية في لبنان، وترسيخ مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها، وتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تحقيق أهدافها القومية، وانطلاقًا من الروح الإيجابية البناءة التي أبداها القادة المجتمعون في هذا المؤتمر، بما يكشف عن رغبة صادقة لديهم في إنهاء الأزمة في لبنان إنهاء حاسمًا لا رجعة فيه، وتطويق أي خلاف يمكن أن يقع في المستقبل، يقرر المؤتمر ما يلي:

- **أولًا**: وقف إطلاق النار وإنهاء الاقتتال في كل الأراضي اللبنانية من قبل جميع الأطراف، في صورة نهائية، اعتبارًا من الساعة السادسة صباحًا يوم ٢١/ ١٠/ ٧٦، والتزام الأطراف بذلك التزامًا تامًا.

- **ثانيًا**: تعزيز قوات الأمن العربية الحالية لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان بإمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصيًا على أن تكون في حدود الثلاثين ألف جندي، ويكون من مهماتها الأساسية:

أ ـ فرض الالتزام بوقف إطلاق النار، وإنهاء الاقتتال، والفصل بين القوات المتحاربة وردع أي مخالف.

ب ـ تطبيق اتفاق القاهرة وملاحقه.

ت ـ حفظ الأمن الداخلي.

ث ـ الإشراف على سحب المسلحين إلى الأماكن التي كانوا فيها قبل تاريخ ١٣/ ٤/ ٧٥ وإزالة المظاهر المسلحة وفقًا للجدول المبين في الجدول المرفق.

ج ـ الإشراف على جمع الأسلحة الثقيلة: من «مدفعية» و«هاون» و«قواعد صواريخ»، و«آليات مدرعة».. إلخ تحت مسؤولية الأطراف المعنية.

ح ـ مساعدة السلطة اللبنانية عند الاقتضاء على تسلم المرافق والمؤسسات العامة تمهيدًا لإعادة تسييرها وحماية المنشآت العامة العسكرية والمدنية.

- **ثالثًا**: إعادة الحياة الطبيعية في لبنان إلى الحال التي كانت عليها البلاد قبل بدء الأحداث، أي قبل تاريخ ١٣/ ٥/ ٧٥ كمرحلة أولى، طبقًا للجدول الزمني المبين في الجدول المرفق.

- **رابعًا**: تنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقه، والالتزام بمضمونه نصًا وروحًا، وذلك بضمان من الدول العربية مجتمعة، وتؤلف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقه. وتكون مدتها (٩٠) يومًا من تاريخ إعلان وقف إطلاق النار.

- **خامسًا**: تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية احترامها لسيادة لبنان، وسلامته وعدم تدخلها في شؤونه الداخلية، انطلاقًا من التزامها الكامل بأهداف القضية الفلسطينية القومية، وتضمن السلطة الشرعية اللبنانية، بالتالي لمنظمة التحرير الفلسطينية سلامة وجودها وعملها على الأراضي اللبنانية ضمن إطار اتفاق القاهرة وملاحقه.

- **سادسًا**: تتعهد الدول العربية مجتمعة باحترام سيادة لبنان، وسلامته ووحدته شعبًا وأرضًا.

- **سابعًا**: تؤكد الدول العربية المجتمعة التزامها بمقررات القمة في الجزائر والرباط، وبمساندة المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدعمها واحترام حق الشعب الفلسطيني في الكفاح بكل الوسائل لاسترداد حقوقه الوطنية.

ـ **ثامنًا**: الشؤون الإعلامية:

أ ـ وقف الحملات الإعلامية والتعبئة النفسية السلبية من قبل الأطراف كافة.

ب ـ توجيه الإعلام بما يكرس وقف الاقتتال، وتحقيق السلام وتنمية روح التعاون والإخاء بين الجميع.

ت ـ العمل على توحيد الإعلام الرسمي.

ـ **تاسعًا**: اعتبار الجدول الملحق المتعلق بتنفيذ هذه القرارات جزءًا لا يتجزأ منها:

الجدول الملحق:

ـ **أولًا**: الإعلان عن وقف إطلاق النار وإنهاء الاقتتال في كل الأراضي اللبنانية من قبل جميع الأطراف في صورة نهائية، اعتبارًا من يوم ٢١/١٠/٧٦ الساعة السادسة صباحًا.

ـ **ثانيًا**: وضع نقاط مراقبة من قوة الأمن الرادعة بعد إنشاء مناطق عازلة في الأماكن المتوترة لتثبيت وقف إطلاق النار وإنهاء الاقتتال.

ـ **ثالثًا**: سحب المسلحين وجمع الأسلحة الثقيلة، وإزالة المظاهر المسلحة وفقًا للجدول الزمني الآتي:

أ ـ جبل لبنان يتم خلال خمسة أيام.

ب ـ الجنوب يتم خلال خمسة أيام.

ت ـ بيروت وضواحيها يتم خلال سبعة أيام.

ث ـ الشمال يتم خلال عشرة أيام.

ـ **رابعًا**: فتح الطرق الدولية:

أ ـ تفتح الطرق الدولية الآتية خلال خمسة أيام:

(١) بيروت ـ المصنع.

(٢) بيروت ـ طرابلس.

(٣) طرابلس ـ الحدود.

(٤) بيروت ـ صور.

(٥) بيروت ـ صيدا.

(٦) مرجعيون ـ المصنع.

ب ـ توضع نقاط مراقبة ودوريات على الطرق غير الآمنة من عناصر قوة الأمن الرادعة بالاتفاق مع الأطراف المعنية، وقائد القوة المذكورة.

ـ **خامسًا**: تتولى السلطات اللبنانية الشرعية المرافق والمؤسسات والمنشآت العامة من عسكرية ومدنية:

أ ـ إخلاءها من المسلحين وغير الموظفين، وتكليف قوة الأمن العربية بحراستها وتسهيل تشغيلها من قبل موظفيها بعد تسلمهم إياها، وذلك خلال عشرة أيام.

ب ـ تسليمها إلى لجنة لبنانية رسمية مركزية تكلف بدورها لجانًا فرعية خاصة بكل مرفق أو مؤسسة في سبيل جرد محتوياتها وتسلمها.

ـ **سادسًا**: يتم تشكيل القوات المطلوبة لتعزيز قوة الأمن العربية بالاتفاق مع رئيس الجمهورية اللبنانية على أن يتم وصول هذه القوات خلال أسبوعين.

ـ **سابعًا**: يتم تنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقه كمرحلة ثانية ولا سيما لجهة وجود الأسلحة والذخائر في المخيمات ولجهة خروج القوات الفلسطينية المسلحة التي دخلت بعد بدء الأحداث على أن ينتهي هذا التنفيذ خلال (٤٥) يومًا، اعتبارًا من تاريخ تشكيل قوة الأمن العربية الرادعة.

الملحق رقم ٣ ـ قرار مؤتمر القمة العربي بالدار البيضاء بخصوص القضية اللبنانية[1]:

تضمن البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء من ٢٣ ـ ٢٦ مايو (أيار) سنة ١٩٨٩م قرار تشكيل اللجنة الثلاثية العربية العليا وفيما يأتي نص الجزء الخاص بلبنان في هذا البيان:

عبر المؤتمر عن قلقه البالغ لما يجري في لبنان الدولة العضو المؤسس لجامعة الدول العربية الذي شارك على الدوام في تعزيز العمل العربي المشترك والدفاع عن القضايا العربية، وساهم بإشعاعه الحضاري وعطائه الفكري والثقافي في إثراء الثقافة العربية والعالمية.

ودرس المؤتمر باهتمام كبير الوضع المأساوي الذي يعيشه لبنان ومضاعفاته وآثاره على الوحدة اللبنانية وعلى الأمن القومي للأمة العربية. وأكد ضرورة مواصلة العمل العربي من أجل الوصول إلى حل يعيد إلى لبنان استقراره وأمنه ويحفظ عروبته وسيادته ووحدته الترابية.

وطالب المؤتمر كافة الأطراف اللبنانية باحترام وقف إطلاق النار بصفة فورية دائمة وكاملة، وذلك وفق قرار مجلس الجامعة الصادر في ٢٧/٤/١٩٨٩م.

وأشاد المؤتمر بالجهود الخيرة التي بذلتها اللجنة السداسية العربية، وحث جميع الأطراف اللبنانية على التعاون في سبيل الوصول إلى المصلحة الوطنية الشاملة وتحقيق الوفاق الوطني الذي يمهد لحل نهائي للأزمة اللبنانية بمختلف جوانبها.

---

(١) الدبلوماسي: مجلة فصلية متخصصة يصدرها معهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية (جمادى الأولى ١٤١٠هـ) العدد ١٢، ص ٤ ـ ٥.

وعبر عن التزامه بالمحافظة على وحدة لبنان وعروبته وصيانة أمنه واستقلاله وسيادته، ورفض أية محاولة لتقسيمه، وجدد التزامه بتقديم الدعم لإعمار لبنان ومساعدته على إعادة بناء اقتصاده الوطني.

وأخذ المؤتمر القرارات العربية المتعلقة بالتضامن مع لبنان ومن أجل مساعدته على الخروج من محنته وإنهاء معاناته الطويلة وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه وتحقيق الوفاق الوطني بين أبنائه ومساندة الشرعية اللبنانية القائمة على الوفاق.

وقرر المؤتمر تشكيل لجنة من جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية ومن حضرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية، وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولها الصلاحيات الكاملة والشاملة لتحقيق الأهداف التي أقرها المؤتمر لحل الأزمة اللبنانية، وتتولى هذه اللجنة القيام بالاتصالات والإجراءات التي تراها مناسبة بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة أعضاء مجلس النواب لمناقشة وثيقة الإصلاحات السياسية، وإجراء الانتخابات الخاصة برئاسة الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني على أن يتم ذلك في غضون فترة أقصاها ستة أشهر، كما أعلن المؤتمر عن استعداده للانعقاد عقب هذه الفترة للنظر فيما تم تنفيذه وبالتطورات الكاملة إذا ما تطلب الأمر ذلك.

كما قرر دعم الجهود اللبنانية دوليًا في سعيها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، ودعم بسط سيادة الدولة اللبنانية كاملة على كافة التراب اللبناني بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواتها الذاتية.

وأكد المؤتمر رفض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، وأدان الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على أرض لبنان وسيادته وشعبه، ودعا مجلس الأمن الدولي إلى العمل على تنفيذ قراراته رقم ٤٢٥ (١٩٧٨م) و٥٠٨ (١٩٨٢م) و٥٠٩ (١٩٨٢م) القاضية بالانسحاب الفوري الكامل غير المشروط لقوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية.

الملحق رقم ٤ ـ نص بيان اللجنة الثلاثية العربية العليا بخصوص لبنان (بيان جدة) ١٦/٢/١٤١٠هـ الموافق ١٦/٩/١٩٨٩م[١]:

بيان من اللجنة الثلاثية العربية العليا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إن اللجنة الثلاثية العربية العليا تنفيذًا لقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ شوال ١٤٠٩هـ الموافق ٢٣ إلى ٢٦ مايو ١٩٨٩م لحل الأزمة اللبنانية، وحقنًا للدماء وحرصًا على إشاعة الأجواء الممهدة لعودة الأمن والاستقرار وتوفير المناخ الملائم للوفاق الوطني حيث إنه لا حلَّ للأزمة اللبنانية بالوسائل العسكرية، وعطفًا على الاتصالات التي سبق لها أن أجرتها مع كل الأطراف الدولية والإقليمية من أجل وقف تزويد الأطراف اللبنانية بالسلاح والذخيرة تقرر:

- **أولًا**: وقف إطلاق النار بشكل فوري وشامل في كل أنحاء لبنان.
- **ثانيًا**: تأليف لجنة أمنية لبنانية برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي مندوب اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى لبنان، وتتولى اللجنة الأمنية المذكورة الإشراف على وقف إطلاق النار ووضعه موضع التنفيذ، ومراقبة السفن التي يرد إلى اللجنة الأمنية اللبنانية معلومات أنها تحمل أسلحة وذخائر إلى أي طرف كان.

(١) المرجع السابق، العدد نفسه، ص ٦.

- **ثالثًا**: فك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي فور بدء اللجنة الأمنية اللبنانية ممارسة مهامها.
- **رابعًا**: الطلب من جميع الفرقاء في لبنان التوقف الفوري عن استقدام السلاح بكل أنواعه ومن أي جهة كانت، وكذلك وقف الحملات الإعلامية.
- **خامسًا**: دعوة جميع الدول المعنية وتلك التي أيدت مهمتها لحل الأزمة اللبنانية للعمل بكافة إمكاناتها لوقف أي إمداد بالسلاح لأيٍّ كان في لبنان. وقد قامت اللجنة الثلاثية العربية العليا بإجراء الاتصالات اللازمة ولقيت تجاوبًا كاملًا لتحقيق ذلك.
- **سادسًا**: توجيه الدعوة لأعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع لإعداد وثيقة الوفاق الوطني ومناقشتها بتاريخ ١/٣/١٤١٠هـ الموافق ٣٠/٩/١٩٨٩م بعد تثبيت وقف إطلاق النار وفك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي، وسيتم الإعلان عن مكان اجتماع البرلمانيين بعد المشاورات التي سيجريها السيد الأخضر الإبراهيمي بهذا الشأن.
- **سابعًا**: تقرر أن يتوجه السيد الأخضر الإبراهيمي إلى لبنان يوم الأحد ١٧/٢/١٤١٠هـ الموافق ١٧/٩/١٩٨٩م لوضع هذا القرار موضع التنفيذ.

الملحق رقم ٥ ـ كلمة خادم الحرمين الشريفين إلى النواب اللبنانيين في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الطائف ١/٣/١٤١٠هـ الموافق ٣٠/٩/١٩٨٩م[١]:

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في افتتاح لقاء الطائف كلمة إلى النواب اللبنانيين ألقاها نيابة عنه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي فيما يأتي نصها:

(١) المرجع السابق، العدد نفسه، ص ٧ ـ ٨.

حضرات النواب الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسرنا في مستهل هذا اللقاء التاريخي وأمام هذا الحضور المكثف من السادة النواب الكرام أن نرحب بكم أجمل ترحيب، وأن نعبر لكم عن تمنياتنا الطيبة وأملنا في أن يتحقق على أيديكم ما نصبو ونسعى إليه جميعًا، وهو إعادة السلام والوئام إلى لبنان الشقيق؛ ليبقى دومًا عربي الهوية والانتماء سيدًا حرًا آمنًا مستقلًا ومستقرًا. كما يطيب لنا أن نرحب بكم على أرض المملكة العربية السعودية التي تعتز باستضافتكم ويغمرها أمل كبير في أن يشكل لقاؤكم هذا نقطة الانطلاق لإعادة الحياة الطبيعية والمستقرة إلى ربوع بلادكم الشقيقة. إن وطنًا مثل لبنان عاش في كنفه اللبنانيون جنبًا إلى جنب عبر تاريخ طويل من الوئام والتآخي وكان مثالًا يحتذى للتعايش والوفاق لا يجوز أن يتحول لأي سبب من الأسباب إلى معترك يتقاتل فيه الأشقاء. إن الصراع المرير الذي عصف بلبنان واستمر طيلة هذه السنين هو في حقيقته وجوهره صراع سياسي ومن ثم فإن الحوار السياسي هو أفضل السبل لاحتواء النزاع وعودة الوفاق والتآخي والتواصل بين أبناء الوطن الواحد.

أيها الإخوة الكرام:

لقد انقضت على المأساة اللبنانية أربع عشرة سنة تعرض فيها لبنان للخراب والدمار كما تعرض فيها سكانه للهجرة والتهجير، وسقط فيها من الضحايا والشهداء ما هز الضمير الإنساني... وكان نزف الدم في لبنان نزفًا في قلب كل عربي، لذلك تنادى إخوانكم العرب للاجتماع في مؤتمر قمة الدار البيضاء لوضع حد لهذه المأساة حتى يسهموا في إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع لبنان فلا يبقى طفل جائع ولا امرأة مكلومة ولا شيخ عاثر.

وجاء قرار القمة ليشكل نقلة نوعية في الاجتماع على معالجة الأزمة اللبنانية بمختلف جوانبها السياسية والأمنية بخطوات عملية ومحددة وإسناد مهمة تنفيذ هذا القرار إلى لجنة عليا تم تخويلها كافة الصلاحيات لإنقاذ ما هو مطلوب.

ومنذ صدور قرار قمة الدار البيضاء فإن تفاؤلنا بمعالجة هذه الأزمة ظل قائمًا متحديًا كل عوامل اليأس، وما كان ذلك سوى لقناعتنا الأكيدة بأن الأزمة اللبنانية بكل مسبباتها وتشعباتها وتداخلاتها ليست مستعصية على الحل شريطة أن تتوافر الرغبة الأكيدة لدى كافة الأطراف المعنية لإنقاذ لبنان من دوامة العنف والتدمير وأن تتجاوب الأطراف مع مساعي السلام المخلصة الهادفة إلى تحقيق الوفاق الوطني اللبناني باعتباره وسيلة رئيسة لتحقيق السلام المنشود في لبنان.

وفي إطار تلك القناعة توصلت اللجنة إلى منظور متكامل يشكل أساسًا واقعيًا وعلنيًا لحل الأزمة، وشعورًا بالمسؤولية التاريخية تجاه لبنان، ومحاولة لتقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء اللبنانيين فقد ارتأت اللجنة إعداد مشروع وثيقة الوفاق الوطني لعرضها على حضرات النواب الكرام لمناقشتها لعلها تلقى قبولهم وتحقق الأهداف التي أقرها مؤتمر قمة الدار البيضاء وفي مقدمتها تحقيق الوفاق بين اللبنانيين المبني على إقرار الإصلاحات الدستورية وإجراء الانتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة وفاق وطني للحفاظ على وحدة لبنان وعروبته واستقلاله وسيادته وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كافة التراب اللبناني بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواتها الذاتية وإعادة إحياء الدولة اللبنانية كاملة بكافة مؤسساتها الدستورية والأمنية، والعمل على تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وتنفيذ القرار (٤٢٥) والقرارات الدولية القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة تامة وشاملة.

وانطلاقًا من ذلك كله جاء بيان اللجنة الأخير الصادر في جدة بتاريخ ١٦/٢/١٤١٠هـ الموافق ١٦/٩/١٩٨٩م ليعبر عن تلبية أخوية صادقة لنداء الشعب اللبناني الذي كادت المأساة أن تفتك به وقد دمرت دياره وأطفأت بالموت والدمار عاصمته التي قدمت للعروبة وقضاياها كل ما تستطيع من بذل وعطاء.

جاء بيان اللجنة والجهود المضنية التي بذلها مندوبها السيد الأخضر الإبراهيمي والتجاوب السريع من قبل الأطراف المعنية ليضع الأزمة اللبنانية على طريق الحل بعودة الأمن تمهيدًا للسلام والوفاق وإحياء مؤسسات الدولة اللبنانية في ظل السيادة والاستقلال والوحدة. إن الإجماع على دعم أعمال اللجنة الثلاثية العربية العليا لم يكن لبنانيًا فحسب ولا عربيًا فقط، بل إن القوى الدولية بمختلف مواقعها أيدت وآزرت مشكورة أعمال اللجنة وتوجهاتها.

لقد بات واضحًا للجميع بعد انقضاء السنوات الأربع عشرة أن الحرب لم تؤد ولن تؤدي إلى أية نتيجة. ولو أننا حاولنا أن نحصر بالأرقام كل ما أنفق على عدة الحرب في لبنان خلال تلك السنوات لفاق ذلك جميع التوقعات وتجاوز كل التصورات. فلا الديار التي دمرت، ولا الأراضي التي أتلفت، ولا الأموال التي أهدرت، ولا الأجساد التي شوهت، ولا الأرواح التي أزهقت، ولا الأسر التي شردت بقابلة لأي حصر، فكيف بالقلوب التي عصرها الحزن وبالمآقي التي حرقها الدمع؟

ولكن كما أن للحرب عدتها، فإن للسلم عدته، عدة الحرب الشك، وعدة السلم الثقة، عدة الحرب التنابذ، وعدة السلم التعاون، عدة الحرب البغضاء، وعدة السلم المحبة، عدة الحرب التخريب، وعدة السلم التعمير.

والآن بعد أن انتقلت القضية من ساحة المتحاربين إلى مائدة المتحاورين، فلقد حان وقت الانتقال من التراشق بالمدافع والتهم إلى التسابق على صناعة السلام بالحكمة والتبصر وبالفكر المستنير والرأي الرشيد.

إن لبنان لم يعد يتحمل المزيد من النزاعات المدمرة، ولا المزيد من الخلافات العقيمة.

إن وطنكم أيها الإخوة أمانة في أعناقكم، وإن مستقبله لن يصنعه غيركم، لذا فإن من واجبكم ومن حق وطنكم عليكم أن تفتحوا صفحة التعاون والثقة والوئام وباب الحوار والتفاهم والوفاق، وأن تجعلوا من هذا الوفاق منطلقًا لحواركم؛ لأنكم وحدكم القادرون على جعله قاعدة لبناء وحدتكم وسيادتكم واستقلالكم، وطريقًا لتأمين استقراركم وأمنكم ورخائكم، فأنتم تعلمون أن الحل الوحيد للأزمة هو نابع من صميم الشرعية والإرادة اللبنانية، فكل خطوة للحل، وكل صيغة للتقارب، وكل وثيقة للوفاق، إما أن تكون جزءًا من الضمير اللبناني الوطني وجزءًا من قناعة كل لبناني أو لا تكون.

إن وثيقة الوفاق الوطني التي وضعتها اللجنة أمامكم هي من الطروحات القابلة للتفكير والتدبير بعيدًا عن أجواء العنف والتقتيل والتدمير فإذا ارتأيتم أن تبدلوا أو تعدلوا في القواعد والإجراءات في جو من السلام والوئام فإن أفضل النتائج وأبعدها أثرًا وتأثيرًا هو ما يأتي بالاتفاق والوفاق، ومن شأن ذلك أن يقطع الطريق على الذين لا يريدون عودة السلام إلى لبنان والذين لن تكون لديهم القدرة ولا الشرعية للتصدي لما تتفقون عليه.

إن الأمر الآن بين أيديكم، ولم يبق إلا أن تحزموا أمركم وتقرروا أن تتولوا بأنفسكم شؤون قضيتكم وتثبتوا للعالم أجمع أنكم القادرون على تحقيق السلام وبناء مستقبل وطنكم والسير في ركب الحضارة من جديد.

أيها الإخوة الكرام:

لقد طال ليل المأساة اللبنانية، طال حتى أصبحت كل النزاعات والخلافات مهما كبرت وعظمت لا تساوي دمعة في عين طفل فَقَد أمه، أو صرخة من فم ثكلى فقدت ولدها، أو آهة تصدر من أسرة فقدت مأواها أو معيلها... وبالتالي فإن انتهاء هذه المأساة هو الهدف الذي يجب أن يتقدم على كل الأهداف. أحداث كثيرة وقعت بين اليوم الذي انفجر فيه الوضع واليوم الذي نحن فيه، اختلفت ظروف، وتبدلت أحوال، وتغيرت مواقع، ولكن الجوهر والأساس ظل هو قضية الإنسان وقضية الحياة وقضية الدور الذي يجب أن يعود إليه لبنان في شتى المحافل العربية والدولية.

إن الفجر اللبناني آت لا ريب فيه، طال الزمان أم قصر، والشعب اللبناني الذي ضحى كثيرًا، وقاسى كثيرًا، قادر ـ بإذن الله وعونه ـ على جعل وطنه مرة أخرى نموذجًا للحياة الحرة الكريمة الأصيلة؛ لذا فإن المطلوب أن يعطى لبنان فرصة التنفس وفرصة العمل على إحياء مؤسساته الشرعية، ونبذ الخلاف بين أبنائه، وإعادة الوئام والصفاء بينهم، ومد جسور الثقة والتعاون والتآخي في صفوفهم ليستعيد لبنان مكانته، ويستأنف دوره، وليعود المواطن اللبناني كما عرفه العالم منذ سنين طويلة ينشر الرقي في كل مكان، ينقل الثقافة والمعرفة ويتدفق عطاء وإبداعًا في شتى المجالات.

أيها الإخوة الكرام:

إن القرار هو قراركم، وإن لبنان وجميع اللبنانيين هم الرابحون إذا اتفقتم. إن العالم بأجمعه يتابع اجتماعكم التاريخي اليوم، ونحن إذ نترقب مع كل لبناني ومع كل عربي ثمار اجتماعكم هذا، نرجو ألا يكون على جدول أعمالكم سوى بند واحد، هو قضية السلام وإحياء المؤسسات الدستورية ووحدة لبنان وسيادته واستقلاله، مبتهلين إلى الله العلي القدير أن يعينكم على

اختصار الطريق إلى السلام اللبناني المنشود، وأن يوفقكم إلى ما فيه خير لبنان الواحد المستقل وإلى ما فيه سلامة الإنسان في لبنان وكرامته وأمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الملحق رقم ٦ ـ كلمة رئيس مجلس النواب اللبناني في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الطائف[1]:

ألقى الرئيس حسين الحسيني رئيس مجلس النواب اللبناني كلمة في الجلسة الافتتاحية فيما يأتي نصها:

«يسرني أن أعبر باسمي وباسم زملائي النواب عن شكري العميق للجنة العربية الثلاثية، كما أننا نشكر للمملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز دعوتها وضيافتها وجهودها، وكلنا أمل بأن الفرصة قريبة من بلدنا لبنان لكي يعود إلى دوره العربي فسيقابل الجميل بمثله. لقد تحققت بفضل جهود اللجنة الكريمة حتى الآن خطوة مهمة وهي وقف إطلاق النار، ولا أجد حاجة إلى وصف المآسي الرهيبة بسبب هذه الحرب، ولا إلى التعبير عن مدى رفض اللبنانيين لها ورغبتهم بإيقافها.

فلا أحد في العالم يجهل ذلك، إلا أن هذه الخطوة ـ كما نعرف وكما قدرت اللجنة في خطة عملها تنفيذًا لمقررات الدار البيضاء ـ لن تكون خطوة ثابتة ما لم تبدأ مسيرة الوفاق الوطني اللبناني وإحياء المؤسسات الدستورية وصولًا إلى إعادة بناء الدولة وتحرير الأرض وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني، وبالتالي كما نأمل عودة لبنان صحيحًا معافى إلى أسرته العربية مؤديًا دوره ومسهمًا بقسطه في قضايا العرب ومستقبلهم.

(١) المرجع السابق، العدد نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

ولا بد لي هنا من التأكيد على أن هذا التصور العربي للمسألة اللبنانية قد أتى مطابقًا لتصور مجلس النواب اللبناني كما أظهره أكثر من مرة.

المسيرة طويلة كما ترون، ولكن ها نحن الآن وسريعًا في خطوة ثانية بفضل جهودكم، والواجب هنا أن أكرر شكرنا لجهود اللجنة الثلاثية العربية وللعاملين معها وبخاصة السيد الأخضر الإبراهيمي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

أيها الزملاء أعضاء مجلس النواب اللبناني، يضعنا هذا اللقاء والعالم والشعب اللبناني ينظر إلى ما نفعل أمام المفترق.

أصدقاء لبنان أينما كانوا يأملون ويعملون على أن ننجح في وضع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، أعداء لبنان أينما كانوا يتربصون على أن نفشل في وضع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني.

نجاحنا يفتح الطريق إلى السلام طريق الوحدة، والاستقلال طريق المستقبل، طريق الحياة الحرة الكريمة، فشلنا يفتح الطريق إلى الجحيم بالنسبة إلى شعبنا، بالنسبة إلى وطننا، طريق الفوضى والإرهاب بالنسبة إلى العالم.

نجاحنا يؤكد ما أعلناه، وما سعينا إليه يؤكد فعالية تمثيلنا للشعب اللبناني ولمستقبل هذا الشعب بفئاته وأجياله كافة.

فشلنا ينقض ما أعلناه، يناقض ما سعينا إليه، ويوفر الحجة لمن يريد الحجة للنيل من مجلسنا بصفته الشرعية وبدوره التوحيدي.

نجاحنا يحفظ أصدقاء لبنان إلى جانب لبنان، فشلنا يدفع العالم إلى التخلي عن لبنان، نجاحنا حفظ للأمانة، فشلنا لا وفاء فيه، لا يحفظ حقًا ولا يؤدي أمانة ولا شيء فيه إلا الخسران.

أيها الزملاء:

لست هنا في أقوالي هذه لأعلمكم بما لا علم لكم به من خطر داهم أو نصر وشيك، إنما هي صورة ما في نفوسنا من أمل وقلق إظهارها مفيد في تعيين السؤال الأهم كيف ننجح؟

إن وجودنا هنا لدليل على إرادة النجاح، لسنا هنا لاتخاذ المواقف الإعلامية إننا هنا في فرصة نادرة لإظهار إرادة اللبنانيين بالعيش المشترك، إننا هنا لإظهار صورة الوفاق بين اللبنانيين في نقاط واضحة ثابتة توفر الاطمئنان وتوضح معالم الطريق وتساعد الإرادة اللبنانية على الظهور والغلبة، إننا هنا لا نجادل جدالًا عقيمًا في عروبة لبنان فوجودنا هنا على هذه الأرض وفي هذا الإطار ومن ضمن هذا الإقرار والدعم الدوليين لدليل كاف على عروبة لبنان، بل في ذلك تأكيد وتحقيق لعروبة العرب.

لسنا هنا للتفاوض كأننا أطراف متحاربة، نحن هنا لنتعاون في إيضاح الصيغة المطلوبة؛ الصيغة التي تطلبها إرادة شعبنا في إنهاء الحرب وإقامة الحياة الحرة الكريمة في كنف دولة مستقلة في كنف دولة القوانين والمؤسسات، لسنا هنا لنأخذ من كل الفئات لنعطي دولة واحدة لكل اللبنانيين، لسنا هنا لنرضى بأن تكون فئة من اللبنانيين مظلومة وفئة أخرى ظالمة، فئة محرومة وفئة حارمة، فئة حاكمة وفئة محكومة، فئة خائفة وفئة مخيفة.

لسنا هنا لنستغل قضايا الشعب من وحدة وتحرر وعدالة ومساواة من أجل مصالح فئوية أو حزبية أو شخصية، لسنا هنا لاستعداء الأشقاء والأصدقاء والقفز خارج التاريخ وفوق الجغرافيا ومصادقة الأعداء والاندفاع في الطريق المسدودة وتوهم المستحيلات، نحن هنا معًا جنبًا إلى جنب في عزم وواقعية وعمل، لا بد لنا أن ننجح.

أيها الزملاء:

إن خبرتكم سوف تجنبكم سلوك الطرق المسدودة، فمن الطرق المسدودة أن نتصور أن فئة مهما يكبر عددها أو يشتد ساعدها قد تنجح في فرض رأيها ومتطلباتها على الفئة الأخرى، ومن الطرق المسدودة أن نتوهم أن الحل قد يكون حلًا إذا انطوى على إبعاد أي فئة مهما يقل عددها أو تظن أنها مغلوبة على أمرها، ومن الطرق المسدودة أن نتجه إلى الجمع والتنسيق بين المطالب المتضاربة المتناقضة لكل الفئات بأن نتوهم من بعد أن في ذلك صلاحًا للمجتمع وقيامًا للدولة، ومن الطرق المسدودة أن نتوهم دولة ذات قوانين ومؤسسات على تناقض مع تكوين المجتمع تقفز فوق واقعه أو تتجاهل ضرورة تطوره، ومن الطرق المسدودة أن نفرض صيغة جامدة عاجزة عن مواجهة الواقع المتغير مقفلة دون آفاق المستقبل، ومن الطرق المسدودة أن نتخيل صيغة تقوم على أن يدير كل منا ظهره للآخر ونتوهم من بعده أن في ذلك غاية السلامة والأمان.

أيها الزملاء:

أنتم في موقع من الدولة والمجتمع بحيث يسهل عليكم باجتماعكم وتخاطبكم أن تُكوِّنوا الرؤية الشاملة.

إن موقعكم من الدولة يسمح لكم بأن توفروا ما يلزمها للوجود بين الدول وما ينبغي لها للسمو فوق الفئات، وما يفرض عليها للتواصل مع كل الأفراد، إن موقعكم من المجتمع يسمح لكم بأن توفروا لكل منطقة أو فئة ما هو حق لها وما هو ضروري عندها لترسيخ الولاء إلا أن موقعكم المزدوج هذا إلى خبرتكم في ممارسة التشريع وفي ممارسة السلطة سوف يسمح لكم باجتماعكم وتخاطبكم أن تنجحوا في التأليف بين مطالب المجتمع على أساس منطق الدولة بغاية حفظ الوطن، وبذلك التأليف بين فئات المجتمع

اللبناني في وحدة تحفظ التنوع وتتجاوز الانقسام يتعلق نجاحنا في الوصول إلى أهداف هذا اللقاء، إنني أعلن بدء أعمالنا في ثقة وواقعية وأمل، والثقة بلبنان لا تحد، عاش لبنان».

الملحق رقم ٧ ـ النص الكامل لوثيقة الاتفاق التي أقرها النواب اللبنانيون[١] ١٤١٠/٣/٢٤هـ الموافق ١٩٨٩/١٠/٢٣م:

بعد اجتماعات متتابعة عقدها النواب اللبنانيون في مدينة الطائف برعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا تم إقرار وثيقة الوفاق الوطني وفيما يأتي نص الوثيقة:

أولًا: المبادئ العامة والإصلاحات

١ ـ المبادئ العامة:

أ ـ لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه.

ب ـ لبنان عربي الانتماء والهوية، وهو عضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بمواثيقها، وهو عضو في حركة عدم الانحياز، وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء.

ج ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

---

(١) المرجع السابق، العدد نفسه، ص ١١ ـ ١٥.

د ـ الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ ـ النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

و ـ الإنماء المتوازن ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ز ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ح ـ أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون فلا فوز للشعب على أساس أي انتماء ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ط ـ لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢ ـ الإصلاحات السياسية:

أ ـ **مجلس النواب**: مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.

١ ـ ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢ ـ للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يقدمها عشرة نواب على الأقل، وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣ ـ كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب بصفة المعجل لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة

عامة وتلاوته فيها ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت فيه، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤ ـ الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥ ـ إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقًا للقواعد الآتية:

أ ـ بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب ـ نسبيًا بين طوائف كل من الفئتين.

ج ـ نسبيًا بين المناطق.

٦ ـ يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، أما المراكز التي شغرت قبل إعلانها فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧ ـ مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس الشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب ـ **رئيس الجمهورية**: رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يسهم على إقدام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقًا لأحكام الدستور، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء، ويمارس الصلاحيات الآتية:

١ ـ يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢ ـ يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

٣ ـ يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها

المجلس خلال (١٥) يومًا من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية، فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم وإعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذًا حكمًا ووجب نشره.

٤ ـ يصدر القوانين وفق المهلة المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور وفقًا لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكمًا ووجب نشرها.

٥ ـ يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٦ ـ يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادًا إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميًا على نتائجها.

٧ ـ يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفردًا.

٨ ـ يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩ ـ يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

١٠ ـ يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

١١ ـ يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر

المعاهدات التي لا يجوز نسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢ ـ يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١٣ ـ يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤ ـ لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٥ ـ يدعو مجلس الوزراء استثنائيًا كلما رأى ذلك ضروريًا بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

١٦ ـ يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧ ـ لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه للدستور أو في الخيانة.

ج ـ **رئيس مجلس الوزراء**: رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولًا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء، يمارس الصلاحيات الآتية:

١ ـ يرأس مجلس الوزراء.

٢ ـ يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها، وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة (٣٠) يومًا، ولا تمارس الحكومة صلاحيات قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣ ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤ ـ يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ ـ يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.
٦ ـ يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله ويطلع رئيس الجمهورية مسبقًا على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.
٧ ـ يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.
٨ ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.
٩ ـ يكون حكمًا نائبًا لرئيس المجلس الأعلى.

د ـ مجلس الوزراء:

١ ـ السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.
٢ ـ أن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.
٣ ـ تعيين موظفي الدولة وحرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.
٤ ـ الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب عن الاستماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين، أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.
٥ ـ عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دوريًا في مقر خاص ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توفقيًا، فإذا تعذر فالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور، أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء ويعتبر المواضيع أساسية فيما يأتي: حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ ـ تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية، ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفراديًا في مجلس النواب.

و ـ استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء:

١ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:
أ ـ إذا استقال رئيسها.
ب ـ إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.
ج ـ بوفاة رئيسها.
د ـ عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.
هـ ـ عند بدء ولاية مجلس النواب.
و ـ عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه وبناء على طرحها الثقة.
٢ ـ تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣ ـ عند استقالة الحكومة أواعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكمًا في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز ـ **إلغاء الطائفية السياسية**: إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ ـ إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقًا لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفيما يعادل الفئة الأولى فيها، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب ـ إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٣ ـ الإصلاحات الأخرى:

أ ـ **اللامركزية الإدارية**:

١ ـ الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢ ـ توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلًا لخدمة المواطنين وتلبية لحاجتهم محليًا.

٣ ـ إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤكد الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٤ ـ اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرأسه القائمقام، تأمينًا للمشاركة المحلية.

٥ ـ اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصاديًا واجتماعيًا، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب ـ **المحاكم**:

أ ـ ضمانًا لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعًا لسيادة القانون، وتأمينًا لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشتركة وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور.

١ ـ يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور، ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويُسَنُّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢ ـ ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣ ـ للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري فيما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ ـ رئيس الجمهورية.

ب ـ رئيس مجلس النواب.

ج ـ رئيس مجلس الوزراء.

د ـ نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب ـ تأمينًا لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري فيما يتعلق بـ:

١ ـ الأحوال الشخصية.

٢ ـ حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣ ـ حرية التعليم الديني.

٤ ـ تدعيمًا لاستقلال القضاء ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل المجلس القضائي.

ج ـ **قانون الانتخابات النيابية**: تجري الانتخابات النيابية وفقًا لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، برأي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين، وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د ـ **إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية**: ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميني لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ ـ **التربية والتعليم**:

١ ـ توفير العلم للجميع وجعله إلزاميًا في المرحلة الابتدائية على الأقل.

٢ ـ التأكيد على حرية التعليم وفقًا للقانون والأنظمة العامة.

٣ ـ حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

٤ ـ إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية، وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥ ـ إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و ـ **الإعلام**: إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانيًا: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجيًا على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ ـ الإعلان عن حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على

وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزيًا ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب ـ تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود برًا وبحرًا وجوًا.

٣ ـ تعزيز القوات المسلحة:

أ ـ إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب ـ تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج ـ يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د ـ عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ ـ يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤ ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذريًا وإقرار حق كل مُهَجَّر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هُجِّر منه، ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث إن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سورية بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة القوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان: الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة مركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج ـ عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة، كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة وجود القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن وجودها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثًا: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليًا تتطلب الآتي:

أ ـ العمل على تنفيذ القرار (٤٢٥) وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب ـ التمسك باتفاق الهدنة الموقع في ٢٣ آذار ١٩٤٩م.

ج ـ اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر

الجيش اللبناني في منطقة الحدود مع إسرائيل والعمل على تدعيم وجود القوات الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعًا: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سورية علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين، وسوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما استنادًا إلى ذلك.

ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وسورية لأمن لبنان، ولا يسمح بأن يكون ممرًا أو مستقرا لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية. وإن سورية الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

الملحق رقم ٨ ـ كلمة خادم الحرمين الشريفين إلى النواب اللبنانيين في أثناء استقباله لهم في الديوان الملكي بقصر السلام في جدة بعد انتهاء مؤتمر الطائف(١):

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين على هذا اليوم المبارك الذي نجتمع فيه في مدينة جدة بعد أن أكمل الإخوة الأعزاء اجتماعاتهم التاريخية التي سوف يسجلها التاريخ لمن حضر هذه الاجتماعات في مدينة الطائف.

(١) المرجع السابق، العدد نفسه، ص ١٦ ـ ٢٠.

وفي هذا اليوم المبارك الذي نلتقي فيه في مدينة جدة لا أستطيع أن أعبر عما في نفس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد وأخيكم الموجود أمامكم الآن.

لقد كنا نهنئ بعضنا البعض بنجاح مؤتمركم وتجمعكم المحترم في بلدكم الثاني.

إن كثيرًا من الكلمات يمكن أن تدور في ذهن الإنسان قبل أن يأتي لهذا الاجتماع أو للالتقاء بأحب الناس إلينا في المملكة العربية السعودية.

ولا أقول هذا الكلام مجاملة لأن جميع أعضاء المجلس النيابي ومن حضر من إخواننا في لبنان أعرفهم معرفة جيدة إذ كانت علاقتي بلبنان قائمة منذ سنة ١٩٥١م وكانت علاقة متصلة دائمًا.

وإنني أشكر الله على ما وفقنا إليه بادئًا بالانطلاقة الأولى وهي انطلاقة ما تقرر في مؤتمر الدار البيضاء من بذل أقصى ما يمكن من مجهود فيما يتعلق بالوضع في لبنان.

لقد كان جميع الإخوة رؤساء الدول المجتمعين أَوْلَوا في أكثر اجتماعاتهم عناية تامة فيما يتعلق بالوضع اللبناني. ثم انتهى الأمر بعد ذلك إلى أنه تقرر بالإجماع أن نوكل إليهم بمجهودات في إطار القضية اللبنانية لعل وعسى أن يتولى ثلاثة من الإخوة متابعة القضية اللبنانية وإجراء الاتصالات مع النواب ومع الجهات المسؤولة في لبنان وأي جهات أخرى لها علاقة بالوطن اللبناني.

ولقد كان أخوكم الذي أمامكم الآن أحد الثلاثة الإخوة الذين تقرر أن نجد المخرج المشرف لجميع اللبنانيين بالدرجة الأولى والمخرج المريح للشعب اللبناني والشعوب العربية قاطبة.

ولقد بذلت المجهودات بقدر الإمكان فكانت الجولة الأولى.

ولم يكن بالغريب علينا أن تعترض الطرق بعض الأمور الناتجة عن عدم الإدراك ودون قصد أو رغبة في التحكم بشكل أو بآخر ويكون انعكاسها على الشعب اللبناني.

ومن الطبيعي أن النواب اللبنانيين بالأخص عليهم ولهم مسؤولية كبرى، وأثبت الشعب اللبناني أنه على مستوى الأحداث بالنسبة للنواب الموجودين الآن هنا والغائبين لأسباب مرضية أو لأسباب أخرى.

إن الشعب اللبناني شعب يدرك إدراكًا متكاملًا مصلحة لبنان بالذات ومصلحة الأمة العربية ولكن الظروف دائمًا تأتي بأشياء لا تخطر على بال أي شعب من الشعوب أو قائد من قادة هذا الشعب أو ذاك.

ولذلك بذلت فيما سبق وأنا أعرف ذلك مجهودات لم تكلل بالنجاح لأسباب عديدة ليس من بينها بالطبع عدم الرغبة في أن تنتهي أي مشكلة في لبنان أو في أي بلد عربي آخر.

ولكن كما هو معروف فإن المشكلات إذا وجدت وظلت باقية فإنها تستفحل بشكل أو بآخر ومن ثم يبدأ مفهوم أي فرد أو مجموعة بعيدًا عنها بأخذ مفهوم آخر وخاصة إذا لم تكن هناك اللقاءات المتواصلة أو جَدَّت ظروفٌ لم تكن في الحسبان. ولعل من حسن الطالع أنه منذ استقلال لبنان وحتى اليوم لا أذكر أبدًا أن المملكة العربية السعودية قامت بأي عمل يسيء لأي فرد لبناني أو أي قيادي لبناني في موقع ما من مواقع لبنان أو من عامة الشعب اللبناني.

بل كانت المملكة العربية السعودية إذا لم تكن قدمت أمورًا خيرة على قدر إمكاناتها فإنها لم ولن تسعى إلى أمور يمكن أن تحمل إساءة لأي لبناني سواء كان موجودًا في لبنان أو في أي بلد عربي أو خارج البلاد العربية.

ومهما قيل عن المملكة العربية السعودية من أنها لم تعمل كذا أو أساءت بكذا فلا أعتقد أن هذا ـ إذا صدر من أي لبناني ـ أنه مبني على كره ولكن الظروف تجعل الإنسان في وضع يتأثر بما يسمع من أعداء الأمة العربية.

إن الإنسان بشر وقد لا تتكرر على مسامعه أمور معينة تتعلق بالمملكة العربية السعودية وتلصق بالمملكة العربية السعودية فربما يخطر بذهنه نتيجة زيادة كمية المعلومات أن عشرة في المئة منها صحيح.

وإذا سمحتم لي أن أقول بصراحة فلا يستطيع أحد أن يدين المملكة العربية السعودية في أمر ما بالنسبة للبنان أو زعماء لبنان إن كانوا رؤساء جمهوريات أو كانوا رؤساء وزارات أو رؤساء برلمانات أو أعضاء برلمان أو أعضاء في الحكومة أو في إطار الشعب اللبناني.

ونحن لا نُكِنُّ للشعب اللبناني إلا المحبة والصداقة كما أنه ليس من المستحسن ولا أعتقد أنه من عادة المملكة العربية السعودية أن تأتي وتقول: لقد عملت كذا وعملت كذا؛ لأن هذا الأمر يصبح منة.. ومنة على من؟ على الشعب اللبناني وهو والشعب السعودي شعب واحد حتى إذا كان الشعب اللبناني في خير وفي بحبوحة من العيش انعكس ذلك على المملكة العربية السعودية كما أن العكس صحيح.

ولقد أخبرني جلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد بعد أن انتهيتم إلى ما انتهيتم إليه أخبراني بأنهما الآن وجدا الارتياح التام وأن الغمة بدأت تنقشع وأن التفكير السليم بدأ.

وأظن أننا كلنا نشترك في شيء واحد وهو أن وضعًا كهذا استمر لعدة سنوات له عدة تداخلات من أي جهة كانت ربما يتطلب بعض الوقت، لكن

الشيء الذي توصلتم إليه أعتبره شيئًا تاريخيًا وسوف يسجله التاريخ لجميع من ساهموا في هذا العمل الذي اتفقتم عليه.

وليس من المعيب أبدًا ـ بطبيعة الحال ـ من أي عضو من أعضاء البرلمان اللبناني أن يكون له رأي معين أو تعديلات معينة لا أعتقد أنها تنبع إلا عن إخلاص ومحبة حتى يكون الأمر متكاملًا وفي نظري فإن هذا الأمر هو واجب واجتهاد محبب للنفس.

وكلنا يعرف طريقة الاجتماعات البرلمانية في أوربا وفي بلدان العالم إذ لولا المناقشة ولولا التوقف عند جملة معينة لما أمكن للأمور أن تنضبط كما أنتم وافقتم عليها ورأيتم الشيء الذي حصل الآن من التنظيم الذي هو بداية.

ولا شك أن التاريخ سيسجل لكم وللشعب اللبناني عمومًا مآثر كما سمعت في الأخبار من أن الشعب اللبناني كان يقبل بعضه البعض بصرف النظر عن المذهب والانتماءات.

وإجمالًا فقد سرهم ما حدث وفرحوا فرحًا كبيرًا، ونجد أنه حدث انفراج نفسي منذ عشرين يومًا وحتى الآن في لبنان، وتمت اللقاءات بين أفراد الشعب اللبناني بغض النظر عن المذاهب بل حتى أولئك تجدهم مندمجين مع بعضهم البعض ويقبل كل منهم الآخر.

هذا الانفراج لم يوجد إلا بعد أن لمسوا أن ممثلهم في بلدهم الثاني قد احترم رغبتهم ولم يتدخل في أي أمر من الأمور لأنه لا نرى أكثر مما يراه قادة الرأي في لبنان من الذين أعرفهم من قديمهم والذين أعرفهم الآن.

الحمد لله فلبنان غني برجاله وغني بمقدرتهم وغني بمعرفتهم وغني ببعد نظرهم، رجال أثبتوا مقدرتهم العربية وغير العربية فاللبناني محترم في كل مكان من العالم.

ليس فيمن يضمه اجتماعنا هذا من لم تمر عليه تجارب في الحياة يعتقدها أنها الأصلح ومن ثم يجد أن هناك أصلح منها.

أعود مرة أخرى فأقول: إن جلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد أعربوا عن ارتياحهم للوصول إلى تلك النتائج.

والذي حصلنا عليه هناك من يرى أن فيه بعض الثغرات، أو أنه يرى أن هناك جملًا أفضل من الأخرى وأنه لو اتخذت بطريقة أو بأخرى لكان الأفضل.

وهذا كله ممكن أن يتحقق وممكن الوصول إليه، ومن هنا فلا يسعني إلا أن أقدم الشكر الجزيل لدولة الرئيس بصفته رئيس الدورة البرلمانية إلى الآن والشكر الجزيل لجميع من ساهموا في هذا التجمع وفي الوصول إلى هذه النتيجة المشرفة.

ويجب أن ندرك أنه لا بد أن يأتينا من خارج وطننا العربي باقتراحات أو بأخرى بيد أننا لن نلتفت لها بأي حال من الأحوال ولكن المهم كيف نجعل الشعب اللبناني ينطلق الآن.

ولا بد أن اتصالاتكم الهاتفية أو من يأتي من لبنان شرحوا لكم الوضع في البلد الذي عانى الأمرَّين، ولا أظن أن كل واحد منا لا يتألم عندما تشتد الأمور بطريقة لا إرادية ويبتدئ القتل وتنطلق القنابل والمتفجرات.

لا أعتقد أن في استطاعة أي إنسان يوجه قذيفة أو أخرى لشخص معين يريد أن تصل إليه أو لمجموعة معينة.

ولكن تصل من حيث تنتهي وتقع على مجاميع كبيرة من الآباء والأمهات والأطفال.

لو قمنا بإجراء عملية حسابية لاتضح لنا كم شخصٍ قتل في لبنان ليست له علاقة بأي موضوع، وكم أمٍّ أصبحت ثكلى وكم طفلٍ أصبح مشوهًا. فالذي فقد حياته ربما يكون أسعد، فقد حياته وانتهى.

وأنا متأكد كل التأكيد أنه ليس أحد منكم موجود هنا أو من إخوانكم في المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا إلا ويتطلع لأقرب فرصة يؤمل فيها أن يرى لبنان كما كان قبل سنوات.

بطبيعة الحال كانت الأمور تسير بطريقة تدريجية وتشتد في أوقات معينة ثم اشتدت في الوقت الأخير وقادت إلى أوضاع نحن كلنا نعلمها.

ونحن لن نتخلى عن لبنان وسوف نكون دائمًا تحت إمرة نواب لبنان وقادة لبنان وشعب لبنان بما يعود على لبنان بالخير؛ لأن الوضع الآن ليس مجرد مهمة أديناها، وانتهينا منها، فقد يجوز أن تكون هناك بعض الأمور إذا رغب أن نساعد ونساهم فيها كدول ثلاث فإنني لا أجد أي مانع يمنعنا أن نساعد في عمل الخير.

وهذا ليس انتقاصًا من حق قادة لبنان وشعب لبنان، ولكن عندما يكون واضحًا لإخواننا المجتمعين هنا الآن أن اللجنة الثلاثية سوف تبقى على اتصال دائم بجميع المسؤولين في لبنان فإننا نأمل أن يتم في أسرع وقت انتخاب رئيس واحد للبنان وحكومة موحدة.

وتنظيماتكم التي سمعتها في البيان الذي تفضل به أخي رئيس مجلس النواب وأوضحها للجميع، كما استمعت إلى الملاحظات التي أبداها بعض إخواني النواب أعتقد أنها كلها تصب في مصب واحد هو أن نحكم الوضع الذي نحن فيه في لبنان في الإطار الذي يحفظ على لبنان كرامته ويجعله يعود كما كانت تعهده الأمة العربية وغير الأمة العربية.

ربما من أفضل الظروف في بعض الأحيان تلك التي يهيئها الإنسان ولكنها هي تهيئ نفسها.

لا أستطيع أن أقول: إنها كانت مشكلة مستعصية ولكن من أفضل الأمور التي حدثت الآن أن أعضاء المجلس النيابي كان لقاؤهم مع إخوانهم العرب فحسب، وليست هناك أيد أخرى كانت لها أي علاقة بالموضوع، بل إخوان عرب في بلد عربي اختاروه لأن يكون ملتقى لهم، فكان ذلك من الأمور التي أسعدت جميع سكان المملكة العربية السعودية وأنا واحد ممن أسعده هذا الأمر، كما أسعد حكومة المملكة العربية السعودية وشعبها عندما تقرر أن يعقد اللقاء في المملكة العربية السعودية.

وفي النهاية فالأمر يعود بالحكمة والعقل والتبصر ويجب أن يكون واضحًا أنه لا بد أن تطرأ بعض الأمور ولكن إذا وجد التصميم فإنه ينبغي أن يعالج أي أمر يطرأ بالطريقة المحببة للنفوس، ومن ثم فإن من المؤكد الوصول إلى النتيجة التي كنا نريد أن نصل إليها منذ عشرات السنين ووصلتم إليها الآن ولله الحمد بالطريقة المحببة وبدون أي ضغط، بل بوفاق وقناعة تامة. ولقد اتصل بي العديد من رؤساء الدول عربية وغير عربية، وإنني أنقل لكم تهنئتهم ومباركتهم لما اتفقتم عليه.

وإنني أشكر كذلك فخامة الرئيس حافظ الأسد والزعماء العرب الآخرين الذين ساهموا في دفع عجلة السلام في لبنان إلى الأمام.

وتأكدوا أيها الإخوة أن أي مشكلة لا بد لها من رواسب، والذي أريد أن أؤكده أننا نحن الدول الثلاث سوف نتابع متابعة تامة تذليل الكثير من الأمور التي من الممكن أن نجدها في نفسية كل واحد من المجتمعين الآن وأن نرى أنها كبيرة ويصعب تذليلها في المستقبل.

وليس ثمة شك أنه لا يوجد شيء فيه صعوبة تامة ولكننا إذا أحكمنا البداية فمن المؤكد أن بقية الأمور سوف تحل إن شاء الله.

ولذلك عندما قلت: إننا نحن كلجنة ثلاثية سوف نبقى بشكل جيد جدًا نتابع الأمور معكم أنتم وليس خارجًا عن نطاق أعضاء المجلس النيابي ونحن على أتم الاستعداد عندما يطلب منا ذلك أن نبذل الجهود الخيرة في شيء، ولسوف نبذل ما نستطيع من مجهود للمساهمة في بناء لبنان لأنه من يعرف حجم الدمار والخراب الذي حصل في لبنان فإنه يدرك أن الشعب اللبناني لا يستطيع وحده تعمير لبنان.

ولسوف نساهم بما نستطيع، كما أنني مقتنع بأن الدول المحبة للسلام في أوربا وفي أمريكا أو في أي مكان آخر من المؤكد أنها سوف تساهم بما تستطيع من الأمور الخيرة حتى يعود لبنان كما كان وأفضل.

وأنا متأكد لمعرفتي بالأريحية اللبنانية الأكيدة أنها ستكون أسبق مما يتصوره إنسان حتى يعود لبنان كما كان ويعمر لبنان بالشكل المرغوب فيه.

ولكن ربما بعض الأمور كانت تتطلب فيما سبق أن تذهب لجنة وزراء الخارجية في الدول الثلاث تطرق باسم قادة الدول الثلاث جميع الأبواب، وتطلب من الزعماء العرب إمكانية دفع اللقاء اللبناني والابتعاد عن بعض الأمور التي ربما أنها تعكر بعض أو كل ما يراد من سلام واستقرار.

وأرجو أن أؤكد مرة أخرى سرور والتزام اللجنة الثلاثية بأن تواصل العمل في أي لحظة ترغبون أن تؤدي فيها أي مجهود كان، ونحن لن نؤدي مجهودًا لفئة دون أخرى وليست لنا رغبة معينة بأي حال من الأحوال.

كيف يمكن أن يعود لبنان كما كان وإسرائيل موجودة في الأراضي اللبنانية. إن هذا الأمر يهم اللجنة الثلاثية في الدرجة الأولى، يجب أن تخرج

إسرائيل من لبنان تمامًا ويصبح الشعب اللبناني حرًا في أرضه من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها.

أستطيع أن أقول: إن الشعب اللبناني من أرقى شعوب العالم إذ لا يوجد من القادة أو النواب أو عامة الشعب إلا وهو يؤدي أعمالًا مفيدة وبناءة للبنان.

أقول هذا الكلام لمعرفتي بلبنان من عام ١٩٥١م وعندما أقول ذلك فإنني أقوله بإخلاص وبهجة وبصداقة للشعب اللبناني عمومًا.

طبعًا نسمع من وقت لآخر من ينتقد المملكة العربية السعودية بشكل ليس مبنيًا على أشياء صحيحة، ولكن نقول: إنه لو تم الاطلاع على الحقائق لما قال أي نوع من الإساءة للمملكة العربية السعودية.

وعندما أقول هذا الكلام فإنني أقول لشعب حبيب إلى نفوسنا، وعلى هذا الأساس فلم نتأثر بأي شيء بل العكس لأننا متأكدون بأن أي أحد يحاول انتقاد المملكة العربية السعودية أو يلصق بها أي شيء غير صحيح فلا بد في النهاية من أن يعرف الحقائق ويكون من أصدق الأصدقاء للمملكة العربية السعودية.

لقد حرصنا على أن تكون علاقاتنا وصداقتنا مع لبنان علاقة محبة وأخوة. ولذلك لم نسمع في يوم من الأيام أن الإعلام الرسمي الحكومي أو الصحف والمجلات السعودية تعرضت لأي رد أو دفاع عما يطال المملكة العربية السعودية؛ لأنني أعتقد شخصيًا أن ما تتعرض له المملكة ليس مبنيًا على كره للمملكة العربية السعودية لكن كما يقال «ما آفة الأخبار إلا رواتها» ليت من يحاول أن يقول عن المملكة العربية السعودية شيئًا أن يأتي ويناقشنا

فالنقاش شيء محبب للنفوس، ولكن كما يقول المثل العامي «في الفخ أكبر من العصفور».

ليس المهم أن يشتم أحد المملكة العربية السعودية أو يدينها بإدانات أو اتهامات، هذه كلها لا تعنينا بشيء ولا تهمنا تمامًا؛ لأنه في النهاية سوف نعود محبين وأصدقاء كما كنا سابقًا.

ولكن المهم أن تكون الحصيلة التي حصلت عليها تمت بطريقة خالية من أية أغراض أو دوافع أو ضغط خارجي أو داخلي فأرجو أن نحافظ عليها بما نستطيع.

إن بلدكم المملكة العربية السعودية سوف تكون دائما معكم في جميع الأمور كلها الخارجة عن أعمال اللجنة الثلاثية بما تستطيع المملكة أن تؤديه.

ولا شك أن اللجنة الثلاثية بما سمعته أنا ليلة البارحة من جلالة الملك الحسن الثاني ومن فخامة الرئيس الشاذلي بن جديد هي معكم في كل وقت وفي كل لحظة من اللحظات.

لقد حاولت أن أختصر الأمور بشكل أو بآخر وكلها تنحصر في الترحيب بجميع أعضاء المجلس النيابي ومن حضر من اللبنانيين إلى بلده الثاني.

وهذا نعتبره فخرًا للمملكة العربية السعودية وثقة من أحبائنا في لبنان عمومًا لأنهم اختاروا أن تكون إقامتهم ومناقشتهم في المملكة العربية السعودية فأكرمتمونا بهذا الأمر وطوقتمونا بطوق كبير جدًا بحيث لا نعرف كيف نستطيع أن نرد هذا الكرم اللبناني والثقة اللبنانية بالنسبة لبلدهم الثاني المملكة العربية السعودية.

نأمل أن يوفقنا ربنا لكي نستطيع أن نعمل ما يمكن عمله بالنسبة للبنان.

وأتمنى إن شاء الله أن أجد نفسي في أقرب فرصة بين إخواني وأصدقائي الذين أعرفهم في لبنان.

وشكرًا لكم وأهلًا وسهلًا بكم.

الملحق رقم ٩ ـ كلمة السيد حسين الحسيني رئيس مجلس النواب اللبناني خلال استقبال خادم الحرمين الشريفين للنواب اللبنانيين في جدة[(١)]:

جلالة الملك:

يسرني أن أعرب لجلالتكم باسمي وباسم زملائي النواب عن صادق شكرنا وعظيم تقديرنا لما تبذلونه من جهد كبير في مساعدة بلد عربي شقيق، هو الآن في محنة الحرب والانقسام، وهو غدًا كما يجب أن يكون بإرادة أبنائه ومساعدة أشقائه وأصدقائه.

جلالة الملك:

إن تاريخ العلاقات الأخوية الوثيقة التي تشد لبنان إلى المملكة العربية السعودية ليدفع أي استغراب لما ترونه من حضور لنا بينكم، ولما نراه من نجدة ومساعدة لنا منكم.

وها نحن الآن بدعوة منكم ومن أخويكم في اللجنة الثلاثية العليا، جلالة الحسن الثاني، وسيادة الشاذلي بن جديد، وقد أظهرنا إرادة شعبنا الواحد، وحققنا أمل أشقائه وأصدقائه، فأكدنا ميثاق العيش المشترك، وجددنا صيغة الدولة الواحدة.

إننا يا صاحب الجلالة نلبي النداء. والعالم إنما هو ناظر إلى القرار العربي بإنقاذ بلد عربي كأنما هو ناظر إلى مستقبل العرب.

(١) المرجع السابق، العدد نفسه، ص ٢١.

لقد خطا العرب الخطوة الأولى فاتخذوا القرار العربي، وكان الشك كبيرًا في أن تليها الخطوة الثانية.

ثم خطوتم الخطوة الثانية فأوقفتم إطلاق النار، وكان الشك كبيرًا في أن تتم الخطوة الثالثة.

ثم خطوتم الخطوة الثالثة فدعوتم نواب الشعب اللبناني إلى الاجتماع. وكان الشك كبيرًا في أن تحدث الخطوة الرابعة.

ثم خطونا الخطوة الرابعة فلبينا النداء. وكان الشك كبيرًا في أن ننجز الخطوة الخامسة.

ثم خطونا الخطوة الخامسة؛ فأكدنا ميثاق العيش المشترك، وجددنا صيغة الدولة الواحدة، وأفسحنا في المجال أمام الخطوات الملحة من أجل إحلال السلام.

إننا ـ يا صاحب الجلالة ـ لواثقون من النجاح بإذن الله.

الملحق رقم ١٠ ـ بيان اللجنة الثلاثية العليا الذي تلاه الأمير سعود الفيصل في أثناء لقاء خادم الحرمين الشريفين بأعضاء مجلس النواب اللبناني في جدة[١]:

تلا الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بيان اللجنة الثلاثية العربية العليا حول نتائج اجتماعات المجلس اللبناني والخطوات المتوقعة بعد الآن وفيما يأتي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

تابعت اللجنة الثلاثية العربية العليا باهتمام بالغ الاجتماعات التي عقدها النواب اللبنانيون في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١/ ٣/ ١٤١٠هـ الموافق ٣/ ٩/ ١٩٨٩م إلى ٢٣/ ٣/ ١٤١٠هـ الموافق

(١) المرجع السابق، العدد نفسه، ص ٢٢، ٢٣.

٢٢/ ١٠/ ١٩٨٩م، قيامًا بالواجب الوطني، وتلبية للدعوة التي وجهت إليهم من اللجنة الثلاثية. ويسر اللجنة أن تعبر عن تقديرها الكبير للإنجاز التاريخي الضخم الذي توصل إليه النواب اللبنانيون والذي أكد وحدتهم وأثبت حرصهم على قيام الدولة على أساس الوفاق الوطني، وأن تشيد بالمجهودات الكبيرة التي بذلها السادة النواب أثناء مناقشة وثيقة الوفاق الوطني، وبما تميز به عملهم من شعور بالمسؤولية التاريخية وتفان في أداء الواجب تطلعًا نحو تحقيق المصلحة اللبنانية العليا. كما يسرها أن تزف التهاني في المقام الأول إلى الشعب اللبناني الشقيق الذي ضحى وقاسى الكثير، وتبتهل إلى الله العلي القدير أن يكون ذلك مدعاة لاستتباب الأمن والاستقرار في ربوع لبنان وترسيخ السلام والعيش المشترك والوئام والصفاء والإخاء بين أهله.

إن الاتفاق الذي توصل إليه النواب اللبنانيون في الطائف يؤكد أن الحل الوحيد للأزمة اللبنانية هو النابع من صميم الشرعية اللبنانية، وأن قضية السلام وإحياء المؤسسات الدستورية للحفاظ على وحدة لبنان وسيادته واستقلاله هو الطريق الوحيد لتحقيق ذلك الحل. كما أن الاتفاق يشكل خطوة أساسية في انعقاد المجلس النيابي للتصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة وفاق وطني تلتزم بالوثيقة وتبدأ على الفور في اتخاذ الإجراءات الدستورية لوضعها موضع التنفيذ. وإن اللجنة الثلاثية العربية العليا لن تتوانى عن بذل كل ما في وسعها لتهيئة الأجواء والمساعدة على تحقيق هذه الخطوات.

إن اللجنة الثلاثية العربية العليا على قناعة تامة بأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يشكل إطارًا عادلًا ومتوازنًا يحقق التطلعات اللبنانية في السيادة والاستقلال والوحدة والمساواة.

إن إدخال الإصلاحات على النظام السياسي اللبناني من شأنه تحقيق المشاركة الحقيقية في القرار وإنشاء دولة المؤسسات، إن هذه الإصلاحات بشقيها السياسي والإداري سواء فيما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وتوسيع عضوية المجلس النيابي، أو فيما يتعلق بإلغاء الطائفية السياسية والمركزية والتربية والتعليم والإعلام والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، من شأنها كلها تلبية تطلعات اللبنانيين في العيش المشترك في ظل نظام حر يحقق تكافؤ الفرص أمام المواطنين في جو من الرخاء والأمن والازدهار، وفي ظل وضع تسوده العدالة والسلم والمصالحة، وذلك لكي يتسنى للإخوة اللبنانيين بفضل التأنس والتضامن بينهم تشييد مستقبل تسوده الوحدة والاستقلال والإشعاع الحضاري ضمن العائلة العربية والأسرة الدولية.

وبالنسبة لتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي من لبنان إزالة تامة، فإن اللجنة الثلاثية إذ تشيد بالمقاومة البطولية التي يقوم بها الشعب اللبناني في الجنوب ضد الاحتلال الإسرائيلي، فإنها تدعو مجددًا الأطراف الدولية المعنية وخاصة مجلس الأمن والدول الدائمة العضوية فيه إلى تحمل مسؤولياتها وذلك بالعمل بكافة الوسائل لتنفيذ القرار رقم (٤٢٥) وسائر قرارات مجلس الأمن القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة مع التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩م.

وبالنسبة لتنظيم العلاقات السورية اللبنانية على أساس السيادة والاستقلال فإن من شأن ذلك تأكيد وترسيخ العلاقات الأخوية بين البلدين في إطار تكافؤ المصالح والاحترام المتبادل لاستقلال كل منهما وسيادته وحقه في ممارسة سلطته الوطنية فوق كامل أراضيه.

ولقد أكدت الجمهورية العربية السورية مشكورة استعدادها لمساعدة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها على الأراضي اللبنانية، كما أن قمة الدار البيضاء أكدت وقوف الدول العربية جميعها مع الحكومة اللبنانية في كل إجراء تتخذه لبسط سلطتها على كامل ترابها الوطني بقواتها الذاتية.

وفيما يتعلق بالمهام الأمنية والدفاعية التي تقوم بها القوات السورية في لبنان فقد توصلت اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى اتفاق كامل وتفاهم تام مع الشقيقة سورية تنهي بموجبه القوات السورية المتواجدة في لبنان مهماتها الأمنية في مدة أقصاها سنتان كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني حيث تتسلم قوات الشرعية اللبنانية خلال تلك المدة مسؤولية الأمن بالكامل من القوات السورية التي تقوم آنذاك بإعادة تمركزها في المناطق المذكورة في وثيقة الوفاق الوطني، كما أن مدة بقاء القوات السورية في هذه المناطق تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين السورية واللبنانية، وستكون القمة العربية معنية بإبرام وتنفيذ هذا الاتفاق.

وانطلاقًا من المعطيات المشار إليها فإن اللجنة الثلاثية العربية العليا يسعدها أن تجدد التأكيد على ما تضمنه قرار مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء من التصميم على مساعدة لبنان على الخروج من محنته وإنهاء معاناته وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية على كامل التراب الوطني اللبناني، والبدء في إعادة إعمار لبنان وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الأسرة العربية، وفي هذا الإطار فإن اللجنة تؤكد بوجه خاص على ما يلي:

١ ـ أن الحل الحقيقي للأزمة اللبنانية الذي يتم في إطار الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته على أراضيه، وأن الإطار العربي هو الإطار الطبيعي لحل الأزمة اللبنانية.

٢ ـ أن المسؤولية العربية العامة عن الوضع في لبنان والتزام الدول العربية جميعًا بتحقيق الأهداف التي أقرها مؤتمر قمة الدار البيضاء هو التزام قائم ومستمر منبثق من صميم الواجب القومي الأصيل ومن مواثيق جامعة الدول العربية.

٣ ـ إن مؤتمر قمة الدار البيضاء قد أعلن حرصه على مواكبة تنفيذ قراره الخاص بالأزمة اللبنانية وأن اللجنة الثلاثية ستعمل على إطْلاع القمة على جميع مراحل التنفيذ، كما أن الدول العربية لن تتوانى عن القيام بواجبها نحو ما تحتاجه مسيرة السلام في لبنان حتى يتم بعون الله استعادة لبنان لوحدته وسيادته الكاملة.

٤ ـ أن أي مشكلة تعترض طريق حكومة الوفاق الوطني اللبناني ستلقى كامل العناية والاهتمام والمتابعة من جانب اللجنة الثلاثية العربية العليا ومن جانب القمة العربية، وأن اللجنة ومن ورائها القمة العربية لن تتردد في دعم حكومة الوفاق الوطني لتذليل أي عقبات تعترض سبيلها.

٥ ـ أن اللجنة الثلاثية العربية العليا تؤكد التزام الدول العربية وتصميمها على مساعدة الدولة اللبنانية للمحافظة على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته، وعلى مساعدتها لتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة تامة وعلى تعزيز كافة مؤسساتها الشرعية الدستورية والأمنية والعسكرية، وعلى مساعدتها لإعادة إعمار لبنان بالتعاون مع بقية دول العالم.

وأخيرًا فإن اللجنة الثلاثية العربية العليا إذ تعبر عن تقديرها الكامل للتعاون المثمر الذي أبدته الشقيقة سورية للوصول إلى هذه المرحلة المهمة فإنها تقدر بشكل خاص تأكيد الشقيقة سورية على استعدادها في الإسهام

الجاد في وضع وثيقة الوفاق الوطني موضع التنفيذ. وإن اللجنة الثلاثية في الوقت الذي تناشد فيه كافة الأطراف للتعاون المخلص مع الجهود المبذولة لتسهيل الأجواء الملائمة لاستكمال الخطوات التي ستعقب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الطائف تقرر ما يلي:

- **أولًا**: الطلب من رئاسة مجلس النواب اللبناني الدعوة لانعقاد المجلس بتاريخ أقصاه يوم الثلاثاء ٩/ ٤/ ١٤١٠هـ الموافق ٧/ ١١/ ١٩٨٩م لانتخاب رئيس المجلس النيابي ونائبه وأعضاء المكتب والتصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس للجمهورية، وذلك بناء على قرار القمة.

- **ثانيًا**: تأمين مكان عقد اجتماع مجلس النواب وذلك بالتنسيق بين مكتب رئاسة المجلس وممثل اللجنة الثلاثية في لبنان السيد الأخضر الإبراهيمي والجهات المعنية الأخرى.

- **ثالثًا**: قيام ممثل اللجنة الثلاثية في لبنان بوضع البرنامج الأمني الخاص بتوفير الحملة اللازمة لمكان عقد الاجتماع وتأمين وصول السادة النواب إلى مقر الاجتماع وذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

- **رابعًا**: سيقوم السيد الأخضر الإبراهيمي فورًا باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذه الخطوات موضع التنفيذ.

سائلين الله العلي القدير التوفيق والسداد لكل ما فيه الخير للبنان الشقيق ولأمتنا العربية المجيدة.

المراجع

١ ـ أبو طالب، حسن: (١٩٨٤م)، **الوساطة السعودية والأزمات العربية**، السياسة الدولية، العدد ٧٥، يناير.

٢ ـ **اتفاق الطائف ـ السلام المنشود**: (١٩٩١م)، بيروت ـ لبنان، دار اللواء للصحافة والنشر.

٣ ـ الأشعل، عبدالله: (١٩٨٩م)، **المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي**، جدة.

٤ ـ الأنصاري، عبدالقدوس: (١٣٩٥هـ)، **النواحي البيانية البارزة في أحاديث سمو الأمير فهد بن عبدالعزيز للصحافة العربية**، المنهل، العدد ٨، شعبان.

٥ ـ البازعي، حمد بن سليمان: (١٤٢٢هـ)، **جهود المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية في المجال الاقتصادي**، ندوة «المملكة العربية السعودية وفلسطين: علاقة التاريخ والمصير». ٢٧ ـ ٢٩ محرم ١٤٢٢هـ، الموافق ٢١ ـ ٢٣ إبريل ٢٠٠١م، الرياض، دارة الملك عبدالعزيز.

٦ ـ الحمودي، عبدالرحمن بن محمد: (١٤١٩هـ) **الدبلوماسية والمراسم السعودية: تاريخية ـ دبلوماسية ـ تنظيمية**، المجلد الأول.

٧ ـ الخريجي، صالح بن ناصر: (١٩٩٨م) **خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ـ السيرة والمسيرة**، الرياض، مطابع المخطوط.

٨ ـ **الدبلوماسي**، (جمادى الأولى، ١٤١٠هـ)، العدد ١٢.

٩ ـ الزركلي، خير الدين: (١٩٧٧م) **شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز**، (ط ٢)، بيروت، دار العلم للملايين.

١٠ ـ السماري، فهد بن عبدالله، وناصر بن محمد الجهيمي: (١٤٢٢هـ) **المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ـ دليل موجز بأبرز الإنجازات والمواقف**، الرياض، دارة الملك عبدالعزيز.

١١ ـ السماك، محمد: (١٩٨٤م)، **القرار العربي في الأزمة اللبنانية**، بيروت ـ لبنان، دار الكتاب اللبناني.

١٢ ـ الغادري، نهاد: (بدون تاريخ)، **السياسة الخارجية السعودية ـ الأهداف والأساليب**، بولونيا ـ إيطاليا، بولجرافيسي إيدتوريال.

١٣ ـ القابسي، محيي الدين: (بدون تاريخ)، **المصحف والسيف**، (الطبعة الثالثة)، الرياض، دار الناصر للنشر والتوزيع.

١٤ ـ القاسمي، خالد بن محمد: (١٩٩٥م)، **فهد بن عبدالعزيز.. قائد ومسيرة**، الشارقة، دار الثقافة العربية.

١٥ ـ **الكتاب الأبيض لمبادرة خادم الحرمين الشريفين تجاه لبنان**، (١٩٩٣م)، دار اللواء للصحافة والنشر، بيروت ـ لبنان، المركز العربي للطباعة والنشر.

١٦ ـ المجذوب، حسني: (جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ)، **لبنان يقدر بادرة الملك فهد**، الفكر الإسلامي، العدد الثاني.

١٧ ـ المنصور، منصور: (١٤١٩هـ)، **السياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي، الدور السعودي وأهم العوامل المؤثره فيه، السياسة الخارجية**

للمملكة العربية السعودية في مئة عام ١٣١٩ ـ ١٤١٩هـ، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.

١٨ ـ **المنظور الفكري للملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود.. المواقف**، (بدون تاريخ) وزارة الإعلام، الرياض، مطابع العصر.

١٩ ـ **النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق**، هدية مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، العبيكان للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ.

٢٠ ـ الوتار، عبدالعزيز: (ربيع الآخر ١٤١٨هـ)، **نقلة نوعية في علاقات البلدين الاقتصادية ـ ٥٠٠ مليون دولار من المملكة لإعمار لبنان**، التجارة، العدد ٤٥٠.

٢١ ـ **أم القرى**، (٢٥ صفر ١٤١٤هـ)، العدد ٣٤٦٦.

٢٢ ـ **دولة في قائمة الشرف العالمية ـ خدمة الإسلام والمسلمين**، (بدون تاريخ)، وزارة الإعلام، الشؤون الإعلامية، الرياض، مطابع دار الجسر.

٢٣ ـ رضا، عادل: (١٩٩٤م)، **فهد بن عبدالعزيز: الإنسان.. الملك**، القاهرة، دار أخبار اليوم.

٢٤ ـ سعود الكبير، تركي بن محمد: (١٤٢٢هـ)، **دور وزارة خارجية المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية**، ندوة «المملكة العربية السعودية وفلسطين: علاقة التاريخ والمصير»، ٢٧ ـ ٢٩ محرم ١٤٢٢هـ، الموافق ٢١ ـ ١٣ إبريل ٢٠٠١م، الرياض، دارة الملك عبدالعزيز.

٢٥ ـ سلمان، سعيد: (١٩٩٤م)، **وسقطت التحديات**، بيروت ـ لبنان، دار أزال للطباعة والنشر.

٢٦ ـ عنان، محمد: (١٩٧٨م)، **السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣ ـ ١٩٧٨**، بيروت، المكتب العالمي للطباعة والنشر.

٢٧ ـ **قائد وأمة.. في مائة عام (١٩٩٩م)**، الدوحة ـ قطر، وكالة الأنباء القطرية.

٢٨ ـ قلعجي، قدري: (١٩٧٤م)، **فيصل ومعركة الكرامة العربية**، دار الكاتب العربي.

٢٩ ـ **مختارات من الخطب الملكية**، (١٤١٩هـ)، (الجزء الثاني)، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، مرينا لخدمات الطباعة.

٣٠ ـ معتوق، مها (١٩٨٣م)، **وقائع الحرب الإسرائيلية ـ الفلسطينية في لبنان**، بيروت، مطابع معتوق.

أضواء على جوانب من العلاقات السعودية - اللبنانية إبان الحرب المحنة

أ. د. محمد بن عبدالرحيم الأيوبي/
عضو هيئة التدريس في الجامعة اللبنانية

الخلفية التاريخية للحرب الأهلية:

قدر الشعب اللبناني بحكم تركيبته الدمغرافية الطائفية وبحكم الموقع الجغرافي المهم لبلاده أن يكون على موعد دائم ومستمر مع تقلبات السياسة وما تحمله من متغيرات، ومع الخضات الأمنية والمواجهات العسكرية في الداخل ومع المحيط، وما تحدثه من تحولات وإعادة تشكيل لمجموع السكان في مختلف أنحاء البلاد.

فلبنان السياسي قائم في الحقيقة على تنوع غريب ومزيج عجيب يجمع عائلات روحية متعددة، وطوائف دينية مختلفة ساهمت مجتمعة في تكوين لبنان الصيغة عبر الأزمنة والعصور. فالطابع السياسي أو الرابطة الاجتماعية والعصبية هي الغالبة على هذه التجمعات، ولبنان على حد تعبير الأستاذ جواد بولس هو اتحاد فيدرالي للعائلات الروحية.

كان لبنان منذ وجوده رقعة جغرافية سياسية محددة بمثابة وعاء انصهار للمقيمين على أرضه، ومشروع تعاون دائم ومستمر بين مواطنيه على الرغم من وجود اختلافات عقدية وفكرية جوهرية بين سكانه، فالتباين الفكري الواضح، والاختلاف في الرأي الذي تشهده الساحة اللبنانية من وقت لآخر ما هو في

حقيقة الأمر إلا انعكاس للقضايا الفلسفية والمسائل اللاهوتية والسياسية التي يتبناها سكان هذا البلد منذ زمن بعيد.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن هذا الاختلاف كثيرًا ما تجاوز حدود العقل والمنطق، وأدخل البلاد في دورات العنف الطائفي المعروفة في عام ١٨٤١م و ١٨٤٥م و١٨٦٠م وكذلك في عامي ١٩٥٨م و١٩٧٥م حيث شهدت البلاد حروبًا أهلية لا مسوّغ لها، ولعل الحرب الأهلية الأخيرة التي وقعت بعد حادثة عين الرمانة في الثالث عشر من نيسان (إبريل) عام ١٩٧٥م كانت أعنف الحروب وأطولها وأعقدها، إذ تطلبت الكثير من الجهود الدولية والوساطات الإقليمية والمحلية لوضع حد لها. لم تكن هذه الحرب في رأي المؤرخين وعلماء السياسة بنت ساعتها؛ فهي في رأي هؤلاء وليدة عوامل عديدة تراكمت وتفاقمت وتُركت دون معالجة عاجلة فتضخمت مع مرور الوقت إلى أن وصلت إلى مرحلة الانفجار.

ويرى ألبير منصور في كتابه «موت جمهورية» ص (١٥٤) أن هناك مجموعة ممهدات محلية وإقليمية شكلت المدخل الأساس للحرب الأهلية في لبنان، وهذه الممهدات في رأيه هي مسألة الهوية، ومسألة الهيمنة الطائفية، والمسألة الاجتماعية، ومسألة المشاركة في الحكم، وأخيرًا مسألة الوجود الفلسطيني المقاوم واقتصاره على لبنان وحده.

فعن مسألة الهوية كتب منصور ما يأتي: «لقد تنازعت لبنان منذ بدايات النضال التحرري عن الحكم العثماني وحتى اتفاق الطائف ثلاثة اتجاهات متباينة:

- الاتجاه الأول: لبنان عربي.
- الاتجاه الثاني: لبنان سوري.
- والاتجاه الثالث: لبنان لبناني.

فرواسب هذه الاتجاهات ما زالت تتفاعل في بعض الأوساط الشعبية المعاندة التي تشكل في استمرارية عنادها إرجاعًا لعصبيات ومكابرات وافدة من بنية أخرى وزمن آخر، إنها بنية الهيمنة الطائفية». لقد تقوضت في رأي منصور مؤسسة الهيمنة، وبقيت العصبيات حية كإرجاع ذكرى واستعادة حلم ضائع.

فعلى الرغم من انهيار مؤسسة الهيمنة الطائفية نتيجة اتفاق الطائف فلا تزال هناك في رأيه القُوى الرافضة للاتفاق والقوى المؤيدة له. فقوى الرفض تعمل على إرجاع الماضي وإحياء مواته من خلال عمل سياسي يعرف أصحابه أنه لن يؤدي إلا إلى اغتيال الوطن والانتحار الجماعي.

فبالعودة إلى ما قبل مؤتمر الطائف وبصورة أدق إلى بداية الحرب يرى المؤرخون وعلماء السياسة أن حادثة عين الرمانة لم تكن السبب الحقيقي لاندلاع هذه الحرب، وإنما كانت الشرارة التي أشعلت فتيلها. فالطائفية والظلم الاجتماعي والهيمنة السياسية هي الأسباب الحقيقية في رأي المسلمين وأحزاب الحركة الوطنية في إشعال الحرب، وترى أطراف الجبهة اللبنانية أن الوجود الفلسطيني المسلح على الأراضي اللبنانية هو الذي سبَّب تلك الحرب.

فالاحتقان والاختلاف في وجهات النظر هو الذي أدى إلى الانفجار الكبير عام ١٩٧٥م. إن نار الحرب التي أُشعِلتْ في لبنان في ذلك العام طالت البشر والحجر ولم تترك شيئًا، إذ وصل ضرر هذه الحرب إلى المؤسسة العسكرية رمز وحدة البلاد وعنوان قوتها، لقد ثبتت عبثية هذه الحرب منذ البداية فقد انقضى عام ١٩٧٥م وأكثر من نصف عام ١٩٧٦م دون أن يحقق أي من الفريقين المتخاصمين الجبهة اللبنانية أو الحركة الوطنية انتصارًا يُذكر.

مبادرات الحل:

وفي هذه الأثناء تدخلت قوى الخير العربية لوقف الاقتتال بين أبناء الوطن الواحد والأمة الواحدة، فتدخلت سوريا دبلوماسيًا وعجزت حتى منتصف عام ١٩٧٦م عن وقف القتال وفرض السلام.

وعلى الرغم من النكسات الأمنية والسياسية المتكررة نجح السوريون في نهاية المطاف في الوصول إلى صيغة تسوية مؤقتة بين الأطراف المتنازعة، ففي الرابع عشر من شباط (فبراير) ١٩٧٦م حقق السوريون اختراقًا بتقديمهم برنامجًا للإصلاح مكونًا من سبع عشرة نقطة عُرِفَ باسم «الوثيقة الدستورية»، لقد فشلت الجهود التي بُذِلت لتطبيق هذه الوثيقة لسببين:

- السبب الأول: انقسام الجيش اللبناني على نفسه في ذلك الوقت.
- والسبب الثاني: مغادرة الرئيس سليمان فرنجية قصر الرئاسة بعد تعرضه لقصف مباشر ولجوئه إلى مكان آمن.

وفي أيار (مايو) ١٩٧٦م انتُخِبَ الأستاذ إلياس سركيس رئيسًا للجمهورية، واستمر في منصبه حتى عام ١٩٨٢م حين غزا الجيش الإسرائيلي لبنان في ٤ حزيران (يونيو) من العام المذكور، هذا وانتهت ولاية الرئيس سركيس في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨٢م دون أن يتحقق السلام، وتم انتخاب بشير الجميل الذي قُتِلَ في الرابع عشر من الشهر نفسه، لتؤول الرئاسة بعد اغتياله إلى شقيقه الرئيس أمين الجميل.

وفي عهد الرئيس سركيس اشتد ضغط الحركة الوطنية على معاقل المسيحيين في الجبل، وكادت الحركة الوطنية تُلحق الهزيمة الكاملة بقوات الجبهة اللبنانية لولا تدخل الرئيس حافظ الأسد لوقف القتال، وبعد أسبوعين من بدء التدخل السوري خمد القتال، ووافقت سوريا على المشاركة في مؤتمر

السلام العربي الذي دعت إليه جامعة الدول العربية في القاهرة والذي انعقد في الرياض في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٦م.

أوصى مؤتمر الرياض بإنشاء قوات الردع العربية Arab deterrent Force، وفي كانون الثاني (يناير) تشكلت قوات الردع العربية من ثلاثين ألف جندي كان (٢٧) ألف منهم من السوريين، أما الباقون فكانوا سرايا رمزية من كل من المملكة العربية السعودية، ودول الخليج، والسودان وليبيا. وعُيِّن الرئيس سركيس قائدًا اسميًا لقوات الردع العربية، وقد اضطُر للتجديد لها مرات عدة نظرًا للمصاعب التي واجهها في إصلاح الجيش.

وفي نهاية عهده بلغ الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي ذروته، ففي حزيران (يونيو) ١٩٨٢م قررت إسرائيل غزو لبنان بحجة وقف المقاومة وحماية مستعمراتها في الجليل وشمال فلسطين. أثار الغزو الإسرائيلي الدول العربية بصورة عامة والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، ففي الثامن من حزيران (يونيو) عام ١٩٨٢م دعا الملك خالد بن عبدالعزيز الدول الإسلامية إلى توحيد صفوفها وحشد طاقاتها لمواجهة إسرائيل، ووصف في بيان أصدره بصفته رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي أن العدوان الإسرائيلي على لبنان يُمثل مرحلة جديدة من مراحل حرب الإبادة لتحقيق أهداف إسرائيل في اغتصاب أجزاء من أراضي الأمة الإسلامية وتكريس استعمارها الاستيطاني للأراضي العربية والمقدسات الإسلامية.

وفي الثاني عشر من حزيران (يونيو) عام ١٩٨٢م أجرى ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبدالعزيز اتصالين هاتفيين الأول مع الرئيس إلياس سركيس، قالت الرياض: إن ولي العهد جدد فيه تعهد المملكة باحتواء الغزو الإسرائيلي للبنان، والثاني مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن الأمير فهد أبلغ الرئيس

سركيس أن المملكة ستعمل على إنهاء الغزو وانسحاب العدو الإسرائيلي وعودة الأراضي اللبنانية إلى شعبها، وفي تلك الأثناء شهد الوطن العربي حدثًا مهمًا وهو وفاة الملك خالد بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ إثر نوبة قلبية حادة، مما أثار مخاوف الشعب اللبناني والفلسطيني نظرًا للثقل الذي كانت تمارسه المملكة على الصعيد العالمي لوقف الاجتياح الإسرائيلي، ولكن مبايعة الأمير فهد بن عبدالعزيز ملكًا على السعودية أعاد الطمأنينة إلى النفوس خاصة وأن الأمير فهد كان على صلة بالأزمة اللبنانية، ويتولى الضغط لوقف الغزو الإسرائيلي منذ بداية الاجتياح.

شهد الموقف العربي جمودًا ملحوظًا بسبب وفاة الملك خالد، وانشغال الزعماء العرب بمتابعة مراسم التشييع، وفي تلك الأثناء شهدت المملكة لقاء بين الرئيس حسني مبارك والملك فهد، تركز البحث فيه على الأزمة اللبنانية والاجتياح الإسرائيلي. وفي السادس عشر من حزيران (يونيو) عام ١٩٨٢م ضيق الإسرائيليون الخناق على مدينة بيروت، وعملوا على سد الطرقات الموصلة إلى داخل العاصمة، وشددوا قصفهم الجوي والبري والبحري لها، كما عملوا على قطع التيار الكهربائي والماء عن سكان المدينة.

هنا تدخلت المملكة بكل ثقلها وبشخص وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل الذي رأى أن الولايات المتحدة قادرة على إرغام إسرائيل على الانسحاب من لبنان إذا قطعت عنها المساعدات العسكرية، وقال: إن ربط الانسحاب الإسرائيلي بسحب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان متروك للحكومة اللبنانية وحدها بوصفها صاحبة القرار، وليس من حق إسرائيل أو الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى أن تشترط هذا على لبنان.

وبعد التهديد الإسرائيلي بدخول العاصمة بيروت وإخراج المقاومة الفلسطينية منها بقوة السلاح حذرت المملكة من عواقب مثل هذه العملية.

فقد جاء في بيان صدر عن الديوان الملكي في الطائف وزعت نصه «وكالة الأنباء السعودية الرسمية» أن المملكة تُحذر إسرائيل من الإقدام على مثل هذه الخطوة المتهورة، وتُعلن أن اجتياح عاصمة دولة عربية مستقلة ذات سيادة وكيان سيُبطِل كل الجهود السياسية والمساعي العربية المبذولة على كل الساحات، وسيضع الأمة العربية أمام مسؤولياتها التاريخية، وهي ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن أراضيها ومقدساتها بكل الطاقات والإمكانات، وأن المملكة العربية السعودية إذ تعلن ذلك تؤكد وقوفها مع شقيقاتها من الدول العربية، وتعلن تضامنها التام مع الشعبين الشقيقين اللبناني والفلسطيني، وستكون أول من يلبي نداء الواجب.

فهذا غيض من فيض من المواقف المشرِّفة التي وقفتها المملكة العربية السعودية تجاه الشعب اللبناني إبان محنته، وقد قدمت المملكة مساعدات عينية كالمؤن والأغذية والأدوية لا مجال لذكرها في هذا الملخص، ويعد مؤتمر الطائف الذي استضافته المملكة نهاية الثمانينيات من أهم إنجازات الملك فهد بن عبدالعزيز التاريخية.

ويُعد البندان الأول والثاني من الاتفاق من أهم ما ورد فيه؛ لأنهما حسما ـ وإلى الأبد ـ أهم نقاط الخلاف بين اللبنانيين:

- فينص البند الأول على أن: لبنان بلد سيد حر مستقل وواحد، أرضًا وشعبًا ومؤسسات في حدوده المنصوص عليها في الدستور والمعترف بها دوليًا.
- ويؤكد البند الثاني على أن: لبنان عربي الهوية والانتماء وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح المشتركة، وتُترجم هذه العلاقات باتفاقات ثنائية في

المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بما يخدم مصالحهما الإستراتيجية المشتركة.

هذه نبذة قصيرة عن علاقات الأخوة والتعاون بين المملكة العربية السعودية ولبنان إبان الحرب المحنة، ويُقدر المخلصون الأوفياء من الشعب اللبناني الجهود المضنية التي بذلتها الدول العربية الشقيقة لمساعدتهم على الخروج من محنتهم، ويُثمنون غاليًا دور المملكة الطيب في هذا الخصوص.

المحور الثالث مؤتمر الطائف

البحث الأول جهود خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في إنجاح مؤتمر الطائف ونتائج المؤتمر

أ.د. عصام سليمان

البحث الثاني مؤتمر الطائف رؤى ومواقف

أ. جورج فرشخ

البحث الثالث اتفاق الطائف في الإطارين الإقليمي والدولي

د. عدنان السيد حسين

البحث الرابع وثيقة الوفاق الوطني والمستقبل

أ.د. عمر حلبلب

جهود خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في إنجاح مؤتمر الطائف ونتائج المؤتمر

أ. د. عصام سليمان/
أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

وصلت الأزمة اللبنانية في العام ١٩٨٨م إلى منزلق خطر جدًا، هدد لبنان شعبًا ووطنًا ودولة في وجوده بالذات؛ فتشابُك صراعات على الساحة اللبنانية بين الأطراف الداخلية المتناحرة وبين القوى الإقليمية والدولية، واستغلال إسرائيل هذه الصراعات بأوجهها المختلفة لتأجيج نار الفتنة بهدف ضرب الثورة الفلسطينية والقضاء على لبنان، وعلى أنموذج العيش المشترك فيه الذي يشكل نقيضًا للأنموذج الصهيوني العنصري، وتحقيق مطامعها في أرض لبنان ومياهه، وفرض مخططاتها على المنطقة، كل ذلك أدى إلى شغور سدة رئاسة الجمهورية دون أن يتمكن مجلس النواب من انتخاب رئيس للدولة، وإلى قيام حكومتين تتقاسمان السلطة على الأجزاء المتبقية لسلطة الدولة، كما أدى إلى إصابة مجلس النواب بشلل تام فأصبح عاجزًا عن الاجتماع، وانقسمت قيادة الجيش إلى قيادتين، كما انقسمت مختلف مؤسسات الدولة، فسقطت آخر معاقل الوحدة الوطنية ووحدة الدولة.

وسرعان ما اقترنت هذه التطورات بتصعيد عسكري خطير طال معظم المناطق حتى تلك التي لم تعرف القتال من قبل، فنشبت معارك بين الجيش التابع لقيادة العماد ميشال عون والقوات السورية الموجودة على الأراضي

اللبنانية، وفرض حصار على الموانئ البحرية ومطار بيروت، وأُحكم إغلاق المناطق على بعضها، وعاش اللبنانيون من مختلف الفئات تحت رحمة القصف المدفعي الذي طاولهم في حياتهم وأرزاقهم.

هذه التطورات أوصلت جميع القوى المتناحرة مباشرة أو بالواسطة إلى طريق مسدود، وبات كل فريق يبحث عن مخرج ينفذ منه.

وفي الثاني عشر من شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٨٩م عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعًا في تونس على مستوى وزراء الخارجية، وعلى جدول أعماله بند أساس هو القضية اللبنانية. ومن أجل مواجهة الأخطار التي تهدد وحدة لبنان تم تشكيل لجنة سداسية برئاسة الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت، وعضوية كل من وزراء خارجية الإمارات العربية المتحدة، والأردن، والجزائر، والسودان، وتونس، وشارك في أعمال اللجنة السيد الأخضر الإبراهيمي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، وعين ممثلًا لها، وعرفت هذه اللجنة باسم «اللجنة السداسية». وقد بذلت جهدًا كبيرًا لتنفيذ المهمة التي أوكلها إليها مجلس جامعة الدول العربية، غير أن مساعي اللجنة اصطدمت بعقبات كبيرة لم تستطع تذليلها، وبخاصة بعد احتدام الصراع العسكري بين الجيش التابع للعماد ميشال عون والقوات السورية الموجودة في لبنان.

قمة الدار البيضاء ودور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد في إنجاحها:

في هذا الجو المحموم الملبَّد بدخان المعارك وغبار الدمار، وفي ظل معاناة اللبنانيين الذين أطلقوا صرخات الاستغاثة يستنهضون الضمير العالمي والعربي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، عقدت في الدار البيضاء قمة عربية غير عادية بتاريخ ٢٣ أيار (مايو) ١٩٨٩م، حضرها أعضاء اللجنة السداسية، وقدم

رئيسها الشيخ صباح الأحمد الصباح تقريره إلى القمة العربية «وعبر عن رغبته في عدم الاستمرار في هذه المسؤولية»[١].

أبرز المشكلات التي كانت تعترض التوافق بين القادة العرب على مخرج للأزمة اللبنانية المعقدة هو الصراع بين القيادتين السورية والعراقية، وهذا الصراع مزمن، وقد أخذ مداه على الساحة اللبنانية منذ العام ١٩٧٥م. وفي هذا المجال يقول النائب السابق الدكتور ألبير منصور في كتابه «الانقلاب على الطائف» ما يأتي: «أما العرب فثلاثة: عرب البعثين، والآخرون. البعث الأول في بغداد، وبقصد إشغال السوريين وإرباكهم هو على استعداد دائم لمساندة أي تحرك ضدهم، أكان في لبنان أم عند الفلسطينيين أم في أي مكان لهم فيه رغبة أو مصلحة. دعم المقاومة الفلسطينية في سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٧م لمواجهة الدخول السوري الأول إلى لبنان، ودعم المقاومة اللبنانية في سنة ١٩٧٨م لإخراج السوريين من المناطق الشرقية لبيروت وجبل لبنان، ودعم المقاومة اللبنانية في سنوات ١٩٨٦م و١٩٨٧م و١٩٨٨م في تحركها ضدهم، ودعم ميشال عون في حرب التحرير بالسلاح والمال، فبدت الحرب اللبنانية في بعض جوانبها حربًا بين دمشق وبغداد والفلسطينيين على أرض لبنان وبواسطة اللبنانيين، وبدا كأن العراق و(فتح) يشنان حربًا على سوريا في لبنان بواسطة ميشال عون»[٢].

برز الصراع بين القيادتين السورية والعراقية في المداولات داخل جلسات مؤتمر القمة «واحتدمت المناقشات بين الرئيسين صدام حسين وحافظ الأسد، وعلقت الجلسات مرارًا ثم استؤنفت»[٣]. وقد بذل الملك فهد جهدًا

---

(١) الأخضر الإبراهيمي، الوسيط، العدد ٣٠٤، تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٧م.
(٢) ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٤.
(٣) عبدالله بو حبيب، الضوء الأصفر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م، ص ٢٠٩.

كبيرًا في ترطيب الأجواء من خلال المساعي التي قام بها مع الرئيسين السوري والعراقي بغية إنجاح مؤتمر القمة، وتوصل القادة العرب إلى موقف موحد يشكل مدخلًا لحل المشكلة اللبنانية، وقد وفق الملك فهد في مساعيه الحميدة نظرًا لمكانته العالية والتزام السعودية بالحياد إزاء الصراعات العربية، وبخاصة على الساحة اللبنانية، «ولرعايتها العالية لجميع الأطراف والدول المعنية بالصراع»[١].

اللجنة الثلاثية العربية العليا:

لقد رأت القمة نتيجة المداولات ضرورة رفع مستوى معالجة الأزمة اللبنانية من وزراء الخارجية إلى مستوى القادة، وبعد أن أعربت عن تقديرها لما قامت به اللجنة السداسية من جهود، وبعد «التأكيد على المسؤولية العربية العامة عن الوضع في لبنان والتزام الدول العربية جميعًا بالمشاركة الإيجابية في تقديم المقترحات اللازمة للحل ودراستها ومناقشتها، وكذلك العون المادي والسياسي المطلوب. ومطالبة جميع الأطراف اللبنانية باحترام وقف إطلاق النار وفق قرار مجلس الجامعة العربية الصادر في ٢٧ أبريل ١٩٨٩م»[٢]. قررت القمة «تشكيل لجنة مكونة من جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، ومن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية، وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتخويلها الصلاحيات الشاملة والكاملة لتحقيق الأهداف التي أقرها المؤتمر لحل الأزمة اللبنانية. وتكون مهمتها على النحو الآتي:

(١) ألبير منصور، المرجع السابق، ص ٢٥.
(٢) قرار مؤتمر القمة العربي غير العادي في الدار البيضاء، وثيقة الوفاق الوطني، مجلس النواب، بيروت، ص ٢٢.

أ ـ القيام بالاتصالات والإجراءات التي تراها مناسبة بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني ـ حتى خارج لبنان عند الضرورة ـ لإعداد ومناقشة وثيقة الإصلاحات السياسية التي يمكن أن تعد أساسًا للحوار والوفاق الوطني حتى يقرها مجلس النواب اللبناني في أول اجتماع له.

ب ـ دعوة مجلس النواب اللبناني للانعقاد في العاصمة اللبنانية بيروت للتصديق على وثيقة الإصلاحات السياسية.

ج ـ بعد التصديق على وثيقة الإصلاحات السياسية ينتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية الذي يشكل حكومة وفاق وطني تلتزم بوثيقة الإصلاحات السياسية، وتبدأ على الفور في اتخاذ الإجراءات الدستورية لوضع هذه الوثيقة موضع التنفيذ، ويعدل على أساسها بوصفها وثيقة دستورية النظام السياسي اللبناني بما يحقق سيادته الوطنية ويؤكد وحدته وهويته العربية ويرسي مبادئ الحرية والعدل والمساواة.

د ـ دعم الحكومة اللبنانية المنبثقة عن الوفاق الوطني في اتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لممارسة سيادتها الكاملة على الأراضي اللبنانية[١].

وقد قررت القمة تنفيذ هذه الإجراءات في غضون فترة أقصاها ستة أشهر، وأكدت على إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على أراضي لبنان وسيادته وضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن، وبخاصة القرار رقم (٤٢٥) بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية للبنان، ودعم الجهود اللبنانية في العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالانسحاب الإسرائيلي.

(١) المرجع السابق، ص ٢٢ ـ ٢٣.

لقد كان لاختيار أعضاء اللجنة الثلاثية وقد عرفت بـ «اللجنة الثلاثية العربية العليا» دور أساس في ضمان نجاحها في المهمة الموكلة إليها، نظرًا لمكانة أعضائها وعدم تورطهم في الصراعات العربية، وبخاصة قدرة العاهل السعودي على التأثير في مراكز النفوذ في العالم، وفي القوى المتصارعة على الساحة اللبنانية. وحول تشكيل اللجنة يقول الأخضر الإبراهيمي: «خلال المحادثات توقع السوريون أن يكون العدد أكثر من ثلاثة، ولو كان أكثر كان لا بد من اشتراك سوريا، ولو شاركت سوريا لأصرَّ العراق على المشاركة. حصل تخوف من أن تؤدي مشاركة البلدين إلى شل أعمال اللجنة بسبب الخلاف بينهما»[(١)]. وهذا يدل على مستوى الحرج داخل مؤتمر القمة وعلى العُقَد التي كان يجب تجاوزها من أجل إنجاح المؤتمر والوصول إلى النتائج المرجوة، وقد كان للعاهل السعودي دور أساس في هذا المجال، وضمان نجاح اللجنة الثلاثية من خلال تشكيلها.

دور الملك فهد في التمهيد لمؤتمر الطائف:

باشرت اللجنة الثلاثية العليا أعمالها بزيارة وزراء خارجيتها العواصم الكبرى، فذهب سمو الأمير سعود الفيصل إلى واشنطن، وكانت الغاية من ذلك حمل الولايات المتحدة الأمريكية على الضغط على إسرائيل لتنفيذ القرار (٤٢٥) والانسحاب من جنوب لبنان إلى ما وراء الحدود الدولية.

وقد أبرق سفير لبنان في واشنطن عبدالله بو حبيب إلى الخارجية اللبنانية في ٢٦/٦/١٩٨٩م، يقول: «منذ شهرين وفي أثناء القتال العنيف مع السوريين ذكر لي سفير السعودية الأمير بندر أن الطريق المثلى لحل مشكلة لبنان هي اجتماع اللبنانيين في مكان ما خارج لبنان للاتفاق على صيغة حل لبنانية، تتزامن مع ضغط على أمريكا لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي

(١) الأخضر الإبراهيمي، الوسيط، العدد ٣٠٤، تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٧م.

بشأن الجنوب اللبناني، وذكر السفير أن المكان الأحسن لهذا الاجتماع هو الرياض. وبعد عودتي إلى واشنطن من لبنان وجدت الأوساط السياسية الرسمية وغيرها تتحدث بالشق الأول لما ذكر آنفًا؛ أي أن اللجنة الثلاثية ستدعو مجلس النواب إلى اجتماع في الرياض للاتفاق على إصلاحات وانتخاب رئيس جديد للجمهورية. لقد سقطت من الاقتراح السابق مسألة تطبيق القرار (٤٢٥)؛ لأن ردة الفعل الأمريكية على مقررات الدار البيضاء بهذا الشأن كانت سلبية وعنيفة. بالإضافة إلى أن واشنطن لا تعد إسرائيل معنية بما جرى في العاصمة اللبنانية وحولها، فإن الظروف لا تسمح أن تطلب واشنطن من إسرائيل أي شيء بشأن لبنان نظرًا للضغوط التي تمارسها على تل أبيب للوصول إلى تقدم ملموس في مسيرة السلام»[(١)].

ونشطت اللجنة الثلاثية العليا عبر مندوبها الأخضر الإبراهيمي لإعداد مشروع الوثيقة التي سيناقشها النواب تنفيذًا لقرار مؤتمر القمة، وتم التوصل إلى صيغة اعتمدتها اللجنة العليا غير أن سوريا سارعت إلى رفضها. فأصدرت اللجنة بيانًا انتقدت فيه سوريا وموقفها، محملة إياها تبعة فشل اللجنة في مهمتها، معتبرة أن فهمها للسيادة اللبنانية هو غير الفهم الذي أقره مؤتمر الدار البيضاء، وهو يتنافى مع فهم اللجنة للسيادة الوطنية اللبنانية. وقد أدى ذلك إلى توقف أعمال اللجنة، إلا أن العاهل السعودي تابع مساعيه الرامية إلى إزالة العوائق من أمام اللجنة، وذلك من خلال مساعٍ قام بها مع الولايات المتحدة الأمريكية طلب بموجبها من الإدارة الأمريكية «عدم توجيه أي انتقاد إلى سوريا في هذه الفترة التي تعمل بها اللجنة جاهدة لإقناع الرئيس الأسد بالقبول بخطتها. وتضيف المصادر أن الرئيس بوش قد أيد مشروع اللجنة بقوة عندما عرضه عليه الأمير سعود»[(٢)]. كما أن الضغط الأمريكي على الأردن

(١) عبدالله بو حبيب، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٣.

ومصر للعمل مع العراق لوقف شحن الأسلحة إلى لبنان جاء نتيجة المساعي السعودية من خلال السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان[١]. كما أن رسائل الوزير الأمريكي جيمس بيكر إلى كل من الرئيس حافظ الأسد، والرئيس سليم الحص والعماد ميشال عون جاءت تلبية لطلب اللجنة ممثلة بالأمير سعود الفيصل[٢].

لقد أدى اللقاء الذي جرى في ليبيا بين الرئيس الشاذلي بن جديد عضو اللجنة العليا، والرئيس حافظ الأسد إلى استئناف اللجنة أعمالها، ويقول الرئيس بن جديد: «بحثت الموضوع مع جلالة الملك الحسن الثاني الذي كان موجودًا في ليبيا، وضعته في الصورة فقال لي جلالته: أنا متفق معك ولم يبق إلا أن نبلغ خادم الحرمين الشريفين، وعندما أبلغناه أبدى موافقته واستعداده للعمل فورًا. وهكذا اتفقنا على أن يلتقي وزراء الخارجية ليعرضوا علينا صيغة على أساس المبادئ التي اتفقت عليها مع الرئيس حافظ الأسد»[٣]. ونهار السبت في السابع عشر من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩م صدر عن اللجنة العليا بيان أعلنت فيه استئناف أعمالها.

لقد تضمن البيان «توجيه الدعوة لأعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع لإعداد وثيقة الوفاق الوطني ومناقشتها بتاريخ ١٤١٠/٣/١هـ الموافق ١٩٨٩/٩/٣٠م بعد تثبيت وقف إطلاق النار وفك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي. وسيتم الإعلان عن مكان اجتماع البرلمانيين بعد المشاورات التي سيجريها السيد الأخضر الإبراهيمي بهذا الشأن».

(١) المرجع السابق، ص ٢١٢ - ٢١٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٢١٢.
(٣) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٩٨٩/١٠/٣م.

لقد تم الاتفاق على عقد اجتماعات أعضاء مجلس النواب في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، ويقول الدكتور ألبير منصور: «إن الرعاية السعودية كانت رعاية مطلوبة مؤتمنة فاعلة ومشكورة»[١].

وصدر عن الديوان الملكي السعودي بيان جاء فيه أن «اتصالات جرت بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز والرئيس الأمريكي جورج بوش خلال الأيام القليلة الماضية في شأن قضية لبنان، أكد خلالها الزعيمان على أهمية التوصل إلى وقف للنار وترسيخ قواعد سياسية ذات دلالة لإنهاء المأساة اللبنانية»[٢].

وفي إطار المساعي السعودية الأمريكية لحل الأزمة اللبنانية أرسل سفير لبنان في واشنطن عبدالله بو حبيب برقية إلى العماد ميشال عون على أثر اجتماع عقد بينه وبين مساعد جون كيللي، يشجعه فيها على الموافقة على ما ورد في بيان اللجنة الثلاثية العليا، وقد ورد في هذه البرقية «أن الإدارة الأمريكية ستصدر غدًا (١٦ أيلول) بيانًا، ربما عن البيت الأبيض يرحب بالنقاط الواردة في البيان، ويعدها قاعدة إيجابية وخطوة أولى في إطار وقف القتال وفك الحصار. وتمنى المسؤول الأمريكي على دولتكم التجاوب مع هذه الخطوة ودعمها. إن ترحيب دولتكم بجهود اللجنة وتجاوبكم مع خطتها سيقطع الطريق على كل من يحاول القضاء على الدعم العربي والدولي للبنان، بتحميله مسؤولية عدم اتخاذ مواقف إيجابية من جهود اللجنة العربية»[٣].

لاقى استئناف اللجنة الثلاثية العليا أعمالها دعمًا عربيًا ودوليًا شاملًا كما لاقى ترحيبًا من مختلف الأوساط اللبنانية، غير أن التعديلات التي

(١) ألبير منصور، المرجع السابق، ص ٢٩.
(٢) الصحف المحلية في ١٩٨٩/٩/٦م.
(٣) عبدالله بوحبيب، المرجع السابق، ص ٢٢٩.

أدخلت على مشروع وثيقة الوفاق الوطني لجهة البنود المتعلقة بوجود القوات السورية في لبنان، قوبلت بعدم موافقة مختلف الأطراف في المنطقة الشرقية. فبدأت المساعي التي قام بها في بيروت مندوب اللجنة الثلاثية العليا السيد الأخضر الإبراهيمي، وحصل تبدل مفاجئ في موقف العماد ميشال عون فوافق على بنود اللجنة العربية السبعة، وصدر بيان عن حكومته بالموافقة.

ويقول الدكتور جورج سعادة رئيس حزب الكتائب آنذاك: «لقد بادرت إلى طلب موعد مستعجل من العماد عون، وأبديت له استغرابي، فكان جوابه: لقد اتصل بي السيد طارق عزيز، وطلب مني الموافقة واعدًا بأن العراق سيقف إلى جانب لبنان في اجتماعات النواب اللبنانيين وفي اجتماعات الجامعة العربية»[١]. وعلم من بعض المصادر أن التحرك العراقي في هذا المجال جاء بناءً على رغبة الملك فهد من أجل إزالة العراقيل التي تعترض انعقاد مؤتمر الطائف.

دور الملك فهد في إنجاح مؤتمر الطائف:

بدأت لقاءات النواب في قصر المؤتمرات في مدينة الطائف يوم السبت ١/ ٣/ ١٤١٠هـ الموافق ٣٠/ ٩/ ١٩٨٩م، وذلك من أجل مناقشة مشروع وثيقة الوفاق الوطني وإقرارها بصيغة نهائية. «والمشروع الذي طرح على النواب للنقاش يلخص مشروعات عديدة بدأ نقاشها بين بعض المسؤولين اللبنانيين، ثم بينهم وبين المندوبين العرب، ثم بينهم وبين بعض المعنيين من الأمريكيين. ومن الذين ساهموا في إعداد المشروعات وصولًا إلى المشروع النهائي: الرئيس الحسيني والرئيس الحص، ولجنة من النواب المسيحيين اختارهم البطريرك الماروني ومنهم رينيه معوض وجورج سعادة وبطرس حرب وسواهم. وعن اللجنة العربية الأخضر الإبراهيمي ورفيق الحريري بإشراف

(١) الدكتور جورج سعادة، قصتي مع الطائف، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٥٤.

الأمير سعود الفيصل ووزيري خارجية المغرب والجزائر، وعن سوريا عبدالحليم خدام، وعن الولايات المتحدة الأمريكية بدأ الحوار مع السيدة غلاسبي وأنجز لست أدري مع من؟»[١].

بدا أن عُقَدًا عدة ستعترض إقرار مشروع الوثيقة، فصياغتها خضعت لتوازنات دقيقة بين مصالح الأطراف الداخلية والطرف السوري ومصلحة لبنان بوصفه دولة مستقلة، «وبدا أيضًا أن الفرقاء الأساسيين محرجون بمواقف أطراف وقوى ليس لها وجود مباشر في المؤتمر، وإنما يُثقل ظلها أجواءه. فالطرف المسيحي مُثقل بالإحراج من قبل العماد عون، والطرف المسلم مُثقل بالإحراج من قبل السوريين»[٢].

ويقول الدكتور جورج سعادة: «لقد عقدتُ فور وصولنا إلى الطائف أنا والنائبان ميشال ساسين وبيار دكاش باسم الجبهة اللبنانية اجتماعًا مطولًا مع الأمير سعود الفيصل لوضعه في الأجواء الحقيقية للأزمة اللبنانية، وما يمكن قبوله من حلول، وما الخطوط الحمر التي لا يمكن تجاوزها؟ ثم طلبنا إليه أن يضع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ثقله، ويقوم بمساعٍ شخصية قد تسهم إلى حدٍ بعيد في حلحلة الأمور، وذلك بتوجيه كتاب شخصي إلى كل من العماد عون والدكتور سليم الحص، وأن يجري اتصالات مع العراق للمساعدة على الحلول المطلوبة نظرًا للعلاقة الحسنة القائمة بين المسؤولين العراقيين والعماد عون الذي سبق له أن أخبرني أن طارق عزيز اتصل به وطلب منه الموافقة على البنود السبعة، وأن العراق مستعد لتقديم كل عون ومساعدة»[٣].

(١) ألبير منصور، المرجع السابق، ص ٣٧.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٢.
(٣) الدكتور جورج سعادة، المرجع السابق، ص ٧١.

«في الواقع قام الملك فهد مشكورًا بما تمنيناه عليه بواسطة الأمير سعود الفيصل، ففي ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ذكرت وكالة الأنباء السعودية أن الملك فهد بعث برسالتين إلى كل من الدكتور سليم الحص والعماد ميشال عون أعرب فيهما عن أمله في اتخاذ موقف موحد وصولًا إلى الحلول المرجوة وفق الرؤية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء، وانطلاقًا من القرارات التي أعلنتها اللجنة العربية الثلاثية العليا، وأكد في الرسالتين حرص اللجنة الثلاثية العربية على أن تكون مصلحة لبنان العليا هي الهدف الأسمى لاجتماعات الطائف حفاظًا على وحدة لبنان أرضًا وشعبًا وتمكينه من استعادة أمنه واستقراره»[١].

«وكان قد سبق للأمير سعود الفيصل أن استقبل قبل يومين سفير العراق في المغرب عبدالوهاب الصباغ، وتوجه في اليوم ذاته وزير المعارف السعودي عبدالعزيز الخويطر إلى بغداد ناقلًا رسالة من الملك فهد إلى الرئيس صدام حسين تتعلق باجتماعات الطائف، وإمكانات استخدام الجهد العراقي في تذليل العقبات التي تعترضها. وعلى أثر ذلك قام القائم بأعمال السفارة العراقية في بيروت السيد حكمت الخضير بزيارة العماد عون، وأعلن أنه ينقل إلى دولة الرئيس تحيات القيادة العراقية وعلى رأسها القائد صدام حسين، وجوابًا عن سؤال قال: نحن مع الحل العربي، ومع الحل الذي يؤكد على وحدة لبنان وسيادته»[٢].

ويردف الدكتور سعادة قائلًا: إن «جهات قريبة ووثيقة الصلة بالعماد عون أكدت أن الخضير نقل إليه مضمون الرسالة التي وجهها الملك فهد إلى الرئيس صدام حسين، وقد رأيت أن ما تقوم به المملكة العربية السعودية من

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق، ص ٧٢.

تحرك قد يساعد كثيرًا على حلحلة الأمور، وأن رسالة الملك فهد إلى العماد عون قد تساعد أيضًا على هذه الحلحلة فأجريت اتصالات فور علمي بالأمر بكل من العماد عون، والبطريرك صفير في روما، وبسفير لبنان في واشنطن عبدالله بو حبيب، وبقائد القوات اللبنانية سمير جعجع وبداني شمعون، وبقيادة حزب (الكتائب)، ووضعتهم في أجواء ما يجري وبخاصة لجهة الجهود التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين مشكورًا»[١].

كان واضحًا أن التوصل إلى توافق حول الإصلاحات السياسية التي ستتضمنها وثيقة الوفاق الوطني يتطلب بذل جهود كبيرة من قبل النواب المجتمعين في الطائف، للتوصل إلى حلول ترضي الأطراف جميعها ولا تتعارض مع المبادئ والقواعد الدستورية التي يقوم عليها النظام البرلماني المعتمد في لبنان منذ العام ١٩٢٦م.

وكان وقف الاقتتال واستعادة لبنان عافيته وأوضاعه الطبيعية رهنًا بالتوصل إلى مثل هذا الاتفاق، وإذا كانت الإصلاحات السياسية ـ من الناحية المبدئية ـ شأنًا داخليًا يتعلق بالنواب المجتمعين بالطائف لكونهم ممثلي الأمة، فمن الناحية العملية كانت الأمور أكثر تعقيدًا بسبب نفوذ الميليشيات والقوى المتصارعة بما فيها الطرف السوري، فالحلول لا يمكن أن تحصل إلا بموافقتها. أما قضية وجود القوات السورية على الأراضي اللبنانية فمعالجتها كانت تفترض جهدًا خاصًا. وحل كل هذه الأمور تتطلب تدخلًا من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد إما مباشرة أو بوساطة وزير خارجيته الأمير سعود الفيصل وبعض المسؤولين السعوديين.

إن المسؤولية الملقاة على عاتق النواب جسيمة، وقد توجه إليهم العاهل السعودي في كلمة الافتتاح التي ألقاها الأمير سعود الفيصل قائلًا:

(١) المرجع السابق، ص ٧٢ ـ ٧٣.

«إن الأمر الآن بين أيديكم، ولم يبق إلا أن تحزموا أمركم وتقرروا أن تتولوا بأنفسكم شؤون قضيتكم، وتثبتوا للعالم أجمع أنكم القادرون على تحقيق السلام وبناء مستقبل وطنكم والسير في ركب الحضارة من جديد. إن القرار هو قراركم، وإن لبنان وجميع اللبنانيين هم الرابحون إذا اتفقتم، إن العالم بأجمعه يتابع اجتماعكم التاريخي اليوم، ونحن إذ نترقب مع كل لبناني ومع كل عربي ثمار اجتماعكم هذا نرجو ألا يكون على جدول أعمالكم سوى بند واحد وهو قضية السلام وإحياء المؤسسات الدستورية ووحدة لبنان وسيادته واستقلاله. مبتهلين إلى الله العلي القدير أن يعينكم على اختصار الطريق إلى السلام اللبناني المنشود، وأن يوفقكم إلى ما فيه خير لبنان الواحد المستقل، وإلى ما فيه سلامة الإنسان في لبنان وكرامته وأمنه واستقراره»[1].

لقد اعترض مؤتمر الطائف عقبات كبيرة كان أبرزها الاتفاق على عدد النواب في المجلس النيابي وطريقة ملء الشواغر فيه، والاتفاق على البند المتعلق بوجود القوات السورية على الأراضي اللبنانية.

«كاد النقاش حول عدد النواب وملء الشواغر يهدد المؤتمر كله بالتوقف والفشل. أثار المشروع المقدم هواجس ومخاوف لدى المؤتمرين أقلها إحساسهم بأن مُقترح النص على اللجنة العربية يرمي إلى أبعد من حل المشكلات المطروحة، وأن حقيقة الأهداف تتعدى طبيعة الثغرات المثارة. فلا اقتراح العدد ولا اقتراح طريقة ملء الشواغر طُرحا بقصد سد الثغرات التي عرض لها. فلا المناصفة تقتضي رفع العدد إلى (١٢٨) ولا ملء الشواغر يقتضي تعيينًا للنواب من قبل الحكومة.

توقف المؤتمرون بعناد كبير عند النوايا المبيتة مما اضطر الأمير سعود الفيصل ووزير خارجية الجزائر وسفير المغرب بصفتهم ممثلي اللجنة الثلاثية

(١) وثيقة الوفاق الوطني، مجلس النواب، بيروت، ص ٣٠.

إلى التدخل المباشر مع المؤتمرين ولقائهم كتلًا كتلًا على انفراد لمناقشة هذا المشروع ومحاولة إيجاد حل له»[1].

«استمرت النقاشات أكثر من ثلاثة أيام سافر خلالها الأمير سعود الفيصل إلى دمشق لبحث الأمر مع المسؤولين السوريين بعد أن رفض المؤتمِرون رفع العدد إلى (١٢٨) بصورة نهائية قاطعة. وبدا أن لا تقدم ممكنًا للمؤتمر قبل إيجاد الحل المرضي والمطمئن. عاد الأمير سعود الفيصل مع موافقة سورية على تسوية تقضي بالقبول بتخفيض العدد إلى (١٠٨) على أن يبقى ملء الشواغر بالتعيين من قبل الحكومة. وقد اضطر الأمير سعود الفيصل إلى بذل جهود كبيرة لإقناع المؤتمرين بهذه التسوية مستفيدًا من الرصيد والاحترام الكبيرين اللذين له في صفوفهم. كما ساهم بعملية الإقناع رئيس المجلس السيد حسين الحسيني»[2].

أما البند المتعلق بوجود الجيش السوري في لبنان فقد تطلب جهدًا أكبر، وبخاصة أن تعقيداته انعكست سلبًا على ما تم الاتفاق عليه بشأن الإصلاحات السياسية. وهذا ما أدى إلى توقف المؤتمر عن أعماله مرات عدة. ويقول الدكتور جورج سعادة: «تحسسًا من وزراء اللجنة الثلاثية بدقة الموضوع، وقيامًا بالمسؤولية الكبرى التي انتدبوا لها، وضنًا بالتوافق الذي حصل حول العديد من البنود لعلمهم الأكيد بأن عدم الوصول إلى توافق حول موضوع السيادة يجعل كل ما حصل من توافق في الاجتماعات العامة لاغيًا، لذلك استنفروا أنفسهم واصلين الليل بالنهار جاهدين حتى لا تتعرض لقاءات النواب في الطائف إلى نكسة كانت تقض مضاجع الجميع يومًا، لقد استدعت اللجنة الوزارية سفراء فرنسا والعراق وبريطانيا والقائم بالأعمال الأمريكي،

(١) ألبير منصور، المرجع السابق، ص ٥٨.
(٢) المرجع السابق.

وبحثت معهم وسائل تطبيق نصوص وثيقة الوفاق الوطني وتحديد دور دولهم على هذا الصعيد. كما أجرت اتصالات بالفاتيكان وبالاتحاد السوفيتي. ولم يُعفِ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد نفسه من الجهد المبذول فأجرى اتصالًا بالرئيس العراقي صدام حسين بالإضافة إلى اتصالات بعيدة عن الأضواء لم يعلن عنها.

كان الهدف من كل هذه اللقاءات والاتصالات الوصول إلى مخرج حيال بند الانسحابات، وتشجيع العماد عون على الموافقة عليه مقابل أن تقدم اللجنة العربية العليا الضمانات والتعهدات المطلوبة، وأن تضمن تنفيذه من قبل الجانب السوري»[1].

لقد تطلب حل هذه العقد بذل جهد كبير من الأمير سعود الفيصل الذي بادر إلى عقد سلسلة لقاءات مع النواب الذين عرفوا بالنواب الشرقيين؛ أي القاطنين في المناطق الشرقية، وإجراء الاتصالات بالقيادة السورية للتوصل إلى حل، وبلوغ المؤتمر النتائج المرجوة.

وقد وصف الدكتور جورج سعادة المساعي التي قام بها الأمير سعود الفيصل فقال: «ما كان ينتهي من اجتماع حتى يبدأ باجتماع آخر، وكثيرًا ما كان يتنقل من قاعة إلى أخرى، يحضر جانبًا من اجتماع هنا، ويعود فورًا لحضور جانب من اجتماع آخر هناك»[2].

هذا وقد تطلبت حلحلة هذه العقدة تدخلًا مباشرًا من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، فنقل الأمير سعود الفيصل رسالة منه إلى الرئيس حافظ الأسد، وعقد معه اجتماعين، كما عقد مع كل من نائب الرئيس السوري

(١) الدكتور جورج سعادة، المرجع السابق، ص ٨٦ ـ ٨٧.
(٢) المرجع السابق، ص ١٠١.

السيد عبدالحليم خدام ووزير الخارجية السيد فاروق الشرع أكثر من اجتماع، وعاد برسالة جوابية من الرئيس الأسد إلى الملك فهد. وحرص الأمير سعود على إطلاع النواب على تفاصيل اجتماعاته مع المسؤولين السوريين ذاكرًا ما توصل إليه من تعديلات بشأن القوات السورية في لبنان، وشارحًا لهم أسباب عدم تمكنه من الوصول إلى اتفاق حول التعديلات الأخرى المطلوبة، ناقلًا إليهم عن لسان الرئيس الأسد: «طمئن نواب الشرقية أنني سأكون أحسن مما يتصورون، وأن قواتنا في لبنان لن تبقى إلى الأبد»[1].

لقد أدت هذه الجهود إلى أقصى ما يمكن التوصل إليه، ففتحت الطريق أمام المؤتمر لمتابعة أعماله، والتوصل إلى إقرار وثيقة الوفاق الوطني بصيغتها النهائية.

وقد صدر عن اللجنة الثلاثية في نهاية المؤتمر بيان عُدَّ وثيقة من وثائق المؤتمر فجاء فيه ما يأتي: «وفيما يتعلق بالمهام الأمنية التي تقوم بها القوات السورية في لبنان فقد توصلت اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى اتفاق وتفاهم مع الشقيقة سوريا تنهي بموجبه القوات السورية الموجودة في لبنان مهماتها الأمنية في مدة أقصاها سنتان كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني حيث تتسلم قوات الشرعية اللبنانية خلال تلك المدة مسؤولية الأمن بالكامل من القوات السورية التي تقوم آنذاك بإعادة تمركزها في المناطق المذكورة في وثيقة الوفاق الوطني. كما أن مدة بقاء القوات السورية في هذه المناطق تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين السورية واللبنانية، وستكون القمة العربية معنية بإبرام هذا الاتفاق وتنفيذه».

(١) المرجع السابق، ص ١٠٧.

نتائج مؤتمر الطائف:

توصل مؤتمر الطائف بعد مخاض صعب إلى النتائج المرجوة، فأقر وثيقة الوفاق الوطني بعد إدخال بعض التعديلات على مشروع الوثيقة التي طرحت على النواب. فتم الاتفاق على الإصلاحات السياسية التي تناولت النظام البرلماني المعمول به في لبنان. وقد تضمنت الوثيقة إلى جانب ذلك إصلاحات أخرى تتعلق باللامركزية الإدارية واللاحصرية والمحاكم والتربية والتعليم والإعلام، ونصت على إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، وأكدت على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية وفقًا لقانون انتخاب يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين، وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله، وفعالية ذلك التمثيل.

كما تضمنت الوثيقة مبادئ عامة على جانب كبير من الأهمية، فأكدت على أن «لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضًا وشعبًا ومؤسسات في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دوليًا». وأن «لبنان عربي الهوية والانتماء»، وهو ملتزم بميثاق الجامعة العربية وبميثاق الأمم المتحدة، «وتجسد الدولة اللبنانية المبادئ الواردة في الميثاقين في جميع الحقول والمجالات دون استثناء». كما أكدت هذه المبادئ على أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». وأن «أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين».

هذه المبادئ العامة التي تضمنتها الوثيقة إضافة إلى مبادئ أخرى وردت فيها حسمت أمورًا كثيرة كانت موضع خلاف بين اللبنانيين، وبددت الكثير من الهواجس، فأنهت الجدل حول عروبة لبنان ووجوده وطنًا نهائيًا

لأبنائه كافة، وأسقطت مشروعات التجزئة والفدرالية، وتم التأكيد على وحدة الأرض لكل اللبنانيين على شتى انتماءاتهم، وعلى رفض التوطين. وهذه الأمور كانت من الأمور الخلافية التي تحرك الصراعات بين اللبنانيين.

أما بشأن بسط سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها كلها، فقد تم التأكيد على قيام الدولة القوية والقادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني، وعلى وضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجيًا على جميع الأراضي اللبنانية بواسطة قواته الذاتية. وتتسم الخطوط العريضة لهذه الخطة بحل جميع الميليشيات وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني، وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. وتعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال إجراءات نصت عليها الوثيقة، وتعزيز القوات المسلحة على أن يجري توحيدها وإعدادها وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي. و«حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذريًا وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه، ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق، وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير».

أما بشأن وجود القوات السورية على الأراضي اللبنانية فقد نصت الوثيقة على إعادة تمركز هذه القوات في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى، وذلك «في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية» . كما نصت الوثيقة على أن حجم وجود القوات السورية في المناطق المذكورة ومدته يتم بالاتفاق

بين الحكومتين اللبنانية والسورية. «واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك».

وبشأن العلاقات اللبنانية السورية أكدت الوثيقة على أنها «علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين، وسوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة كل منهما واستقلاله. استنادًا إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن وفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا، وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممرًا أو مستقرًا لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته».

أما بشأن تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي فقد أكدت الوثيقة على «تنفيذ القرار (٤٢٥) وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة، والتمسك باتفاقية الهدنة، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها».

لقد أرسى اتفاق الطائف قواعد جديدة للنظام السياسي اللبناني وللعلاقات بين الدولتين اللبنانية والسورية، في إطار الحفاظ على مصلحة كل منهما وعلى استقلال كل من البلدين الشقيقين وسيادته. كما أكد الاتفاق على تحرير الأراضي اللبنانية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي عن طريق الشرعية الدولية والمقاومة التي هي حق مشروع.

والأهم في اتفاق الطائف هو أنه اتفاق بين اللبنانيين بعد طول معاناة ودمار رهيب، وخسائر بشرية فادحة، وانهيار لمؤسسات الدولة كافة، اتفاق على إنهاء الاقتتال واستعادة الوحدة والاستقلال والسيادة وتحقيق الازدهار.

ومن نتائج هذا الاتفاق انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإزالة خطوط التماس بين المتقاتلين، وتعديل الدستور، وإعادة توحيد المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية وسائر إدارات الدولة، وحل الميليشيات وتسليم سلاحها للجيش، والمباشرة بإعادة الإعمار وعودة المهجَّرين، واستعادة لبنان مكانته تدريجيًا على الصعيد الدولي.

وقد كان لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز دور كبير ليس فقط في التمهيد لمؤتمر الطائف وتوفير سبل إنجاحه، إنما أيضًا في حشد الدعم الدولي لاتفاق الطائف. فقد قامت اللجنة الثلاثية العربية العليا باتصالات مع الجهات الدولية النافذة، فصدر بيان عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٨٩م رحب «بانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية واعتماد اتفاق الطائف من قبل المجلس النيابي اللبناني»، وأكد أن «مرحلة أساسية قد نفذت في طريق إعادة الدولة اللبنانية وإعادة إحياء المؤسسات نتيجة هذه الانتخابات الدستورية». كما حث أعضاء مجلس الأمن الشعب اللبناني «لدعم رئيسهم من أجل تحقيق أهداف الشعب اللبناني، وهي إعادة الوحدة والاستقلال والسيادة للبنان على جميع أراضيه؛ ليتمكن من استعادة دوره الرائد مركزًا للحضارة والثقافة للأمة العربية والعالم».

وبعد اغتيال الرئيس رينيه معوض صدر بيان آخر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٨٩م أدان بشدة عملية الاغتيال، وأعاد التأكيد على ما ورد في بيانه السابق، وطلب من جميع فئات الشعب اللبناني مواصلة الجهود لتحقيق وحدة لبنان شعبًا وأرضًا ومؤسسات، والمسيرة الإصلاحية.

وجاء في البيان أن «أعضاء مجلس الأمن الدولي يجددون ويؤكدون دعمهم لاتفاق الطائف الذي أقر من جانب أعضاء المجلس النيابي اللبناني، ويحثون الشعب اللبناني على متابعة جهوده والتمسك بوحدة لبنان لتحقيق الإصلاحات السياسية وتركيز تمسكهم بأهدافهم الديمقراطية».

وقد صدر أيضًا عن المجلس الأوربي بيان بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٩م، يدعم المجلس فيه اتفاق الطائف والشرعية اللبنانية. وقد جاء فيه ما يأتي: «إن المجلس الأوربي يشعر بالقلق من جراء الأحداث الأخيرة في لبنان التي تسببت بتفاقم الخطر على وحدته، يكرر تأكيده على تشبثه باتفاق الطائف، كما يعبر عن اقتناعه بعدم وجود بديل وذلك في الظروف الحالية للعملية التي يراها الاتفاق من أجل تحقيق الوفاق الوطني والسلام».

وهكذا أثمرت الجهود المشكورة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، وأدت في مؤتمر الطائف إلى اتفاق شكّل الانطلاقة لاستعادة لبنان أوضاعه الطبيعية والخروج من الدمار والعذاب والمعاناة.

مؤتمر الطائف رؤى ومواقف

أ. جورج فرشخ

اتفاق الطائف اليوم اتفاقان:

- الاتفاق الذي وقّع في الطائف برعاية الملك فهد.
- والاتفاق الذي يطبق في لبنان بمباركة سورية.

لم أقرأ مقالةً ولم أشهد نقاشًا ولم أحضر ندوةً عن الطائف إلا وسمعت تساؤلات من نوع: أمن أجل هذا حدث كلّ هذا؟ أو: هل كان من الضروري أن يصل البلد إلى هذه الدرجة من الدمار كي ينعقد مؤتمر الطائف؟

هذا هو بالضبط نوع الأسئلة الغلط التي يتلهى به لبنانيون يجهلون أو يتجاهلون أن المملكة العربية السعودية كانت في غنى عن الانشغال بتلك المهمة الأصعب بين المهمات، وأنّ الطائف لم تنتظر الحرب اللبنانية لتحقق شهرتها بين المدن.

أما التساؤل السليم فهو بكل بساطة: هل كان بالإمكان وقف هذا لولا هذا طالما أننا نحكي بالإشارة؟

نعم! كان لا بدّ من مقدّمة وبضع موادّ جديدة تضاف إلى الدستور لإنهاء الحرب. لم تكن ثمن القتلى ولا المصابين أو المعاقين في نفوسهم وفي أجسادهم، ولا ثمن الدمار الرهيب الذي أصاب الوطن. كانت أداةً لإنهاء الاقتتال ووقف النزف والخراب.

نعم! كان اتفاق الطائف من أجل إنهاء الحرب في لبنان. ولقد أنهى الحروب جميعًا: حروب اللبنانيين فيما بينهم، أو حروب الآخرين في لبنان. ولو لم يكن له إلا هذه الفضيلة لكفى به حدثًا تاريخيًا، ودينًا نحمله في أعناقنا للذين تفانوا في تحقيقه.

تتعثر شعوب وتقف في أزمات ومصائب، وإن لم تجد من يهبّ لنجدتها ويقيل عثرتها، تتهدّد في كيانها ومصيرها. الأمم والدول المندثرة أكثر من الأمم الحية.

كانت سوريا أسرع المسعفين. لكنّ النزاع طال، وتقلّبت التحالفات، فأصبحت طرفًا. وكان لا بدّ من مسعف آخر. وكانت اللجنة العربية الثلاثية المؤلفة من الملك فهد والحسن الثاني عاهل المغرب والشاذلي بن جديد رئيس الجزائر. وبسرعة توصّلت اللجنة إلى اقتناع بضرورة إخراج المتفاوضين اللبنانيين من محيطهم، حيث يتعرّضون للضغوط على اختلاف أنواعها. ولكن إلى أين؟ أعتقد أنهم لم يترددوا ولا ثانية. ثمّة ظروف تترتب عليها مواقف وواجبات ومهمات ليس مقدّرًا للكثيرين القيام بأعبائها؛ مهمات بحاجة إلى عقول كبيرة وصدور واسعة واستعدادات للخدمة. ولم يكن لها سوى المملكة العربية السعودية.

لن أسترجع تاريخ مؤتمر الطائف. سأكتفي بطرح عدد من الأسئلة محاولًا أن تكون واضحة وغير خاطئة.

سيبقى مؤتمر الطائف محطةً سعوديةً مضيئة في تاريخ لبنان الحديث. محطةً لاستجماع الأفكار والتقاط الأنفاس، واستعادة الرشد، والتأمل والتبصّر في مصير البلد خارج إطار الضغط والخطر. «لم يكن بإمكان أي دولة أخرى أن تعمل مؤتمر الطائف غير المملكة العربية السعودية. ولم يكن بمقدور أي زعيم عربي آخر أن يرعى هذا المؤتمر غير الملك فهد».

أما الوثيقة التي تمخّض عنها مؤتمر الطائف فلن تبقى ذلك الإرث الثمين الذي سيخلّد في الحوليات الدستورية أو الحقوقية أو الثقافية اللبنانية.

أنا أفرّق كثيرًا بين المؤتمر والوثيقة. أرى أن بين مؤتمر الطائف ووثيقة الوفاق الوطني بونًا شاسعًا وفرقًا كبيرًا. المؤتمر حقّق الوفاق الوطني في الطائف، الوثيقة قصّرت عن تحقيقه في لبنان، لماذا؟

ربّ قائل: إن أسياد الحرب لم يكونوا في الطائف. صحيح، ولكن كان عندهم ممثلون. وعادةً ممثلو هذا النوع من الأسياد يحرصون على مصالح أسيادهم أكثر منهم.

منذ اليوم الأول لوصول النواب اللبنانيين إلى الطائف سارعوا إلى الالتقاء، وأخذوا يتحاورون ويتناقشون، وأحيانًا بأصوات عالية وبحدّة وعصبية، وحين كان التوتّر يهدّد بانقطاع الحوار يتدخل الأمير سعود الفيصل يهدّئ ويعيد وصل ما لم ينقطع قبل أن ينقطع.

منذ اليوم الأول تجلّى للمراقب المحايد أن المسؤولين السعوديين أكثر اهتمامًا بإحياء الحوار البناء بين اللبنانيين منهم بتغليب وجهة نظرهم أو دعم الجماعات الذين يؤيدونهم.

منذ اليوم الأول لتطبيق الوثيقة بدأ الانحراف عنها والقفز فوق الحدود المرسومة. صحيح أنها ليست حدود الله، لكنّ الذين وافقوا عليها وأعطوا ضمانتهم لحسن تطبيقها دعموا موافقتهم بتوقيع أو بتعهّد أو بكلمة شرف. والرجال ترتبط بكلامها. أين الرجال وأين الالتزام وأين الشرف؟

منذ التجاوز الأوّل اعترض لبنانيون ونبّهوا وحذّروا من مغبته. لم يأبه به أحد. ولم يكن هناك سعودي مؤثّر وفعّال ليتدخل ويعيد الأمور إلى نصابها.

المملكة العربية السعودية ضامنة، لكنّها ليست على الأرض في لبنان. والاعتراض على انتقائية تنفيذ الطائف لم يكن بإجماع اللبنانيين.

حين يعقد ميثاق أو اتفاق فمن أجل أن يحقق غايته. اتفاق الطائف غايته في عنوانه، وثيقة الوفاق الوطني بعد (١٣) سنة، هل تحقق الوفاق؟ ما الذي يحول دون تطبيقه؟ ولماذا لا تعيّن الجهة التي تضع العراقيل؟

كان يجب إيجاد أصعب حلّ لأصعب مشكلة تعرض لها أصعب نظام في أصعب دولة تجتاز أصعب مرحلة في تاريخها العصيب. ووجدوه في السعودية. هل كان يجب على السعوديين أن يأتوا ويقيموا في البلد الصعب ليطبّقوا الحلّ الصعب؟

من أجمل كلام البشر هذا الحديث الشريف: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس». واللبنانيّ شكور بطبعه. أجريت استقصاء سريعًا في أوساط الزملاء الإعلاميين والنواب الذين حضروا الطائف. لم يتردّد واحد بالشكر ولا بالثناء على الجوّ، على المناخ، على الروحيّة العامة التي أحاطت بهم وشملتهم جميعًا منذ التاسع والعشرين من أيلول (سبتمبر) إلى الخامس والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٩م، يوم مغادرتهم إلى باريس أو غيرها من المدن. كلّهم أشادوا بالفعالية والدبلوماسية والتطوع. وبالذكاء في تنظيم اللقاء والسخاء بالجهود وبالوقت والدهاء في حلحلة العقد رجاء نجاح المؤتمر.

أكثر من نائب وزميل أكّد لي أنه ما كان يمكن أن ينجح المؤتمر لو لم يكن الأمير سعود الفيصل قلبه النابض، ولو لم يكن الملك فهد راعيه ويوفّر له كلّ حاجاته. لا أقصد وسائل الراحة المادية: الفنادق والسيارات والاتصالات الدولية. هذا كلّه ـ على أهميته ـ ليس شيئًا أمام رحابة الصدر والفهم والاستماع والرصانة والمحبة الأخوية.

وهذا الجهد وهذه التضحيات حين جاء زمان تطبيق نتائجها هل يبقى التطبيق ناقصًا؟ وهل يعطي مفعولاته الإيجابيّة؟ هل يجوز أن يذهب هذا الجهد هباءً منثورًا؟

بعض المغالين في التطرّف رأوا في الذكاء والسخاء والدهاء وسيلة ملتويةً للإغراء.

كان متوقعًا ومفترضًا أن يؤدي الوفاق الوطني إلى مصالحة عامة، وأن تعزّز المصالحة الموعودة عودة الديمقراطية والحرية. ومنذ (١٣) سنة واتفاق الطائف موضع نقاش. لم يترك أحدًا على الحياد. وفي عمليات مزايدة أو مناقصة تحمى فيها الكلمات حين لا ترتهن في مواقف وتصاريح وإعلانات نوايا، نكتشف أنّ معظم الذين تبرّعوا بها لم يكونوا جادّين أو ليست عندهم النية ولا المقدرة على وضعها موضع التطبيق. فيبقى كلّه كلامًا في كلام. هل يعني ذلك أنّ الديمقراطية والحرية الموعودين بهما هما ديمقراطية وحرية الكلام فقط؟ وإن كان كثيرون من إخواننا يحسدوننا عليهما، هل يجوز أن نحوّل الطائف مولّدًا للكلام؟

كان الطائف أداةً لإنهاء الحرب ـ كما قلت ـ على أمل أن يجلس اللبنانيون وقد استعادوا رشدهم بعد الحرب، ويعدّلوه ويطوروه. منذ (١٣) سنة وهم يجلسون. هل تطويره ممنوع أم أنهم مقصرون؟

في رأيي أنّ ثمة شعورًا مبهمًا عميقًا ومتغلغلًا بين الناس يجد أنّ المواجهات بين اللبنانيين أنفسهم من جهة، وبينهم وبين السوريين من جهة أخرى في الأجواء العربية والإقليمية والدولية المشحونة والموبوءة والمنحازة ضدّنا بوصفنا عربًا مهدّدة بأن تفسد أو تنفجر.

وإذا كانت ظروف الطائف استوجبت تدخّلًا سافرًا ومباشرًا وضاغطا، فالظروف الراهنة تستدعي المزيد من التروّي واللياقة والحكمة؛ لأن معالجة الجروح الملتئمة على زغل أخطر وأدق من تضميد الجروح الطرية.

ماذا ينفع أن نعقد معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق مع سوريا؟ أن نعيد إعمار وسط بيروت والبنى التحتية؟ أن نثقل كاهلنا بثلاثين مليار دولار دينًا؟ أن نستضيف القمة العربية التي ما كانت لتنجح لولا حضور الأمير عبدالله ومبادرته العربية؟ ماذا ينفع هذا كلّه إذا لم يشعر لبنان كلّه أنه ينتفع مباشرةً بهذه الإنجازات ويعتزّ ويفاخر بها؟ وكيف يشعر ويفاخر وهو يرى أنه مغبون بسبب سوء تطبيق اتفاق الطائف؟

سواء كان الشعور بالغبن مبنيًا على واقع أو على وهم، يجدر بالمعنيين باتفاق الطائف ـ والسعودية منهم ـ أن يولوه الأهمية التي يستحق. فهذا الشعور في تصاعد مطرد، ويكاد يشكّل تيارًا. بالتأكيد أنه ليس الأكثرية، لكنّ مراقب التاريخ يعرف أنّ التغييرات الكبيرة تحدثها أقليات ناشطة متحرّكة.

يخطئ حكام بلدنا إذا تصوّروا أنّ بوسعهم أن يضحكوا على التاريخ، كما يوحي بذلك تعاطي السلطة مع هذا التيار. لا سيّما وأنّ لديه منابر مؤثرةً وفاعلة. كلمتها قوية ومسموعة. وإذا كان لا يرقى الشكّ إلى وطنيتها ونبل مقاصدها وحرصها على الوحدة الوطنية، فإنّ وسائل الإعلام التي تنتظر كلامها ومواقفها بشراهة لا تتمتّع بالنزاهة ذاتها، ولا تحرص دائمًا على قراءة الكلام أو فهمه أو تفسيره والمواقف التي تعلنها تلك المنابر بما يخدم الوحدة الوطنية، فتحدث الالتباسات ويقع التشويش وسوء الفهم.

بطبيعة الحال لا يكون الحلّ بالحدّ من حرية وسائل الإعلام ولا بمحاولة الضغط عليها. فهذه الأساليب تعطي مفعولًا عكسيًا في لبنان، وتسيء

كثيرًا، وتعزّز الشعور بالغبن، بفضل تقليد عريق لحرية الإعلام عاد وكرسه اتفاق الطائف.

الحلّ برفع الغبن وإزالة أسباب الشعور به، إذا أرادوا تجاوز ديمقراطية الكلام إلى الفعل، وثمّة مؤشرات أعطيت مؤخرًا تبشّر بالخير. غير أنّ الحوادث الأمنية التي كانت العاصمة مسرحًا لها الأسبوع الماضي خفّفت من التفاؤل.

يجمع اللبنانيون على المطالبة بالاستقلال والسيادة والحرية. وهذا حقّهم وهو مسجّل في اتفاق الطائف. وفي محاضر الاجتماعات تعهّد من الأمير سعود الفيصل بأن يتدخل لدى السوريين عند إثارة المسألة.

يغلط بعضهم وينسون أنهم كانوا أسرع الناس إلى طرح الاستقلال والسيادة والحرية في أسواق الحمايات الوهمية والموسمية. وأنها لا تستعاد بمثل السهولة ولا بمثل السرعة التي تخلّوا بها عنها. فالاستقلال والسيادة والحرية المفقودة لها أصول وأساليب لاسترجاعها، لا تكفي المفاوضات وحدها. ولا ينفع أن نعيّن وكيلًا وأن نفوّضه بالإقدام على كلّ التضحيات التي يراها مناسبة.

وبعد تنفيذه كلّه الخروج منه إلى دستور حضاري يصهر المسلمين والمسيحيين ليجعل منهم لبنانيين وحسب، حلم صبيحة ربيعية كهذه التي تجمعنا؟ لم لا؟ المهم ألّا يرتكب حماقة جديدة ونأخذ الحلم واقعًا؛ لأن الأحمق ليس من ارتكب حماقة إذ كلنا معرّضون لمثل ذلك، إنما الأحمق من ارتكبها ولم يدر فأعاد الكرّة.

اتفاق الطائف في الإطارين الإقليمي والدولي

أ. د. عدنان السيد حسين/
أستاذ في كلية الحقوق والعلوم
السياسية والإدارية ـ الجامعة اللبنانية

بصرف النظر عن المضمونات الدستورية والسياسية التي حملها اتفاق الطائف للوفاق الوطني اللبناني منذ العام ١٩٨٩م، فإنه شكل منعطفا كبيرًا في حياة لبنان واللبنانيين. ذلك لأنه أنهى فترة الحرب الداخلية التي دمرت المرافق والمنشآت اللبنانية، وأودت بحياة عدد كبير من اللبنانيين، وهددت الأمن الوطني بمثل ما هددت الأمن العربي.

ثمة تقديرات مختلفة لكلفة الدمار الذي حل بالأرض والإنسان في لبنان، وإن كانت تجمع على تقدير الحد الأدنى بنحو عشرين مليار دولار[١]، علمًا بأن تقدير كلفة الخسائر البشرية ما يزال غامضًا لما يكتنفه من صعوبة وتكتم. ومن المعروف أن معظم المرافق والمنشآت الخاصة والعامة أصابها الدمار، أو الضرر المادي بنسب مختلفة. هذا فضلًا عن سقوط أكثر من مئة وخمسين ألف شخص جلهم من المدنيين، ذلك لأن النزاعات المسلحة ـ المحلية والإقليمية ـ في الربع الأخير من القرن العشرين أودت بحياة المدنيين قبل العسكريين. وهذا ما يكشف مدى تراجع القيم الإنسانية،

---

(١) صدرت تقديرات عن الكلفة المالية للحرب اللبنانية من مصادر محلية وعربية وعالمية، بينها تقدير معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن I.I.S.S

LAU Byblos LIBRARY

وضوابط الأعمال الحربية في وقت راحت تتطور أسلحة الدمار التقليدية والإستراتيجية.

لذلك تبرز أهمية اتفاق الطائف في وقف الحرب وإحلال السلام وإزالة الحواجز المسلحة بين المتقاتلين. وتلك أولوية جامعة عند اللبنانيين كثيرًا ما ظهرت جلية أيام التقاتل والقصف العشوائي. وما كان لمؤتمر البرلمانيين اللبنانيين أن ينعقد في مدينة الطائف السعودية، ويتوصل إلى إقرار وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي عُرفت باسم اتفاق الطائف بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٩م[1] لولا التحضيرات والمبادرات المحلية والعربية والدولية التي امتدت طوال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، لتثمر مضمون اتفاق الطائف. بل يمكن القول: إن مؤتمر الطائف لم يكن لينعقد أصلًا لولا الرعاية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، حيث مارست المملكة العربية السعودية دورًا محوريًا في عقد شمل البرلمانيين اللبنانيين، وفي استخلاص نقاط مشتركة للوفاق الوطني من خلال أعمال اللجنة الثلاثية العربية التي ضمت إلى المملكة كلًا من المغرب والجزائر. وقد أتت تلك اللجنة الثلاثية تتويجًا لمجهودات المؤتمرات العربية المتعاقبة منذ مؤتمر الرياض في العام ١٩٧٦م الذي مهد لدخول قوات الردع العربية إلى لبنان بغية إحلال السلم الأهلي.

ما أبرز تلك التحضيرات المحلية والعربية والدولية؟

تحضيرات للطائف:

يمكن ملاحظة استناد مضمون اتفاق الطائف إلى وثائق ومبادئ كان قد أعلنها فرقاء لبنانيون في مناسبات مختلفة، بدءًا من الوثيقة الدستورية التي

---

(١) صدق مجلس النواب اللبناني على وثيقة الطائف في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٨٩م، في مطار القليعات ـ شمال لبنان.

LAU Byblos LIBRARY

أذاعها الرئيس الراحل سليمان فرنجية في عام ١٩٧٦م، إلى المبادئ الوفاقية الـ (١٤) الصادرة في عهد الرئيس الراحل إلياس سركيس، إلى الثوابت الإسلامية التي أذيعت من دار الفتوى اللبنانية في العام ١٩٨٣م، إلى مشروعات الإصلاح التي طرحت في مؤتمر الحوار الوطني في جنيف ١٩٨٣م ومؤتمر الحوار الوطني في لوزان ١٩٨٤م، هذا بالإضافة إلى الاتفاق الثلاثي الذي توصل إليه ثلاثة أطراف هم: حركة أمل، والقوات اللبنانية، والحزب التقدمي الاشتراكي برعاية سورية في العام ١٩٨٥م.

إلى ذلك ثمة مشروعات وفاقية أخرى وضعها سياسيون لبنانيون بالتعاون والاتصال مع سوريا والمملكة العربية السعودية. منها على سبيل المثال: مشروع ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٧م الذي جاء نتيجة مباحثات مستشار رئاسة الجمهورية اللبنانية إيلي سالم ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع[1]. ومشروع رجل الأعمال اللبناني رفيق الحريري الذي عرف بورقة ١١/ ١١/ ١٩٨٧م، والذي استند إلى اتصالات وحوارات مع الجانبين السوري والسعودي. ومشروع الرئيسين حسين الحسيني وسليم الحص في ٢/ ١/ ١٩٨٩م[2].

إلام تفضي هذه المشروعات المتراكمة منذ بداية الحرب اللبنانية؟

ثمة نقاط مشتركة أخذت تتضح، وتتواتر في مجمل المشروعات المطروحة للوفاق الوطني، بينها على سبيل المثال:

---

(١) إيلي سالم، الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨م: دبلوماسية البحث عن خروج، ترجمة مخايل خوري، ط ٣، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧م، ص ٤١٧ ـ ٤٤٠.

(٢) عرف هذا المشروع باسم مشروع «الكورال بيتش». انظر: عارف العبد، لبنان والطائف. تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص ٣٣٣ ـ ٣٦٩.

- لبنان بلد سيد حر مستقل، وواحد أرضًا وشعبًا ومؤسسات.
- لبنان عربي الانتماء والهوية.
- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية.
- إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي.
- إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء.
- إنهاء حالة الحرب، وصون العيش المشترك بين اللبنانيين.
- النظام الاقتصادي حر، ويكفل المبادرة الفردية.
- اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة.
- بعد ذلك راحت هذه النقاط المشتركة تتكرر في المبادرات السياسية والدبلوماسية لحل الأزمة اللبنانية وسط تأييد عربي ودولي.

على الصعيد العربي نلحظ تشابك الجهود اللبنانية والعربية ـ وبخاصة السعودية ـ بحثًا عن وفاق وطني طال انتظاره. فمن قمة الرياض العربية (١٨/ ١٠/ ١٩٧٦م) قررت إرسال قوة سلام عربية إلى لبنان قوامها (٢٥) ألف جندي، وتوضع تحت إمرة رئيس الجمهورية اللبنانية على أن تشكل القوات السورية معظم عددها، وأن ينسحب المسلحون الفلسطينيون إلى المناطق المحددة لهم في اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩م[1]. وبعد أسبوع واحد عقد مؤتمر قمة عربي آخر في القاهرة للتصديق على ما تقرر في قمة الرياض.

أسفرت قمة الرياض عن تأليف لجنة رباعية سعودية، مصرية، سورية، كويتية، مهمتها تطبيق اتفاقية القاهرة في مهلة تسعين يومًا. بيد أن الأحداث

(١) وقع قائد الجيش اللبناني إميل البستاني ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات اتفاق القاهرة في العام ١٩٦٩م، وبرعاية مصرية مباشرة.

والتداعيات السياسية المتعلقة بالعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وما نتج عنها من توقيع لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، أوجدت تحديات جديدة في منطقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، راحت تنعكس على لبنان في تفاصيلها حتى غدا هذا البلد العربي الصغير ساحة للتنازع العربي ـ العربي، وللتنازع الإقليمي والدولي في آن معًا. تكفي الإشارة إلى تعرض لبنان لاجتياح إسرائيلي حتى حدود نهر الليطاني في العام ١٩٧٨م، ثم لغزو إسرائيلي حتى العاصمة بيروت في صيف ١٩٨٢م. لقد نشأت وقائع جديدة، ومعطيات جديدة في الإطارين الإقليمي والدولي، أبرزها ارتباط الأزمة اللبنانية عضويًا بما يسمى بـ «أزمة الشرق الأوسط». أي إطالة عمر هذه الأزمة الدامية، وإرباك الساحة العربية التي بدت في حالة من التفكك والانقسام السياسي.

في هذا السياق يندرج اتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣م بين لبنان وإسرائيل الذي ألغته الحكومة اللبنانية في ٥ آذار (مارس) ١٩٨٤م، والذي شهد أكبر مناورات وضغوط سياسية. فمن الرفض السوري المبدئي لهذا الاتفاق، إلى ازدواجية الموقف الأمريكي حياله ـ إرضاءً للطرفين السوري والإسرائيلي[1] ـ إلى انسحاب القوات المتعددة الجنسيات من لبنان، وبداية فصلٍ جديد من فصول الأزمة اللبنانية.

ظلت المحاولات السعودية ساعية لتطويق الأزمة اللبنانية، إلى أن عقد مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء بتاريخ ٢٣ ـ ٢٦/ ٥/ ١٩٨٩م، وقرر تشكيل اللجنة الثلاثية العربية من المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب من أجل وضع حل للأزمة اللبنانية[2] . وقد أدى الدبلوماسي الجزائري

(١) لبنان و الطائف. تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢) كانت دورة وزراء الخارجية العرب في تونس قررت بتاريخ ١٢/ ١/ ١٩٨٩م تأليف لجنة سداسية على مستوى وزراء الخارجية، لمتابعة وضع حل للأزمة اللبنانية، وقد ضمت وزراء: =

الأخضر الإبراهيمي دورًا بارزًا في متابعة مجهودات اللجنة الثلاثية، والاتصال بجميع الأطراف المعنيين، في حين تولى الجانب السعودي متابعة التصور السياسي للخروج من الأزمة، حيث قام وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بمجهود سياسي ملحوظ مهد لصوغ وثيقة سياسية لم تكن بمعزل عن الموقف السوري[١].

يصعب دراسة التحضيرات لعقد مؤتمر البرلمانيين اللبنانيين في الطائف دون التوقف عند الدور الفاعل للمملكة العربية السعودية، حتى إن المجتمعين في مدينة الطائف من ٢٩/٩/١٩٨٩م إلى ٢٢/١٠/١٩٨٩م شعروا أنهم مطالبون بإنجاز الاتفاق الوفاقي، ووضع حدٍّ للحرب اللبنانية، والانطلاق نحو مرحلة جديدة في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية. وظل المسؤولون السعوديون على أكثر من مستوى متابعين لتفاصيل المؤتمر، يساهمون في تذليل الصعاب المتوقعة والطارئة، وهم على تواصل دائم مع القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في مسار الأزمة اللبنانية. كما أن اللجنة الثلاثية العربية ظلت متدخلة وفاعلة في التوسط بين أطراف الأزمة قبل المؤتمر وخلاله وبعده.

أما على الصعيد الدولي فمن اللافت أن تتحرك حاضرة الفاتيكان في مختلف المراحل لإيجاد حل ما للأزمة اللبنانية. ويمكن التوقف عند مذكرة كان قد سلمها مبعوث الفاتيكان الشخصي أشيل سيلفستريني إلى وزير الخارجية السورية فاروق الشرع تضمنت جملة مبادئ أبرزها:

- لبنان بلد مستقل، وله هوية خاصة، ويقيم علاقات خاصة مع سوريا تحددها اتفاقيات ثنائية.
- انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان.

= الكويت، الجزائر، تونس، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أمين عام الجامعة العربية.

(١) انظر مقابلة مع الأخضر الإبراهيمي في: صحيفة المستقبل، بيروت، ١٧/٦/١٩٩٩م.

- احترام تعددية لبنان السياسية، والحريات الفردية، وحرية الفئات التي يتكون منها المجتمع اللبناني.
- احترام حرية المعتقد الديني، والتعبير، والتعليم، والملكية الخاصة.
- تثبيت مبدأ توزيع الرئاسات الثلاث على المذاهب الثلاثية الكبرى، والمساواة بين عدد النواب المسيحيين والمسلمين، وبين عدد الوزراء المسلمين والمسيحيين.
- اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية[١].

في المقابل تأرجح الدور الأمريكي في لبنان بين مدٍّ وجزر. لقد تراجع الاهتمام الأمريكي بلبنان بعيد إلغاء اتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣م، وانسحاب القوات المتعددة الجنسيات. ثم عاد هذا الاهتمام مع سقوط الاتفاق الثلاثي الذي حظي بالرعاية السورية[٢]. وكثيرًا ما أكدت واشنطن في سياستها على مراعاة المصالح الإسرائيلية والسورية في إطار نظرتها الأشمل إلى أزمة الشرق الأوسط ومصالحها فيه، وفي أواخر عهد الرئيس أمين الجميل برز تحرك مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي الذي تدخل أكثر من مرة بين سوريا وبعض الفرقاء اللبنانيين أملًا باستعادة الحوار والتفاهم[٣]. وبصرف النظر عن تعدد الاتجاهات السياسية داخل الإدارة الأمريكية، وما اتخذته من مواقف حيال الأزمة اللبنانية، يمكن القول: إن الاهتمام الأمريكي ظهر جليًا في اتفاق الطائف، بحيث انصبت الجهود نحو إيجاد صيغة مقبولة من الفرقاء اللبنانيين ومن سوريا.

---

(١) الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨م: دبلوماسية البحث عن مخرج، مرجع سابق، ص ٤٣١.

(٢) برز تحرك السفير الأمريكي في بيروت جون كيلي خلال عهد الرئيس أمين الجميل على صعيد الاتصالات مع اللبنانيين والسوريين. انظر: عبدالله بو حبيب، الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١م، ص ١٣٢.

(٣) لبنان والطائف، تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مرجع سابق، ص ١٦٦.

إن هذه الاهتمامات الدولية وغيرها بالأزمة اللبنانية تقاطعت بشكل أو بآخر مع الاهتمامات العربية، وإن لم تتماشَ معها دائمًا. وأفضت إلى هذه التسوية السياسية اللبنانية والعربية والدولية الممثلة باتفاق الطائف، لذلك لاقى هذا الاتفاق قبولًا من معظم الفرقاء اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم السياسية والطائفية، نظرًا لما يمثل من مبادئ هي حصيلة جهود محلية وخارجية متواصلة، ونتيجة الغطاء الإقليمي والدولي الواضح. وقد تسارعت المواقف العربية والدولية المؤدية لاتفاق الطائف، والداعية إلى تنفيذ مبادئه، مما أوجد آلية سياسية شاملة لإنجاز الوفاق الوطني اللبناني ووقف الحرب الداخلية المدمرة.

الرعاية الدولية والعربية:

حظي اتفاق الطائف بتأييد دولي ملحوظ، شكل غطاء كافيًا لتنفيذ بنوده، ومساعدة لبنان على الانتقال من الحرب الداخلية ذات الامتدادات والعوامل الإقليمية والدولية إلى حالة السلم الأهلي. حسبنا الإشارة إلى مواقف صادرة عن الدول الخمس الكبرى، صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وعن مجلس الأمن بمجموع أعضائه. هذا فضلًا عن مواقف أوربية وسوفيتية (سابقة).

في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩م تبنت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بيانًا مشتركا رحب باتفاق الطائف، ودعا جميع اللبنانيين إلى تنفيذه، وطالب ببسط السيادة التامة للبنان على كل أراضيه. وجاء في البيان المذكور: «إن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يرحبون بالاتفاق الذي أبرم في الطائف في رعاية اللجنة الثلاثية المنبثقة من جامعة الدول العربية لإحلال السلام والوفاق الوطني». ودعا البيان: «جميع اللبنانيين إلى توحيد جهودهم» من أجل تنفيذ الاتفاق، وأكد تصميم الدول الخمس

LAU Byblos LIBRARY

على دعم بسط السيادة التامة للبنان على كل أراضيه نتيجة نهائية لعملية السلام. «وأشاد البيان باللجنة الثلاثية العربية، وأعلن مواصلة دعم الدول الكبرى لها لتحقيق وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه في كنف السلام والوفاق التام مع جيرانه»[(١)]. وبالطبع يرمي هذا البيان إلى إقامة سلام بين لبنان وإسرائيل، كما يدعو إلى الوفاق بين لبنان وسوريا، هذا ما نستنتجه من كلمة «جيرانه».

مارست فرنسا دورًا تحضيريًا في إصدار هذا البيان المشترك، في معرض اهتمام الدول الخمس الكبرى بالسلم والأمن الدوليين. وهو يعكس إرادة دولية في تأييد مضمون اتفاق الطائف، والدعوة إلى تطبيقه في جميع بنوده. ثم أكد مجلس الأمن مجتمعًا في بيان له بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩م، أي بعد ثلاثة أسابيع على بيان الدول الخمس الكبرى على تأييد اتفاق الطائف، وعلى إدانته اغتيال الرئيس اللبناني رينيه معوض، واعتباره عملًا إجراميًا وإرهابيًا[(٢)]. كما توالت مواقف سوفيتية داعية إلى دعم جهود اللجنة الثلاثية العربية، ومساعدة لبنان على الخروج من أزمته. وطالبت دول المجموعة الأوربية ـ تحولت لاحقًا إلى دول الاتحاد الأوربي ـ بالمحافظة على إمكانات الحوار بين اللبنانيين حتى تستمر عملية السلام التي بدأت في الطائف بمعاونة جميع اللبنانيين[(٣)].

تشير مجمل هذه المواقف الدولية إلى تأييد اتفاق الطائف، وإلى ضرورة متابعة مجهودات اللجنة الثلاثية العربية لتنفيذه، وإلى التمسك بوحدة لبنان وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه. هذا على الرغم من تباعد الأهداف والإستراتيجيات بين القوى الدولية حيال الأزمة اللبنانية، وما يتصل بها من

(١) صحيفة النهار، بيروت، ٢/١١/١٩٨٩م.
(٢) صحيفة النهار، بيروت، ٢٤/١١/١٩٨٩م.
(٣) مرجع سابق.

تفاعلات الصراع العربي ـ الإسرائيلي. صحيح أن المواقف السوفيتية الأمريكية صارت متقاربة في مرحلة الوفاق الدولي، وتحديدًا في عهد الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل غورباتشيوف. وصحيح أن فرنسا ظلت مهتمة بالشأن اللبناني في جميع مراحل الأزمة، وكثيرًا ما دخلت في التعامل مع تفاصيلها، ذلك لأسباب تاريخية وثقافية وسياسية. وصحيح أن دول المجموعة الأوربية ظلت مهتمة ـ بحكم المصالح والأهداف ـ بتداعيات الأزمة اللبنانية، ومسار العلاقات العربية ـ الإسرائيلية.. بيد أن اتفاق الطائف على النحو الذي جاء عليه لقي تأييدًا شاملًا من القوى الدولية الفاعلة في منعطف زمني حاسم، إنه زمن تراجع الاتحاد السوفيتي إلى حد السقوط رسميًا في نهاية العام ١٩٩١م مع ما في هذا المعطى من نتائج دولية أبرزها سيادة حالة الفوضى في العلاقات الدولية، وخاصة في المحور الأوراسي الممتد من البلقان إلى آسيا الوسطى. بتعبير آخر، يمكن رؤية أهمية اتفاق الطائف من حيث العامل الزمني، أي أنه أتى مع نهاية الحرب الباردة وما حصل بعدها من تحديات كانت أخطرها حرب الخليج الثانية.

واكبت اللجنة الثلاثية العربية هذه المواقف الدولية، فلم تتوقف عن متابعة مجهوداتها بمجرد إصدار وثيقة اتفاق الطائف، بل راحت تتابع تذليل العقبات من أمام تنفيذه. وكثيرًا ما عملت هذه اللجنة لإحياء المؤسسات الدستورية في لبنان، ومساعدة الحكومة اللبنانية ماديًا وسياسيًا للقيام بمهمات الإعمار وبناء المرافق العامة. وحاولت وقف الاقتتال الذي أخذ يتجدّد في عدد من مناطق العاصمة بيروت وصولًا إلى إقليم التفاح في الجنوب. لقد اقترحت اللجنة الثلاثية العربية في تلك الظروف الصعبة التي أعقبت اتفاق الطائف:

١ ـ إنشاء صندوق دولي لإعادة إعمار لبنان، وتمكين لبنان من إحياء مؤسساته وتشغيل مرافقه العامة.

٢ ـ تجهيز لواءين للجيش اللبناني كحد أدنى لتشكيل جهاز أمني للشرعية اللبنانية بغية إعادة الأمن.

يمكن التوقف في هذا الصدد عند رسالة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز التي وجهها إلى القمة العربية غير العادية في بغداد (٢٨ ـ ٣٠/ ٥/ ١٩٩٠م) بالنيابة عن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والملك المغربي الحسن الثاني، مرفقًا بها التقرير الذي أعدته اللجنة الثلاثية العربية، والذي تضمن تقييم القادة الثلاثة للوضع على الساحة اللبنانية وتوصياتهم بشأن الخطوات الواجب اتخاذها للمساعدة على تنفيذ اتفاق الطائف وتدعيم الشرعية اللبنانية[١]. وقد جاء في التقرير المذكور: «لا مناص من العمل وبكل قوة وعزم وتصميم من أجل دعم الشرعية اللبنانية، وبذل كل الجهود التي من شأنها أن تساعد الشعب اللبناني ومؤسساته الوطنية على تأصيل السلام والوفاق، وتحرير الأرض، وإعطاء مفاهيم الحرية والاستقلال والسيادة كل ما ترمز إليه من مضمونات ومعان...» كما طالب التقرير «جميع الدول العربية والجهات الدولية المعنية والمؤثرة أن تتحمل مسؤولياتها بالنسبة لتنفيذ اتفاق الطائف ودعم الشرعية في لبنان في جميع الخطوات التي تتخذها». ودعا إلى «تأكيد الدعم العربي الذي سبق إقراره في مؤتمر قمة تونس والخاص بإعمار لبنان»[٢].

يكشف هذا التقرير اضطلاع اللجنة الثلاثية العربية بمهمة إعادة إعمار لبنان، ومساعدة الشرعية اللبنانية على تخطي العقبات المادية والسياسية. وقد صار هذا التقرير جزءًا من البيان الختامي للقمة العربية غير العادية في بغداد، وانعكس في توجهاته على بيانها الختامي، حيث جاء فيه: «أكد المؤتمر على

---

(1) http://www.League of arab states.org/21.asp

(٢) انظر نص بيان اللجنة الثلاثية العربية الذي قدمه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز إلى القمة العربية في بغداد في: صحيفة اللواء، بيروت، ٣١/ ٥/ ١٩٩٠م.

أن اتفاق الطائف هو الإطار المناسب للمحافظة على مصالح جميع اللبنانيين دون استثناء، وعلى أنه يشكل السبيل لإخراج لبنان من دوامة العنف، وتحقيق الأمن والسلام فيه، وفي هذا الصدد فقد طلب المؤتمر من اللجنة الثلاثية العربية العليا العمل على مواكبة تنفيذ اتفاق الطائف، وأكد مواصلة دعمه لجهود اللجنة واستعداده للقيام بكل ما تحتاجه مسيرة السلام في لبنان حتى يتسنى لهذا البلد الشقيق استعادة وحدته واستقلاله وبسط سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها على كافة الأراضي اللبنانية».

على ذلك نستنتج أن اللجنة الثلاثية العربية منذ نشأتها وحتى توقفها عن العمل ظلت تتحرك في إطار الدائرة العربية الأوسع، ووسط متابعة مباشرة من المملكة العربية السعودية، ودعم دولي واضح. هذا بمعزل عن الخلافات العربية ـ العربية، والضغوط الإقليمية والدولية التي كانت تؤثر سلبًا في مسيرة الوفاق والإعمار في لبنان. ومما لا شك فيه أن حرب الخليج الثانية أوجدت آثارًا سلبية خطيرة على العمل العربي المشترك، والنظام الإقليمي العربي بوجه عام، وشكلت منعطفًا حادًا في حياة لبنان وسائر البلدان العربية، من حيث سيطرة الفوضى والاضطراب السياسي، ووضع علامات استفهام كبيرة على مفهوم الأمن العربي ومستقبله؟

حقق لبنان إنجازات مهمة في السنوات الماضية؛ تمثلت في عودة المؤسسات الدستورية إلى الحياة والعمل، وحل الميليشيات المسلحة بالتزامن مع إعادة بناء الجيش اللبناني، وإحلال السلم الأهلي بعد سنوات طويلة من الحرب الداخلية المدمرة. وكان من الممكن أن تتحقق نتائج إيجابية أشمل وأعمق لو التقط اللبنانيون بجميع فئاتهم فرص السلام والبناء، وانتقلوا من مفهوم التوازنات الطائفية إلى مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان. بيد أن مثل هذا التحوّل يحتاج إلى مؤازرة عربية، وظروف إقليمية ودولية مؤاتية.

محددات علاقات لبنان الخارجية:

لم يكتف اتفاق الطائف بمحددات الإصلاح الداخلي، وإنما طرح محددات علاقات لبنان الخارجية بدءًا من العلاقات اللبنانية ـ السورية، والعلاقات اللبنانية ـ العربية، وصولًا إلى علاقات لبنان مع المجموعة الدولية.

جزء من هذه المحددات صار واردًا في مقدمة الدستور اللبناني التي تتمتع بالسمو وقوة الإلزام شأنها في ذلك شأن سائر المواد الدستورية. أما الجزء الآخر فهو ملزم للحكومات اللبنانية المتعاقبة لأنه بمثابة ركيزة من ركائز الوفاق الوطني اللبنانية.

وكان من الطبيعي أن يتوقف اتفاق الطائف عند هدف تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، لكونه نقطة انطلاق لا بد منها من أجل بناء الدولة المستقلة والسيدة. فلا استقلال ولا سيادة مع الاحتلال.

ما تلك المحددات؟

ورد في الفقرة الأولى من وثيقة الطائف جملة مبادئ عامة، صارت جزءًا لا يتجزأ من الدستور اللبناني. من بينها نص حول عروبة لبنان والتزاماته الخارجية، حيث جاء فيه: «لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء».

إن الانتماء العربي للبنان ليس تسوية بين اتجاهات سياسية مختلفة بقدر ما هو حقيقة موضوعية، شأنه في ذلك شأن أي بلد عربي آخر.

وإذا كانت الحرب الداخلية التي عصفت بلبنان قد باعدت بين أبنائه طائفيًا ومذهبيًا، ودمرت مقومات الدولة وبناها المختلفة، بحيث عادت فكرة العروبة تطرح من جديد تدليلًا على هوية لبنان وانتمائه، فإن التأكيد على عروبة لبنان لا يعكس صراعًا داخليًا بين اللبنانيين على أساس الانتماء والهوية، ولا هو تسوية مرحلية أملتها ظروف الخروج من الأزمة اللبنانية، ذلك لأن عروبة لبنان قائمة في التاريخ والجغرافيا والثقافة واللغة والأمن الإقليمي حيث يجسد التحدي الإسرائيلي عقدة هذا الأمن.

وعن تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي انطلق اتفاق الطائف من قاعدة استعادة سلطة الدولة اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دوليًا، مع ما يعني ذلك من تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (٤٢٥)، والتمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٩م لكونها قانونًا منظمًا للعلاقة اللبنانية ـ الإسرائيلية، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود الدولية، والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

حقق لبنان في هذا المضمار انتصارًا مؤكدًا حين أجبرت المقاومة اللبنانية قوات الاحتلال على الانسحاب في الخامس والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠٠م، وسط تلاحم وطني مع الجيش اللبناني وفئات الشعب اللبناني. وغدا هذا اليوم عيدًا وطنيًا، كان يمكن استثماره من أجل تعزيز الوحدة الداخلية واستكمال مقومات بناء الدولة.

وارتباطًا مع عروبة لبنان تحدث اتفاق الطائف عن علاقات لبنانية ـ سورية مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح

الأخوية المشتركة، في الوقت الذي تحدث أيضًا عن العلاقات الأخوية الصادقة التي تربط لبنان بجميع الدول العربية. إن هذه العلاقات اللبنانية ـ السورية تقوم على احترام مصالح البلدين الشقيقين في إطار سيادة كل منهما واستقلاله. وعليه فإن تثبيت قواعد الأمن ـ على ما يقول اتفاق الطائف ـ يتطلب «عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا، وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال». مثل هذا النص يزيل الالتباس الذي ساد في فترة تاريخية ماضية عن تهديد الأمن السوري من لبنان، أو تهديد الأمن اللبناني من سوريا، ويفتح الطريق أمام إقامة علاقات تعاون وأخوة. أما فيما يتعلق بتمركز القوات السورية في لبنان، فإن اتفاق الطائف حدد آلية معينة لتطبقها الحكومتان اللبنانية والسورية. ونعتقد أن تطبيق هذه الآلية على قاعدة المصالح العليا المتبادلة للدولتين الشقيقتين، وبما يحقق أمنهما، هو الأسلوب الأمثل لتعزيز الثقة بعيدًا عن الممالأة أو الجفاء، وهو الذي يساعد على جعل العلاقات اللبنانية ـ السورية مثالًا عربيا يحتذى.

على أن إقرار الاتفاق ما يزال مهمًا وقادرًا على ضبط هذه العلاقات حتى لا يعود الاضطراب الداخلي إلى لبنان. ذلك لأن الاضطراب الداخلي في لبنان أو في أي بلد من العالم لا يحصل دون تفاعل العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية المساعدة.

... وماذا بعد؟

ستبقى لاتفاق الطائف أهمية ملحوظة، إذ إنه أوقف حربًا داخلية في دولة عربية كادت تهدد وجودها، وتهدد أمن الدول العربية المجاورة. وبعدما كان شعار «اللبننة» يعني التقسيم وإقامة الكانتونات الطائفية، صار يشير إلى إمكانية الوفاق والعيش المشترك بين فئات متعددة في انتماءاتها الطائفية والسياسية.

ما كان لهذا الإنجاز أن يتحقق لولا رعاية المملكة العربية السعودية، ومتابعتها للمجهودات المحلية والإقليمية والدولية الهادفة إلى وضع حدٍ للحرب اللبنانية المدمرة. وقد تدرجت تلك الرعاية من مرحلة التحضير والإعداد الدقيق، إلى مرحلة عقد مؤتمر الطائف للبرلمانيين اللبنانيين، إلى تنفيذ بنود اتفاق الطائف وإعادة بناء مؤسسات الدولة اللبنانية. هذا على الرغم مما يحوط عملية تنفيذ هذا الاتفاق من تقصير أو خطأ أو التباس. حسبنا الإشارة إلى بنود مهمة وردت في الاتفاق ولم تنفذ بعد، منها على سبيل المثال:

أ - تشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية من أجل دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية.

ب - وضع قانون للانتخابات النيابية من خارج القيد الطائفي.

ت - تطبيق اللامركزية الإدارية الموسعة.

ث - اعتماد خطة إنمائية شاملة وموحدة، في إطار الإنماء المتوازن للمناطق اللبنانية.

ج - انتخاب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ح - جعل التعليم إلزاميًا في المرحلة الابتدائية على الأقل.

من شأن تنفيذ هذه البنود إيجاد آلية وطنية جديدة تعزّز الانتماء الوطني، وتساعد الشباب اللبناني على البقاء في وطنه، وترسّخ الوفاق الداخلي بعيدًا من التجاذبات السياسية الحادة. وليس من المنطقي طرح فكرة تعديل اتفاق الطائف أو تغييره قبل تنفيذ جميع بنوده بدقة والتزام. إذ من خلال التنفيذ الشامل قد تظهر ثغرات أو مشكلات تجدر معالجتها، بحيث يُفتح باب تطوير

LAU Byblos LIBRARY

اتفاق الطائف نحو صيغة جديدة أكثر تطورًا وتمشيًا مع روح العصر الذي نعيش فيه.

إن تنفيذ جميع بنود اتفاق الطائف، ومن ثم الشروع في تطويره، يحتاجان في مجمل الظروف والأحوال إلى إرادة وطنية لبنانية كفيلة بالانتقال من دولة حقوق الطوائف إلى دولة المواطنين، دولة حقوق الإنسان اللبناني بصرف النظر عن دينه أو طائفته أو منطقته. مثل هذه الإرادة الوطنية شرط ضروري وموضوعي لتعزيز صيغة العيش المشترك بين اللبنانيين، والانتقال بها إلى صيغة دولة المواطنين اللبنانيين(١). وبدون هذا الشرط لا يمكن لأي قوة خارجية، إقليمية كانت أو دولية، أن تحمي الوطن اللبناني أو الدولة اللبنانية. على أن هذا الشرط الضروري والموضوعي لا يقلل من أهمية الرعاية العربية وفي طليعتها الرعاية السعودية. فلبنان جزء من المنطقة العربية، ومتفاعل معها إلى أقصى الحدود بحكم الموقع الجيوسياسي والتكوين الديمغرافي، والتحديات الشرق أوسطية. بتعبير آخر ثمة حاجة وطنية وحاجة عربية لاستقرار لبنان، وبقائه موحدًا ومستقلا.

ولا يمكن للبنان والحال هذه أن ينعزل عن القضايا العربية، ولا أن تهمل الدول العربية واقع هذا البلد العربي الصغير ومصيره، وهو الذي دافع عن القضايا العربية، والفكرة العربية، والمصير العربي المشترك.

(١) طُرحت أفكار عدة حول الانتقال من الجمهورية الثانية التي تأسست من خلال اتفاق الطائف، إلى الجمهورية الثالثة التي يتحقق فيها مزيد من التعاون والتوازن بين السلطات الدستورية بعيدًا عن الضغوط الطائفية والمصالح الفئوية.

وثيقة الوفاق الوطني والمستقبل

أ. د. عمر حلبلب/
مدير عام وزارة الثقافة، عضو هيئة التدريس في الجامعة اللبنانية

أجمع اللبنانيون والمراقبون على أن وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) أوقفت الحرب الداخلية، بيد أنها لم ترسّخ السلم الأهلي بعد في إطار الوحدة الوطنية.

وبصرف النظر عن الأسباب لهذه النتيجة، فإن وثيقة الوفاق الوطني كانت بمثابة الحدّ الأدنى الذي ارتضاه اللبنانيون على مستوى وقف الحرب وإعادة بناء الدولة. وعليه فإن التطبيق الانتقائي أو الاستنسابي لا يجوز حتى لا يتهدّد السلم الأهلي من جديد، وحتى لا نهبط إلى ما هو دون الحد الأدنى، بعيدًا عن آمال اللبنانيين، فيتأثّر كلٌّ من الدولة والمجتمع.

مرة أخرى تؤكد التجربة اللبنانية على أهمية علاقة النصوص بالقيّمين على التنفيذ، فالحياة السياسية تحتاج إلى سياسيين، والتطوير والقانون يحتاجان إلى قانونيين، والتنمية الاقتصادية تحتاج إلى اقتصاديين.

وهكذا تتأكد العلاقة الجدّية بين النصّ والتطبيق، بين الشعار والممارسة، بين المواد القانونية ورجال القانون، ولو أن تطبيق وثيقة الوفاق الوطني جاء على قدرٍ من المسؤولية الوطنية بعيدًا من «الترويكا»، والمصالح الخاصة التي عطّلت المصلحة العامة، والاستئثار بالسلطة لكان الحديث

LAU-Byblos LIBRARY

اليوم يختلف عمّا نحن فيه من الشكوك، وظلال الإحباط، والخوف على المصير.

إن هذا المعطى لا يسقط من الحساب وجود سلبيات في الوثيقة، خصوصًا تلك التي تكرّس طائفية الرئاسات، أو تلك التي تُنشئ مجلسًا للشيوخ قد يتحوّل لاحقًا إلى فيدرالية طوائف، أو الإقرار بحق رؤساء الطوائف اللبنانية في مراجعة المجلس الدستوري فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني، مما قد يوجد حالة تجاذب طائفي، وتأثير سلبي في عمل المجلس الدستوري والحياة السياسية والقانونية، فالدولة البسيطة (غير المركبة) لا تؤسس لوصايات عليها قد تهدّد صفتها هذه، وتدفعها نحو الفيدرالية الإقليمية التي تعني في لبنان مشروع حرب دائمة، أي مشروع إلغاء للبنان الوطن والدولة.

إن وثيقة الوفاق الوطني على الرغم من أهميتها، وكونها وضعت حدها لحربٍ داخلية طويلة ومريرة، فإنها ممكنة التطوير أو التغيير، بيد أن الانفتاح على التطوير يحتاج إلى إرادة وطنية لبنانية تعكس رغبات اللبنانيين وإراداتهم في إطار وطني يؤمّن النهوض المستقبلي من خلال مجتمع موحّد ودولة قادرة.

بداية لا بدّ من تنفيذ نصوص الوثيقة كافة.

الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية واللامركزية الإدارية مع إعادة النظر في التقسيم الإداري، ووضع قانون جديد للانتخابات النيابية خارج القيد الطائفي، والإنماء الشامل والمتوازن لجميع المناطق، والنهوض بالتعليم الرسمي والتعليم المهني، مع توفير العلم للجميع إلزاميًا في المرحلة الابتدائية، وإعادة كل المهجرين إلى ديارهم خارج أية وصاية سياسية أو استغلال سياسي، وتدعيم استقلالية القضاء.. بعد إنجاز هذه المهمات الوطنية لا بدّ من فتح آفاق التطور في النصوص والنفوس معًا.

LAU Byblos LIBRARY

دارَ جدلٌ عقيم حول الإصلاح وإلغاء الطائفية السياسية، هل نبدأ بتغيير النصوص؟ أم نبدأ بمعالجة النفوس؟ الحقيقة أننا نحتاج إلى الاثنين معًا. فالنصّ القانوني يوجد تدريجيًا حالة اجتماعية جديدة بالتعلم والممارسة، والنوعية الاجتماعية والثقافية تؤسس لتغيير قانوني عصري. نخشى أن يكون هذا الجدل مسوّغًا للهرب من هذه المهمة الوطنية، أو تأخيرًا للشروع بتنفيذها. فمثلًا نجحنا حتى الآن في وضع كتاب موحّد للتربية الوطنية والتنشئة المدنية، وهذا بدوره سيساعد على وضع تشريعات تربوية جديدة تؤسس للمواطنة والولاء الوطني والمجتمع المدني بعيدًا عن الصراعات الطائفية.

وثيقة الوفاق الوطني التي نتحدث عنها تقف وراء النص الدستوري، أو هي خلفيته التي هي سبب وضعه. هذه الوثيقة توضع في فترات متباعدة، وبعد متغيرات كبرى داخلية وخارجية، أما النص الدستوري فإنه قابل للتعديل أو يجب أن يكون كذلك.

أخطأنا سابقًا في تصوير النص الدستوري وكأنه شيء مقدّس لا يجوز مسُّه، أو أن تعديل الدستور قد يهدّد وحدة المجتمع والدولة. الدساتير تعدَّل لمصلحة الشعب، أو لتسهيل عمل مؤسسات الدولة، أو لتطوير بعض النصوص من خلال مواكبة متغيرات العصر. بالطبع نحن لسنا مع التعديل الكيفي للدستور، إنما لا بدّ من مرونة معيّنة تجاه فكرة التعديل وتطبيقها داخل مجلس النواب؛ بمعنى أن فتح باب التعديل الدستوري يمكن أن يحصل في كل مدة، وبعد أي تطوّر سياسي لافت يؤثر في سير عمل مؤسسات الدولة.

تحدّثت وثيقة الوفاق الوطني عن المجلس الدستوري، فتحدّدت مهمته بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبتّ في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. لكن الدستور لم يتضمّن صلاحية تفسير الدستور، في وقتٍ برزت الحاجة لمثل هذه المهمة بعد المناقشات التي دارت

في الجلسات النيابية حول تفسير بعض المواد الدستورية، ومطالبة عدد من النواب بعقد جلسات خاصة لهذه الغاية. إن مجلس النواب بحكم عمله الأصلي، وبحكم الفصل بين السلطات، معنيٌّ بتفسير الدستور ربطًا بمهمة التشريع التي يقوم بها. لكن ما المشكلة إذا ساهم المجلس الدستوري بحكم اختصاصه في تفسير الدستور؟ ولماذا لا يعدّل الدستور لجهة إعطاء المجلس الدستوري هذه الصلاحية التي أشارت إليها وثيقة الوفاق الوطني؟

مثلٌ آخر يتعلق بتعاون رئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس النواب حول وضع القوانين وإصدارها. ربما نشأت تعقيدات من خلال الممارسة في العقد الأخير، وهي بحاجة إلى تسهيل ومعالجة، وهناك ملحوظات تكوّنت من داخل مجلس النواب وخارجه حولها، فما الضرر من تعديل الدستور بما يعمّق التعاون بين السلطات، مع الحفاظ على مبدأ الفصل بينها في آنٍ معًا؟

في مجمل الأحوال والظروف مهمة التشريع وتفسير النصوص الدستورية لا يمكن أن تخضع للتجاذب السياسي، أو للابتزاز السياسي، أو لتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة التي هي مصلحة الشعب اللبناني، وإلا صرنا في واقع انقسامي متخلّف قد يهدّد بالفوضى العامة. وأثبتت التجربة أن المصالح الطائفية لا تضمن الاستقرار لأبناء الطوائف، بل من شأن المصلحة الوطنية العليا صون حقوق اللبنانيين وحريّاتهم العامة في إطار المواطنة، لا في إطار الانتماء الطائفي أو المذهبي. على ذلك فإن باب التعديل الدستوري يظلّ مفتوحًا شريطة أن يتحقق في الإطار الوطني، لا من خلال التجاذبات الطائفية، والمعالجات الطائفية القاصرة.

نعتقد أن وثيقة الوفاق الوطني نفسها قابلة للتطوير، وإلا كيف نفسّر دعوتها إلى وضع قانون عصري للانتخابات النيابية من خارج القيد الطائفي، وكيف نفسّر دعوتها المحددة إلى إنشاء هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية؟

في إطار هاتين المسألتين يمكن للاجتهاد السياسي أن يعمل ويبدع بعيدًا عن سياسة تفصيل العام على مقياس الخاص، أي المصالح الخاصة.

إذا كانت مقدّمة الدستور حسمت مسألة مهمة في إخضاع جميع السلطات لمبدأ عام أساس هو العيش المشترك بين اللبنانيين، حيث نصّت على ما يأتي: «لا شرعية لأي سلطة تناقض هيئات العيش المشترك». فإن فكرة المواطنة ـ لا الانتماء الطائفي ـ هي التي يجب تعميمها من خلال الثقافة والممارسة معًا. كيف ذلك؟

ثمّة حاجة ماسة لتشكل مجتمع مدني، مجتمع الأحزاب والجمعيات والنقابات المهنية والاقتصادية، بعيدًا عن الأطر الضيّقة إقليميًا أو عشائريًا أو طائفيًا. مجتمع تسود فيه علاقات طبيعية بين اللبنانيين، لا بين أبناء الطوائف والمذاهب وحدهم، وفي إطار القانون بما يؤمّن من حقوق ويفرض من واجبات. وحتى تنشأ أحزاب لا طائفية نحن بحاجة إلى قانون خاص بالأحزاب السياسية يفرض على المؤسسين والأعضاء أن يكونوا من طوائف مختلفة، ومن مناطق عدّة. قانون يتيح للشباب اللبناني الانخراط في النشاطات الحزبية في إطار وضوح الأهداف والأفكار، وشفافية تمويل النشاطات الحزبية ... وبدون هذا النمط من الأحزاب السياسية ستبقى العملية الانتخابية أسيرة القيد الطائفي، وستكتشف السلطة التشريعية صعوبة توسيع الدوائر الانتخابية بسبب الضغوط الطائفية، وطغيان عدد من السياسيين القادرين ماليًا وإعلاميًا على سير العملية الانتخابية وعلى نتائجها.

لقد نظّم قانون العمل في العام ١٩٤٦م النقابات، فاستقلت عن قانون الجمعيات الذي وضع في العام ١٩٠٩م. وفي العام ١٩٧٧م نقل المرسوم الاشتراعي رقم (٧٣) جمعيات الشباب والرياضة من وصاية وزارة الداخلية إلى وزارة التربية، ناهيك عن صدور قانون خاص منذ العام ١٩٦٤م بإنشاء

نوع جديد من الجمعيات يُعرف باسم الجمعيات التعاونية.. تبقى الأحزاب السياسية والحال هذه خاضعة لقانون الجمعيات القديم منذ أيام السلطنة العثمانية، مما يستدعي اليوم التصدّي لهذه المسألة بالجديّة اللازمة، والنظر إليها على قاعدة التطوير والتحديث من خلال وضع قانون خاص بالأحزاب السياسية يخرجها من القيد الطائفي، ومن ثَم يوفر أرضية اجتماعية ـ سياسية لوضع قانون للانتخابات النيابية حسب مضمون وثيقة الوفاق الوطني. قانون من خارج القيد الطائفي بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري للأقضية والمحافظات على قاعدة الانصهار الوطني، لا الانغلاق الطائفي التعصبي.

هناك علاقة جدلية بين قانون الانتخابات وبين الأحزاب السياسية، وثمّة علاقة بينهما من جهة وبين المجتمع المدني الذي ننشده من جهة أخرى. وبقدر ما يؤمّن النظام الانتخابي اتّساع الدائرة الانتخابية على قاعدة التمثيل النسبي، بقدر ما تزداد الحاجة إلى الأحزاب السياسية الوطنية. ولا بدّ من ضوابط يحدّدها النظام الانتخابي كتخفيض سن الاقتراع إلى (١٨) سنة، ووضع سقف للإنفاق المالي عند المرشحين، وتأمين المساواة بينهم في وسائل الإعلام.

في المقابل كلّما نمت الأحزاب الوطنية الجامعة صارت العملية الانتخابية أكثر ارتباطًا بالحياة السياسية من خلال المشاركة وطرح الأفكار والبرامج، أما النتيجة الأكيدة لقانون الانتخابات المتطوّر ولتقديم ظاهرة الأحزاب السياسية الوطنية فهي بلورة مجتمع مدني لبناني. إنه حاجة للبقاء وللتطوّر، وهو مطلب عالمي واسع يبرز إقليميًا ودوليًا.

نستنتج أن تطبيق وثيقة الوفاق الوطني بغير استنساب أو اجتزاء ضرورة وطنية، على أن تبقى أبواب التطوير مشرعة على المستقبل دون عُقَدٍ طائفية وحسابات شخصية ضيّقة. أما التطوير فلن يتحقق تلقائيًا دون إرادة الشباب

اللبناني. إرادة وطنية منفتحة على ثقافات العصر وتجاربه ومعارفه وعلومه. إرادة ولاء للبنان الوطن، وانتماء للعروبة الحضارية مهما كانت أحوال البلاد العربية صعبة. فالانتماء ليس اختيارًا ظرفيًا تمليه المصالح الطارئة فقط، بقدر ما هو أصالة ورؤى مستقبلية وأهداف عليا.

صحيح أن وثيقة الوفاق الوطني ليست غاية بذاتها، وإنما هي مدخل عبر منه اللبنانيون نحو وقف الحرب الأهلية. بيد أن هذه الوثيقة جديرة بالتطبيق أولًا على المستويات والمضامين كافة، وبعد ذلك ننتقل بإرادة وطنية جامعة نحو التطوير في عالم متغيّر بسرعة، فهل نقوم جميعنا بهذه المهمة الوطنية؟

المحور الرابع

خدمة الأعمال الإنسانية والإغاثية السعودية خلال الحرب الأهلية في لبنان

البحث الأول
خدمة الأعمال الإنسانية في لبنان خلال الحرب الأهلية وبعدها
د. نادر سراج

البحث الثاني
البعد الإنساني والإغاثي في العلاقات السعودية - اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين
أ. د. عبد القادر طاش

LAU Byblos LIBRARY

خدمة الأعمال الإنسانية في لبنان خلال الحرب الأهلية وبعدها

د. نادر سراج/
عضو هيئة التدريس في الجامعة اللبنانية

مقدمة:

الاحتفال بذكرى مرور عشرين عامًا على تولي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية مناسبة احتفالية سعودية متميزة يجدّد من خلالها الشعب السعودي الكريم تعلقه واعتزازه بقيادته الحكيمة، وبإنجازاتها على الصعد كافة. وهو فرصة مواتية يبدي من خلالها الأشقاء العرب تقديرهم واعتزازهم بالدور الرائد الذي تنهضُ به المملكةُ عاهلًا وحكومةً وشعبًا في محيطها العربي وفي خدمة قضايا أمتنا الإسلامية.

وكلمةُ الحق التي لا يجد اللبنانيون مندوحةً من الجهر بها في هذا الاستحقاق المميز الذي نتشارك مع الإخوة السعوديين في إحيائه وفي تذكّر معانيه، لا يمكن أن تغفل عن مختلف أنواع الدعم الإنساني والأخوي والاقتصادي التي حظي ويحظى بها لبنان، بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز إبان فترة حكمه المديد.

فدعم الأعمال الإنسانية والإغاثية، ومدُ يد العون لتعزيز سبل عيش اللبنانيين وتعزيز صمودهم الاقتصادي، ناهيك عن المشروعات التنموية المختلفة التي أسهمت المملكة في إخراجها إلى النور في أكثر من منطقة

LAU Byblos LIBRARY

لبنانية، كفيلة كلها بتوفير الشواهد الملموسة على وجوه هذا الدعم المشكور. ولكن الواجب يقتضي أيضًا أن نتذكّر ما للمملكة وعاهلها من أياد بيضاء على لبنان وشعبه إبان سنوات محنته العجاف، أو خلال فترة انعقاد مؤتمر الوفاق الوطني في الطائف، أو بعد تعافيه وانطلاق مسيرة نهوضه الاقتصادي.

فمنذ أن نزلت بالوطن المحنة لم تتوقف حكومة المملكة العربية السعودية وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عن بذل كل جهد ممكن للتخفيف من آثار الفتنة والمحنة على المستويات كلها انطلاقًا من مسؤولياتها القومية والإسلامية.

الجهود السعودية المشكورة في دعم الأعمال الإنسانية في لبنان خلال الحرب الأهلية وبعدها هي موضوع بحثنا. ولكن مقاربتها لا يمكن أن تأتي منقطعة عمّا سبقها أو تغرد خارج السرب. إذ ليس بمقدور المراقب إلا أن يضعها في سياق إستراتيجية المملكة في تعاطيها مع الأزمة اللبنانية، وإسهاماتها السابقة والحالية في تذليل العقبات وتطبيع الأوضاع والظروف الإنسانية والمعيشية والاقتصادية للبنانيين عمومًا. لذا فنحن لن نغفل في بحثنا هذا مجمل المبادرات السعودية المتتالية التي صبت في خانة مساعدة اللبنانيين على تجاوز سنوات الحرب والفتنة.

فانطلاقًا من مسلمات الأخوة والتضامن لم تقف المملكة مكتوفة الأيدي تجاه المحن والصعاب والدمار التي أصابت لبنان بشرًا وحجرًا. ومن هذا القبيل لم تتوان حكومة خادم الحرمين الشريفين طوال سنوات الحرب الأليمة في بذل الجهود لتعزيز صمود الشعب اللبناني، ودعم حكومته ومؤسساته الشرعية، درءًا لمخاطر الفتنة والتقسيم، وسعيًا لعودة اللحمة بين أبنائه وترسيخ وحدتهم الوطنية، وإغاثةً لأبنائه على اختلاف مناطقهم ومشاربهم، وأخيرًا وليس آخرًا دعمًا لمشروعاته التنموية على اختلافها.

وتتالت المبادرات الخيرة، فمن المساعي السياسية الحميدة إلى الوساطات الأخوية المحمودة، إلى الرعاية الكريمة لمؤتمر الوفاق الوطني في الطائف، وصولًا إلى المساعدات العينية والتقديمات المادية، وهي تعبر بمجملها عن السعي الحثيث الذي قامت وتقوم به المملكة عاهلًا وشعبًا لمساعدة لبنان على الخروج من محنته واستعادة الدولة عافيتها، مؤكدة في ذلك كله على الروابط الوثيقة والعلاقات الحميمة بين البلدين الشقيقين.

وغني عن التذكير هنا أن الدعم الذي قدمته المملكة العربية السعودية ـ ولا تزال ـ إلى لبنان بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين لا يقتصر على ميدان بعينه، أو منطقة بحد ذاتها، بل هو يتجلى في مختلف الميادين السياسية والإنسانية والاقتصادية، ويطول مختلف المناطق اللبنانية.

ففي الميدان السياسي كان لوقوف المملكة مع لبنان خلال سنوات محنته، وعلى جميع المستويات الداخلية والإقليمية والخارجية، أثر كبير في التخفيف من حدة الأزمات السياسية التي مر بها لبنان، ابتداء من مؤتمرات القمة في تونس والدار البيضاء، مرورًا بالمشاركة الفعلية في اللجان الوزارية التي انبثقت عن المؤتمرات العربية والإسلامية، وانتهاء بكونها الدولة التي رعت واستضافت وواكبت مؤتمر الطائف الذي وضع حدًا للحرب الأهلية في لبنان.

وعلى الصعيد الإنساني قامت المملكة بتقديم مساعدات عينية للشعب اللبناني في أكثر من مناسبة وفترة زمنية. ومن ثم تفضلت بفتح أبوابها للبنانيين الذين ضاقت بهم سبل العيش وظروف العمل، فاستضافتهم خلال سنوات الأزمة؛ فوجد اللبنانيون في المملكة صدرًا رحبًا وملاذًا آمنًا ومصدر رزق لهم ولعائلاتهم.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد تمثل الدور المميز للمملكة في توفير فرص العمل الشريف للموارد البشرية اللبنانية إضافة إلى فتح أسواقها للبضائع اللبنانية؛ فضلًا عن توفير المساعدات من هبات وقروض ميسرة، وخاصة بُعيد مؤتمر الطائف، وإقرار وثيقة الوفاق الوطني. الأمر الذي أسهم في توفير الظروف المواتية لانطلاق مسيرة السلم الأهلي والمباشرة ببناء دولة المؤسسات والشروع في إطلاق عجلة الإنماء والإعمار التي شملت تأهيل مختلف القطاعات وتنفيذ العديد من مشروعات النهوض الاقتصادي التي وضعتها الحكومة بدءًا من عام ١٩٩٠م.

ولا يغيب عن البال في هذا السياق التسهيلات والتحويلات المالية التي حصل عليها لبنان نتيجة لفتح أسواق المملكة أمام البضائع اللبنانية، ناهيك عن فتح أسواق العمل للقوى العاملة اللبنانية التي استضافتها المملكة خلال سنوات الحرب. والواقع أن صمود الاقتصاد اللبناني خلال الحرب وعدم تردي أوضاعه لم يكن ليتحقق لولا هذه التسهيلات. هذه التحويلات الواردة من بلدان الخليج العربي عمومًا، والمملكة تحديدًا، أسهمت في دعم معيشة مئات الألوف من العائلات اللبنانية وفي توفير سبل الأمان والاستقرار لها، وفي تجنيبها أسباب العوز وذل السؤال.

سأتطرق في بحثي إلى أربعة أقسام تتقاطع عندها جملة الجهود السعودية المبذولة في لبنان على مدى العشرين سنة المنصرمة. أول هذه الأقسام يتناول البادرة الملكية السعودية في محو آثار العدوان الإسرائيلي في العام ١٩٨٢م، ويبحث القسم الثاني مساعدات خادم الحرمين الشريفين للبنان من العام ١٩٨٣م وحتى العام ١٩٨٨م عبر مساعي الرئيس رفيق الحريري، وبواسطة مؤسسته وبتنفيذها. في حين يعالج القسم الثالث المنحة السعودية الكريمة للبنان في العام ١٩٩١م والبالغة (٦٠) مليون دولار أمريكي، وأعرض في القسم الرابع مختلف المساعدات التنموية السعودية من منح وقروض

LAU-Byblos LIBRARY

قدمت للبنان لتمويل مختلف مشروعاته التنموية الموزعة في كافة المناطق اللبنانية.

كما يلحظ من مجريات البحث ومضمونات العناوين والتفاصيل والأرقام، فإن هذه الجهود ذات المنحى التضامني والإغاثي، والداعمة لمسيرة إعادة بناء الدولة، أولت المواطن اللبناني ومؤسسات المجتمع المدني اهتمامها، كما سعت في الوقت ذاته لتعزيز المؤسسات العامة والإدارات الرسمية المعنية بالشأن التنموي العام.

أولًا: بادرة ملكية سعودية كريمة
تمحو آثار الغزو الإسرائيلي وتعيد البسمة إلى وجه بيروت

نهوض بيروت من بين الركام الذي سبَّبه الغزو الإسرائيلي لأول عاصمة عربية في حزيران (يونيو) ١٩٨٢م، تزامن مع مبادرة سعودية أخوية قوبلت بالامتنان والتقدير من أهل بيروت الذين تعرفوا يومها إلى نمط جديد من التضامن العربي الحقيقي.

ففي مطلع أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢م وضعت جولات الحرب والعنف أوزارها، وتوقف القصف، وزال إلى حين خطر القنابل والصواريخ. ولكن الخراب والدمار وما أعقبهما من مشكلات في الحياة والخدمات نجمت بمجملها عن الغزو الإسرائيلي الهمجي وشكلت التحدي الأكبر للمقيمين وللعائدين، مثلما لمواطنين مخلصين تحسسوا حجم الكارثة التي نزلت بعاصمتهم والمعاناة التي يعيشها أهلها، وتبصروا في خطة إنقاذية لإعادة الروح إلى بيروت.

وزاد من تفاقم الأوضاع أن إدارات الدولة ومؤسساتها العامة كانت في شبه غياب تام. فقد أصابها الشلل وتشرذمت كوادرها وأصيبت آلياتها.

وينسحب الكلام على بلدية بيروت التي تشتتت قدراتها، وضعف نشاط أجهزتها المناط بها القيام بأعمال الترميم والإصلاح وتأهيل البنى التحتية المتضررة. ويكتمل هذا المشهد المأساوي بأكوام الردم والأنقاض والركام والنفايات المنزلية التي تراكمت، وأزكمت الأنوف، ونشرت الأوبئة، وعلت حتى سدت الشوارع، وغطت الساحات، وعطلت إمكانية التواصل والعبور من منطقة لأخرى، لا بل حتى داخل الحي نفسه.

ولكن الغيث ما لبث أن أطلت تباشيره، وتمثلت بمشروع «تنظيف بيروت والضاحية الجنوبية» الذي أطلقه رجل الأعمال اللبناني الشيخ رفيق الحريري، تحسسًا منه بمسؤولياته الوطنية، وإيمانًا منه بضرورة رفع الضيم عن عاصمة وطنه، بعد أن أنجز المهمة نفسها في مسقط رأسه (صيدا). وبالفعل أعطى الحريري الضوء الأخضر لإحدى شركاته العاملة في صيدا «شركة أوجيه لبنان» للمباشرة بالأعمال الضرورية. كما أوكل إلى فريق عمل على رأسه أحد كبار أعوانه المهندس الفضل شلق كي يباشر فورًا بتجنيد الطاقات وتجييش القوى الحية وتوفير المعدات الضرورية وإجراء الاتصالات اللازمة بكبار المسؤولين وعلى رأسهم الرئيس صائب سلام ومحافظ بيروت لمسح الحزن عن وجه أميرة المدائن وإعادة الحياة إليها.

وفي صبيحة السادس من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢م استفاقت العاصمة على هدير شاحنات وجرافات تزيل السواتر الترابية، وترفع الركام، وتجوب شوارع العاصمة انطلاقًا من منطقة عمليات أقيمت في منطقة (البربير) عند الخط الفاصل بين الشطرين الشرقي والغربي لبيروت. هذه الآليات التي قادها شبان متحمسون تطوعوا لتنظيف مدينتهم، حملت جميعها لوحات موحدة دُوِّن عليها «معدات مقدمة من خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبدالعزيز لتنظيف مدينة بيروت».

إن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الذي تبرع بتمويل تكاليف هذه العملية التي قدرت بثلاثين مليون ليرة لبنانية[١] لا تخرج عن شيم الكرم التقليدية لدى الإخوة السعوديين، وهي دليل ساطع على مشاعر الأخوة التي يبديها الأشقاء السعوديون تجاه لبنان وباقي الدول العربية والإسلامية.

فبرعاية خاصة وكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، حملت عدة سفن بحرية فرنسية مجموعة كبيرة من الرافعات ومعدات البناء الضخمة من المملكة العربية السعودية ومن أوربا والولايات المتحدة الأمريكية لتنضم إلى الآليات التي باشرت العمل في «مشروع تنظيف بيروت». وبالفعل وصلت إلى مرفأ بيروت من الرياض الآليات الآتية:

- ٢٠ جرافة.
- ٥ حفارات كبيرة.
- رافعتان بقوة (٤٠) طنًا.
- جرافتان ضخمتان D1IL من نوع Caterpiller.
- ١٠ شاحنات هيدروليك لنقل النفايات.

وبوشر على الفور بأكبر عملية تأهيل شهدتها عاصمة عربية. وكانت المعدات المتوافرة آنذاك (٢٧) شاحنة و(٥) جرافات. وبوصول الآليات الجديدة ارتفع عدد الآليات العاملة في المشروع إلى (١٣٣) شاحنة و(٢٥) جرافة. وفي أواخر مراحل تنظيف بيروت بلغ عدد الآليات أكثر من (٣٠٠).

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢م بوشر العمل في الضاحية الجنوبية وكانت تضم مناطق فرن الشباك، والشياح، وعين الرمانة، والغبيري، وبرج

(١) انظر تحقيق «رفيق الحريري وأوجيه لبنان»، مجلة الاقتصادي، بيروت، العدد ١٥٩، ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٨٣م.

البراجنة، وحارة حريك، والمريجة، والحدث. جرى تقسيم العمل إلى مراحل:

- **المرحلة الأولى**: لرفع الركام والسواتر الترابية، ابتدأت في ٢٩ أيلول (سبتمبر) وقد انتهى العمل فيها في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢م، وتم خلالها إزالة (٢٧٠) ألف مترٍ مكعبٍ من الركام من بيروت و(٣١٠) آلاف مترٍ مكعبٍ من الضاحية الجنوبية، عدا النفايات التي تم رفع (٤٥٠) ألف مترٍ مكعبٍ منها. ويشير الجدول الإجمالي إلى أن عدد الشاحنات العاملة بلغ (٤٦٧٤)، والمراقبين بلغوا (١١٨٦)، في حين وصل عدد النقلات إلى (٢١,٢٥٧).

- **أما المرحلة الثانية**: فشملت تنظيف المناطق التي تعرضت للقصف من المتفجرات والألغام. وقد أجريت لهذه الغاية الاتصالات مع المسؤولين اللبنانيين ومع قيادة القوات الدولية المتعددة الجنسيات لإعداد فريق من الخبراء للقيام بهذه المهمة. وقام فريق هندسة خاص من القوات الفرنسية العاملة في لبنان «السرية الأولى التابعة للفوج السابع عشر، المهندسين المظليين»، مؤلف من (١١٠) عناصر بتعطيل وتفجير (٩٢٠٧) من الألغام والمتفجرات والقذائف المنزوعة. وقد استمر العمل من ٢٨/ ٩/ ١٩٨٢م إلى ١٤/ ١١/ ١٩٨٣م.

رفع أنقاض الأبنية:

تسبب القصف الصهيوني خلال معركة بيروت في تصدع (٥٣٠) مبنى. ولذلك قامت شركة «أوجيه لبنان» بعمل خطر وشاق لتحرير الأبنية من أجزاء منها أصبحت تشكل خطرًا على السلامة العامة، وقد تطلب رفع (٨٠,٠٠٠) مترٍ مكعبٍ من الردم مدة (٥٠) يومًا. كما شمل المسح مناطق بئر حسن ووطى المصيطبة والرملة البيضاء وبدارو وبعض مناطق الضاحية الجنوبية. وقد

أظهرت نتائج المسح أن هناك (٣٩٧) بناية متصدعة يجب ترميمها أو هدمها. وقد استغرق رفع (١٣٤,٨٠٠) مترٍ مكعبٍ من ركام هذه الأبنية مدة (٥٨) يومًا.

إعادة تأهيل وسط بيروت التجاري:

وكان وسط بيروت التجاري قد تعرض لدمار واسع استوجب عملًا سريعًا لإعادة تأهيله. وبناء على طلب من أجهزة الدولة المختصة لتنفيذ عملية تأهيل متكاملة قامت شركة «أوجيه لبنان» بهدم بعض الأبنية المتصدعة فيه التي تشكل خطرًا على السلامة العامة. ونظفت الشوارع والأبنية في بعض المناطق لإظهار طابعها المعماري الأصيل، تمهيدًا لأعمال الترميم مستقبلًا. وقد شملت الأعمال منطقة سوق سرسق ـ النورية، ومنطقة سوق الطويلة ـ سوق إياس حيث تمت إزالة (٤٢٠٠) متر مكعب من الركام. كما تم القيام بعملية تنظيف كاملة شملت إزالة النتوءات الحديدية والشوائب لإظهار معالم الأبنية المعمارية.

مشروع النظافة في بيروت والضاحية الجنوبية:

بدأ العمل في هذه المهمة يوم ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢م في إطار حملة تنظيف مدينة بيروت الكبرى التي بدأت بإزالة السواتر الترابية واستمرت في بيروت والضاحية الجنوبية. وقد قسم مشروع النظافة إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى**: امتدت من ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢م إلى ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣م، ورفع خلالها في بيروت والضاحية الجنوبية ما حمولته (٢٤٩,٨٦٠) طنًا من الركام والردم بالإضافة إلى (٥٠,٠٠٠) طنٍ من النفايات.

- **أما المرحلة الثانية**: فبدأت في أول شباط (فبراير) ١٩٨٣م، واستمرت حتى ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣م. وتم خلال هذه الفترة نقل (٢١٣,٨٤٠) طنًا من الركام وردم من بيروت والضاحية الجنوبية بالإضافة إلى (٩٣,٣٧٥) طنًا من النفايات. إلى ذلك تم القيام بإصلاح

الأعطال في القساطل والمجاري العائدة لشبكة مياه الشفة وشبكة المجاري الصحية في بيروت والضاحية الجنوبية.

إعادة بناء الأرصفة وتشجيرها:

تواصلت عملية إعادة تأهيل بيروت وضواحيها حتى ٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٣م حيث بدأ تنظيم أرصفة منطقة الروشة وبناؤها وتبليطها ضمن حملة إعادة تجميل العاصمة وتنظيفها. وقد جرى تبليط مساحة إجمالية بلغت (٩٤٠٠) مترٍ مربعٍ غرست فيها (٢٥٠) شجرة. وقد أنجز هذا المشروع في ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٣م.

تجديد الإنارة وترميم الأرصفة المدمرة:

شكل التدمير الكلي لشبكة إنارة شوارع بيروت الرئيسة مشكلة رئيسة، لذا أعطى السيد رفيق الحريري تعليماته لإعادة إنارة شوارع بيروت الرئيسة.

بدأ العمل في هذا المشروع في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢م. وقد شمل إصلاح جميع الأعمدة المتضررة وتركيب أعمدة جديدة بالإضافة إلى جميع التمديدات اللازمة في بيروت وضاحيتها الجنوبية.

وقد تم تركيب (٢٠٠٢) من الأعمدة وتغييرها في بيروت وضاحيتها الجنوبية فضلًا عن (٤٧) عمودًا في منطقة أسواق بيروت التجارية. وجرت صيانة (٦٩٠) عمودًا في منطقة بيروت الكبرى و(٦٠) عمودًا صنعت خصيصًا لحدائق منطقة بيروت الكبرى. كما تم تركيب (٤٧٣٦) مصباح إنارة في منطقة بيروت الكبرى. وأنجز المشروع في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤م. وخلال ذلك قامت شركة «أوجيه لبنان» بإعادة تبليط الأرصفة التي تطلبت التمديدات الكهربائية إجراء بعض الحفريات فيها، وشمل تنفيذ المشروع ترميم الأرصفة

المدمرة بفعل الانفجارات. وبموجب ذلك تم بناء (١٤٥,٣) كم^{2} في (١٢) شارعًا ومنطقة[١].

ثانيًا: مساعدات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الإنسانية للبنان من العام ١٩٨٣م حتى العام ١٩٨٨م عبر مؤسسات الحريري

في الخامس من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨م أعلن ممثل مؤسسة الحريري الدكتور حسني المجذوب باسم «لجنة مساعدات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز» عن الهبة الكريمة التي قرر خادم الحرمين الشريفين تقديمها إلى العائلات اللبنانية. وقد جاء هذا الإعلان في المؤتمر الصحفي الذي عقده لهذه الغاية في مبنى شركة «أوجيه لبنان» ببيروت بحضور مدير عام مؤسسة الحريري ونقيب الصحافة ولجنة التخطيط العليا المتمثلة بمندوبي الجمعيات الإسلامية الكبرى. وأعلنت «لجنة المساعدات» خلال المؤتمر عن بدء حملة لتوزيع خمسمائة ألف حصة غذائية[٢] تبلغ قيمتها عشرة ملايين دولار أمريكي تبرع بها عاهل المملكة العربية السعودية، وتستفيد منها كل العائلات والوحدات السكنية في لبنان.

الحملة نظمتها وأدارتها مؤسسة الحريري بالتنسيق مع الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الرئيسة، وبمشاركة متطوعين من جميع الجمعيات والهيئات واللجان الاجتماعية والشعبية العاملة على مختلف الأراضي

(١) استندت في كتابة هذا القسم إلى المعلومات الواردة في كتاب «مؤسسة الحريري: نشأتها ونشاطاتها»، كما اعتمدت على مدوناتي الشخصية والجداول والإحصاءات المتوافرة لدي بصفتي مديرًا للعمليات في المشروع المذكور آنذاك.

(٢) انظر الجدول الإجمالي بتوزيع الحصص الغذائية في كل المحافظات اللبنانية، في الملحق رقم ١.

اللبنانية، كل في نطاقه المدني أو المنطقي. وقد طالت بخدماتها المحافظات اللبنانية الخمس.

وتمثلت الخطوات التحضيرية للحملة بسلسلة لقاءات تنسيقية عقدت مع مسؤولي الجمعيات الأهلية، ومن ثم مع مندوبيها، وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢ إلى ٤/١/١٩٨٨م، وتطرقت إلى شرح أهداف الحملة وخطة التوزيع. وقد اعتمدت خطة عمل بناء على الأسس الآتية:

١ ـ إشراك كل الهيئات والمؤسسات وعدم استثناء أية فئة.

٢ ـ شمولية التوزيع (محافظات، أقضية، مناطق) وعدالته.

٣ ـ اعتماد الوحدة السكنية معيارًا للتوزيع بغض النظر عن عدد العائلات أو الأفراد.

٤ ـ عدم تصنيف المواطن (محتاج وغير محتاج) وترك حرية قبول المساعدة أو رفضها له.

٥ ـ اعتماد مبدأ توزيع القسيمة أولًا على أن تسلم مقابلها الحصة في اليوم التالي.

٦ ـ تشكيل فرق عمل مشتركة من العاملين في مؤسسات الحريري ومن متطوعي الجمعيات الأهلية.

٧ ـ إيصال الحصة مباشرة إلى الوحدة السكنية.

٨ ـ توحد محتويات الحصة.

هذه الحملة لم تكن الأولى أو الوحيدة، فقد سبق لخادم الحرمين الشريفين أن قدم إبان الحرب الأهلية مساعدات كريمة إلى لبنان، بواسطة الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والخيرية والشخصيات والفرقاء السياسيين الذين تولوا توزيعها على المحتاجين والمنكوبين والمعوزين. وكان لهذه

المساعدات الأثر الكبير في نفوسهم نظرًا للظروف الاقتصادية القاسية والمستفحلة التي كان اللبنانيون يعيشون وطأتها.

ويعي اللبنانيون جيدًا ما قام به خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز من مبادرات خيرة في هذا السياق عبر مؤسسات الحريري. إذ سبق لعاهل المملكة العربية السعودية أن قدم خلال الفترة الممتدة من أواخر العام ١٩٨٣م وحتى أوائل العام ١٩٨٥م خمس مئة ألف حصة غذائية وزعت في كل لبنان على كل الطوائف والمناطق. كما سبق لمؤسسات الحريري أن وزعت أيضًا خلال العام ١٩٨٧م عبر الشخصيات والمؤسسات الاجتماعية والأحزاب السياسية مئة ألف حصة غذائية في نطاق مدينة بيروت. وقد وزعت كل هذه الحصص الغذائية باسم «مساعدات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز».

ومعلوم أن المشرفين على هذه الحملة، وعلى رأسهم مدير عام مؤسسة الحريري آنذاك الفضل شلق اتخذوا من مكاتب إحدى مؤسسات الحريري في بيروت (شركة أوجيه لبنان) مقرًا لهم. وقد تابعوا من خلال اجتماعات تنسيقية يومية آلية العمل، وأشرفوا على تقدم عملية توزيع الحصص التي كتب على كل منها «هدية من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز».

وتسهيلًا للعمل في العاصمة تم تقسيم مدينة بيروت إلى (٣٦) قسمًا هي التقسيمات المعتمدة من قبل مؤسسة كهرباء لبنان. وكلفت فرق بتوزيع قسائم خاصة على العائلات، تبين موعد تسليم الحصص، وذلك تجنبًا لصعوبات التوزيع المباشر وتخفيفًا عن كاهل المواطنين وصونًا لكراماتهم. وكانت الحصة تسلم إلى أصحابها مباشرة، وعند باب المنزل تحديدًا في اليوم الذي يلي تاريخ تسليمهم القسيمة.

كما قامت إذاعة محلية هي «صوت الوطن» بتغطية سير العمل عن طريق الإعلان يوميًا عن الأحياء التي ستزورها فرق التوزيع. الأمر الذي ولد شعورًا بالارتياح والطمأنينة لدى كل العائلات، وجنبها شجون المراجعات والتدافع والاحتجاجات. كما شاركت سائر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة ووكالات الأنباء العالمية في تغطية تفاصيل هذا الحدث الاجتماعي المميز[1].

هذا الحرص على التطبيق الدقيق أتاح لعملية التوزيع أن تتم بشكل منظم ومتوازن، بحيث بلغ معدل التوزيع ثمانية آلاف حصة يوميًا. كما تم افتتاح مكتب للشكاوى عالج ميدانيًا أكثر من خمسة آلاف حالة لأشخاص كانوا غائبين في أثناء توزيع القسائم أو الحصص.

هذه الحملة الإغاثية النوعية التي لم يشهدها لبنان من قبل استقطبت مئات المتطوعين من الشباب والشابات. إذ شارك في عمليات التوزيع في نطاق بيروت (٨٠٠) شخصٍ بينهم (١٠٠) موظف من مؤسسات الحريري و (٧٠٠) متطوع من مختلف الجمعيات الأهلية، وخاصة من جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، وجماعة عباد الرحمن، والمؤسسة الخيرية الدرزية، وحركة أمل، فضلًا عن متطوعين من الجمعيات الخيرية المسيحية تولوا المشاركة في عمليات التوزيع كل في نطاق مناطقهم السكنية. وقد تم التوافق على دعوة الجميع دون استثناء، على اختلاف مناطقهم وطوائفهم ومشاربهم للمشاركة في هذه المهمة الإنسانية دون أية تحفظات أو شروط سابقة.

(١) انظر تحقيقًا بقلم د. نادر سراج بعنوان «مساعدات خادم الحرمين الشريفين توحد المؤسسات الإسلامية على دروب الخير»، مجلة الفكر الإسلامي الصادرة عن دار الفتوى في لبنان، بيروت، شباط (فبراير) ١٩٨٨م.

وقد احتوت كل رزمة من رزم الحصص الغذائية على عشرة كيلو غرامات من السكر وخمسة كيلو غرامات من الأرز وعلى حمص وفول وعدس وحليب بودرة وطحين وزيت وسمنة. وقد اعتمد مبدأ حصة غذائية واحدة لكل وحدة سكنية، على أن تحدد صلاحية القسيمة الموزعة قبلًا على الأهالي بمدة (٢٤) ساعة تحديدًا.

وقد اعتمد المشرفون على تنظيم هذه العملية المبدأ القاضي بأن تفيد من هذه المساعدات كل العائلات التي تقيم في لبنان، دون تمييز في المستوى الاجتماعي والجنسية والانتماء الديني أو الإقليمي. وتركوا الخيار لرب العائلة لكي يوافق أو يعتذر عن تسلم الحصة الواحدة المخصصة للوحدة السكنية الواحدة؛ متجنبين بذلك عملية تصنيف المواطن بين محتاج وغير محتاج. كما توافقوا على أن تشارك في تنفيذها كل الجمعيات الأهلية العاملة في لبنان والراغبة في المشاركة في الحملة. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من (٨٠) جمعية أهلية شاركت في اجتماعات التخطيط والتحضير للحملة المنفذة في نطاق بيروت الكبرى وحدها.

هذه العملية التي هدفت إلى المساعدة الإنسانية المباشرة استقبلت بالترحيب والامتنان خاصة من العائلات الأكثر فقرًا التي جعلتها الأزمة الاقتصادية في عوز كامل. وقد لفتت بعض وسائل الإعلام إلى أن «لبنان يعاني منذ سنة من تضخم بلغ حوالي (٧٠٠) في المئة بسبب ضعف النقد اللبناني الذي تدنت قيمته (٨٠) في المئة بالنسبة للدولار في مدى (١٢) شهرًا. إذ كان الحد الأدنى للأجور يمثل ما يعادل (١٧,٥) دولارًا؛ في حين كان المطلوب (١٠٠) دولار شهريًا على الأقل كما تقول النقابات لكي تتمكن عائلة من أربعة أشخاص من العيش»[1].

(١) نقلًا عن وكالة الصحافة الفرنسية AFP بتاريخ ١٣/١/١٩٨٨م.

وكان من الطبيعي أن تلاقي هذه الحملة مبادرات الشكر والتكريم؛ فقد عبر المواطنون عن امتنانهم وتقديرهم لهذه المبادرة الإنسانية من خلال مئات الرسائل وبرقيات الشكر والقصائد الشعرية والأزجال الشعبية والهدايا الرمزية التي وجهت إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وإلى السيد رفيق الحريري ومؤسسته؛ إضافة إلى الشعارات المعبرة التي رسمت على جدران العاصمة والمناطق.

وقد أجمعت وسائل الإعلام على الترحيب بهذه المبادرة السعودية، إذ رأت إحدى الوكالات الصحفية الأجنبية[1] أنه «حين كان الاقتصاد اللبناني يعاني من أزمة حادة لا سابقة لها، بدأت المملكة العربية السعودية في لبنان أضخم برنامج للمساعدات الغذائية المباشرة عرفته البلاد منذ ١٩٧٥م».

كما ركزت وسائل الإعلام على أن جلالة الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية فتح في الرابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨م اعتمادًا بقيمة عشرة ملايين دولار حتى تحصل كل عائلة مقيمة في لبنان على حصة مقدارها (٢٥) كيلوغرام من المواد الأساسية بقيمة (٢٠) دولاراً. وقد أثنت وكالات الأنباء والصحف المحلية في ١١/ ١/ ١٩٨٨م على هذه التجربة الرائدة في التوزيع المنصف والعادل الذي طال مختلف فئات المجتمع بلا استثناء. إذ ورد في أغلبها التعليق الآتي: «وردت اتصالات عديدة من مختلف المناطق في بيروت تشكر المملكة العربية السعودية ومؤسسة الحريري على المساعدات التي تقدمها للمواطنين وعلى طريقة التوزيع العادلة والمثمرة، بحيث لا يحرم أي مواطن من هذه المساعدات كما كان يحصل في السابق. وطلبت هذه الاتصالات من جميع المؤسسات الدولية والإنسانية أن تُوَلِّي مؤسسة الحريري دون سواها كل المساعدات التي تقدم إلى اللبنانيين كي

(١) نقلًا عن وكالة الصحافة الفرنسية AFP بتاريخ ١٣/ ١/ ١٩٨٨م.

يصار إلى توزيعها على الشكل الذي توزع فيه المساعدات الحالية. وشكرت هذه الاتصالات لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز لفتته الكريمة إلى اللبنانيين جميعًا دون استثناء».

وبكلمة موجزة فإن البرنامج المفصل للتوزيع شمل المناطق اللبنانية كافة بدءًا ببيروت، ووصلت المساعدات إلى جميع الأسر المحتاجة في كل حي من كل مدينة وقرية ودسكرة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ومن بيروت إلى الجبل وصولًا إلى سهل البقاع ودون أي استثناء. وقد استمرت الحملة فترة تقارب الأربعة أشهر. إذ بوشر العمل الفعلي (توزيع القسائم) في بيروت الغربية بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٨٨م، وانتهى العمل فعليًا بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٨٨م (توزيع الحصص) في جرود كسروان.

بلغ عدد الحصص الموزعة في المحافظات كافة (٧٣٧٠٥٥) حصة. والملحوظ أن الحملة تخطت الرقم المعلن في المؤتمر الصحافي (٥٠٠,٠٠٠) حصة فوصلت الحصص الموزعة في نهاية العملية إلى حدود (٧٣٧,٠٠٠) حصة.

تراوح عدد العاملين في المشروع (مناطق بيروت الغربية، الضاحية الجنوبية، الجبل والمناطق الشرقية) المنتدبين من مؤسسات الحريري (مؤسسة الحريري وشركة أوجيه لبنان) حوالي المئة، كما بلغ عدد متطوعي الجمعيات (٣٢٦٣) بالنسبة للعمال المداومين فيقدر المعدل النسبي (٥٧) يوم عمل بمعدل (٨٧) عاملًا يوميًا، أما بالنسبة للآليات فيقدر المعدل النسبي لعدد النقلات (٢٤١٨) نقلة/(١٩٣٣) آلية خلال (٥٧) يوم عمل. كما بلغ عدد الجمعيات الأهلية التي شاركت في العمل في جميع المناطق المذكورة سابقًا (٢٥١) جمعية.

ولا يسع المراقب المنصف إلا أن يسجل للمملكة وعاهلها توالي مبادراتهم الكريمة تجاه لبنان واللبنانيين. فمنذ نزلت بالوطن المحنة لم تتوقف حكومة المملكة العربية السعودية، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، عن بذل كل جهد ممكن للتخفيف من آثار الفتنة والمحنة على المستويات كلها انطلاقًا من مسؤولياتها القومية والإسلامية. وليست هذه أول مرة تقوم فيها المملكة ويقوم فيها مليكها بهذه المؤازرة الطيبة والودودة والتضامنية التي عرفها ويعرفها لخادم الحرمين الشريفين كل اللبنانيين على اختلاف فئاتهم ومناطقهم.

وقد أثمرت المساعدة هذه المرة ثمرات مجتمعة على كل المستويات، ومن ضمنها ذلك التوحد والتنسيق الذي ضم كل الجمعيات الإسلامية العاملة في حقول الخدمة العامة. فقد جاءت هذه المؤازرة بمضمونها وتنظيمها، لتشعر كل من في لبنان أنه لا يقف وحده في وجه عواصف العدوان والفتنة والحاجة. فعلاقات الأخوة والمودة والتضامن ترجمت من قبل الأشقاء السعوديين قولًا صادقًا وعملًا صالحًا يمكث في الأرض، ويتخذ نموذجًا للعمل الإنساني والإغاثي الذي أسهم في بلسمة الجرح المعيشي النازف، وأتاح المجال أمام المواطنين لخدمة مجتمعهم وإغاثة إخوانهم.

الملحق رقم ١ ـ مساعدات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز:

جدول إجمالي بتوزيع الحصص الغذائية حسب المحافظات اللبنانية

المحافظة	عدد الحصص الموزعة	النسبة المئوية ٪
بيروت الإدارية	١٣٦٨٥٣	١٨,٥٦
جبل لبنان	٢٦١٩٠٨	٣٥,٥٣
الشمال	١١٠١٤٥	١٤,٩٤
البقاع	٩٣٧٥٩	١٢,٧٢
الجنوب	١٣٢٥٥٣	١٧,٩٨
المجموع العام	٧٣٧٠٥٥	١٠٠

LAU Byblos LIBRARY

ثالثًا: المنحة السعودية الكريمة للبنان في العام ١٩٩١م والبالغة (٦٠) مليون دولار أمريكي

المجال الإنساني الثاني الذي أرغب في الكلام عنه في معرض ذكر الإسهامات الكريمة للمملكة وعاهلها في درء الفتنة عن لبنان ومدّ يد العون والغوث لأبنائه، تتمثل في بادرة كريمة لا تخرج عن أعراف أبناء الملك المؤسس الراحل الكبير عبدالعزيز آل سعود.

فإثر توقيع اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩م الذي وضع حدًا للاقتتال اللبناني الداخلي، وحظي برعاية سعودية كريمة قامت المملكة بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين بلفتة خاصة نحو لبنان وشعبه، واقتصاده المتعثر، فبعد حل الميليشيات واستتباب الأمن، وعودة تباشير السلم الأهلي، والمباشرة بتوحيد المؤسسات الرسمية، واستعادة زمام الأمور منحت حكومة المملكة لبنان هبة كريمة بقيمة تعادل (٦٥) مليار ليرة لبنانية. وقد أصاب العاصمة بيروت من أصل هذه الهبة اثنا عشر مليون دولار أمريكي، صرفت بمجملها لإحياء مرافق العاصمة وإزالة بصمات الحرب والاقتتال عن شوارعها ومبانيها، وإعادة تأهيل بناها التحتية ورفع مستوى خدماتها، وإعادة الأمان والاستقرار إلى ربوعها وإلى قلوب أبنائها.

إن التوقيت الذي وصلت فيه هذه المنحة، وتقاطع الظروف السياسية والاقتصادية الاجتماعية أوجد أرضية مواتية وتجاوبًا شعبيًا وجاهزية رسمية لوضعها موضع التطبيق، وهذا يشكل خير حافز لاستعراض الخطوات التحضيرية والعملية الرسمية التي واكبت تسلم هذه المنحة الكريمة، وتعداد أوجه إنفاقها، والنظر في أولويات تنفيذ المشروعات الممولة بواسطتها، وتحديد دائرة المستفيدين من تقديمها مواطنين وإدارات ومؤسسات في القطاعين العام والخاص.

المجتمعات المدنية في عالم العروبة والإسلام مجتمعات عريقة؛ لها تقاليدها وأعرافها وأساليب تنظيمها لحياتها الخاصة والعامة. وبيروت مدينة عريقة، ومجتمعها مجتمع عريق، وللعراقة تقاليد وأعراف بارزة في بيروت، وقد اضطربت هذه أو ضعف انتظامها في سنوات الحرب والفتنة، لكن كانت هناك بعض الوجوه الإيجابية لتلك التجربة الجديدة على بيروت في أجيالها الخيرة؛ فقد اضطرت للعيش أحيانًا دون سلطات مدنية ومحلية مسؤولة، مفتقدة لأدنى وسائل التنظيم والخدمات، فما استنكف مجتمعها المدني المتمثل في قوى الشباب الحي عن القيام بواجباته تجاه نفسه ومدينته ومجتمعه. من هنا قامت شتى أنواع الهيئات والحركات الإنمائية والاجتماعية واللجان الشعبية لتعويض الافتقار إلى خدمات المؤسسات الرسمية، وإن بقي الأمر في حدود متواضعة.

وما انتهت المشكلات بنهاية الحرب، وبدء عودة السلم؛ فمؤسسات الدولة العائدة للعمل مشرذمة ومهلهلة النسج، وعودتها للفاعلية بطيئة ومترددة ودونها مصاعب إدارية وعملية وبشرية منذ نهاية العام ١٩٨٩م. كان لا بد إذن من حل سريع وفاعل لمشكلات الخدمات بالعاصمة.

وأتت في ربيع العام ١٩٩١م هبة كريمة من المملكة العربية السعودية للعاصمة؛ فأوكل مجلس الوزراء إلى مجلس الإنماء والإعمار بموجب القانون رقم ٦٠/٩١ أمر التخطيط والإشراف والتنفيذ لإنفاق المبالغ المرصودة بمقتضى الهبة على مشروعات الخدمات العائدة لمدينة بيروت.

سعى المجلس من خلال هذه الفرصة لتحقيق هدفين فرعيين إلى جانب الهدف الرئيس المتمثل في إعادة تأمين الخدمات وتأهيل البنى التحتية للمدينة.

- **الهدف الفرعي الأول**: استحضار التجربة الشعبية خلال الحرب، والتأكيد على تقاليد المدينة في تأمين خدماتها، وتنظيم سبل معاشها.

- **والهدف الفرعي الثاني**: تفعيل أجهزة الخدمات الرسمية بعد تجربة الحرب القاسية. ومن هنا جاءت «الهيئة المشتركة لمدينة بيروت وضواحيها» نموذجًا للتنسيق والتكامل بين المجلس وجميع الأجهزة والإدارات الرسمية كل في نطاقه؛ وصيغةً عملية لتنشيط هذه الأجهزة والإدارات وإعادتها إلى سويتها في العمل والحيوية.

وبالفعل فقد تأسست هذه الهيئة بموجب القرار رقم ١٨/٩١/أ، في ٣/٥/١٩٩١م الذي اتخذه مجلس الإنماء والإعمار للقيام بالاهتمام بالمشروعات العائدة لمدينة بيروت والممولة من الهبة السعودية. وقد ضمت الهيئة المشتركة بالإضافة إلى المجلس مندوبين من الوزارات والمؤسسات والمصالح العامة مثل وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، مؤسسة كهرباء لبنان، مصلحة مياه بيروت، إضافة إلى بلدية بيروت وشركة أوجيه لبنان. وقد جرى إشراك الهيئات الأهلية المعنية في حملات المحافظة على البيئة.

وبغية إزالة ترسبات الحرب وبصمات التدمير عن كاهل العاصمة وأبنائها وسكانها، كلف المجلس تلك الهيئة لإعداد الدراسات والمشروعات ومتابعة التنفيذ ووضع الاقتراحات والتوصيات اللازمة تمهيدًا للقيام بكل ما من شأنه تنفيذ تلك المشروعات على الوجه الأكمل وضمن المهل المحددة.

وبالفعل باشرت الهيئة مطلع شهر حزيران (يونيو) ١٩٩١م في تنفيذ المهام الموكلة إليها والتي تصب في خانة تدعيم خطوات السلم الاجتماعي، وإعادة تحريك عجلة الإدارات والمصالح المعنية؛ ولهذه الغاية قامت بتنفيذ المشروعات مباشرة عن طريق تأمين عمّال واستئجار آليات ومعدّات. وشملت هذه المشروعات: النظافة، وصيانة المجاري، وتنظيف مصافي الشتاء وصيانتها، ومهمات الإغاثة والطوارئ.

وبناءً على ما تقدم أنجزت بالتنسيق مع بلدية بيروت أعمال ونشاطات عديدة ذات طابع إغاثي وإنساني، مثل عمليات رفع النفايات وإزالة الردم والكنس في نطاق العاصمة. وتمّ لاحقًا تكثيف العمل وتوسيع رقعته حتى شمل أيضًا مناطق الضواحي الشمالية والجنوبية التابعة لبلديات: الغبيري، برج البراجنة، المريجة، الحدث، حارة حريك، برج حمّود، سن الفيل، الشياح، فرن الشباك، سد البوشرية والدكوانة ابتداءً من منتصف أيلول (سبتمبر) ١٩٩١م. كذلك شملت الأعمال النواحي الآتية:

- تلبية طلبات المؤسسات العامة وبخاصة وزارتي الداخلية والخارجية، ومديرية أمن الدولة، وقيادة الجيش، ومديرية الأمن العام، ومجلس النواب، بالإضافة إلى إنجاز عدد كبير من الأعمال الأخرى لصالح المؤسسات الإنسانية الخاصة التي تُعنى بالشأن العام: (دور أيتام، مؤسسات تعليمية ومستشفيات...).

- مشاركة الهيئة بنشاط ملحوظ في المساعدة في عمليات الإنقاذ والإغاثة بناءً على تكليف من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والوزارات المختصّة لرفع أنقاض المباني المنهارة في بيروت ومعظم المباني المتضررة في قرية حزرتا (البقاع الغربي)، هذا بالإضافة إلى تدعيم بعض المباني الخطرة وتأمين المحروقات للقرى المنكوبة في العاصفة الثلجية خلال شتاء ١٩٩٢م.

- المساعدة على فتح الطرق العامة وتنظيم مسالك السير وإزالة الردم وكل أشكال العوائق من الطرق والأرصفة، إضافة إلى اللوحات غير المرخصة ولوحات الإعلانات ومحو آثار الحرب ورفع السيارات المحطمة بالتنسيق التام مع قوى الأمن الداخلي والجيش في بيروت والضواحي.

LAU Byblos LIBRARY

- الإسهام في التحضير للاحتفالات الوطنية (تنظيف الساحات العامة وتأهيلها ومراكز الاحتفالات كعيد الاستقلال واحتفال السلام وعيد مارون)، بالإضافة إلى تلبية معظم طلبات الوزارات والمصالح الرسمية المختلفة التي تتعلق بالمرافق العامة وبتسهيل أمور المواطنين والإدارات عمومًا.

- الإشراف على الالتزامات الآتية: صيانة محطات ضخ مياه الشفة في الضبية، وتمديد شبكات مياه الشفة والمجاري، وصيانة تراويح المياه، وتأهيل الأرصفة من بلاط وشعيرة وإعادة تزفيت الشوارع الرئيسة مع ترقيع الحفر في الشوارع الداخلية وتأهيل الإنارة العامة وصيانة بعض محطات التحويل الكهربائية.

- وفي مجال التوجّه إلى الناشئة تمّ التنسيق مع وزارة التربية الوطنية، وبالتعاون مع متطوعين جامعيين لتنظيم حملة إرشاد وتوجيه تناولت تلامذة المدارس الرسمية والخاصة في بيروت نهاية عام ١٩٩١م، وهدفت إلى تعزيز الاهتمام الأهلي بنظافة العاصمة: مدرسةً ومنزلًا وشارعًا، فضلًا عن حث التلامذة وأهاليهم على التعاون للمحافظة على السلامة العامة ومكافحة تلوث البيئة.

- وفي إطار حماية البيئة تم تنظيم سلسلة نشاطات عامة بالتنسيق مع وزارات الداخلية والبيئة والتربية، وبمؤازرة من الهيئات الأهلية والشبابية. وقد لاقت صدى إيجابيًا وتجاوبًا من قبل المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني.

إن ما يجدر بنا التوقف عنده يتمثل في أمرين أساسيين: أولهما التنسيق الإداري الذي اعتمد منطلقًا وأساسًا لكل الأشغال العامة ذات الطابع الإنمائي الذي هدف أيضًا إلى إشراك الجمهور في هذه الأنشطة ذات السمات

الإنسانية. وثاني هذين الأمرين أنّ كلفة الأعمال المنجزة متدنية بالنسبة إلى حجمهما، ذلك أنّ كل الأعمال التي أنجزت وتناولت تأهيل البنى التحتية في بيروت الإدارية خلال الفترة الممتدة من حزيران (يونيو) ١٩٩١م وحتى حزيران (يونيو) ١٩٩٢م قد لمس نتائجها المواطنون على اختلافهم، ولم تتجاوز كلفتها الاثني عشر مليون دولار أمريكي من أصل الهبة السعودية البالغة حوالي (٥٦) مليار ليرة لبنانية.

إن هذه الإنجازات ذات الطابع الإنساني والإغاثي ما كان لها أن تنفّذ على الوجه الأكمل وبالسرعة القصوى، وتطول بنفعها شرائح اجتماعية عديدة في العاصمة وضواحيها، لو لم تتيسر هذه الهبة السعودية الكريمة التي شاء خادمُ الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز أن يخصّ بها الشعب اللبناني تعبيرًا منه عن عمق العاطفة الأخوية الصادقة التي يكنها للبنان وشعبه، ومساهمة كريمة من المملكة وعاهلها في إعادة ترسيخ معالم الطمأنينة والأمان والاستقرار في نفوس اللبنانيين الذين عانوا طويلًا من ويلات الاقتتال والفتنة والدمار وإفرازاتها على أكثر من صعيد.

الملحق رقم ٢:

وللتذكير فقط نورد الإحصاءات الآتية التي طالت الأشغال المنفذة في نطاق بيروت الإدارية من تزفيت (٣٥٢,٤٣٦ م٢) وتبليط أرصفة (٢١٧,٦٧٤ م٢) وشعيرة (٩٦,٨٤٠ م.ط.) وصيانة أعمدة وكونسولات إنارة (١٧٦٥ وحدة)، وتركيب أعمدة وكونسولات جديدة (١٧٠ وحدة)، وصيانة أجهزة إنارة (١,٠٧٥) وتركيب أجهزة إنارة جديدة (١,٥٦٣ وحدة). أما في مجال مياه الشفة فقد قامت الهيئة بصيانة محطة الضخ في الضبية، كما مددت شبكات مياه شفة بطول (٢٢,٦٣ كلم) إضافة إلى صيانة تراويح مياه (١,٣٨٢ نقطة). كذلك تم تمديد شبكات مجاري بلغت (١,٩٩٧ م. ط.) أما بالنسبة

LIBRARY

لأعمال المجاري فنذكر أنه تم تعزيل (١٢٠٠٠) من آبار التفتيش في بيروت و(١٥٠) في الضواحي، إضافة إلى إزالة رواسب بلغت كميتها (٣٠٩٧ م٢) في بيروت و(٦٢٥٠) في الضواحي.

أما بخصوص تعزيل المصبات البحرية فبلغت في بيروت (٨ كلم) وفي الضواحي كيلو مترًا واحدًا بكمية تقدر بـ (١٤٠٠ م٢) في بيروت و(٢٥٠٠ م٢) في الضواحي. وكذلك تم تنظيف مصافي مياه الأمطار في بيروت والضواحي بحدود (١٥٢٥٠ م٢) بطول (٢١ كم). كما شمل الاهتمام كذلك صيانة الطرق وترقيعها بالزفت، وبلغت كمية الزفت المستخدمة حوالي (٢٠,٠٠٠ م٢)، هذا بالإضافة إلى جميع أشغال صيانة الأرصفة، والشعيرة والخسفات وتأهيل آبار الرقابة ورفعها وصيانة تراويح المياه. أما الردم فقد بلغت كمياته المرفوعة من بيروت حوالي (٣٠,٠٠٠ م٣) خلال (١٨) شهرًا و(٨٠,٠٠٠ م٣) من الضواحي خلال فترة خمسة أشهر.

مع الإشارة إلى أن معدل النفايات التي كانت ترفع من بيروت يوميًا بلغ (٣٠٠) طن، والأمر نفسه بالنسبة للضواحي الشمالية والجنوبية.

رابعًا: المساعدات والتقديمات المالية السعودية للبنان لتمويل مشروعاته التنموية

بيت القصيد في المساعدات الاقتصادية السعودية للبنان يتمثل بشكل أساس في المساعدات المالية التي قدمتها المملكة إلى لبنان مباشرة، أو عبر الصندوق السعودي للتنمية، وأيضًا من المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية التي تشارك فيها بصورة دائمة، والهادفة إلى دعم جهود الدولة اللبنانية في ترسيخ الاستقرار والنهوض بالاقتصاد اللبناني وبخاصة في السنوات التي تلت مؤتمر الطائف.

وقد بلغ ـ حتى تاريخ هذا البحث ـ إجمالي منح المملكة إلى لبنان (٢٦٠) مليون دولار أمريكي، في حين بلغ مجمل القروض الميسرة التي أمنها الصندوق السعودي للتنمية (١,٠٢٤,٨٠٠,٠٠٠,٠٠) (مليارًا وأربعة وعشرين مليونًا وثلاث مئة ألف ريال سعودي)، أي ما يعادل (٢٧٥) مليون دولار أمريكي. ويورد في آخر تقرير لتقدم العمل يعده مجلس الإنماء والإعمار (أيار/مايو ٢٠٠٢م) أن مجمل التمويل المباشر المقدم من الجانب السعودي يمثل نسبة ٨٪ من التمويل الخارجي المحقق حتى ٣١/١٢/٢٠٠١م، والبالغ حوالي (٤,٥) مليار دولار أمريكي.

وفيما يأتي تفصيل بالمساعدات المباشرة التي حصل عليها لبنان مباشرة من المملكة:

- **أولًا**: أربع مئة مليون ريال منحة إلى حكومة لبنان قدمت خلال عامي ١٩٨٠ و١٩٨١م.
- **ثانيًا**: بعد اتفاق الطائف حصل لبنان على عدد من المساعدات تشمل ما يأتي:

١ ـ مئة مليون دولار قدمتها حكومة خادم الحرمين الشريفين إلى لبنان عام ١٩٩١م لمساعدته في دعم العملة اللبنانية.

٢ ـ منحة مالية عام ١٩٩٠م بلغت (١٢٥) مليون ريال (حوالي ٣٣ مليون دولار)، تبعها في عام ١٩٩١م منحة ثانية بلغت (٢٢٥) مليون ريال (٦٠ مليون دولار أمريكي) خصصتا لمشروعات التأهيل العاجل في قطاعات الأبنية الحكومية، والمياه، والصرف الصحي. كما قدمت المملكة عام ١٩٩٢م ما قيمته (٧٥) مليون ريال بشكل مواد إغاثة.

٣ ـ بتاريخ ٢٧/٧/١٩٩٣م وقع المجلس مع الصندوق السعودي للتنمية على «مذكرة تفاهم» بقيمة (٤٨٧,٥) مليون ريال، أي ما يعادل (١٣٠)

LAU Byblos LIBRARY

مليون دولار أمريكي، وذلك مساهمة من الصندوق في تمويل (٢٨) مشروعًا من مشروعات البرنامج العاجل لإعادة إعمار البنى التحتية في لبنان.

٤ ـ تبع ذلك بتاريخ ٢٣/٣/١٩٩٤م التوقيع على مذكرة تفاهم أخرى حصل لبنان بموجبها على منحة بقيمة مئة مليون دولار أمريكي لتمويل عدد من المشروعات شملت قطاعات التعليم والشباب والرياضة والصحة والمياه وتأهيل بعض المباني الحكومية.

٥ ـ إضافة إلى ذلك وقع لبنان بتاريخ ١٦/٢/١٩٩٨م مع الصندوق اتفاقية قرض ميسّر بقيمة (٦) ملايين ريال، وذلك لاستكمال تمويل مشروع إنشاء ثلاثة مستشفيات للعناية الأولية، تبع ذلك في شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٠م التوقيع على قرض ميسّر آخر بقيمة (٤٤) مليون ريال لتمويل مشروعات مياه في عكار.

٦ ـ في عام ١٩٩٨م جرى التوقيع على مذكرة تفاهم جديدة أقرض الصندوق بموجبها لبنان مبلغ (١٠٠) مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ما تقدم تجدر بنا الإشارة إلى الوديعة التي أودعتها المملكة في مصرف لبنان المركزي منذ أواخر عام ١٩٩٧م وهي لا تزال موجودة وتبلغ (٦٠٠) مليون دولار.

٧ ـ وفي ٢٣/٣/٢٠٠٢م وقع الصندوق مع لبنان على قرض ميسَّر بقيمة (٣٠) مليون دولار أمريكي، لتمويل أربعة مشروعات طرق.

فضلًا عن ذلك فإن دعم المملكة المالي للبنان يتمثل أيضًا من خلال مساهمتها الكبيرة في الصناديق الدولية والعربية والإقليمية المهمة، وعلى رأسها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٨٪)، والبنك الإسلامي للتنمية (٣٨٪)، وصندوق الأوبيك (١٦٪)، والبنك الدولي الذي

تحتل المملكة مركزًا مهمًا في مجلس إدارته إذ تبلغ مساهمتها المادية في رأسماله حوالي الـ ٤,٢٪. هذه النوافذ التمويلية يسّرت للبنان الحصول على هبات عدة وقروض وتسهيلات مالية ملحوظة.

الملحق رقم ٣ ـ جدول عام بالاتفاقيات المالية المعقودة بين مجلس الإنماء والإعمار والصندوق السعودي للتنمية حتى الفصل الأول من العام ٢٠٠٢م:

الاتفاقية المالية	قيمة الاعتمادات	العملة
		المبلغ
منحة المملكة العربية السعودية إلى لبنان بتاريخ ١٩٩١م	مليون دولار أمريكي	٦٠,٠
مذكرة التفاهم الموقعة مع الصندوق السعودي للتنمية بتاريخ ٢٧/٧/١٩٩٣م (قرض)	مليون ريال سعودي	٤٧٨,٥
مذكرة التفاهم الخاصة بمنحة المملكة العربية السعودية إلى لبنان والموقعة بتاريخ ٢٢/٣/١٩٩٤م	مليون دولار أمريكي	١٠٠,٠
اتفاقية قرض خصصت للبنان منذ عام ١٩٩٦م	مليون ريال سعودي	٥٠,٠
مذكرة التفاهم الخاصة بقرض ١٠٠ مليون دولار الموقعة بتاريخ ٢/٣/٢٠٠٠ (قرض)	مليون دولار أمريكي	١٠٠,٠
اتفاقية قرضين وقعهما معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس إدارة الصندوق الدكتور إبراهيم العساف بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٢م	مليون دولار أمريكي	٣٠,٠٠

وتعد شروط تمويل الصندوق السعودي ميسرة جدًا إذ تبلغ فترة الإقراض (٢٥) سنة بما فيها فترة سماح لمدة خمس سنوات، أما العائد السنوي فيبلغ ٢٪ تحتسب على أساس المبالغ المسحوبة فقط.

LAU Byblos LIBRARY

البعد الإنساني والإغاثي في العلاقات السعودية ـ اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين

أ. د. عبدالقادر طاش محمد طاش/
أكاديمي وإعلامي سعودي

يمثل البعد الإنساني والإغاثي ملمحًا أساسيًا في النهج السعودي للعلاقات بين المملكة وبقية دول العالم. ويبدو هذا الملمح واضحًا في جميع عهود ملوك آل سعود منذ تأسيس دولتهم الحديثة قبل ما يقرب من مئة عام، وقد أولت المملكة هذا البعد رعاية خاصة في جميع علاقاتها الخارجية سواء بأشقائها العرب والمسلمين أو بالدول الأخرى دون أن تمارس تمييزًا عرقيًا أو دينيًا أو ثقافيًا فيما بينها.

وقد تجسد البعد الإنساني والإغاثي في علاقات المملكة بدول العالم، وبخاصة الدول النامية، على نحو أكثر قوة ورسوخًا في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود منذ توليه الحكم في عام ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م) ويتجلى ذلك في حجم المساعدات والمعونات الخارجية التي قدمتها المملكة للعديد من الدول خلال العشرين عامًا الماضية. ففي الوقت الذي دعت فيه الأمم المتحدة إلى تخصيص ٠,٧٪ من الناتج القومي للدول على شكل معونات خارجية نجد أن ما قدمته المملكة قد تجاوز هذه النسبة، إذ شكل ما قدمته من معونات ومساعدات خارجية ما نسبته ٤٪ من إجمالي الناتج القومي (أي ما يقارب خمسة أضعاف النسبة التي حددتها الأمم المتحدة)، حيث قدمت المملكة ما يقارب (٧٦) مليار دولار خلال العشرين

سنة الماضية أي بواقع (٣,٧) مليار دولار سنويًا وهي النسبة الأعلى في العالم مقارنة بمستوى الدخل القومي الإجمالي للمملكة[1].

وقد حظيت الدول الشقيقة في العالمين العربي والإسلامي باهتمام أكبر وحصة أوفر من مساعدات المملكة ومعوناتها؛ وذلك لأسباب عديدة يأتي على رأسها إيمان المملكة بدورها القيادي والمحوري في العالمين العربي والإسلامي لكونها حاضنة مقدسات المسلمين وحاملة لواء الدعوة الإسلامية. كما أنها تؤسس شرعيتها التاريخية والسياسية على ارتباطها بأمتها العربية والإسلامية من خلال تبنيها وتطبيقها لمبادئ الشريعة الإسلامية في مجالات حياتها جميعها.

وقد أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد التزام المملكة بهذا النهج في كلمته التاريخية التي وجهها بمناسبة صدور النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق يوم ٢٧/٨/١٤١٢هـ حيث قال: «إن المملكة في حاضرها كما في ماضيها ملتزمة بشرع الله تطبقه بكل حرص وحزم في جميع شؤونها الداخلية والخارجية، وسوف تظل بحول الله وقوته ملتزمة بذلك حريصة عليه أشد الحرص». إلى أن يقول: «إن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية يهمّها ما يهمّ العرب والمسلمين، وتحرص على تضامنهم وجمع كلمتهم، وتسهم بكل طاقاتها فيما يعود عليهم بالخير. وقد أثبتت الأحداث والوقائع صدق مواقفها ووفاءها بالتزاماتها تجاه أمتها العربية والإسلامية والتزاماتها الدولية الأخرى»[2].

(١) من كلمة الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير أمام لجنة حقوق الإنسان بجنيف في دورتها ٥٨، (عكاظ ١٣/٤/٢٠٠٢م).

(٢) إصدار مجلس الشورى عن «النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الوزراء ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق» (بدون تاريخ).

LAU-Byblos LIBRARY

وفي إطار هذا النهج السعودي تأتي العلاقات المميزة بين المملكة ولبنان منذ استقلالها. وقد تعمقت هذه العلاقات على نحو غير مسبوق مع بدايات عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد الذي كان مهندس اتفاق الطائف التاريخي في عام ١٩٨٢م. وهو الاتفاق الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية ودشّن مرحلة جديدة في تاريخ لبنان.

إن للبنان مكانة خاصة في قلب الملك فهد، ولذلك فهو يخص لبنان ـ كما يقول الأستاذ أحمد الكحيمي سفير خادم الحرمين الشريفين السابق في بيروت ـ «بمحبة وعناية واهتمام مميز». وقد أجمع المسؤولون والمحللون السياسيون على أن العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين كانت ولا تزال من أكثر العلاقات متانة وتميزًا. وهذا ما جعل مجلة لبنانية مرموقة تختار عنوان غلافها الصادر بمناسبة اليوم الوطني السعودي لعام ١٩٩٣م كالآتي: «الملك فهد أرسى أقوى العلاقات مع لبنان، سجل ذهبي من العون والدعم في شتى الحقول».

وتقول المجلة في تقريرها: «كم هي كثيرة محطات الخير من الرياض إلى بيروت، قبل حرب لبنان وخلالها وبعدها إلى الحد الذي يصعب فيه تعدادها. فالكل يعرف حق المعرفة الدعم السعودي ماديًا ومعنويًا وسياسيًا للبنان منذ عشرات السنين. وتشهد السجلات الرسمية وسجلات الجمعيات الخيرية على تعددها بالمساعدات السعودية التي كانت تتدفق عامًا بعد عام وما تزال حتى الآن»[1].

وتواصل المجلة حديثها عن العلاقة الإنسانية الحميمة التي أرسى قواعدها الملك فهد بين السعودية ولبنان قائلة: «وإذا كانت الخاتمة السعيدة في الطائف توجت في عهد خادم الحرمين الشريفين وحكومته، فلا بد من

(١) مجلة «الصياد» العدد الصادر في ٢٤/٩/١٩٩٣م.

التذكير بوقفتين بارزتين أخريين. فالجميع يذكرون أن الملك فهد تدخل شخصيًا ووضع كل ثقله السياسي الكبير من أجل إمداد أهالي بيروت بالماء والغذاء عندما كانت القوات الإسرائيلية تطوق العاصمة اللبنانية خلال اجتياح العام ١٩٨٢م. ويتذكر الجميع أيضًا المساعدات والتسهيلات واسعة النطاق التي أمر بتقديمها إلى أفراد الجالية اللبنانية في المملكة خلال أزمة بلدهم»[١].

ويؤكد ذلك أيضًا السفير الأسبق للبنان في المملكة الأستاذ زهير حمدان حيث قال: «أما مواقف المملكة من لبنان فكانت تتسم دائمًا بالأخوة الصادقة والدعم المنزه انطلاقًا من قناعتها بأهمية الدور الحضاري الذي يضطلع به لبنان في محيطه العربي والدولي، وتقديرًا لشعبه الحي المبدع».

ويعدد السفير حمدان بعض مآثر المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين في دعمها للبنان ومنها:

- السماح بهبوط طيران الشرق الأوسط في مدينة الرياض مما أزاح عبئًا ماديًا وجسديًا كبيرًا عن أبناء الجالية اللبنانية في المنطقة الوسطى من المملكة.
- السماح بجمع شمل العائلة اللبنانية حيث التحق حوالي سبعة آلاف زوجة وطفل بأزواجهم وآبائهم في المملكة.
- رفع التدابير الاحترازية التي اقتضتها ظروف الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م عن الإنتاج الصناعي في لبنان حيث أصبح بإمكان جميع المصانع اللبنانية تصدير سلعها إلى أسواق المملكة.
- السماح بدخول الشاحنات اللبنانية وسائقيها إلى أراضي المملكة بعد منع فرضته ظروف استثنائية.

(١) جريدة «عكاظ»، العدد ١٠١٢٩، بتاريخ ٢/ ٥/ ١٩٩٤م.

LAU Byblos LIBRARY

- تقديم هبة من وزارة الزراعة والمياه بالمملكة من لقاحات الماشية والدواجن لوزارة الزراعة اللبنانية.
- موافقة الحكومة السعودية على تمويل (١١) مشروعًا إنمائيًا في مجالات الصحة والتربية والأشغال العامة وغيرها في مختلف المناطق اللبنانية بلغت قيمتها (١٣٠) مليون دولار بقروض ميسرة.
- إقدام القطاع الخاص السعودي على الاستثمار في مشروعات سياحية وعمرانية بعشرات الملايين من الدولارات.
- مبادرة خادم الحرمين الشريفين بإقامة جسر جوي بين المملكة ولبنان لتقديم مواد الإغاثة دعمًا لصمود أهلنا في الجنوب والبقاع الغربي.
- مبادرة سمو الأمير طلال بن عبدالعزيز رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية بتقديم مليون دولار مساعدة للمتضررين من العدوان الإسرائيلي[١].

وتدل الأرقام التي أعلن عنها السفير السعودي الحالي في لبنان الأستاذ فؤاد صادق مفتي في بيان وزعه في الندوة التي أقامتها جامعة الجنان بمدينة طرابلس قبل عام تقريبًا على الحجم الكبير للمساعدات والمعونات الإنسانية والقروض التنموية التي قدمتها المملكة إلى شقيقتها لبنان. وقد بلغ حجم تلك المعونات سبعة مليارات ريال سعودي منها أكثر من ثلاثة مليارات ريال عبارة عن منح غير مستردة، وأكثر من مليار ريال على شكل قروض إنمائية ميسرة لتمويل مشروعات إعادة الإعمار والتنمية التي بلغت (٢٣) مشروعًا تنمويًا تغطي مجالات عدة في قطاعات الصحة والتعليم والبنية الأساسية والخدمات[٢].

(١) مجلة «الصياد»، العدد الصادر في ٢٤/ ٩/ ١٩٩٣م.
(٢) جريدة «عكاظ»، العدد ١٢٦٣٧ بتاريخ ٢/ ٤/ ٢٠٠١م.

كما قامت الهيئات والمنظمات الخيرية والإغاثية والدعوية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين بمساعدة الشعب اللبناني الشقيق في مجالات إنسانية وإسلامية عديدة، وقد توافر لنا بعض المعلومات والأرقام التي توضح مدى اهتمام تلك الهيئات والمنظمات بلبنان.

ويأتي على رأس تلك الهيئات والمنظمات هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بجدة التي تأسست في عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م)، وهدفها تقديم الغوث للمسلمين شعوبًا وجماعات، والرعاية الشاملة للفقراء في مختلف أنحاء العالم، والاهتمام بالأقليات المسلمة، وتنمية مجتمعاتهم بالتعليم وغيره. وقد قدمت الهيئة مساعدات إنسانية وإغاثية للبنان بلغت أكثر من (٤١) مليون ريال سعودي خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية من عام ١٤١٠هـ إلى عام ١٤٢٢هـ[1].

أما رابطة العالم الإسلامي، وهي منظمة شعبية إسلامية عالمية مقرها مكة المكرمة وأنشئت في عام ١٣٨١هـ (١٩٦١م) فقد قدمت للبنان مساعدات مالية بلغت خلال ست سنوات فقط (١٤١٢ ـ ١٤١٧هـ) أكثر من مليوني ريال سعودي استفادت منها (٧٦) جمعية ومدرسة في مختلف أنحاء لبنان، وأسهمت الرابطة في بناء (١٩) مسجدًا[2].

وتقوم الندوة العالمية للشباب الإسلامي ومقرها الرئيس بمدينة الرياض وتأسست في عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م) بدور متميز في الاهتمام بشؤون الشباب والطلاب وتقديم الدعم المالي والفني لأنشطتهم في مختلف القارات. ويفيد تقرير حديث للندوة أنها قدمت للبنان في عامين اثنين هما ١٤٢١ و١٤٢٢هـ مساعدات مالية بلغت أكثر من مليون ريال سعودي، وتتمثل هذه المساعدات

---

(١) تقرير مكتوب من هيئة الإغاثة الإسلامية بتاريخ ٢١/٢/١٤٢٣هـ.
(٢) تقرير مكتوب من إدارة التعاون الإسلامي بالرابطة بتاريخ ٢١/٢/١٤٢٣هـ.

LAU Byblos LIBRARY

في دعم مراكز أيتام ومدارس ومساجد وجمعيات خيرية بالإضافة إلى إقامة مخيمات شبابية للتوعية والتثقيف[1].

إن هذا الدعم الإنساني والإغاثي الذي قدمته المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد هو جزء أصيل من النهج السعودي في الاهتمام بالأشقاء من منطلق قومي وإسلامي، وهو دعم ينبع من الشعور بالواجب والوفاء بحقوق الأخوة والمصير المشترك. وهو يجسّد المبادئ العظيمة لديننا الإسلامي الحنيف الذي أمرنا بالتعاون على البر والتقوى والتكافل الاجتماعي ومدّ يد العون للأخ والصديق ومشاركتهما في السراء والضراء.

ولا أجد ـ في نهاية كلمتي ـ أفضل تعبيرًا عن عمق العلاقات السعودية اللبنانية مما قاله رئيس الوزراء اللبناني السيد رفيق الحريري لدى افتتاحه قبل ستة أشهر تقريبًا المقر الجديد لسفارة لبنان في الرياض، إنه يقول: «إنّ ما يجمع لبنان بالسعودية هو أكثر من علاقة بين إخوة حيث كان لبنان باستمرار هو الوطن الثاني للسعوديين، وكانت المملكة بمثابة الأخ والشقيق الأكبر للبنانيين الذين وجدوا فيها الملاذ الآمن من المشكلات والظروف التي واجهتهم»[2].

---

(١) تقرير مكتوب من الندوة العالمية للشباب الإسلامي بتاريخ ٢٣/٢/١٤٢٣هـ.
(٢) جريدة «الشرق الأوسط»، العدد ٨٣٧٧ بتاريخ ٤/١١/٢٠٠١م.

توصيات الندوة

بالتعاون والتنسيق بين دارة الملك عبدالعزيز والجامعة اللبنانية تم افتتاح ندوة العلاقات السعودية اللبنانية في قصر الأونيسكو في بيروت يوم الأربعاء ١٧ ربيع الأول ١٤٢٣هـ/ ٢٩ أيار (مايو) ٢٠٠٢م بمناسبة مرور عشرين عاما على تولي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري.

وفي يوم الخميس الموافق ١٨ ربيع الأول ١٤٢٣هـ/ ٣٠ أيار (مايو) ٢٠٠٢م عقدت جلسات الندوة في كلية الآداب الفرع الأول ـ قاعة نزار الزين. نوقش خلالها عدد من أوراق عمل أعدها باحثون وأعضاء هيئة تدريس في الجامعات السعودية والجامعة اللبنانية، وعقدت جلسة أخيرة أقرت فيها التوصيات الآتية:

١ ـ بينت الدراسات والبحوث العلمية في الندوة عمق العلاقات السعودية اللبنانية خاصة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، ولأهمية هذه العلاقات فإن هناك جوانب كثيرة تحتاج إلى مزيد من الدراسات والتحليل، ومن المهم توجيه طلاب الدراسات العليا وطالباتها لخدمة هذا الموضوع.

٢ - إلى جانب أهمية العلاقات السياسية بين لبنان والمملكة العربية السعودية، فإن هناك حاجة إلى الاهتمام بالجوانب التاريخية والإنسانية والاجتماعية والثقافية التي تحكم العلاقات بين البلدين.

٣ - العمل على استمرار التعاون الثقافي بين دارة الملك عبدالعزيز والجامعة اللبنانية بما يعزز الدراسات التاريخية ذات العلاقة بتاريخ البلدين.

٤ - طباعة بحوث الندوة ونشرها بصيغتها النهائية مع المداخلات لإثراء الموضوع، وتوفيرها بالمكتبات للمتخصصين وللاطلاع العام.

٥ - توجيه برقيات شكر إلى كلّ من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، ودولة رئيس مجلس الوزراء، ووزيري الثقافة والتربية والتعليم العالي، ورئيس الجامعة، وسفارة المملكة العربية السعودية في بيروت على دعمهم لهذه الندوة وتوفير شروط نجاحها.

٦ - توجيه الشكر إلى جميع وسائل الإعلام التي أسهمت في تغطية أنشطة الندوة ونقلها إلى قطاع عريض من القراء والمشاهدين.

LAU Byblos LIBRARY

نماذج من الجهود السعودية في لبنان بدعم من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز

بلغت المساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية إلى الجمهورية اللبنانية حوالي (٦/ ٦,٠٩٥) مليون ريال منها مبلغ (٦/ ١,٩٤٠) مليون ريال مساعدات غير مستردة قُدمت قبل عام ١٩٨٢م، أما الباقي وقدره (٤,١٥٥) مليون ريال فقُدمت في عهد خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - خلال العشرين سنة الماضية، منها مبلغ (١,٢٥٥) مليون ريال مساعدات غير مستردة، ومبلغ (١,٠٢٥) مليون ريال قروض إنمائية ميسرة قُدمت عن طريق البنك السعودي للتنمية، ومبلغ (١,٨٧٥) مليون ريال عبارة عن وديعة لدى البنك المركزي اللبناني. ومن أهم المساعدات التي قُدمت:

ملخص بيان بالمساعدات التي قدمتها المملكة العربية السعودية للجمهورية اللبنانية عن طريق الصندوق السعودي للتنمية

اسم المشروع	المبلغ (مليون دولار)
١ ـ إعادة بناء المدينة الرياضية	٢٠,٠٠
٢ ـ المباني الملحقة بمستشفى بيروت الحكومي	٩,٠٥
٣ ـ بناء أربع كليات في حرم الجامعة اللبنانية	١٥,٥٠
٤ ـ إنشاء مستشفى صيدا الحكومي	٩,٩٥
٥ ـ إنشاء مستشفى زحلة الحكومي	١١,١١
٦ ـ ترميم مستشفى تبنين الحكومي	٢,٥٠
٧ ـ مشروع تموين قرى في قضاء عكّار بالمياه من الآبار	٤,٠٠
٨ ـ مشروع إنشاء جسرين عند مداخل مدينة طرابلس (الخناق والملولة)	٣,٥٤
٩ ـ تأهيل شبكة الإنارة العامة في مدينة طرابلس وتوسيعها	٢,٤٣
١٠ ـ تجهيز شبكة إشارات السير الضوئية في مدينة طرابلس	١,٥٢
١١ ـ مشروع ترميم القصر البلدي في مدينة طرابلس	١,٢٩
١٢ ـ تأهيل القاعة الرياضية في مدينة الميناء في طرابلس وترميمها	٠,٤٤
١٣ ـ تمويل توريد معدات وأجهزة خاصة بمشروعات المياه	١٥,٠٠
١٤ ـ تمويل توريد أدوية مصنعة في المملكة العربية السعودية	٣,٦٧
المجموع	١٠٠,٠٠
المعادل (ريال سعودي)	٣٧٥,٠٠[١]

(١) المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، الإدارة الفنية.

LAU Byblos LIBRARY

أما القروض الإنمائية المقدمة من الصندوق السعودي للتنمية فكان أهمها:

ملخص بيان بالمساعدات التي قدمتها المملكة العربية السعودية للجمهورية اللبنانية عن طريق الصندوق السعودي للتنمية

اسم المشروع	المبلغ (مليون ريال)
١ ـ ترميم مباني الجامعة اللبنانية وتجهيزها	٥٤,٢٧
٢ ـ مداخل بيروت والتقاطعات الرئيسة	٦٨,٠٠
٣ ـ مستشفى بيروت الحكومي	١٢٩,٨٥
٤ ـ إكمال الطريق الساحلي السريع الشمالي	٥٣,٣١
٥ ـ إكمال الطريق الساحلي السريع الجنوبي	٦٠,٦٤
٦ ـ ترميم المباني الحكومية	٢٥,٧٣
٧ ـ إنشاء ثلاثة مستشفيات للعناية الأولية	٤٣,٠٠
٨ ـ إصلاح التجهيزات الأساسية للقرى المهجرة	٢٢,٢٠
٩ ـ ترميم دور المعلمين	٧,٥٠
١٠ ـ بناء المدارس الحكومية	١٨,٠٠
١١ ـ قرض إضافي لإنشاء ثلاثة مستشفيات للعناية الأولية	٦,٠٠
١٢ ـ سد بحيرة بريصا	٣٧,٥٠
١٣ ـ قرض مخصص لمشروعات مياه الشرب في المناطق الريفية بعكار	٤٤,٠٠
١٤ ـ إنارة بيروت وضواحيها	٥,٠٠
١٥ ـ طريق بيروت ـ الشام	١٦٨,٧٥

اسم المشروع	المبلغ (مليون ريال)
١٦ ـ متبقٍ من قرض المئة مليون دولار الجديدة تم توزيعه على المشروعات الآتية:	
أ ـ شبكة مياه الشرب لمدينة المنية (قضاء طرابلس والضنية)	٣٠,٠٠
ب ـ قطاع الطرق بقضاء عكار	٥٦,٢٥
ج ـ المدارس الحكومية الجديدة	٢٦,٢٥
د ـ مخصص إضافي لمشروع بناء أربع كليات في حرم الجامعة اللبنانية	٣١,٨٨
هـ ـ احتياطي عام	٢٤,٣٧
١٧ ـ قرض جديد، طلب الجانب اللبناني تخصيصه للمشروعات الآتية:	١١٢,٥٠
أ ـ طريق تنورين	٢٦,٢٥
ب ـ طريق القمم	٢٦,٢٥
ج ـ طريق نهر الموت ـ بياقوت	١٨,٧٥
د ـ طرق رئيسة في منطقة إقليم الخروب	٣٣,٧٥
هـ ـ احتياطي عام	٧,٥٠
المجموع	١٠٢٥,٠٠[1]

(١) المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، الإدارة الفنية.

المحتويات

تقديم ٧

الكلمات

كلمة رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري/ ممثلًا بمعالي الوزير بهيج طبارة ١١
كلمة السفير فؤاد صادق المفتي خلال الاحتفال بالمناسبة ١٧
كلمة الجامعة اللبنانية ٢١
كلمة الدكتور فهد بن عبدالله السماري/ أمين عام دارة الملك عبدالعزيز ٢٥
قصيدة شعر: ملك.. ومملكة/ العميد القيم د. محمد ياسر الأيوبي ٢٩

المحور الأول

الملك فهد وجهوده في وقف الحرب الأهلية في لبنان

البحث الأول: المملكة العربية السعودية ولبنان ـ دبلوماسية ما قبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانية/ د. عبدالرؤوف سنو ٣٧
البحث الثاني: دور المملكة العربية السعودية في سلام لبنان واستقراره/ د. فهد العرابي الحارثي ٩٩
البحث الثالث: دور خادم الحرمين الشريفين في معالجة الأزمة اللبنانية/ أ. د. عثمان بن ياسين الرواف ١١٣

المحور الثاني

العلاقات السعودية ـ اللبنانية

البحث الأول: العلاقات السعودية ـ اللبنانية ١٩٤٣ ـ ٢٠٠٢م/ د. حسّان حلاق .. ١٣٣
البحث الثاني: العلاقات السعودية ـ اللبنانية/ د. جميل بن محمود بن محمد مرداد ١٥٣

البحث الثالث: أضواء على جوانب من العلاقات السعودية ـ اللبنانية إبان الحرب المحنة/أ. د. محمد بن عبدالرحيم الأيوبي ٢٥٩

المحور الثالث

مؤتمر الطائف

البحث الاول: جهود خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في إنجاح مؤتمر الطائف ونتائج المؤتمر/أ. د. عصام سليمان ٢٦٩

البحث الثاني: مؤتمر الطائف ـ رؤى ومواقف/أ. جورج فرشخ ٢٩١

البحث الثالث: اتفاق الطائف في الإطارين الإقليمي والدولي/أ. د. عدنان السيد حسين ٢٩٩

البحث الرابع: وثيقة الوفاق الوطني والمستقبل/أ. د. عمر حلبلب ٣١٧

المحور الرابع

خدمة الأعمال الإنسانية والإغاثية السعودية خلال الحرب الأهلية في لبنان

البحث الاول: خدمة الأعمال الإنسانية في لبنان خلال الحرب الأهلية وبعدها/ د. نادر سراج ٣٢٧

البحث الثاني: البعد الإنساني والإغاثي في العلاقات السعودية ـ اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين/أ. د. عبدالقادر طاش محمد طاش ٣٥٥

توصيات الندوة ٣٦٣

نماذج من الجهود السعودية في لبنان بدعم من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ٣٦٥

المحتويات ٣٦٩

إصدارات دارة الملك عبدالعزيز

١ ـ **فهارس من كتاب عنوان المجد**، السيد أحمد مرسي، ١٣٩٥هـ.

٢ ـ **لمع الشهاب في سيرة الشيخ محمد بن عبدالوهاب**، تحقيق الشيخ عبدالرحمن آل الشيخ. ١٣٩٥هـ.

٣ ـ **سلسلة قادة الجزيرة ـ قال الجد لأحفاده**، عبدالوهاب فتال. (د. ت)

٤ ـ **سعود الكبير ـ الإمام سعود بن عبدالعزيز**، عبدالوهاب فتال. (د. ت)

٥ ـ **عثمان بن عبدالرحمن المضايفي ـ عهد سعود الكبير**، عبدالوهاب فتال. (د. ت)

٦ ـ **الإمام القائد عبدالعزيز بن محمد بن سعود**، عبدالوهاب فتال. (د. ت)

٧ ـ **هذا هو كتاب سيرة الإمام الشيخ محمد عبدالوهاب**، أمين سعيد. ١٣٩٥هـ.

٨ ـ **المرأة: كيف عاملها الإسلام**، الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ. (د. ت)

٩ ـ **الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبدالعزيز**، د. عبدالفتاح أبو علية. ١٣٩٦هـ

١٠ ـ **العرب بين الإرهاص والمعجزة**، محمد حسين زيدان. ١٣٩٧هـ

١١ ـ **بنو هلال بين الأسطورة والحقيقة**، محمد حسين زيدان. ١٣٩٧هـ.

١٢ ـ **رحلات الأوروبيين إلى شبه الجزيرة العربية**، محمد حسين زيدان. ١٣٩٧هـ.

١٣ ـ **الملك الشهيد فيصل بن عبدالعزيز ودعوة التضامن الإسلامي**، مناع القطان. ١٣٩٦هـ.

١٤ ـ **انتشار دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب**، محمد كمال جمعة. ١٣٩٧هـ.

١٥ ـ **أضواء حول الاستراتيجية العسكرية للملك عبدالعزيز وحروبه**، محمد إبراهيم رحمو. ١٣٩٨هـ.

١٦ ـ **تاريخ الدولة السعودية**، أمين سعيد. ١٤٠١هـ.

١٧ ـ **مكة في عصر ما قبل الإسلام**، السيد أحمد أبو الفضل عوض الله، ١٣٩٥هـ.

١٨ ـ **الأطلس التاريخي للمملكة العربية السعودية**، إبراهيم جمعة. ١٣٩٩هـ.

١٩ ـ **الكتيب الإعلامي الأول للدارة**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٣٩٩هـ.

٢٠ ـ **محمد بن عثيمين**، السيد أحمد أبو الفضل عوض الله. ١٣٩٩هـ.

٢١ ـ **مثير الوجد في أنساب ملوك نجد**، راشد بن علي الحنبلي، تحقيق: عبدالواحد محمد راغب. ١٣٩٩هـ.

٢٢ ـ **دليل الدوريات بالمكتبة**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤٠٢هـ.

٢٣ ـ **دليل الوثائق العربية**، دارة الملك عبدالعزيز. (د. ت)

٢٤ ـ **دليل الوثائق التركية**، دارة الملك عبدالعزيز. (د. ت)

٢٥ ـ **القائمة الببليوغرافية المختارة من مكتبة دارة الملك عبدالعزيز عن الجزيرة العربية**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤٠١هـ.

٢٦ ـ **دليل دارة الملك عبدالعزيز**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤٠٩هـ.

LAU Byblos LIBRARY

٢٧ ـ **أعمال الحلقة الخامسة للمراكز المهتمة بالخليج**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤٠١هـ.

٢٨ ـ **دراسات في الجغرافيا الاقتصادية**، د. أحمد رمضان شقلية. ١٤٠٢هـ.

٢٩ ـ **الكتاب السنوي الأول**:

الأمانة العامة للمراكز والهيئات العلمية المهتمة بدراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤٠١هـ.

٣٠ ـ **الأمثال العامية في نجد، ٥ أجزاء**، محمد بن ناصر العبودي، (أسهمت الدارة في طباعته)، ١٣٩٩هـ.

٣١ ـ **حالة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز**، رابح لطفي جمعة. ١٤٠٢هـ.

٣٢ ـ **الملك فيصل والقضية الفلسطينية**، السيد عليوة. ١٤٠٢هـ.

٣٣ ـ **علاقة ساحل عمان ببريطانيا**، عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم. ١٤٠٢هـ.

٣٤ ـ **سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي**، د. عبدالعزيز إبراهيم. ١٤٠٢هـ.

٣٥ ـ **عنوان المجد في تاريخ نجد (ج١، ج٢)**، عثمان بن بشر، تحقيق: عبدالرحمن عبداللطيف آل الشيخ. ١٤٠٢هـ.

٣٦ ـ **المرافئ الطبيعية على الساحل السعودي الغربي**، د. محمد ابن أحمد الرويثي. ١٤٠٣هـ.

٣٧ ـ **السكان وتنمية الموانئ السعودية على البحر الأحمر**، د. محمد بن أحمد الرويثي. ١٤٠٢هـ.

٣٨ ـ **كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب**، لمؤلف مجهول، تحقيق: أ. د. عبدالله العثيمين. ١٤٠٣هـ.

٣٩ ـ **النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن العاشر الهجري**، نوال حمزة الصيرفي (سلسلة الرسائل الجامعية ـ ١). ١٤٠٣هـ.

٤٠ ـ **بلاد الحجاز منذ عهد الأشراف حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد**، سليمان بن عبدالغني مالكي (سلسلة الرسائل الجامعية ـ ٢). ١٤٠٣هـ.

٤١ ـ **العلاقات بين نجد والكويت ١٣١٩ ـ ١٣٤١هـ**، خالد بن محمد السعدون (سلسلة الرسائل الجامعية ـ ٣). ١٤٠٣هـ.

٤٢ ـ **السمات الحضارية في شعر الأعشى دراسة لغوية وحضارية**، زينب عبدالعزيز العمري (سلسلة الرسائل الجامعية ـ ٤). ١٤٠٣هـ.

٤٣ ـ **الملك عبدالعزيز في مرآة الشعر**، عبدالقدوس الأنصاري. ١٤٠٣هـ.

٤٤ ـ **انتشار دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب**، محمد كمال جمعة، ط ٢، ١٤٠١هـ.

٤٥ ـ **الصهيونية والقضية الفلسطينية في الكونغرس الأمريكي**، عاصم الدسوقي. ١٤٠٣هـ.

٤٦ ـ **مكة في عصر ما قبل الإسلام**، السيد أحمد أبو الفضل عوض الله، ط ٢، ١٤٠١هـ.

٤٧ ـ **أضواء حول الإستراتيجية العسكرية للملك عبدالعزيز وحروبه**، محمد إبراهيم رحمو. ١٤٠٢هـ.

٤٨ ـ **نفح العود في دولة الشريف حمود**، عبدالرحمن بن أحمد ابن أحمد البهكلي، تحقيق: أحمد العقيلي. ١٤٠٢هـ.

٤٩ ـ **فهرس مكتبة الملك عبدالعزيز**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤١٢هـ.

٥٠ ـ **أسرار لقاء الملك عبدالعزيز بالرئيس الأمريكي روزفلت**. د. أحمد بن حسين العقبي. (د. ت)

٥١ ـ **مرافق الحج والخدمات المدنية للحجاج في الأراضي المقدسة**، سليمان بن عبدالغني مالكي (سلسلة الرسائل الجامعية ـ ٥). ١٤٠٨هـ.

٥٢ ـ **النشر الأدبي في المملكة العربية السعودية**، د. محمد بن عبدالله الشامخ، (أسهمت الدارة في طباعته) ١٣٩٥هـ.

٥٣ ـ **نظام دارة الملك عبدالعزيز**، ١٤١١هـ.

٥٤ ـ **المنهج المثالي لكتابة تاريخنا**، محمد حسين زيدان. ١٣٩٨هـ.

٥٥ ـ **رحلات الأوروبيين**، محمد حسين زيدان. ١٣٩٧هـ.

٥٦ ـ **لوحة نسب آل سعود**، تصميم الدكتور إبراهيم جمعة. (د. ت)

٥٧ ـ **جداول تحويل السنين الهجرية إلى ما يقابلها من التواريخ الميلادية**، رتبها د. إبراهيم جمعة. (د. ت)

٥٨ ـ **الكشاف التحليلي لمجلة الدارة**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤١٤هـ.

٥٩ ـ **الرحلة اليابانية إلى الجزيرة العربية ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م**، تأليف: إيجيرو ناكانو، ترجمة: سارة تاكا هاشي. ١٤١٦هـ. ط ١.

٦٠ ـ **الرحلات الملكية**، يوسف ياسين. ١٤١٦هـ.

٦١ ـ **الحياة العلمية في نجد منذ قيام دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وحتى نهاية الدولة السعودية الأولى**، مي بنت عبدالعزيز العيسى (سلسلة الرسائل الجامعية ـ ٦). ١٤١٧هـ.

٦٢ ـ **مكتبة الملك عبدالعزيز الخاصة**، د. فهد بن عبدالله السماري. ١٤١٧هـ.

٦٣ ـ **يوميات رحلة في الحجاز (١٣٤٨هـ)**، تأليف: غلام رسول مهر، ترجمة: د. سمير عبدالحميد إبراهيم. ١٤١٧هـ.

٦٤ ـ **معجم التراث (السلاح)**، سعد بن عبدالله الجنيدل. ١٤١٧هـ.

٦٥ ـ **جدة خلال الفترة ١٢٨٦ ـ ١٣٢٦هـ (سلسلة الرسائل الجامعية ـ ٧). دراسة تاريخية وحضارية في المصادر المعاصرة**، صابرة بنت مؤمن إسماعيل. ١٤١٨هـ.

٦٦ ـ **بحوث ندوة الوثائق التاريخية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٣ ـ ١٥ رجب ١٤١٧ ـ ١٤١٨هـ**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤١٨هـ.

٦٧ ـ **حوليات سوق حباشة**، أ. د. عبدالله محمد أبو داهش. ١٤١٨هـ.

٦٨ ـ **مشروع مسح المصادر التاريخية**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤١٩هـ.

٦٩ ـ **الملك عبدالعزيز في عيون شعراء صحيفة أم القرى (ج١، ج٢)**، إسماعيل حسين أبو زعنونة. ١٤١٩هـ.

٧٠ ـ **رحلة الربيع**، فؤاد شاكر. ١٤١٩هـ.

٧١ ـ **فجر الرياض**، عبدالواحد محمد راغب. ١٤١٩هـ.

٧٢ ـ **معجم مدينة الرياض**، خالد بن أحمد السليمان. ١٤١٩هـ.

٧٣ ـ **الرحلة اليابانية إلى الجزيرة العربية**، إيجيرو ناكانو، ترجمة: سارة تاكاهاشي. ط ٢، ١٤١٩هـ.

٧٤ ـ **رحلة داخل الجزيرة العربية**، يوليوس أويتنج. ١٤١٩هـ.

٧٥ ـ **الملك عبدالعزيز في مجلة الفتح**، د. فهد بن عبدالله السماري، ود. محمد بن عبدالرحمن الربيع. ١٤١٩هـ.

٧٦ ـ **الملك ابن سعود والجزيرة العربية الناهضة**، د. فان در مولين. ١٤١٩هـ.

٧٧ ـ **الرحلات الملكية**، يوسف ياسين. ط ٢، ١٤١٩هـ.

٧٨ ـ **خصائص التراث العمراني في المملكة العربية السعودية**، د. محمد بن عبدالله النويصر. ١٤١٩هـ.

٧٩ ـ **مختارات من الخطب الملكية (ج١، ج٢)**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤١٩هـ.

٨٠ ـ **نساء شهيرات من نجد**، د. دلال بنت مخلد الحربي. ١٤١٩هـ.

٨١ ـ **مثير الوجد في أنساب ملوك نجد**، راشد بن علي الحنبلي، تحقيق: عبدالواحد محمد راغب. ط ٢، ١٤١٩هـ.

٨٢ ـ **إمتاع السامر بتكملة متعة الناظر**، تأليف: شعيب الدوسري، تحقيق: عبدالرحمن الرويشد، وأبي عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري. ١٤١٩هـ.

٨٣ ـ **صفحات من تاريخ مكة المكرمة (ج١، ج٢)**، ك. سنوك هورخرونيه. ١٤١٩هـ.

٨٤ ـ **لماذا أحببت ابن سعود؟**، محمد أمين التميمي. ١٤١٩هـ.

٨٥ ـ **ديوان الملاحم العربية**، محمد شوقي الأيوبي. ١٤١٩هـ.

٨٦ ـ **أصدقاء وذكريات**
انطباعات وذكريات أمريكية عن الحياة والعمل في المملكة العربية السعودية ١٩٣٨م ـ ١٩٩٨م، تحرير د. فهد بن عبدالله السماري، جيل أ. روين. ج. ١٤١٩هـ. ط ١.

٨٧ ـ **الطريق إلى الرياض**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤١٩هـ.

٨٨ ـ **الرواد**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤١٩هـ.

٨٩ ـ **الزيارة الملكية ـ الظهران ٢٨ صفر ـ ٥ ربيع الأول ١٣٦٦هـ**، شركة أرامكو ـ لجنة المؤرخين. ١٤١٩هـ.

٩٠ ـ **يوميات الرياض من مذكرات أحمد بن علي الكاظمي**، أحمد بن علي الكاظمي. ١٤١٩هـ.

٩١ ـ **الملك عبدالعزيز في الصحافة العربية**، د. ناصر بن محمد الجهيمي. ١٤١٩هـ.

٩٢ - **رحلة استكشافية في وسط الجزيرة العربية**، فيليب ليسبنز. ١٤١٩هـ.

٩٣ - **جوانب من سياسة الملك عبدالعزيز تجاه القضايا العربية**، د. خيرية قاسمية. ١٤١٩هـ.

٩٤ - **معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري**، سعد ابن جنيدل. ١٤١٩هـ.

٩٥ - **الأطلس التاريخي للمملكة العربية السعودية**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤١٩هـ. ط ١.

٩٦ - **المملكة العربية السعودية في مائة عام**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤١٩هـ.

٩٧ - **عبدالعزيز (الكتاب المصور)**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤١٩هـ.

٩٨ - **أصدقاء وذكريات**
انطباعات وذكريات أمريكية عن الحياة والعمل في المملكة العربية السعودية ١٩٣٨م - ١٩٩٨م، تحرير د. فهد بن عبدالله السماري، جيل أ. روين. ج. ط ٢، ١٤٢٠هـ.

٩٩ - **الكشاف التحليلي لصحيفة أم القرى**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤٢٠هـ.

١٠٠ - **الجزيرة العربية في الخرائط الأوروبية القديمة**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤٢١هـ.

١٠١ - **بحوث ندوة الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية (٢٩ بحثًا)**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤٢١هـ.

١٠٢ - **الأطلس التاريخي للمملكة العربية السعودية**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤٢١هـ. ط ٢.

١٠٣ - **سلسلة وثائق المملكة العربية السعودية وفلسطين**، دارة الملك عبدالعزيز. ١٤٢٢هـ.

١٠٤ - **الملك عبدالعزيز في الإنتاج الفكري العربي المنشور في المئوية**، عبدالرحمن أحمد فراج. ١٤٢١هـ.

١٠٥ - **مؤتمر فلسطين العربي البريطاني**، المؤتمر. ١٤٢٢هـ.

١٠٦ - **رحلة إلى بلاد العرب**، أحمد مبروك. ١٤٢١هـ.

١٠٧ - **محاولات التدخل الروسي في الخليج العربي**، د. نادية بنت وليد الدوسري (سلسلة الرسائل الجامعية - ٨). ١٤٢٢هـ.

١٠٨ - **مدينة الرياض عبر أطوار التاريخ**، الشيخ حمد الجاسر. ١٤٢٢هـ.

١٠٩ - **الجيش السعودي في فلسطين**، صالح جمال الحريري. ١٤٢٢هـ.

١١٠ - **تاريخ البلاد السعودية في دليل الخليج**، جمع وتعليق الدكتور محمد بن سليمان الخضيري. ١٤٢٢هـ.

١١١ - **اللجان الشعبية بالمملكة لمساعدة مجاهدي فلسطين**، عبدالرحيم محمود جاموس. ١٤٢٢هـ.

١١٢ - **الدولة العيونية في البحرين ٤٦٩ - ٦٣٦هـ/ ١٠٧٦ - ١٢٣٨م**، د. عبدالرحمن بن مديرس المديرس (سلسلة الرسائل الجامعية - ٩). ١٤٢٢هـ.

١١٣ - **المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود/ دليل موجز بأبرز الإنجازات**، د. فهد بن عبدالله السماري، د. ناصر بن محمد الجهيمي. ١٤٢٢هـ.

١١٤ - Najd Before the Salafi Reform Movement «نجد قبل الدعوة الإصلاحية السلفية»، د. عويضة بن متيريك الجهني. ١٤٢٢هـ.

١١٥ ـ Al-Yamama in the Early Islamic Era. «اليمامة في صدر الإسلام»، د. عبدالله بن إبراهيم العسكر. ١٤٢٢هـ.

١١٦ ـ **التحليق إلى البيت العتيق**، د. عبدالهادي التازي. (سلسلة كتاب الدارة ـ ١). ١٤٢٢هـ.

١١٧ ـ **الوثائق التاريخية لوزارة المعارف في عهد وزيرها الأول خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود**، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٣هـ.

١١٨ ـ **الإقناع لطالب الانتفاع**، أبو النجا الحجاوي المقدسي، ١٤٢٣هـ.

١١٩ ـ **جامع العلوم والحكم**، ابن رجب، ١٤٢٣هـ.

١٢٠ ـ **خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود: خطب وكلمات**، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٣هـ.

١٢١ ـ **معجم ما ألف عن الحج**، د. عبدالعزيز بن راشد السنيدي، ١٤٢٣هـ.

١٢٢ ـ **برنامج المحافظة على المواد التاريخية**، دارة الملك عبدالعزيز، مكتبة الكونغرس، ١٤٢٣هـ.

١٢٣ ـ **مبادئ العناية بمواد المكتبة والتعامل معها**، جمع وتحرير: إدوارد ب. أدكوك، ترجمة د. عبدالعزيز بن محمد المسفر ود. فؤاد حمد فرسوني، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٣هـ.

١٢٤ ـ **العلاقات السعودية المصرية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود**، بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبدالعزيز بالتعاون مع مؤسسة الأهرام، القاهرة (١/١٢/١٤٢٢هـ)، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٣هـ.

١٢٥ ـ **علم القراءات: نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية**، د. نبيل آل اسماعيل، ط ٢، ١٤٢٣هـ.

١٢٦ ـ **المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود/ دليل موجز بأبرز الإنجازات**، د. فهد بن عبدالله السماري، د. ناصر بن محمد الجهيمي، ط ٢، ١٤٢٣هـ.

١٢٧ ـ **مستخلصات مجلة الدارة**، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٣هـ.

١٢٨ ـ **الزيارات الخارجية لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود**، نايف بن علي السنيد الشراري، ١٤٢٣هـ.

١٢٩ ـ **موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية (١٩٢٦ ـ ١٩٤٨م) في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود**، د. حسان حلاق (سلسلة كتاب الدارة ـ ٢)، ١٤٢٣هـ.

١٣٠ ـ **خادم الحرمين الشريفين وقضية فلسطين**، د. عبدالفتاح حسن أبو علية، ١٤٢٣هـ.

١٣١ ـ **العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود**، دارة الملك عبدالعزيز، الجامعة اللبنانية، ١٤٢٣هـ.

LEBANESE AMERICAN UNIVERSITY LIBRARIES
BY 10201658

دارة الملك عبدالعزيز

ص. ب: ٢٩٤٥ الرياض ١١٤٦١ المملكة العربية السعودية ـ هاتف: ٤٠١١٩٩٩/٤٠٨١٦٣٦ فاكس: ٤٠١٣٥٩٧
P.O. Box: 2945 - Riyadh 11461 - K.S.A - Tel: 4011999 / 4081636 Fax: 4013597
البريد الإلكتروني: E-mail: info@darah.org.sa ـ موقع الإنترنت: www.darah.org.sa

هذا الكتاب

أقامت دارة الملك عبدالعزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية في بيروت ندوة دولية تحت عنوان (العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز).

وقُدِّمت في هذه الندوة بحوث ودراسات تناولت المحاور الآتية:

الأول: الملك فهد وجهوده في وقف الحرب الأهلية في لبنان.

الثاني: العلاقات السعودية اللبنانية.

الثالث: مؤتمر الطائف.

الرابع: خدمة الأعمال الإنسانية والإغاثية السعودية خلال الحرب الأهلية في لبنان.

ويرصد هذا الكتاب بحوث ومداولات هذه الندوة للفائدة العامة وليكون مصدراً للباحثين والمهتمين.

٩٩٦٠-٨٨٠-٢٦-٥

9 999608 802653